p-ISSN: 2307-1583
e-ISSN: 2789-326X

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 76 - المجلد 13 - أيلول/ سبتمبر 2025
Issue 76 - Volume 13 - September 2025

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية
A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

ملف: قضايا في الدولة والحكم والحرب في السودان

أحمد إبراهيم أبوشوك
اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020): إرث المنشأ وتحديات الاستدامة

حسام إبراهيم وجوليا بربر
التوجّه نحو اللامركزية في السودان ما بعد الحرب: بين الفرص والمحدّدات البنيوية والاستراتيجية

متوكل دقاش
تفكّك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821-2025)

رئيس التحرير	Editor-in-Chief
محمد حمشي	Mohammed Hemchi
مدير التحرير	**Managing Editor**
أحمد قاسم حسين	Ahmed Qasem Hussein
سكرتيرا التحرير	**Editorial Secretary**
إيهاب محارمة	Ihab Maharmeh
سجى طرمان	Saja Torman
هيئة التحرير	**Editorial Board**
أدهم صولي	Adham Saouli
حارث حسن	Harith Hasan
حسن الحاج علي	Hassan El Haj Ali
سحيم آل ثاني	Suhaim Al Thani
عبد الرحيم العلّام	Abderrahim Elaallam
عمر عاشور	Omar Ashour
فيصل أبو صليب	Faisal Abu Salib
لولوة راشد الخاطر	Lolwah Rashid Al-Khater
محمد المسفر	Mohammed Al-Misfer
مروان قبلان	Marwan Kabalan
مروة فكري	Marwa Fekry
نادية نصر- نجّاب	Nadia Naser-Najjab
تصميم وإخراج	**Design and Layout**
أحمد حلمي	Ahmad Helmy
سهيل جلاوي	Souhail Jellaoui

الهيئة الاستشارية	Academic Advisory Commitee
إبراهيم فريحات	Ibrahim Fraihat
برهان غليون	Burhan Ghalioun
ثناء فؤاد عبد الله	Than'a Fouad Abdulla
حمادي الرديسي	Hamadi Redissi
حيدر إبراهيم علي	Hayder Ibrahim Ali
سلطان بركات	Sultan Barakat
سيف الدين عبد الفتاح	Seif Al-Din Abdul Fattah
طارق متري	Tarek Mitri
عبد الله باعبود	Abdullah Baabood
عبد الوهاب الأفندي	Abdelwahab El-Affendi
العربي صذيقي	Larbi Sidiki
غانم النجار	Ghanim Al-Najjar
غسان العزي	Ghassan Elezzi
كاظم هاشم نعمة	Kadhim Hashim Niama
محمد علوان	Mohamed Olwan
محمد مدني	Mohammed Madani
محمود محارب	Mahmoud Muhareb
مصطفى الحمارنة	Mustafa Hamarneh
مصطفى كامل السيد	Mustafa Kamel Al Sayyed
نظام عسّاف	Nizam Assaf

التدقيق	Copy-Editing
آمال فيّاش	Amel Fayech
عبد الوهاب سويسي	Abdelwaheb Souissi
المولدي العباسي	Mouldi Abbassi

صاحب الامتياز	The Designated Licensee
المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	The General Director of the Arab Center for Research and Policy Studies

صورة الغلاف

معتز محمود موعد (سورية)

مصمم غرافيك ومصور صحفي. من مواليد دمشق في مخيم اليرموك. عضو اتحاد الفنانين التشكيليين الفلسطينيين واتحاد المصورين العرب. نُشرت أعماله في مطبوعات عربية وعالمية، ونقلت صوره اليومية أخبار سورية في الفترة 2014-2021. تُظهر الصورة، الملتقطة داخل مدرسة في مدينة حريتان بريف حلب الشمالي في عام 2020، آثار الدمار الناتج من العمليات العسكرية في مدينة تقع على الطريق الواصل بين حلب وإعزاز.

جميع المراسلات باسم
رئيس التحرير على العناوين التالية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
صندوق بريد: 10277
منطقة 70 شارع الطرفة، الدوحة، قطر
هاتف 00974 4035 6888

Arab Center For Research & Policy Studies
PO Box: 10277
Al Tarfa Street, Doha, Qatar
Phon: 00974 4035 6888

أو على البريد الإلكتروني للمجلة
siyasat.arabia@dohainstitute.edu.qa

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

العدد 76 – المجلد 13 – أيلول/ سبتمبر 2025
Issue 76 - Volume 13 - September 2025

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية
A Bimonthly Peer Reviewed Journal of Political Science and International Relations

لا تعبِّر آراء الكُتَّاب بالضرورة عن اتِّجاهات يتبنَّاها "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" أو "معهد الدوحة للدراسات العليا" أو دورية "سياسات عربية"

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا
والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES
معهد الدوحة للدراسات العليا

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA
العدد 76 - المجلد 13 - أيلول/ سبتمبر 2025
Issue 76 - Volume 13 - September 2025

Special Issue
Issues in State, Governance, and War in Sudan

Guest Editor: Hassan El Haj Ali

ملف
قضايا في الدولة والحكم والحرب في السودان

المحرر الضيف: حسن الحاج علي

Hassan El Haj Ali
Introduction 9
The April 15, 2023 War: The Apex of Violence in an Unstable State

حسن الحاج علي
تقديم
حرب 15 نيسان/ أبريل 2023: ذروة عنف في دولة مضطربة

Mohamed Haroon
The Forest for the Trees: The 15 April 2023 War and the Challenge of Nation-Building and State-Building in Sudan 17

محمد محجوب هارون إبراهيم
"الغابة للأشجار": حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 وتحدّي بناء الأمّة والدولة في السودان

Mutwakel Dagash
The Disintegration of the State in Sudan: A Study of the Causes and Factors (1821-2025) 33

متوكل دقاش
تفكّك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821–2025)

Ahmed Ibrahim Abushouk
Peace Agreements in Sudan (1972–2020): Heritage of Origin and the Challenges of Sustainability 49

أحمد إبراهيم أبوشوك
اتفاقيات السلام السودانية (1972–2020): إرث المنشأ وتحديات الاستدامة

Albadawi Rahmtalla
Civil–Military Relations in Sudan: Redefining the Role of the Military Institution 69

البدوي عبد القادر البدوي
العلاقات المدنية - العسكرية في السودان: إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية

Husam Ibrahim
Julia Barbar
Toward Decentralization in Post-War Sudan: Between Opportunities and Structural and Strategic Determinants 84

حسام إبراهيم
جوليا بربر
التوجّه نحو اللامركزية في السودان ما بعد الحرب: بين الفرص والمحدّدات البنيوية والاستراتيجية

Articles — 101 — دراسات

Ayoub Asri — أيوب عصري

Aoudia Nassira — نصيرة أودية

Abdelhadi Baiche — عبد الهادي بعيش

BRICS Expansion to Egypt, Saudi Arabia, and the UAE: Analyzing Virtual Public Reactions on X Platform Using a Deep Learning Approach — 103 — توسّع مجموعة "بريكس" نحو مصر والسعودية والإمارات: تحليل استجابة الرأي العام العربي على منصة "إكس" باستخدام مقاربة التلقين العميق

Translation — 125 — دراسة مترجمة

Ingvild Bode — إنغفيلد بود

Translated by Adel Zeggagh — ترجمة عادل زقاغ

AI Technologies and International Relations: Do We Need New Analytical Frameworks? — 127 — تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وحقل العلاقات الدولية: هل نحتاج إلى أطر تحليلية جديدة؟

Documentation — 139 — التوثيق

Milestones in Democratic Transition in the Arab World 1/7-31/8/2025 — 141 — محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2025/8/31-7/1

Documents of Democratic Transition in the Arab World 1/7-31/8/2025 — 145 — وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2025/8/31-7/1

Palestine Over Two Months 1/7-31/8/2025 — 152 — الوقائع الفلسطينية في المدة 2025/8/31-7/1

Book Reviews — 159 — مراجعات الكتب

Saja Torman — سجى طرمان

War, Peace Agreement, Collapse, War Again: The Cycle of Peacebuilding in the Sudans — 161 — حرب، فاتفاق سلام، فانهيار، فحرب: معضلات صنع السلام في السودانَين

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية فكرية مستقلة، مختصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جوانبها النظرية والتطبيقية، تسعى، عبر نشاطها العلمي والبحثي، إلى خلق تواصل في ما بين المثقفين والمتخصصين العرب في هذه العلوم، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم، وكذلك بينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية، في عملية تواصل مستمرة، من البحث، والنقد، وتطوير الأدوات المعرفية.

يتبنى المركز رؤية نهضوية للمجتمعات العربية، ملتزمة بقضايا الأمة العربية، والعمل على رقيها وتطوّرها، انطلاقًا من فهم أنّ التطور لا يتناقض مع الثقافة والهوية، بل إنّ تطوّر مجتمعٍ بعينه، بفئاته جميعها، غير ممكنٍ إلا في ظروفه التاريخية، وفي سياق ثقافته، وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

ومن ثمّ، يعمل المركز على تعزيز البحث العلمي المنهجي والعقلانية في فهم قضايا المجتمع والدولة، بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ويتجاوز ذلك إلى دراسة علاقات الوطن العربي ومجتمعاته بمحيطه المباشر، وبالسياسات العالمية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها.

وفي ضوء هذه الرؤية، يعمل المركز على تحقيق أهدافه العلمية الأساسية، عن طريق نشاطاته الأكاديمية المختلفة، فهو ينتج أبحاثًا ودراسات وتقارير، ويصدر كتبًا محكّمةً ودوريات علميةً، ويبادر إلى مشاريع بحثية، ويدير عدة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات، وورش عمل وتدريب، وندوات أكاديمية، في مواضيع متعلقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، وموجّهة إلى المختصين، والرأي العام العربي أيضًا، ويساهم، عبر كل ذلك، في توجيه الأجندة البحثية نحو القضايا والتحديات الرئيسة التي تواجه الوطن والمواطن العربي. وينشر المركز جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية.

تأسّس المركز في الدوحة في خريف 2010، وله فرع يعنى بإصداراته في بيروت، وافتتح ثلاثة فروع إضافية، في تونس وواشنطن وباريس. ويشرف على المركز مجلس إدارة بالتعاون مع مديره العام المؤسِّس.

أسّس المركز مشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وما زال يشرف عليه بالتعاون مع مجلسه العلمي، كما أسّس معهد الدوحة للدراسات العليا، وهو معهد جامعي تشرف عليه إدارة أكاديمية ومجلس أمناء مستقل يرأسه المدير العام للمركز.

يعمل في المركز باحثون مقيمون، وطاقم إداري. ويستضيف باحثين زائرين للإقامة فيه فترات محددة من أجل التفرّغ العلمي، ويكلّف باحثين من خارجه للقيام بمشاريع بحثية، ضمن أهدافه ومجالات اهتمامه.

The Arab Center for Research and Policy Studies is an independent social sciences and humanities institute that conducts applied and theoretical research seeking to foster communication between Arab intellectuals and specialists and global and regional intellectual hubs. The ACRPS achieves this objective through consistent research, developing criticism and tools to advance knowledge, while establishing fruitful links with both Arab and international research centers.

The Center encourages a resurgence of intellectualism in Arab societies, committed to strengthening the Arab nation. It works towards the advancement of the latter based on the understanding that development cannot contradict a people's culture and identity, and that the development of any society remains impossible if pursued without an awareness of its historical and cultural context, reflecting its language(s) and its interactions with other cultures.

The Center works therefore to promote systematic and rational, scientific research-based approaches to understanding issues of society and state, through the analysis of social, economic, and cultural policies. In line with this vision, the Center conducts various academic activities to achieve fundamental goals. In addition to producing research papers, studies and reports, the center conducts specialized programs and convenes conferences, workshops, training sessions, and seminars oriented to specialists as well as to Arab public opinion. It publishes peer-reviewed books and journals and many publications are available in both Arabic and English to reach a wider audience.

The Arab Center, established in Doha in autumn 2010 with a publishing office in Beirut, has since opened three additional branches in Tunis, Washington and Paris, and founded both the Doha Historical Dictionary of Arabic and the Doha Institute for Graduate Studies. The ACRPS employs resident researchers and administrative staff in addition to hosting visiting researchers, and offering sabbaticals to pursue full time academic research. Additionally, it appoints external researchers to conduct research projects.

Through these endeavours the Center contributes to directing the regional research agenda towards the main concerns and challenges facing the Arab nation and citizen today.

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

معهد الدوحة للدراسات العليا

معهد الدوحة للدراسات العليا مؤسّسة أكاديميّة مستقلّة للتعليم العالي والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامّة واقتصاديات التنمية.

يهدف المعهد من خلال برامجه الأكاديمية ونشاطات أساتذته البحثية إلى تحقيق رسالته المتمثلة في المساهمة في تكوين جيلٍ جديدٍ من الأكاديميين والباحثين المستقلين فكريًا والمتمكّنين من المعايير العلمية العالميّة والأدوات البحثية المنهجية الحديثة القائمة على مبدأ تداخل التخصصات، ومن القادة المهنيين القادرين على الدفع قُدُمًا بالمعرفة الإنسانية والاستجابة إلى حاجات المنطقة العربية في سبيل التطوّر الفكري والاجتماعي والمهني.

ويسعى المعهد لتأسيس نواة لصرح فكري يفيد العالم العربي على نحو خاص. ويدعم المعهد البحوث العلمية التي تهتم بالقضايا العربية، في جوّ من الحرية المؤسسية والفكرية.

يعمل المعهد بالتعاون مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية على فتح المجال لطلبته وأعضاء هيئته التدريسية للبحث في أهم القضايا الراهنة التي تتعلق بالعالم العربي والمجتمع الدولي. ويعتبر إشراك الطلبة في أهم المشاريع البحثية في صلب اهتمامات المعهد.

يعتمد المعهد اللغة العربية أداةً للبحث العلمي، ولغةً رسمية في الخطاب العام، ولغةً أساسية للتعليم والبحث. وتُعدّ اللغة الإنكليزية لغةً مرافقة في التعلّم والبحث العلمي. وتستعمل اللغتان في طرح المواضيع المختلفة ودراستها.

The Doha Institute for Graduate Studies (DI) is an independent institute for learning and research in the fields of Social Sciences, Humanities, Public Administration and Development Economics in Doha.

Through its academic programs and the research activities of its professors, the DI aims to achieve its mission of contributing to the formation of a new generation of academics and intellectually independent researchers who are proficient in international scholarship standards and modern interdisciplinary research methodologies and tools, and leading professionals who can advance human knowledge and respond to the needs of the Arab region, resulting in social, cultural and intellectual development.

The institute seeks to establish an intellectual hub that will benefit the Arab region in particular. The Institute supports academic research that deals with Arab issues, in an atmosphere of institutional and intellectual freedom.

The Institute works in cooperation with the Arab Center for Research and Policy Studies and the Doha Historical Dictionary of Arabic Language to facilitate its students and faculty members in their research of the most important current issues related to the Arab world and the wider international community. The involvement of students in the most important research projects is at the heart of the Institute's interests.

The Institute adopts Arabic as its official and primary language for education and research. English serves as an accompaniment to Arabic, with both languages used in presenting and research.

ملف
قضايا في الدولة والحكم والحرب في السودان

المحرر الضيف: حسن الحاج علي

Special Issue

Issues in State, Governance, and War in Sudan

Guest Editor: Hassan El Haj Ali

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/OCNP5213

حسن الحاج علي | Hassan El Haj Ali*

تقديم:
حرب 15 نيسان/ أبريل 2023: ذروة عنف في دولة مضطربة

Introduction:
The April 15, 2023 War: The Apex of Violence in an Unstable State

وصف بيتر وودارد السودان بأنه "دولة مضطربة"، وذلك في سياق تحليله التطورات التي شهدتها البلاد منذ بداية الاستعمار البريطاني عام 1898 إلى عام 1989[1]. وتؤكد الأحداث اللاحقة، وصولًا إلى ما يزيد على عامَين من اندلاع حرب 15 نيسان/ أبريل 2023، أنّ مستوى الاضطراب قد تفاقم، وأنّ رقعة الحروب الداخلية اتّسعت لتشمل مناطق جديدة. فبعد ثلاث مراحل من الحكم المدني تخللتها أربع فترات من الحكم العسكري، وتوالت خلالها دورات من الحروب الأهلية التي تفاوتت في حدّتها ونطاقَيها الزمني والجغرافي، جاءت الحرب الحالية لتمثّل ذروة جديدة في مسار الاضطراب والاستقطاب.

في هذا السياق، يأتي هذا الملف الخاص الذي تصدره دورية **سياسات عربية** عن السودان، مواكبًا لتطورات الحرب، ويتناول بعض القضايا المرتبطة بالأزمة السودانية الممتدة. ولا يطمح هذا التقديم إلى الإحاطة بجميع الاهتمامات البحثية التي أفرزتها الحرب، مثل قضايا النزوح واللجوء والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للنزاع، وهي موضوعات تتجاوز المساحة المتاحة هنا. غير أنه يسلط الضوء على عدد من المجالات البحثية التي دفعت بها الحرب بقوة إلى واجهة الاهتمام، وفي مقدمتها المسائل الأمنية والعسكرية، ودراسات العنف، وإشكاليات تحقيق السلام، وهي موضوعات لم تنل بعد ما يكفي من البحث والتحليل العلمي.

أولًا: القضايا العسكرية والأمنية

تظهر حرب 15 نيسان/ أبريل 2023، التي لا تزال مستعرة في السودان لحظة صدور هذا العدد، الحاجة الملحّة إلى تحليلٍ أشمل وأعمق لقضايا السودان من منظور حقل الدراسات الأمنية النقدية. فقد أفرزت طيفًا واسعًا من الموضوعات الأمنية التي اتسع نطاقها وما تزال تعد بالمزيد من تعقيد الإشكاليات البحثية وتعميقها. وفيما يلي بعض هذه الإشكاليات.

1. العلاقات العسكرية – المدنية

يشير واقع الحال إلى أن مجال العلاقات المدنية - العسكرية في السودان لم يعد يقتصر على تدخّل المؤسسة العسكرية في السلطة بدوافع سياسية أو مؤسسية، أو على تأثير المدنيين في الحكم عبر الانقلابات العسكرية[2]، كما تُظهر إحدى دراسات هذا العدد الخاص، بل أصبح يستدعي تحليلًا أوسع لقضايا أكثر تشعبًا، من بينها أشكال الاقتصاد السياسي التي كرّستها هيمنة الفاعلين العسكريين والسياسيين والاقتصاديين، وهي هيمنة تزايدت في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب. فقد أدى تطبيق

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الخرطوم، السودان، ولوسيل، قطر.
Professor of political science, University of Khartoum, Sudan and Lusail University, Qatar.
Email: hassan.elhagali@chs-doha.org

1 Peter Woodward, *Sudan 1898–1989: The Unstable State* (Boulder, CO: Lynne Reinner Publishers, 1990).

2 ينظر على سبيل المثال:
Salah Ben Hammou, "The Varieties of Civilian Praetorianism: Evidence from Sudan's Coup Politics," *Armed Forces & Society*, vol. 50, no. 4 (2023), pp. 1096-1117;
حسن الحاج علي أحمد، "الانقلاب بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان"، **سياسات عربية**، مج 5، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

سياسات الانفتاح الاقتصادي، التي أخفقت في ظل بعض الأنظمة في السودان في توظيفها لتحقيق تنمية حقيقية، إلى بروز أوليغارشية عسكرية تعمل تحت غطاء مدني، وأسهمت في تعزيز نفوذ الجيش وتمكينه من الهيمنة على القطاع الاقتصادي إضافة إلى سيطرته على المجال السياسي[3]. وقد عكست الحرب الراهنة بلوغ التعبئة والتحشيد وعمليات العسكرة مستويات غير مسبوقة، شملت قطاعات واسعة من المجتمع[4]، بما ينذر، إذا طال أمدها، بتداعيات سلبية على مسار الانتقال الديمقراطي. ويُظهر الواقع السوداني بروز تحالفات بين المؤسسة العسكرية وقوات الدعم السريع ومجموعات مدنية خلال الفترة التي سبقت الحرب، وهو ما يبين اتساع الدور السياسي للفاعلين العسكريين، وتشابك مصالحهم مع قوى مدنية محلية.

2. الفاعلون المسلحون

أدى تعدد الفاعلين المسلحين في السودان، من ميليشيات وتنظيمات شبه عسكرية وحركات مسلحة ومجموعات متمردة على السلطة المركزية وأمراء حرب، إلى تحولات واسعة في خرائط التحالفات المسلحة، وازدياد وتيرة العنف، وتنوّع أنماطه، فضلًا عن بروز إدارات محلية في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه القوى. ولم يحظَ هؤلاء الفاعلون المسلحون بما يكفي من البحث والتمحيص، باستثناء عدد محدود من الدراسات التي تناولت تطور قوات الدعم السريع، وانقلابها على الحكومة بعد فشل السيطرة عليها[5]، أو تلك التي انصبت على دراسة التكوين الإثني للمرتزقة المشاركين في الحرب الراهنة[6]. ومقارنة بحالات مشابهة في دول أخرى، نلاحظ محدودية الاهتمام البحثي بالجماعات المسلحة في السودان. فقد تطرقت الأدبيات التي درست تجارب مماثلة إلى تأثير البنية التنظيمية في أداء الجماعات المسلحة وطرائق اتخاذها القرارات الاستراتيجية، خصوصًا فيما يتعلق بالتفاعل بين الأهداف السياسية والوسائل المتاحة. وتناولت دراسات أخرى تطوّر جماعات مسلحة وأدوارها، مثل مجموعات القرصنة في الصومال[7]، أو تنظيم الشباب في البلد نفسه[8]. واهتمت أعمال أخرى بدور هذه الجماعات في المنافسة الجيوسياسية باعتبارها أدوات أقل تكلفة للدول، أو في السياسة الخارجية؛ إذ إن بعضها خلص إلى أن إشراك هؤلاء الفاعلين يوسّع نطاق دراسة السياسة الخارجية التي ظلّت حكرًا، في معظم الأدبيات، على الدول، حيث تناولت دراسات حالة سياسات خارجية لجماعات مسلّحة بعينها[9].

3. السودان بوصفه جزءًا من مركب أمن إقليمي

تطغى على الحرب في السودان ديناميات أمنية إقليمية شديدة التعقيد. واستنادًا إلى الدعم العسكري المباشر وخطوط الإمداد وتدفّق المرتزقة وشبكات الدعم اللوجستي، لم تعد الحرب السودانية مواجهة بين فاعلين محليين فحسب، بل تحوّلت أيضًا إلى حرب ذات أبعاد إقليمية تشارك فيها دول من الجوار في الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي ومنطقة الخليج العربي، بوصفها أطرافًا فاعلة في مسار الصراع. بناء عليه، لا تعبّر الحرب عن ديناميات السياسة السودانية الداخلية فقط، بل تكشف كذلك تعقيد المشهد الأمني الإقليمي المحيط بالبلاد. في هذا السياق، يصبح السودان جزءًا مما يسميه باري بوزان "مركب الأمن الإقليمي" Regional Security Complex، وهو إطار تحليلي يشير إلى درجة عالية من الترابط بين وحدات إقليمية تجعل قضايا الأمن بينها غير قابلة للفصل. وقد عرّف بوزان هذا المركب في صياغته الأولى بأنه "مجموعة من الدول التي تترابط تصوراتها وشواغلها الأمنية الرئيسة بدرجة كبيرة بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية الوطنية أو حلّها على نحو معقول بمعزل بعضها عن بعض". ثم طوّر التعريف لاحقًا بإضافة بُعد البناء الاجتماعي، الذي يُعدّ بوزان أحد مناصريه، مستخدمًا مفهوم الأمننة Securitization، الذي مثّل أحد مرتكزات مدرسة كوبنهاغن، ليصبح مركب الأمن الإقليمي "مجموعة من الوحدات التي تكون عمليات الأمننة الرئيسة المرتبطة بها أو إزالة هذه الأمننة أو كلتاهما مترابطة، بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بطريقة معقولة بمعزل بعضها عن بعض"[10]. وتعكس

3 خالد عثمان الفيل، "سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية - العسكرية: حالات عربية مختارة"، **سياسات عربية**، مج 8، العدد 44 (أيار/ مايو 2020)، ص 42.

4 ينظر في هذا الصدد: بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، "تنامي ظاهرة العسكرة في السودان: المظاهر والأسباب والتداعيات"، **سياسات عربية**، مج 12، العدد 71 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2024)، ص 75-91؛ للاستفاضة حول عملية العسكرة في فترة سابقة، ينظر: Nadir Mohammed, "Militarization in Sudan: Trends and Determinants," *Armed Forces & Society*, vol. 19, no. 4 (1993), pp. 589-610.

5 Hassan Elhagali, "Embedded Uniforms: The War in Darfur, Militias, Paramilitaries, and the Rise of the Rapid Support Forces," in: Jean-Nicolas Bach et al. (eds.), *The Routledge Handbook on the Horn of Africa* (London: Routledge, 2022).

6 Yasir Zaidan, "Ethno-mercenarism in Sudan's RSF and the Sahelian Arab Belt in Africa," *Small Wars & Insurgencies* (2025).

7 Murat YeŞiltaŞ & Tuncay KardaŞ, *Non-State Armed Actors in the Middle East: Geopolitics, Ideology, and Strategy* (London: Palgrave Macmillan, 2018).

8 Bahadur Jay, *The Pirates of Somalia: Inside their Hidden World* (New York: Harper Perennial, 2011).

9 May Darwich, "Foreign Policy Analysis and Armed Non-State Actors in World Politics: Lessons from the Middle East," *Foreign Policy Analysis*, vol. 17, no. 4 (October 2021).

10 Barry Buzan, "Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War World," in: Fredrik Söderbaum & Timothy M. Shaw (eds.), *Theories of New Regionalism* (London: Palgrave Macmillan, 2003), p. 141.

الحالة السودانية هذا الترابط الأمني الوثيق بين السودان وجيرانه في منطقتَي الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي، إضافة إلى ليبيا وجنوب السودان، فخطوط الإمداد العسكري ونقل المقاتلين إلى ساحات القتال تمرّ عبر أراضي هذه الدول. وتمثّل الحرب السودانية، من زاوية أخرى، حالةً نموذجية لاستخدام الفاعلين المسلحين بوصفهم وكلاء في تنفيذ استراتيجيات عسكرية في دول أخرى؛ نظرًا إلى انخفاض تكلفتها المالية والمادية وتخفيفها الأعباء السياسية المباشرة عن الأطراف الداعمة[11].

4. الحرب الداخلية المدعومة بحرب هجينة

تمثّل الحرب في السودان نموذجًا للحروب التي جمعت بين أنماط الحروب الداخلية التقليدية والحروب ذات الطابع الرمادي أو الهجين[12]. وتشير الحروب الأخيرة إلى توظيف أدوات القوة المتعددة والمتزامنة لاستهداف نقاط ضعف محددة وإحداث تأثيرات خطّية وغير خطّية. وهي "النشاط الذي يكون قسريًا وعدوانيًا بطبيعته، ولكنه صُمّم عمدًا ليظل دون عتبة الصراع العسكري التقليدي والحرب المفتوحة بين الدول"[13]. وتتميّز الحالة السودانية بأن الحروب ذات الطابع الرمادي أو الهجين جاءت مكملة للحرب التقليدية ومعززة لها. فقد استُخدمت فيها مجموعة واسعة من التدابير العسكرية وشبه العسكرية والمدنية، العلنية والسرية، على نحو ممنهج، بما في ذلك تدمير البنية التحتية. ويبرز في هذا السياق الاستخدام المكثّف لحملات التضليل الإعلامي ونشر الأخبار الكاذبة والترويج لبيئة "ما بعد الحقيقة"[14]. وقد انتشر هذا المفهوم لوصف المحتوى المتداوَل على منصات التواصل الاجتماعي بصورة عامة بعد اندلاع انتفاضات الربيع العربي عام 2011[15]، وأصبح اليوم أحد الأسلحة الفاعلة في الحرب السودانية، مكمّلًا للمعارك الميدانية على الأرض.

11 Hassan Elhagali, "Outsourcing Proxy Wars in Libya and Yemen: The Use of Foreign Militias in Regional Security Complexes," A Paper Presented at the 61st Annual Convention of the International Studies Association, March 25-28, 2020.

12 ينظر على سبيل المثال:
Bernard Siman, "Russia's Hybrid Wars Come to Sudan Brussels," *Policy Brief*, EGMONT: Royal Institute for International Relations Security, 4/5/2023.

13 Tahir Mahmood Azad et al., "Understanding Gray Zone Warfare from Multiple Perspectives," *World Affairs*, vol. 186, no. 1 (2022), p. 85.

14 عديلة تبار، "خطاب ما بعد الحقيقة أثناء ثورة 2019 والمرحلة الانتقالية التي تلتها في السودان: دراسة في دور وسائط التواصل الاجتماعي"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 75 (تموز/ يوليو 2025).

15 Marc Owen Jones, *Digital Authoritarianism in the Middle East: Deception, Disinformation, and Social Media* (London: Hurst, 2022).

5. العنف ضد المدنيين

تشهد الحرب الجارية مستوى غير مسبوق من العنف الطاغي الذي استهدف المدنيين على نحو خاص، وتجلّى في انتهاكات جسيمة شملت القتل على الهوية، والقتل العشوائي بغرض الترهيب والإرهاب، والقتل بهدف الاستيلاء على الممتلكات الخاصة، إضافة إلى الاغتصاب والاختطاف، بدرجة فاقت بكثير ما سُجّل في حروب السودان السابقة. وقد وثّقت تقارير منظمات دولية هذه الانتهاكات كاشفةً عن حدّتها واتساع نطاقها والجهات المسؤولة عنها. لكنّ الدراسات العلمية الرصينة التي سعت إلى تفسير أسباب هذا التصاعد في العنف ضد المدنيين ما تزال محدودة[16]. وقد تناول عدد من الدراسات هذه الظاهرة في إطار بحث أوسع حول نشوب العنف السياسي وأسبابه، بهدف فهم دوافعه ومحدداته. وحلل بعضها موضوع العنف ضد المدنيين ضمن مقاربة عامة للأزمة السودانية وحروبها المتقطعة وفشل مؤسسات الدولة الوطنية[17]. بينما ركزت دراسات أخرى على خلل بنيوي عميق لازَم تكوين الدولة والنخب الحاكمة منذ الحقبة الاستعمارية، وربما منذ الحكم العثماني، وأسهم في إضعاف المجتمع المدني وتعزيز ديناميات العنف وإعادة إنتاجه[18]. ورأى بعض الباحثين أن التركيز على إنجاز اتفاقية السلام الشامل عام

16 من بين هذه الدراسات مقال لألكس دي وال وآخرين هدف إلى وصف أنماط العنف المميت (أي القتل) وتحليلها في إقليم دارفور خلال الفترة 2008–2009، وذلك باستخدام بيانات دقيقة على مستوى الحوادث Micro-data، بدلًا من الاعتماد على الأرقام الإجمالية لعدد الوفيات. وسعى إلى استكشاف كيفية تغيّر ديناميات الصراع بعد ذروة العنف في الفترة 2003–2005، إضافةً إلى تحدّي النماذج التقليدية لتوصيف الصراعات المسلحة (مثل: "متمردون مقابل حكومة"، "حرب أهلية"، "إبادة جماعية")، من خلال إظهار أن العنف في الواقع أكثر تعقيدًا وتنوعًا من هذه التصنيفات المبسطة. لمزيد من المعلومات ينظر:
Alex De Waal et al., "The Epidemiology of Lethal Violence in Darfur: Using Micro-data to Explore Complex Patterns of Ongoing Armed Conflict," *Social Science & Medicine*, vol. 120 (2014), pp. 368-377;
وفي دراسة أخرى يرى دي وال أن العنف في القرن الأفريقي، بما في ذلك السودان، هو نتيجة لوجود ما أسماه "سوق أعمال سياسية" حيث يكون الولاء السياسي قابلًا للبيع والشراء، ويستخدم العنف آلية تفاوض، ويعتمد استمرار ولاء شبكات العملاء من ميليشيات وأمراء حرب على استمرار الدعم المالي، وعند توقفه يشتعل العنف مرة أخرى. عن حالة السودان ينظر: **المال والحروب وإدارة أعمال السلطة: السودان كسوق أعمال سياسية، مختارات من أعمال أليكس دي وال**، ترجمة الحارث عبد الله (الخرطوم: مركز تأسيس، 2021).

17 ينظر على سبيل المثال:
Sharīf ʿAbd Allāh Ḥarīr & Terje Tvedt, *Short-Cut to Decay: The Case of the Sudan* (Upsala: The Nordic Africa Institute, 1994);
وفي تحليل حالة دارفور، ينظر على سبيل المثال: **دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان**، عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد محمد سالم (محرران) (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

18 ينظر:
Abdullahi A. Gallab, *A Civil Society Deferred: The Tertiary Grip of Violence in the Sudan* (Gainesville: University Press of Florida, 2011); Aleksi Ylönen, "On Sources of Political Violence in Africa: The Case of 'Marginalizing State' in Sudan," *Política y Cultura, otoño*, no. 32 (2009), pp. 37-59.

2005 أسهم في غضّ الطرف عن بروز العنف في مناطق أخرى من السودان[19]. لذلك، فإن دراسة تنامي العنف الموجّه ضد المدنيين في سياق الأزمة السودانية الممتدة وتحليله نظريًا، سواء بالإسقاط أو التكييف أو تقديم تفسيرات جديدة، لا تزال في طور محدود. ومن بين الإسهامات ذات الصلة دراسة تناولت "الحروب الجديدة" في السودان إلى جانب حالات أخرى من دول الجنوب[20]؛ إذ قاربت ماري كالدور تفسير العنف الموجَّه ضد المدنيين باعتباره سمة بنيوية لهذه الحروب[21]. وقد أثار هذا الطرح سجالًا بين باحثين مؤيّدين رأوا في الحروب الجديدة نمطًا مميزًا، وآخرين اعتبروا أن استهداف المدنيين كان سمة أصيلة في الحروب عمومًا قديمها وحديثها على السواء. وعلى الرغم من أن هذه الحرب شهدت تحالفات متعددة، خاصة بين المدنيين والجهات المسلحة، فإن هذه التحالفات لم تنل إلا اهتمامًا بحثيًا محدودًا؛ مع إمكان الاستفادة من إسهامات نظرية أوسع لفهم طبيعة هذه التشكيلات وديناميات عملها. وهنا يبرز ما طرحه ستاثيس كاليفاس من أنّ العنف المصاحب للحروب الأهلية لا يُعدّ النتيجة الطبيعية للحرب، بل هو أداة تُستخدم في سياقها لتشكيل التحالفات وربط مجموعات متباعدة بأهداف الحرب الأهلية ومساراتها[22].

6. الإصلاح العسكري والأمني

أدى بروز الفاعلين المسلحين إلى تعقيد عملية إصلاح القطاعَين العسكري والأمني؛ فهؤلاء الفاعلون لهم مصالح متباينة، وتتبدّل تحالفاتهم باستمرار، ويرتبط بعضهم بدعمٍ أو علاقات خارجية. وقد مثّل الخلاف حول كيفية بناء جيش وطني موحّد أحد العوامل التي أسهمت في تأجيج الحرب. وما زاد من تعثّر جهود إصلاح القطاع العسكري وتأسيس جيش وطني خاضع لسلطة منتخَبة، اعتماد مقاربة خطّية للإصلاح اتسمت برؤية تكنوقراطية فوقية تفترض سير العملية في مسار يقود تلقائيًا إلى تحقيق سلام ليبرالي - ديمقراطي[23]. وتُظهر الأوضاع الراهنة استمرار هيمنة المكوّن العسكري/ المسلّح على النظامَين السياسي والاقتصادي، بينما تعكس التحالفات الهجينة التي تطغى على المشهد السوداني مظاهر هذه الهيمنة؛ ما يزيد من صعوبة عملية الإصلاح العسكري وتعقيدها.

ثانيًا: قضايا السلام

ظل السعي لتحقيق سلام مستدام سمة ملازمة للحياة السياسية في السودان. فعلى الرغم من توقيع عدد كبير من اتفاقيات السلام، فإنها أخفقت في إرساء سلام دائم. وقد اتسمت الاتفاقيات المبرَمة بين الأطراف السودانية، منذ اتفاقية أديس أبابا عام 1972، بمنحى التسويات السياسية، وتشمل اتفاقيات أبوجا وإنجمينا والدوحة والشرق وجوبا عام 2020. وتقوم هذه التسويات على ترتيبات بين النخب السياسية تضمن لها الحصول على نصيب مهمّ من الموارد العامة مقابل وقف النزاع والعنف[24]. غير أن الاعتماد المتزايد على هذا النهج دفع النخب إلى عقد مزيد من الاتفاقيات، وأسهم في زيادة تشرذمها، حتى بلغ عدد المسارات التي تناولتها اتفاقية جوبا سبعة مسارات. وكما حدث في اتفاقية السلام الشامل، فقد تضمّنت اتفاقية جوبا للسلام تفاصيل معقدة جعلت تنفيذ عدد من بنودها صعبًا عند الانتقال إلى مرحلة التطبيق[25]. ومن ثمّ، يطرح تكرار الاتفاقيات سؤالًا محوريًا: أتصلح الاتفاقيات السابقة أساسًا يمكن البناء عليه أم أن السودان يحتاج إلى مقاربة جديدة لتحقيق السلام؟ تحاول إحدى دراسات هذا العدد الإجابة عن هذا السؤال.

ثالثًا: العلاقة بين المركز والأقاليم وتحديات الحكم اللامركزي

أثارت العلاقة بين المركز ومناطق السودان المختلفة، منذ الاستقلال عام 1956، مطالب سياسية بتمثيلٍ عادل في السلطة المركزية في الخرطوم. ومع مرور الوقت، تطورت هذه المطالب إلى انتفاضات مسلّحة ضد السلطة الحاكمة. وقد طالبت القوى السياسية في جنوب السودان منذ السنوات الأولى للاستقلال بتطبيق نظام فدرالي، غير أن مطالبها قوبلت بالتجاهل. وعندما طُبّق ذلك النظام لاحقًا، كانت حرب الجنوب قد بلغت ذروتها، لتلحق بها، فيما بعد، حركات

19 Sharath Srinivasan, *When Peace Kills Politics: International Intervention and Unending Wars in the Sudans* (London: Hurst, 2021).

20 Atta El-Battahani, "New Wars in the Global South," in: Dirk Berg-Schlosser et al. (eds.), *Sage Handbook of Political Science* (Thousand Oaks: Sage, 2020).

21 Mary Caldor, *New and Old Wars: Organised Violence in a Global Era* (Redwood: Stanford University Press, 2012).

22 ستاثيس كاليفاس، **منطق العنف في الحروب الأهلية**، ترجمة عبيدة عامر (الدوحة: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2021).

23 حسن الحاج علي أحمد، "الهجنة العسكرية في السودان وتحديات إصلاح القطاع العسكري"، **حكامة**، العدد 11، مج 6، العدد 11 (2025)، ص 16.

24 ينظر على سبيل المثال:
British Behuria, Lars Buur & Hazel Gray, "Research Note: Studying Political Settlements in Africa," *African Affairs*, vol. 116, no. 464 (July 2017), pp. 508-525.

25 عبد الرحمن أبو خريس، "اتفاقية جوبا للسلام في السودان: رؤية تحليلية إستراتيجية"، **المستقبل العربي**، مج 46، العدد 531 (أيار/ مايو 2023)، ص 65-84.

مسلّحة من دارفور وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان. وقد نتج من تطبيق نظام الحكم الاتحادي نتائج متباينة. فمن جهة، أسهم في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتسهيل وصول الخدمات إلى المواطنين، ومن جهة أخرى، أدى إلى تصاعد النزعات الإثنية السياسية وزيادة الإنفاق على الجهاز البيروقراطي على حساب التنمية المحلية. ومع ذلك، تستمر الحركات المسلّحة في المطالبة بتطبيق نظام الأقاليم في السودان. وما تزال قضايا توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين الأقاليم والولايات، لا سيما ما يتعلق بتوزيع الموارد، موضع نقاش متجدد بعد توقيع اتفاقية جوبا للسلام.

رابعًا: مساهمات هذا العدد الخاص

أُعدّت الدراسات المنشورة في هذا العدد الخاص حول السودان وحرب 15 نيسان/ أبريل 2023 بعد أشهر قليلة من اندلاع الصراع. وعند اكتمال أعمال التحكيم والتحرير العلمي، كانت الأزمة قد ازدادت تعقيدًا مع تصاعد حدة الحرب وتشابك ديناميّاتها المحلية والإقليمية، وتنوّع مصالح الفاعلين المنخرطين فيها. ومع تفاقم الانتهاكات وتدهور الأوضاع الإنسانية، تصاعد الاهتمام الدولي بالسودان بصورة ملحوظة. وإدراكًا لتعدّد أبعاد الأزمة السودانية وتشابك قضاياها، تصدر دورية **سياسات عربية** هذا العدد الخاص مساهمةً في تعزيز فهم جوانب مركزية في هذه الأزمة. وتتناول كل دراسة من الدراسات الواردة في هذا العدد قضية رئيسة من قضايا النقاش العامّ والأكاديمي المتعلقة بالسودان.

1. الخلل البنيوي وتعثّر بناء الأمة/ الدولة

ضمن مداخل الخلل البنيوي وتعثّر بناء الأمة/ الدولة، يضمّ هذا العدد الخاص دراستَين تستقرئان حرب 15 نيسان/ أبريل بوصفها تجلّيًا لهذا الخلل البنيوي. في الدراسة الأولى، بعنوان "'الغابة للأشجار': حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 وتحدي بناء الأمة والدولة في السودان"[26]، يتناول محمد محجوب هارون مشروع بناء الأمة والدولة في السودان على امتداد خمسة قرون. ويفحص ما يعتبره حالة تأرجح بنيوية في مكونات ذلك البناء، بين استمراريةٍ وانقطاع، وتمـددٍ وانحسارٍ جغرافي وديموغرافي، ونموٍّ وتراجع في الاندماج القومي، وبين تقويض واستكمال متعاقبَين لعملية بناء الأمة والدولة. ويركز على مرحلتَي ما بعد الاستقلالَين: إبّان الثورة المهدية، وما بعد الاستعمار البريطاني. ويرى أن الفترتَين شهدتا احتفاءً بالشعارات على حساب المشروعات، وفشلًا في تحديد المصلحة العامة للسودانيين، ثم انكفاء على الهويات والكيانات الضيّقة؛ ما فاقم الاستقطاب السياسي والاجتماعي. ويصف حكم الإسلامـيين بأنه عانى متلازمة فقدان المشروعية/ المشروعية المنقوصة؛ وهذا أدى إلى تحوّل وظيفة الدولة من خدمة المواطنين إلى التمسّك بالسلطة. وتُختم الدراسة بتحليل السياق السابق مباشرة لاندلاع الحرب، ومناقشة الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل تكلفة الحرب إلى فرصة لإعادة بناء دولة مقتدرة.

وفي الدراسة الثانية[27]، يتناول متوكل دقاش، من المنظور نفسه، عملية التفكك البنيوي التي تشهدها البلاد نتيجة تراكمات ممتدة عبر عقود. ويعرض خمسة متغيرات أسهمت في الدفع بهذا التفكك وتعزيزه، هي: الحرب، وصراع النخب، والتدخّل الجيوستراتيجي، وتآكل الشرعية، وضغط العولمة. ويرى أن ما أسسه الأتراك والبريطانيون في السودان لم يتجاوز بناء دولة بأشكال حكم مصطنعة، لم تُترجَم إلى بنية سياسية واجتماعية متماسكة. ويجادل بأن جذور تفكك الدولة السودانية تكمن في تعقّد الصراعات الاجتماعية، وضعف مؤسسات الدولة، وتعدّد الفاعلين العسكريين، والتدخّل الخارجي، وتعثّر المسار الديمقراطي، وتآكل مشروعية الدولة، إضافةً إلى الثقافة السياسية السائدة، وانتقال جغرافية الصراع من الأطراف إلى المركز.

2. اتفاقيات السلام

تناول عدد من الباحثين قضية بناء السلام في السودان، التي ظلت ملازمة لحالته السياسية المضطربة، متّبعين مناهج متعددة في التحليل؛ ابتداءً من مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965، مرورًا باتفاقية أديس أبابا، ثم اتفاقية السلام الشامل، وصولًا إلى اتفاقية جوبا. وقد ركّز بعضهم على جانب المذكرات والتوثيق الشخصي، في حين تناول آخرون إخفاقات التنفيذ، بينما اتجه فريق ثالث إلى تحليل الوقائع وتوثيق كل اتفاقية على حدة، وخصّ بعضهم اهتمامه بالجوانب السياسية والدستورية دون غيرها.

يحلل أحمد إبراهيم أبوشوك في دراسته[28]، اتفاقيات السلام الثنائية بين الحكومة المركزية والحركات المطلبية، بدءًا من اتفاقية أديس أبابا وانتهاءً باتفاقية جوبا. ويرى أن معظم هذه الاتفاقيات لم تعالج جذور الأزمات التي دفعت تلك الحركات إلى حمل السلاح،

26 ينظر في هذا العدد: محمد محجوب هارون، "الغابة للأشجار: حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 وتحدّي بناء الأمّـة والدولة في السودان"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025)، ص 18.

27 ينظر في هذا العدد: متوكل دقاش، "تفكك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821-2025)"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025)، ص 33.

28 ينظر في هذا العدد: أحمد إبراهيم أبوشوك، "اتفاقيات الـسلام السودانية (1972-2020): إرث المنشأ وتحديات الاستدامة"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025)، ص 51.

كما أنّ بعضها تعرّض للنقض من جانب السلطة المركزية نفسها، فكان مصيره الفشل في تحقيق سلام مستدام. وتُبرز الدراسة أن إرث النشأة التاريخية للدولة السودانية أسهم في إنتاج صراعات متكررة بين الحكومات الوطنية المتعاقبة والحركات المطلبية التي انتقلت من النضال السلمي إلى الكفاح المسلح. وتشير إلى قواسم مشتركة بين أغلب اتفاقيات السلام، من أبرزها: اعتماد نموذج جزئي في تقاسم السلطة، وغياب الثقة بين أطراف العملية السلمية، والاعتماد على وسطاء خارجيين ومسارات تفاوض خارج البلاد. وتحلل الدراسة ثلاث قضايا محورية شكّلت جوهر الخلاف بين السلطة المركزية في الخرطوم والحركات المسلّحة من جهة، وبين القوى السياسية ذات التوجهات الفكرية المتباينة من جهة أخرى، وهي: إشكالية التنوّع والمواطنة، والعلاقة بين الدين والدولة، ثم تلازم الديمقراطية والفدرالية اللتَين باتتا مكوّنَين ثابتَين في معظم اتفاقيات السلام، باعتبار أن الديمقراطية شرط أساسي لنجاح النظام الفدرالي. وتخلص الدراسة إلى أهمية معالجة هذه القضايا في إطار وطني جامع وشامل.

في السياق نفسه، تقدّم سجى طرمان مراجعة معمقة لكتاب **حين يقتل السلام السياسة: التدخل الدولي وحروب لا تنتهي في السودانَين**، الذي يقدّم فيه شاراث سرينيفاسان[29] قراءة نقدية لمسارات صناعة السلام في السودان، ويُظهر كيفية تحوّل اتفاقيات السلام ومشاريع إنهاء الحرب إلى عامل يُضعِف السياسة المدنية اللاعنفية ويعمِّق ديناميات العنف، موضحًا أنّ الإشكال لا يكمن في نتائج الاتفاقيات وحدها، بل في منطق صناعتها القائم على الأدوات والغايات. ويفضي هذا المنطق، إلى تحويل السلام من وسيلة لإنهاء الحرب إلى عنصر يغذّي استمرارها، بما يؤدي إلى إفراغ السياسة من مضمونها وتعطيل إمكان بناء عقد اجتماعي مدني حقيقي[30].

3. العلاقات المدنية – العسكرية

يجادل البدوي عبد القادر في دراسته، "العلاقات المدنية - العسكرية في السودان: إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية"، بضرورة توسيع مقاربة هذا الموضوع في الحالة السودانية، وعدم اختزاله في ظاهرة الانقلابات أو النظر إلى الإصلاح العسكري بوصفه إقصاء الجيش عن المجال السياسي. وتهدف الدراسة إلى إطلاق نقاش عقلاني يعيد فهم العلاقة بين المدنيين والعسكريين من منظورٍ أوسع وفهم أشمل للعلاقات المدنية - العسكرية. وتبحث الدراسة في كيفية تفاعل المؤسسة العسكرية مع المجالَين السياسي والاقتصادي. وترى أن هذه العلاقات يجب أن تناقَش في إطار اندماج المؤسسة العسكرية في الدولة والمجتمع المدني، بدلًا من التعامل معها باعتبارها تهديدًا لبنية الدولة. ووفقًا للدراسة، فإن التركيز لا ينبغي أن ينحصر في آليات تعزيز السيطرة المدنية وتقليص النفوذ العسكري، بل يجب أن يتجه نحو صياغة قوانين واضحة ومنظمة للعلاقة بين الطرفين، بما يحدد الأدوار والاختصاصات ويرسم الحدود بينهما. وتخلص إلى أن الإصغاء السياسي لرأي الخبراء العسكريين يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة وتطوير العلاقة بين الجانبين[31].

4. الحكم اللامركزي وإدارة التنوع والنزاع

في محور علاقات المركز بالأطراف والأقاليم، وفي إطار تحليل قضايا تطبيق النظام اللامركزي في السودان، يتناول حسام إبراهيم وجوليا بربر، في دراسة بعنوان "التوجّه نحو اللامركزية في السودان ما بعد الحرب: بين الفرص والمحدّدات البنيوية والاستراتيجية"، المتطلبات الأساسية اللازمة لضمان تطبيقٍ فعّال للنظام اللامركزي. وتقدّم الدراسة خريطة طريق توضح شروط إمكان تطبيق اللامركزية بصيغة ملائمة للسياق السوداني. وتستعرض المحددات السياسية والإدارية والتنظيمية الضرورية لإنجاح اللامركزية. فمن الناحية السياسية تبرز أهمية إعادة توزيع السلطات والموارد بين المركز والولايات. أما على الصعيدَين الإداري والتنظيمي، فتشير الدراسة إلى ضرورة توافر الموارد المالية الكافية، وضمان الاستقلال الإداري والمالي للولايات، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي وبناء القدرات، وإدارة التنوّع المجتمعي بكفاءة، إضافةً إلى تفعيل أدوات المراقبة والمساءلة. كما تتناول الفرص المتاحة والتحديات التي تعترض مسار تطبيق النظام اللامركزي في السودان[32].

المراجع

العربية

إبراهيم، حسام وجوليا بربر. "التوجّه نحو اللامركزية في السودان ما بعد الحرب: بين الفرص والمحدّدات البنيوية والاستراتيجية". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025).

29 Srinivasan.

30 ينظر في هذا العدد: سجى طرمان، "حرب فاتفاق سلام، فانهيار، فحرب: معضلات صنع السلام في السودانين"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025)، ص 157.

31 ينظر في هذا العدد: البدوي عبد القادر، "العلاقات المدنية - العسكرية في السودان: إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025)، ص 70.

32 ينظر في هذا العدد: حسام إبراهيم وجوليا بربر، "التوجّه نحو اللامركزية في السودان ما بعد الحرب: بين الفرص والمحدّدات البنيوية والاستراتيجية"، **سياسات عربية**، مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025)، ص 85.

أبو خريس، عبد الرحمن. "اتفاقية جوبا للسلام في السودان: رؤية تحليلية إستراتيجية". **المستقبل العربي**. مج 46، العدد 531 (أيار/ مايو 2023).

أبوشوك، أحمد إبراهيم. "اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020): إرث المنشأ وتحديات الاستدامة". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025).

تبار، عديلة. "خطاب ما بعد الحقيقة أثناء ثورة 2019 والمرحلة الانتقالية التي تلتها في السودان: دراسة في دور وسائط التواصل الاجتماعي". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 75 (تموز/ يوليو 2025).

الحاج علي أحمد، حسن. "الانقلاب بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان". **سياسات عربية**. مج 5، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

_____. "الهجنة العسكرية في السودان وتحديات إصلاح القطاع العسكري". **حكامة**. مج 6، العدد 11 (2025).

دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد محمد سالم (محرران). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

دقاش، متوكل. "تفكك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821-2025)". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025).

طرمان، سجى. "حرب فاتفاق سلام، فانهيار، فحرب: معضلات صنع السلام في السودانين". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025).

عبد القادر البدوي. "العلاقات المدنية - العسكرية في السودان: إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025).

عثمان الفيل، خالد. "سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية - العسكرية: حالات عربية مختارة". **سياسات عربية**. مج 8، العدد 44 (أيار/ مايو 2020).

كاليفاس، ستاثيس. **منطق العنف في الحروب الأهلية**. ترجمة عبيدة عامر. الدوحة: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، 2021.

المال والحروب وإدارة أعمال السلطة: السودان كسوق أعمال سياسية، مختارات من أعمال أليكس دي وال. ترجمة الحارث عبد الله. الخرطوم: مركز تأسيس، 2021.

مكاوي محمد قيلي، بهاء الدين. "تنامي ظاهرة العسكرة في السودان: المظاهر والأسباب والتداعيات". **سياسات عربية**. مج 12، العدد 71 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2024).

هارون، محمد محجوب. "الغابة للأشجار: حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 وتحدّي بناء الأمّة والدولة في السودان". **سياسات عربية**. مج 13، العدد 76 (أيلول/ سبتمبر 2025).

الأجنبية

Azad, Tahir Mahmood et al. "Understanding Gray Zone Warfare from Multiple Perspectives." *World Affairs*. vol. 186, no. 1 (2022).

Bach, Jean-Nicolas et al. (eds.). *The Routledge Handbook on the Horn of Africa*. London: Routledge, 2022.

Behuria, Pritish, Lars Buur & Hazel Gray. "Research Note: Studying Political Settlements in Africa." *African Affairs*. vol. 116, no. 64 (July 2017).

Ben Hammou, Salah. "The Varieties of Civilian Praetorianism: Evidence from Sudan's Coup Politics." *Armed Forces & Society*. vol. 50, no. 4 (2023).

Berg-Schlosser, Dirk et al. (eds.). *Sage Handbook of Political Science*. Thousand Oaks: Sage, 2020.

Caldor, Mary. *New and Old Wars: Organised Violence in a Global Era*. Redwood: Stanford University Press, 2012.

Darwich, May. "Foreign Policy Analysis and Armed Non-State Actors in World Politics: Lessons from the Middle East." *Foreign Policy Analysis*. vol. 17, no. 4 (October 2021).

De Waal, Alex et al. "The Epidemiology of Lethal Violence in Darfur: Using Micro-data to Explore Complex Patterns of Ongoing Armed Conflict." *Social Science & Medicine*. vol. 120 (2014).

Elhagali, Hassan. "Outsourcing Proxy Wars in Libya and Yemen: The Use of Foreign Militias in Regional Security Complexes." A Paper Presented at the 61st

Söderbaum, Fredrik & Timothy M. Shaw (eds.). *Theories of New Regionalism*. London: Palgrave Macmillan, 2003.

Srinivasan, Sharath. *When Peace Kills Politics: International Intervention and Unending Wars in the Sudans*. London: Hurst, 2021.

Yeşiltaş, Murat & Tuncay Kardaş. *Non-State Armed Actors in the Middle East: Geopolitics, Ideology, and Strategy*. London: Palgrave Macmillan, 2018.

Ylönen, Aleksi. "On Sources of Political Violence in Africa: The Case of 'Marginalizing State' in Sudan." *Política y Cultura, otoño*. no. 32 (2009).

Woodward, Peter. *Sudan 1898–1989: The Unstable State*. Boulder, CO: Lynne Reinner Publishers, 1990.

Zaidan, Yasir. "Ethno-mercenarism in Sudan's RSF and the Sahelian Arab Belt in Africa." *Small Wars & Insurgencies* (2025).

Annual Convention of the International Studies Association. March 25-28, 2020.

Gallab, Abdullahi A. *A Civil Society Deferred: The Tertiary Grip of Violence in the Sudan*. Gainesville: University Press of Florida, 2011.

Ḥarīr, Sharīf ʻAbd Allāh & Terje Tvedt. *Short-Cut to Decay: The Case of the Sudan*. Upsala: The Nordic Africa Institute, 1994.

Jay, Bahadur. *The Pirates of Somalia: Inside their Hidden World*. New York: Harper Perennial, 2011.

Jones, Marc Owen. *Digital Authoritarianism in the Middle East: Deception, Disinformation, and Social Media*. London: Hurst, 2022.

Mohammed, Nadir. "Militarization in Sudan: Trends and Determinants." *Armed Forces & Society*. vol. 19, no. 4 (1993).

Siman, Bernard. "Russia's Hybrid Wars Come to Sudan Brussels." *Policy Brief*, EGMONT: Royal Institute for International Relations Security. 4/5/2023.

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/OBLX1296
القبول Accepted
2025-07-20
التعديل Revised
2025-03-12
التسلم Received
2024-09-23

محمد محجوب هارون إبراهيم | Mohamed Haroon*

"الغابة للأشجار": حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 وتحدّي بناء الأمة والدولة في السودان

The Forest for the Trees: The 15 April 2023 War and the Challenge of Nation-Building and State-Building in Sudan

تتناول هذه الدراسة الحرب التي اندلعت في السودان في 15 نيسان/ أبريل 2023، وما زال أوارها مستعرًا، من خلال منظور كلّي يستند إلى استيعاب السياق الذي أفرزها، لا إلى تجزئة أسبابها وتبعيضها بما يغيّب رؤية "الغابة للأشجار". واستنادًا إلى هذه الخلفية، تجادل الدراسة بأنّ الحرب الراهنة اندلعت، وتتفاعل وقائعها، في سياق عملية بناء أمّة للسودانيين، وبناء دولتهم، امتدادًا لمسار تاريخي ينهض على خمسة قرون من تاريخ البلاد. وتتناول مفهومَي بناء الأمّة وبناء الدولة وتجلياتهما في أفريقيا، وتفكّك التجربة السودانية بوصفها مخاضًا طويلًا ممدّدًا لم يُفضِ بعد إلى ميلاد أمّة ودولة راسختَين. وترى أنّ غياب هذه المهمة عن وعي النخب بعد الاستقلال سرّع اندلاع الحرب، التي تبقى، في ظل تكلفتها الباهظة، في حاجة إلى توافق وطني عريض القاعدة لإنهائها.

كلمات مفتاحية: السودان، حرب 15 نيسان/ أبريل 2023، بناء الأمّة، بناء الدولة.

This paper examines the war that broke out in Sudan on April 15, 2023, through a comprehensive contextual lens that resists fragmenting its causes and obscuring the wider panorama. It argues that the war must be understood as part of an extended historical trajectory - spanning five centuries - of nation-building and state-building. The study analyzes the theoretical concepts of nation and state building, especially in the African context, and explores their practical manifestations in Sudan. It also investigates how the absence of prioritization by post-independence elites accelerated the slide into conflict. Using historical and political analysis, the paper concludes that, with the high human cost of the war, its resolution depends upon a broad-based national consensus.

Keywords: Sudan, April 15th 2023 War, Nation Building, State-Building.

* أستاذ مساعد في علم النفس، جامعة الخرطوم، السودان.
Assistant Professor of Psychology, University of Khartoum, Sudan.
Email: aci333@africorp-sd.com

** قُدّمت هذه الورقة في مؤتمر "قضايا السودان الانتقالية: تحديات في طريق السلام المستدام"، الذي نظمه مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 6–8 تموز/ يوليو 2024، الدوحة، قطر.

مقدمة

في مسيرة بناء الأمّة وبناء الدولة في السودان، وعلى خلفية انقسامات الفضاء السياسي والاجتماعي السوداني، الممتدّة في التاريخ، والمتصاعدة حدّتها حتى يومنا هذا، اندلعت الحرب الجارية في السودان، في 15 نيسان/ أبريل 2023، بين القوّات المسلّحة السودانية وقوّات الدعم السريع (تأسست في عام 2013 وحُلّت في 6 أيلول/ سبتمبر 2023). ليست الانقسامات، بطبيعة الحال، سببًا جذريًا حصريًا لاندلاع الحرب؛ فثمّة أسباب أخرى تضافرت معها، ولا تزال تتضافر، غير أنّها تبقى، في ذاتها، رافعةً رئيسةً لانفجار هذا النزاع. وليس من الاكتشاف في شيء أنّ الحرب، أيّ حرب، تتعدّد الأسباب والوقائع التي تفضي إلى اندلاعها، ومن ثمّ إلى اشتداد أوارها، ثم إلى خمودها ونهايتها. بيد أن غاية هذه الدراسة هي البحث عن السياق الأوسع، الممتدّ على مدى تاريخي كافٍ، تخلّقت في أكنافه هذه الحرب السودانية الجارية؛ إذ إن الاعتصام بحيّز تاريخي أو وقائعي ظرفيٍّ طارئ قد لا يمكّن الباحث من فهم واقعة كبرى مثل هذه الحرب، ولا من تفسيرها تفسيرًا يتناسب مع حجمها وتعقيداتها.

لم يكن اندلاع هذه الحرب أمرًا مستبعَدًا، بحسب تقديرات قطاعات من الرأي العمومي السوداني والخارجي. فقد كانت "بروفات" الحرب تُجرَى خلف المسرح، بينما تعلو أصوات الممثلين في صخب، والمشاهدون، قليلو الحيلة، كانوا يحبسون أنفاسهم في انتظار رفع ستارة العرض. وقد كانت وقائع الأيام الأخيرة، في الطريق إلى 15 نيسان/ أبريل، تتصاعد في إثرها مستويات قلق جمهور المتابعين. كتبتُ على حسابي في فيسبوك، فجر 13 نيسان/ أبريل، داعيًا إلى الحيلولة دون اندلاع الحرب، من خلال البحث عن بدائل تُجنّب البلاد الانزلاق إلى المواجهة، مستدركًا بالقول إنّ الحرب ربّما أصبحت واقعًا قائمًا ساعة مطالعة القارئ رسالتي. وبعد يومين فقط، حدث ما حدث!

تتبنّى الدراسة منظورًا سياقيًا Contextualistic تتتبّع في إطاره وقائع بناء أمّة السودانيين وبناء دولتهم وعملياتهما، والتي تحاجّ الدراسة بأن الحرب الجارية في السودان إنما اندلعت في سياق تخلّقهما. فهذه الحرب لم تنشأ باعتبارها واقعة ظرفية بنت لحظتها، بل نشأت، من حيث الأسباب الرئيسة، في سياق تاريخي وجغرافي وفكري ووقائعي متمدّد.

تُعرّف الدراسة مفاهيمها الرئيسة، مثل: السياقية، وبناء الأمة، وبناء الدولة. وتستعرض طرفًا من تاريخ التشكُّل والنشأة للأمم والدول التي عايشت الحروب باعتبارها ملمحًا مميزًا لتجاربها في مسار بناء الأمّة وبناء الدولة، وتبحث في ما تعتبره أسبابًا جذرية كانت وراء اندلاع الحرب التي بدأت، عند كتابة هذه الدراسة، منذ أكثر من عام، في ولاية الخرطوم وسط السودان، والتي تحتضن العاصمة المثلثة: الخرطوم، الخرطوم بحري، وأم درمان. وتتبنّى زعمًا رئيسًا تؤسس عليه قراءتها للحرب، يتمثّل في أنها اندلعت، وإن جاءت مدفوعة بأسباب ومثيرات متعددة، في سياق عملية طويلة الأمد من تخلُّق وميلاد وبناء متعثّر لمشروع أمّة سودانية، ودولة تمثّلها.

خالفت هذه الحرب، التي ربما كانت الأشد عنفًا والأعلى تكلفة في تاريخ السودان خلال خمسة قرون، كل سابقاتها؛ إذ اندلعت في قلب العاصمة الخرطوم، حيث تقع هياكل الدولة المركزية، ومركز البلاد الجغرافي، والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ففي حين كانت العاصمة في الحروب السابقة تُعدّ المحطة الأخيرة المستهدفة، وقع الانفجار هذه المرّة في مركز الجهاز العصبي للدولة والأمة. وتنظر الدراسة، انطلاقًا من ذلك، في مشهد مشروع الأمّة والدولة في السودان، على امتداد خمسة قرون؛ كيف تفاعلت العناصر المشكِّلة لهذا المشهد ما بين الاستمرار والانقطاع، وما بين التجزؤ والتمدد الجغرافي الديموغرافي، وما بين نموّ معدلات التدامج القومي من جهة، وتراجعها في اتجاه الانكفاء الاجتماعي والإقليمي والجهوي والإثني والقبلي والعشائري من جهة أخرى، وما بين اكتمال معمار الأمّة والدولة ونقصانه.

تولي الدراسة، في هذا الحيّز، تركيزًا خاصًّا على الاستقلال الأول على أيدي أنصار الثورة المهدية (1885)، وهي حقبة استمرت خلال الفترة 1885–1898. ثم تنتقل إلى سودان ما بعد الاستقلال الثاني (1956)، حيث ترى أنّ هذه الحقبة، التي لا تزال مستمرة حتى الآن، قد اتّسمت باحتفاء أوفر بالشعارات على حساب المشروعات، وبقصورٍ لا تخطئه العين فيما يتعلّق بإنشاء هوية وطنية للسودانيين، والتعرّف إلى ماهيّة مصلحتهم الوطنية العمومية، واعتمادهما أساسًا للعقد الاجتماعي السياسي الوطني. وتشير إلى أن هذه المرحلة اتّسمت بنزوعٍ نحو ثقافة سياسية أفضت إلى تخندق قوى الفضاء العمومي الوطني، وانكفاء على الذوات الكيانية الضيّقة، ما أدّى إلى تجذّر الاستقطاب السياسي، وتراجع مقدرة هذه القوى على التحاور، وتأسيس توافق عريض القاعدة Sufficient Consensus، ليعود الفضاء ذاته، في دورات متكررة، إلى العنف المتبادل، والاحتجاجات المسلحة في الأطراف الجغرافية، والانتفاضات السياسية، بل انشطار الوطن الواحد إلى دولتين[1]، ليستا في سلام ذاتي، ولا في سلام بينهما، وصولًا إلى حرب الأمر الواقع، المتفاقمة حتى هذه اللحظة.

1 أفضى استفتاء تقرير مصير جنوب السودان في كانون الثاني/ يناير 2011، إلى تصويت مواطني السودان من أصول من جنوبه، بأغلبية كبيرة، لمصلحة انفصال ولايات الجنوب لتصبح دولة مستقلة. وقد نص على إجراء هذا الاستفتاء الاتفاق الشامل للسلام لعام 2005 الذي أنهى حرب الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد الدولة المركزية التي اندلعت في عام 1983.

وتجادل الدراسة بأنّ مفهومات من قبيل: الهويّة الوطنية، والمصلحة العمومية، والعقد الاجتماعي السياسي الوطني، والفضاء العمومي الوطني، والتوافق الوطني العريض القاعدة، ليست مفاهيم تحظى، بالضرورة، بإجماع حول دلالاتها أول وهلة؛ بل هي مفاهيم تحدّد دلالاتها نظريًا وتطبيقيًا وفقًا لزاوية النظر التي يتبنّاها الباحث. وتوظف الدراسة هذه المفاهيم بما يخدم مقاربتها وأطروحاتها وتبلغ محطّتها الأخيرة بفحص الحرب الجارية في السودان، من خلال ما تعتبره حصادًا لأداء جيل في الفضاء العمومي (1989–2023)، أسهم في تأجيج الانقسام السياسي والاجتماعي بين السودانيين أنفسهم، وبينهم وبين الآخر السياسي في المحيطَين الإقليمي وما وراء الإقليمي، كما أسهم في تعاظم الاحتقان والعنف والاحتجاج المسلح، إلى أن انتهى الأمر باندلاع الحرب.

تقيّم الدراسة تجربة حكم الإسلاميين (1989–2019)، وتقسّمها ثلاث مراحل: مرحلة الإسلاميين، ومرحلة "الإنقاذيين"، ومرحلة "البشير". وتتناول هذه التجربة بوصفها مسؤولة، ضمن أعباء أخرى، عن دفع تكلفة متلازمة فقدان المشروعية أو المشروعية المنقوصة Illegitimacy/ Insufficient Legitimacy. وترى أن هذه المتلازمة قادت إلى إحداث نقلة في النموذج Paradigm Shift، تمخّض عنها تحوّر ملحوظ في وظيفة الحكم (الدولة) من كونها مكرّسة لخدمة المواطنين، إلى انشغالها، على نحو رئيس، بخدمة القائمين عليها، من خلال التشبث بالسلطة Power، والاعتصام بكل ما من شأنه استدامتها[2]. وتتابع الدراسة تطوّر هذا النموذج في جوانب منه، خلال حقبة ما بعد تغيير 11 نيسان/ أبريل 2019، مرورًا بانقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وانتهاءً باندلاع حرب 15 نيسان/ أبريل 2023. وتنظر، في خاتمتها، في ما ترى أنّه قد يمكّن السودانيين من وضع نهاية لهذه الحرب، وتحويلها من نقمة إلى نعمة، ومن أزمة إلى فرصة لا ينبغي التفريط فيها، خصوصًا فيما يتعلّق بتحسين قدرتهم الذاتية على الإسهام في بناء أمّتهم، وبناء دولة مقتدرة تعتني بشؤون هذه الأمة.

تعتمد الدراسة، في بحثها عن الأسباب الرئيسة (الجذرية) التي أنشأت الحرب الجارية، منهجيةً تقوم على التتبع التاريخي، وذلك في حدود ما يسمح به حيزها، لمسيرة بناء أمّةٍ للسودانيين، وبناء دولةٍ لها، في فضاء زمانيّ يمتد خمسمئة عام ونيف. وتتناول هذه المسيرة بما يشمل تخلّق الأمة/ الدولة وميلادهما، ونموّهما، بل ضعفهما وتفككهما، سعيًا للتعرف إلى موقع الحرب ودورها ضمن هذه العمليات.

وتسمّي هذه المنهجية بـ "المنهجية السياقية" Contextualism، في اجتهاد يروم تكييفها بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع الذي تتناوله، أي الحرب الجارية في السودان. وتنطلق هذه المنهجية من الفرضية القائلة إن الوقائع التي تشكّل تأريخ أيّ جماعة إنسانية لا ينبغي تفسيرها بمعزل عن السياق الذي نشأت فيه، سواء كان ذلك سياقًا تاريخيًا، أو جغرافيًا، أو ثقافيًا/ فكريًا، أو سياسيًا (سواء على مستوى المفهوم التصوري أو الحقلي أو الوقائعي). فالوقائع والأفكار التي تصنعها، إنما تنشأ في سياقاتها[3]. وهذه هي المنهجية التي تتبنّاها الدراسة، والتي تهدف إلى "رؤية الغابة" بدلًا من الاكتفاء برؤية الأشجار المتفرقة المعزولة، أو الشجيرات المبعثرة التي لا تتيح نظرةً مكتملة إلى الصورة الكلّية.

و"السياقية" المتبنّاة هنا ليست اجتهادًا جديدًا خاصًا بهذه الدراسة، بل هي منظور معروف في دوائر الفلسفة، وعلم المعرفة Epistemology، وعدد من الحقول النظرية والتطبيقية. وعلى الرغم من انشغال السياقيين، في الغالب، بموضوعات المعرفة والمعنى داخل اللغة[4]، فإن الدراسة تستخدم هذه المنهجية لتفسير الوقائع الجارية، بما يُعين على استكشاف السياق الذي أنشأ الحرب السودانية التي اندلعت منذ عام ونيف. ومن خلال هذه المقاربة، يزعم الباحث أن الحرب المعنية لم تكن وليدة لحظتها، كما لم تكن واقعةً معزولة عن سياق أوسع، بل كانت نتيجة لمهادٍ طويلٍ شكّل بيئةً حاضنة لها وجاذبة إليها. ولهذا، تبحث الدراسة في الحرب ضمن هذا السياق المشار إليه.

أما مفهوما بناء الأمّة Nation-Building وبناء الدولة State-Building، فتعتمدهما الدراسة مفهومين مركزيين في فهم السياق الذي اندلعت فيه الحرب، التي هي موضوعها الرئيس، والتي تدور بين السودانيين أنفسهم، في مبتدئها وغالب سياقاتها. فالسودانيون هم شعب السودان وأمّته التي لا تزال تتخلّق، في وطنٍ كان قدره أن يُعرَف بهذا الاسم. أما الدولة، فهي الهيكل السياسي والسيادي والتنظيمي، الذي يُعنى بإدارة شؤون السودانيين (المواطنون/ الشعب/ الأمة)، العمومية والخصوصية، ذات الصلة بالدولة، بالوكالة عنهم.

يُعتبر مفهومَا بناء الأمّة وبناء الدولة من المفاهيم القديمة، نسبيًا، في دوائر المعرفة الاجتماعية والسياسية. فقد عرفتهما المجتمعات الأوروبية في حقبة الحداثة وما بعدها، ثم شغلت بهما مجتمعات ما بعد الاستعمار، لا سيما في أفريقيا. وتذهب مدارس معرفية مختلفة

2 Mohamed Mahjoub Haroon, "Sudanese Islamists, The Military and Power: Where, When and How Things Went Wrong?" in: S. Al-Arian (ed.), *The Quest for Democracy: Examining Civil Military Relations in Muslim Societies* (Istanbul: The Center for Islam and Global Affairs (CIGA), 2021), pp. 183-187.

3 Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1968), p. 13.

4 Robin McKenna, "Contextualism in Epistemology," *Analysis*, vol. 75, no. 3 (2015), pp. 489-490; Geoffrey Pynn, "Contextualism in Epistemology," in: T. Crane & J. Forster (eds.), *The Oxford Handbook of Topics in Philosophy* (Oxford: Oxford University Press, 2016).

إلى إجمال تعريف مفهوم بناء الأمّة بأنّه عملية إنشاء هويّة وطنية لجماعة مواطنين يجمع بينهم شعور بانتماء وطني مشترك على خلفية قواسم مشتركة من تاريخ وثقافة ولغة[5]. ومع ذلك، يرى الباحث أنّ بناء الأمّة يلزمه توافر إدراك مشترك داخل الجماعة الوطنية بماهية مصلحتها العموميّة مع التزامها بالتمسك بها والسعي لتحقيقها.

وبحكم أن الدولة كيان سياسي ذو سيادة على أرض/ وطن، وتحكم شعبًا/ مواطنين، فإن عملية بناء الأمة تتفاعل مع عملية بناء الدولة. ويتواتر تعريف بناء الدولة بأنه بناء مقدرات الدولة بما يمكّنها من أداء وظائفها المتعددة بدءًا من احتكار العنف وأدوات ممارسته في إطار الدستور/ القانون، لتوفير الأمن في نطاق سيادتها، والنيابة عن مواطنيها بوصفها الممثل الاعتباري لهم، وتوفير رفاههم. وتستوفي عملية بناء الدولة تمامها بتملّكها المقدرات الكفيلة بأدائها وظائفها الإدارية والمالية وصون حقوق المواطنين وإدارة الأصول العمومية وتوفير البنى التحتية وإدارة العلاقات الخارجية[6].

أولًا: بناء الأمّة وبناء الدولة: ركائز البناء وأسباب النجاح والفشل

تتّسع قاعدة المعرفة حول موضوعَي الأمّة والدولة ضمن نظم معرفية متعددة، تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، علوم السياسة، والاقتصاد السياسي، والاجتماع السياسي، وعلم السياسات العامة، والإدارة العامة، والعلاقات الدولية، والقانون، وعلم النفس السياسي، والدراسات الثقافية، وغيرها. وتتداخل هذه النظم في بعض الدراسات فيما يُعرف بالبحث المتداخل والمتعدد التخصصات. وفي سبيل تمتين القاعدة المعرفية لموضوعَي الأمّة والدولة، تعزّز الدراسات الحقلية والتطبيقية، التي تنشغل بدراسة الوقائع الجارية والتجارب الماثلة، الجهود النظرية والمفهومية ذات النزوع التجريدي، بما يُكسبها نضجًا وموثوقية. وربما تحقق هذا التعاضد بين التصوري والحقلي نتيجةً لما وصفه بعض دارسي المنهجية بتراجع مدرسة "منظّري الكراسي الوثيرة" Armchair Theorizing، الباحثين بانتقائية عمّا يؤيّد حجاجهم لفائدة التحليل المنضبط للحالات بما فيه من إيجابيات وسلبيات[7].

ومع ازدياد توسّع قاعدة المعرفة حول الأمّة والدولة وتنوّع نظمها ومدارسها وأطروحاتها، يظل الباب مفتوحًا أمام إعادة التفكير والنقد وإنتاج خلاصات جديدة فيهما، بما يشمل تعريفهما، ووصف عمليات بنائهما، ورصد صعودهما وأفولهما، والعوامل الفاعلة في بنائهما أو تقويضهما. ومع ذلك، لا يزال هذان الموضوعان يحتفظان بأهمية معتبرة، سواء من حيث تصدّرهما أجندة البحث والدراسة في الحقول الاجتماعية، أو من حيث حضورهما البارز في الجدل الدائر داخل الفضاءات العمومية، لا سيما في بلدان العالم الأقل نموًا اقتصاديًا واجتماعيًا، والأقل استقرارًا سياسيًا وأمنيًا.

أما بناء الأمّة وبناء الدولة، فهما عمليتان معقّدتان لا تكتملان بين عشية وضحاها، وليستا نتاج قرار يُنفّذ في لحظته، فينتهي اليوم وقد اكتمل الصرح، بل تُبنيان من عناصر تشكيل متعددة، تمرّ بدورات من التخلق، عبر أجيالٍ لا سنوات[8].

وكما هو الحال في سائر عمليات البناء، فإنّ بناء الأمّة وبناء الدولة يقومان على ركائز لا يكتمل البناء إلا بها. وفيما يتعلّق بهذه الركائز، والعائد من تحقيقها، والعناصر التي قد لا تكون شرطًا مسبقًا لكنها تؤثّر في البناء، تلخّص الدراسة، في ما يلي، ما ذهب إليه أندرياس ويمير ومجموعة من الباحثين، وهي رؤية يعتبرها الباحث متّسمة بالعمق والموضوعية.

يرى ويمير[9] أنّ الإندماج السياسي والهوية الوطنية هما ركيزتان أساسيتان لبناء الأمّة. ويذهب إلى أن ذلك يتحقق من خلال توثيق الترابط السياسي بين المواطنين من خلفيات إثنية مختلفة، ومن خلال تدامج الإثنيات الكبرى والأقليات مع الدولة، تحت مظلة نظام حكم جامع. ويعرّف ويمير وزميلاه[10] الإثنية بأنّها شعور بالتلاقي/ التوافق عبر قواسم مشتركة على قاعدةٍ من أصل وثقافة مشتركين، ويقترحون مؤشرات لقياس هذه القواسم، تشمل: وحدة اللغة، والملامح البدنية المشتركة، ووحدة المعتقد، بما يؤدي إلى تشكّل الجماعة الوطنية (الأمة) في إطار الدولة.

ويتبنّى ويمير[11] منظورًا يدمج بين ما سماه العلائقية والتبادلية أساسًا لنشوء التحالفات بين الفرد (المواطن) والمؤسّسة (الحكومة). وتُبنى هذه التحالفات عبر آليات التشبيك، ونظام للتبادل (منافع/ اقتصاد)

5 Harris Mylonas, *The Politics of Nation-Building: Making Co-Nationals, Refugees, and Minorities* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013).

6 Sarah Lister, "Understanding State-Building and Local Government in Afghanistan," *Working Paper*, no. 14, Crisis States Research Centre, LSE (2007), p. 2.

7 Andreas Wimmer, *Nation Building: Why Some Countries Come Together While Others Fall Apart* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018), p. 3.

8 Ibid., p. 2.

9 Ibid., p. 1.

10 Andreas Wimmer, Lars-Erik Cederman & Brian Min, "Ethnic Politics and Armed Conflict: A Configurational Analysis of a New Global Data Set," *American Sociological Review*, vol. 74, no. 2 (2009), p. 325.

11 Wimmer, p. 7.

بين المركز السياسي، المتمثل في الحكومة، والمواطن/ الجماعة الوطنية، باستخدام أدوات التواصل (مثل اللغة المشتركة). ويسمّي الباحث نهاية هذا المسار العلائقي والتبادلي بـ "التوافق العريض القاعدة"، الذي يرسم حدود "الملعب الوطني" ويتوافق في الوقت ذاته على قواعد "اللعب". ويتجاوز هذا المفهوم حدود ما هو سياسي كما يدل مفهوم الإجماع في خطاب السودانيين العمومي (ربما يجتمع معهم في ذلك آخرون)، إلى مصفوفة أوسع تشمل ما هو سياسي، ودستوري، وثقافي، وحضاري، وغيرها.

ويضيف ويمير[12] ركيزة مهمّة أخرى في بناء الأمّة وبناء الدولة هي القيادة، التي تعمل على تحقيق التكامل السياسي حتى في حال لم تكن الأوضاع السائدة مواتية. ويشير إلى أن بيانات جرى تحليلها أظهرت أن بعض الدول حقّقت نجاحات لافتة في بناء الأمة، بسبب قيادات تبنّت بنجاح مشروعات بنّاءة لبناء الأمّة. ومن ناحية أخرى، يرى ويمير[13] أنّ النجاح في بناء الأمّة والدولة ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر، وتفادي الانزلاق إلى نزاعات مسلّحة، وتعزيز قاعدة السلام واستدامته.

ويحاجّ ويمير[14] معترضًا على دعوى أنّ بناء الأمّة لا يتحقق، بالضرورة، إلا في ظل نظام ديمقراطي، مستدلًا بنماذج نجحت في تحقيق ذلك تحت أنظمة غير ديمقراطية. ويشكك في جدوى المحاولات التي جرت لبناء الأمّة والدولة عبر تدخل خارجي، ويرى أنها لم تحقق نتائج تُذكر. ويعتبر أن السياسات القائمة على الإدماج القسري للأقليات لا تُنتج إندماجًا سياسيًا، كما أن السياسات التي لا تضمن العدالة، أو تلك التي تعتمد الإقصاء السياسي واحتكار القرار، تجهض عملية الإندماج السياسي والهوية الوطنية اللذين يُعتبران ركيزتين لبناء الأمّة وبناء الدولة. ويذهب إلى أنّ مكوّنات الهوية الرمزية للأمّة والدولة مثل الجيش الوطني والعَلم والنشيد الوطني والعملة والجواز لا تُنتج، بالضرورة، أمّةً من مواطنين يحملون هوية وطنية مشتركة، ويقرّون بسلطة الدولة[15].

يعزو دارون عاصم أوغلو وجيمس روبنسون، في دراستهما التجريبية حول نجاح الأمم وفشلها، نجاح الأمّـة[16]، بدرجة أكبر، إلى النمو الاقتصادي في بيئة مؤسسية تُصان فيها حقوق الأفراد في التملّك، وتكون فيها الهياكل السياسية ذات قاعدة عريضة وقائمة على الاستيعاب. في حين يرى فرانسيس فوكوياما أنّ الاستقرار السياسي يتطلب دولة قوية سياسيًا وإداريًا، تمتلك جهازًا بيروقراطيًا فعّالًا[17]، وتحتكر استخدام العنف في كامل نطاق سيادتها، وتُشيع الحريات والديمقراطية وحكم القانون.

ثانيًا: الحرب وبناء الأمّة وبناء الدولة

ارتبطت عمليات بناء الأمّة وبناء الدولة، في حالات معاصرة عديدة، بالحرب؛ حتى إن أثرًا قديمًا يقول إن "الدولة بنْتُ الحرب". فمن رحم الحرب الفرنسية - البروسية (1870-1871) وُلدت دولة ألمانيا، التي كانت قبل هذا التاريخ مقسّمة بين الولايات الشمالية التي كانت تتبع لدولة بروسيا والولايات الجنوبية التي تمثلت في بافاريا وورتمبيرغ وبادين وولايات صغيرة أخرى لم تكن تابعة آنذاك لبروسيا[18]. وكانت الأمّة المعروفة بألمانيا (الشعب الألماني) مقسّمة بين دولتَي بروسيا والنمسا. ورأت بروسيا، بقيادة بسمارك، أن تحقيق أمنها في مواجهة فرنسا، التي كانت تُعدّ الدولة الأوروبية الأوسع نفوذًا حينئذ، يتطلّب توسيع حدودها لضم الولايات الجنوبية. وانتهت الحرب بين بروسيا وفرنسا، وما تبعها من سياسات تبنّاها بسمارك، إلى ميلاد الدولة الألمانية الحديثة، وبزوغ فجر الأمّة الألمانية الموحّدة.

ووفقًا لتجارب عديدة، يبدو أن الشعوب والدول لا تخوض حروبها لتعزيز الهوية الاجتماعية/ الوطنية، أو من أجل الأمن فحسب، كما يزعم جون ميرشايمر في تحليله الحرب الفرنسية - البروسية[19]؛ إذ إنه يرى أن توفير الأمن لا يُعدّ بالضرورة السبب الرئيس لاتخاذ الدولة قرار الحرب، بل قد تتفوق عليه الاعتبارات الأيديولوجية والاقتصادية في بعض الحالات. وفي حين أن العدوان الخارجي يُعدّ عاملًا في الحروب المتصلة بعمليات بناء الأمّة والدولة، إلا أنه يعتبر "استجابة لاحقة" لأزمة تنشأ أساسًا من أسباب داخلية[20].

ويرى الباحث أن العوامل الداخلية، رغم أهمية العوامل الخارجية، الحاسمة أحيانًا، تبقى هي الأشد تأثيرًا في صناعة وقائع الفضاء

12 Ibid., p. 19.

13 Ibid., p. 4.

14 Ibid., p. 2.

15 Ibid.

16 Daron Acemoglu & James Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty* (New York: Crown Business, 2012).

17 Francis Fukuyama, *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014).

18 Jonathan Steinberg, *Bismarck: A Life* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

19 John Mearsheimer, "Structural Realism," in: Tim Dunne, Milja Kurki & Steve Smith (eds.), *International Relations Theories: Discipline and Diversity* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 84.

20 Edward Mansfield & Jack Snyder, "Prone to Violence: The Paradox of the Democratic Peace," *The National Interest*, no. 82 (2005).

العمومي الوطني. وهذا لا يعني أن الرأي العام، المتشكل حاليًا حول الحرب الجارية في السودان، لا ينسب أهمية إلى العوامل الخارجية؛ إذ تعتبرها قطاعات واسعة أسبابًا رئيسة للحرب. ومع تعدّد آليات بناء الأمّة[21]، فإن التدامج الوطني قد يتحقّق أيضًا من خلال عمليات تطهير عرقي، تقودها جماعات مدعومة خارجيًا، أو من خلال استيعاب مجموعات عرقية في البناء الوطني، من دون أن تحظى بدعم مماثل من جماعات مشابهة لها عبر الحدود[22].

وفي أفريقيا، شكّل موضوعَا بناء الأمّة وبناء الدولة أولوية كبرى ضمن مشاغل الفضاءات العمومية في مرحلة ما بعد الاستعمار، في عقدَي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. لكن دراسات متعددة توصّلت إلى نتائج متضاربة بشأن أثر تلك السياسات، بين من يراها معززة للتدامج الوطني، ومن يراها مسببًا للنزاعات[23].

فمثلًا، وفقًا لباحثين، يُنظر إلى بعض سياسات تعزيز التدامج الوطني أنها قادت إلى اندلاع نزاعات مسلحة، كما حدث في نيجيريا[24]، وساحل العاج[25] لاتّسامهما بالتحيز الجهوي/ الإثني. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان[26]، قادت سياسات تأميم الأراضي، في سبعينيات القرن العشرين، إلى نزاعات في شرق الكونغو، ولاحقًا في دارفور، وإن كان للأخيرة أسباب أخرى. ويتخذ البعض هذه السياسات دليلًا على أن بناء الأمّة لا يقود بالضرورة إلى الاستقرار السياسي، بل قد يفضي أحيانًا إلى زعزعته[27].

غير أنّ هذه الحالات السابقة، التي انتهت فيها سياسات تعزيز التدامج الوطني إلى اندلاع نزاعات مسلحة، تقابلها حالة تنزانيا التي يُنظر إليها بوصفها حالة ناجحة[28]. وفي تفسير هذا التباين، يذهب إليوت غرين وسانغاميترا باندیوباديای إلى أن سياسات بناء الأمم ليست مسؤولة عن تحقيق النجاح أو الفشل في تعزيز التدامج الوطني، إذ إنّ ثمّة أسبابًا هيكلية عميقة مثل السياسات الاقتصادية المتوازنة، وانعدام الفروق بين الأقاليم، الأمر الذي مكّن تنزانيا من الحفاظ على الاستقرار السياسي[29]. وبناء على ذلك، فإنّ إخفاق بعض السياسات في تحقيق التدامج الوطني لا يُعزى بالضرورة إلى بناء الأمة، بل إلى طبيعة السياسات ذاتها وكيفية تطبيقها. فالحالات التي تفجّرت فيها نزاعات مسلحة، كما في نيجيريا وساحل العاج والكونغو والسودان، جاءت نتيجة التحيّز الإثني وغياب العدالة. بينما تشير الحالة التنزانية إلى أنّ السياسات التي تحقّق التوازن والعدالة كفيلة بتعزيز التدامج الوطني، وتوفير الاستقرار السياسي، ومنع الانزلاق إلى الحروب.

ومع كل ما حققته الدول الأفريقية من خطوات في طريق بناء أممها دولها، خلال مرحلة ما بعد الاستعمار الأوروبي، فإن تلك المساعي لم تبلغ غاياتها بعد. ويتجلّى ذلك في استمرار حالات عدم الاستقرار السياسي، من قبيل الانقلابات العسكرية، كما في بلدان الساحل وغرب أفريقيا: بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، والغابون، إلى جانب الحروب المستمرة في القرن الأفريقي: الصومال، وإثيوبيا، وجنوب السودان، والسودان، وكذلك الوضع الأمني المضطرب في الكونغو الديمقراطية، وحالة عدم الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا (ليبيا، وتونس)، وغيرها. ويجعل كل ذلك قضيتَي بناء الأمّة وبناء الدولة تحديَين كبيرَين لا يزالان في صدارة الاهتمامات الملحة في القارة.

ثالثًا: السودان وبناء الأمّة وبناء الدولة: طريق طويل وشاق

للسودان، شأنه شأن غيره من البلدان، ماضٍ طويل وتاريخ متمدّد في سعيه لبناء أمّة له وبناء دولة لأمّته. صحيح أن خطوط كُنتور كيان السودان الجغرافي لم تتخذ حدودًا نهائية مستقرّة على مدى تاريخه الممتد طويلًا، حيث تشكّلت تحت اسمه، وفي رقعة جغرافية متفاوتة الامتداد، ممالك وسلطنات ودُول، من كرمة ونبتة ومروي وعلوة والمُقرّة وسوبا في التاريخ القديم، إلى سلطنات تقلي وسنّار والداجو والتُنجُر والفور والمسبعات والمساليت والزاندي، ثم الحكم التركي - المصري، فالدولة المهدية، فالإدارة الاستعمارية البريطانية، وصولًا إلى سودان ما بعد الاستقلال الثاني (1956). ويمتد هذا التاريخ أكثر من أربعة آلاف عام، وتشير بعض الروايات التاريخية إلى أنّ السودان كان يشكّل حوضًا

21 Nicholas Sambanis, Stergios Skaperdas & William Wohlforth, "Nation-Building Through War," *American Political Science Review*, vol. 109, no. 2 (2015), p. 293.

22 Mylonas, p. 197.

23 Elliott Green & Sanghamitra Bandyopadhyay, "Nation Building and Conflict in Modern Africa," The Sunroy Centre, *Economic Organisation and Public Policy Discussion Paper Series*, no. 26 (2008).

24 Jonathon Moore, "The Political History of Nigeria's New Capital," *The Journal of Modern African Studies*, vol. 22, no. 1 (1984).

25 Deborah Potts, "Capital Relocation in Africa: The Case of Lilongwe in Malawi," *Geographical Journal*, vol. 151, no. 2 (1985).

26 Elliott Green, "The Political Demography of Conflict in Modern Africa," *Civil Wars*, vol. 14, no. 4 (2012).

27 Matthew Lange & Andrew Dawson, "Education and Ethnic Violence: A Cross-National Time-Series Analysis," *Nationalism and Ethnic Politics*, vol. 16, no. 2 (April 2010).

28 Edward Miguel, "Tribe or Nation? Nation Building and Public Goods in Kenya Versus Tanzania," *World Politics*, vol. 56, no. 3 (2004).

29 Green & Bandyopadhyay, p. 9.

واسعًا يمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، تحت مسمى بلاد السودان[30]. وبهذه السعة الجغرافية والزمنية، تحصر هذه الدراسة تركيزها، باختصار، في الخمسة قرون الأخيرة من حراك بناء الأمّة الدولة في السودان، بدءًا من سلطنة سنّار (1504–1821).

هذا التاريخ الطويل هو الرحم الذي ظلّ يتخلّق بداخله جنين الأمّة السودانية ودولتها. ومن المهم الإشارة إلى أنّ بناء الأمّة السودانية ظلّ يتخلّق من جماعات تكوّنت على قواعد إثنية وأيديولوجية، وسعى، في أغلب مراحله، إلى تعزيز الروابط الديموغرافية والأيديولوجية بين مكوّنات السودان المعاصر. فسنّار (السلطنة الزرقاء) مثّلت تحالفًا سودانيًا بين جماعتين إثنيتين كبيرتين في السودان النيلي، جمعت بينهما رابطة الإسلام، وهما الفونج والعبدلاب. أما سلطنة الفور فكان توسّعها إلى الداخل السوداني عبر كردفان إلى السودان النيلي. في حين كان مشروع الدولة المهدية مشروعًا سودانيًا في نطاق جغرافي ديموغرافي أوسع شمل حتّى دينكا جنوب السودان، وكان الإسلام رافعته الأيديولوجية.

ومفهومٌ بالطبع أن تُستبعد في هذا السياق تجربتا الحكم الأجنبي، ممثلتَين في الحكم التركي/ العثماني، والاستعمار البريطاني؛ كونهما حقبتين خارجيتين لم تكونا تعملان، على نحو رئيس، على خدمة أجندة السودانيين في بناء أمّتهم ودولتهم وتعزيز هويتهم الوطنية وتحقيق مصلحتهم العمومية، بل سعتا لخدمة أجندتهما الذاتية. ومن جهتها لم تكن تجارب السودانيين في هذا المسار مخاضًا سلسًا؛ إذ شهدت نزاعات مسلحة داخلية، تركت شروخًا كبيرة في جسد الأمة، بفعل سياسات أفضت إلى تأجيج تلك النزاعات، على نحوٍ يتطلّب تفصيلًا لا يتسع له حيز الدراسة.

وبالنظر إلى تلك التجارب باعتبارها محاولات لبناء أمّة دولة للسودانيين، يمكن تسجيل عدد من الملاحظات على هذه الحقبة الممتدة من فجر السلطنة الزرقاء (1504) حتى إعلان الاستقلال الثاني (1956):

1. نشأت هذه السلطنات على قواعد إثنية وأيديولوجية تمثل جماعات من أقاليم داخل السودان، مثل السلطنة الزرقاء وسلطنة الفور وتقلي والمسبعات والداجو والتنجُر، وانتهاءً بالثورة المهدية ودولتها. وليس المقصود في هذا السياق أنّ كيان "الوطن" كان مكوّنًا إثنيًا خالصًا، بل إن هذه المشروعات نشأت باسم إثنية أو أكثر في معظم الأحوال، أو تحت سيطرتها.

2. كان هناك اتّجاه ملحوظ في هذه السلطنات في سعيها لبناء قواعد أمّة ودولة بالانفتاح داخل جغرافيا السودان، لا سيما السلطنة الزرقاء وسلطنة الفور والدولة المهدية. أمّا الأخيرة، التي انطلقت من أساس أيديولوجي غالب، فلم تتجه إلى المشروعات ما وراء الوطنية، مثل الفتوحات في اتجاه مصر وإثيوبيا، أو بمنح الخلافة للسنوسي في ليبيا، أو بمخاطبة السلطان العثماني وملكة الإمبراطورية البريطانية للتسليم بالمهدية، إلا بعد أن استتب لها أمر الحكم بدرجة كافية، ووطّدت سيادتها على التراب السوداني.

3. بينما انطلقت الممالك التي سادت قبل الخمسة قرون الأخيرة من قواعد أيديولوجية خاصّة بها، نوبية/ كوشية ومسيحية (كرمة ونبتة ومروي وعلوة والمقرّة وسوبا)، تبنّت السلطنات اللاحقة، ابتداءً من السلطنة الزرقاء حتى الدولة المهدية، الإسلام مرجعية أيديولوجية. وعلى الرغم من تعقيد استخدام المرجعيات الأيديولوجية في بناء الدولة الوطنية، فإنّ الإسلام في تلك الحقب أدّى دورًا لا يمكن إنكاره في التدامج الوطني ضمن حدود سيادة تلك الكيانات.

4. على الرغم من أنّ حقبة المهديّة كانت الأقصر عمرًا بين السلطنات التي سادت خلال الفترة 1504-1898، فإنها قامت على منطلق مذهبي ديني صريح (الإسلام المهدوي)، وكان ذلك أساسًا في مشروع بناء الأمّة والدولة. ومع ذلك، فإنّ التباين داخل الجماعة الوطنية خلال هذه الحقبة، على أساس الإقليم الجغرافي/ الديموغرافي، كان أشد وضوحًا في تهديده التدامج الوطني. صحيح أنّ الإقليم ضمّ إلى البنية القبلية فروقًا اقتصادية واجتماعية وثقافية، لكنّ الباحث يرجّح أن الانقسام داخل قاعدة أنصار المهدي كان قائمًا، في جوهره، على أسس إقليمية أكثر من كونه انقسامًا قبليًا بحتًا، وإن لم يكن عامل القبيلة غائبًا تمامًا.

5. شهدت هذه الحقب نزاعات مسلّحة دامية داخل السلطنة ذاتها، ومع غيرها. ومهما تباينت أسباب هذه النزاعات، فإنّها تأتي وفق منظور الدراسة في سياق بناء أمّة وبناء دولة.

رابعًا: سودان ما بعد الاستقلال الثاني (1956): الشعارات تتفوّق على المشروعات

انشغلت النخبة السودانية بقضية تحرير البلاد من الاستعمار البريطاني بوصفها قضية مركزية. وقد أسست النخبة المتعلّمة من السودانيين تنظيماتها التي خاضت من خلالها معركة الاستقلال

30 محمّد محجوب هارون، "السلاح والسياسة في دارفور: تداعيات الأزمة على الساحة السياسية"، في: **دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان**، عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (محرران) (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 239.

سياسيًا، إذ أنشؤوا مؤتمر الخريجين عام 1938 باعتباره منبرًا جامعًا لإدارة نضالهم الوطني، وتشكلت الأحزاب السياسية التي كان لها دور مشهود في التمهيد لنيل الاستقلال، وتأسست منابر صحافية كان لها أثرها في جعل الاستقلال ممكنًا بحلول عام 1956.

وعندما أُعلن استقلال البلاد من داخل البرلمان، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1955، واعتُمد 1 كانون الثاني/ يناير 1956 تاريخًا رسميًا له، كانت النخبة التي آل إليها حكم البلاد، ضمن حدود السودان المعلومة آنذاك (حتى عام 2011)، لا تزال متمسكةً بشعارها الأثير: "التحرير قبل التعمير". وقد ورثت هذه النخبة سلطةً سياسية لدولة مثخنة بجراح السياسات الاستعمارية؛ إذ أدار البريطانيون البلاد وفق استراتيجيات كرّست خدمة إمبراطوريتهم، وعملت على إحكام قبضتهم السياسية ونهب الموارد الاقتصادية لمصلحة بلادهم عبر شبكة مصالحها ما وراء البحار. ومن بين تلك السياسات ما عُرف بسياسة "فرّق تسُد"، التي هدفت إلى ترسيخ عزلة بعض الأقاليم مثل الجنوب وجبال النوبة عن باقي البلاد، وحرصت كذلك على تكريس الانقسام بين القيادات الأهلية والنخب المتعلمة، وسعت للحدّ من تفاعل السودان مع محيطه الإقليمي، مثل مصر[31]، كما خضعت سياسة الاستعمار التعليمية لخدمة أهدافه، بتأهيل طبقة من "الأفندية" لتسيير شؤون الإدارة البيروقراطية لفائدة الدولة الاستعمارية. وهكذا، غادر البريطانيون البلاد تاركين وراءهم نخبة غير مؤهّلة لقيادة البلاد وفقًا لرؤية تعنى ببناء الأمّة وبناء الدولة، كما كان مأمولًا في وقت كانت البلاد تدشّن حكمًا ذاتيًا لبلد مستقل عن السلطة المستعمِرة.

وعلى الرغم من دور هذه النخبة في مقاومة الاستعمار، فإنّها لم تكن مستعدة على نحو كافٍ لتجاوز شعار "التحرير" إلى جدول أعمال يُعنى بترسيخ التدامج الوطني وتأسيس بنية دولة حديثة قادرة على أداء وظائفها. وقد تبنّت التيارات المختلفة، كالإسلاميين والاشتراكيين، أطروحات أيديولوجية ادّعت تجاوز السياسي إلى ما هو ثقافي واقتصادي واجتماعي وبناء مشروعات مجتمعية شاملة، إلا أنّ ما رجح في الممارسة هو انشغالها بالصراع على السلطة، الذي دفعها، ربما دون استثناء، إلى تدبير انقلابات عسكرية للاستيلاء على السلطة.

تكتسب هذه الحقبة أهميتها، في سياق موضوعي بناء الأمّة والدولة، من كونها تمثل بداية الحكم الوطني في السودان، حيث تسلمت النخبة الوطنية، المتعلمة تعليمًا عصريًا والمتمرّسة في إدارة شؤون البلاد خلال الحقبة الاستعمارية، مقاليد الحكم، إلى جانب نظرائها من القيادات القَبَلية والإقليمية ذات الحضور الاجتماعي والسياسي. وكان من شأن هذا التكوين أن يوفر لها انفتاحًا على "الآخر" غير السوداني، ونضجًا في مقاربة قضايا المجتمع والدولة الحديثة.

غير أن تلك النخبة دشّنت عهدها مفتونة بما سمّاه محمد أبو القاسم حاج حمد "فن السيطرة"[32]؛ أي الانشغال بالصراع على كراسي الحكم، على الرغم مما اتسم به كثير من رموزها من مثالية وتجرّد خلال معركة الاستقلال. وبدت قاعدة رأس المال البشري مختلة من حيث توازن تمثيلها للمكونات الديموغرافية للبلاد. وكان هذا واضحًا في برنامج السَّودنة الذي تأهَّل فيه سودانيون لخلافة الإدارة الاستعمارية البريطانية، ورجحت كفّته لمصلحة نخبة وسط السودان النيلي وشماله؛ ما عمّق الانقسام الإثني والجهوي. لم يدُم الحكم، الذي أُريدَ له أن يُدار ديمقراطيًا، طويلًا؛ إذ سرعان ما تعرّضت البلاد لأوّل انقلاب عسكري في تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، أفضى إلى تسلّم العسكريين مقاليد الحكم، وشهدت تلك الحقبة اندلاع الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان (1955-1972). وكان ذلك تجليًا مبكّرًا، في فجر الاستقلال، للصعوبات التي كان يواجهها مشروع بناء الأمّة وبناء الدولة. وبعد ست سنين من الحكم العسكري، انتفض الشارع السوداني (تشرين الأول/ أكتوبر 1964) ضد حكم الرئيس الفريق إبراهيم عبود، لتعود السلطة إلى الأحزاب (1964-1969)، وهي فترة لم تلبث طويلًا حتى أطاحها انقلاب عسكري جديد أعاد السلطة إلى العسكر (1969–1985).

وعلى الرغم من نجاح حكم الرئيس المشير جعفر نميري في إنهاء حرب الجنوب باتّفاق شهير (1972)، فإنّ عدم تمكّنه من تأسيس نظام لتداول السلطة، يحظى بتوافق وطني كافٍ بين قوى الفضاء السياسي الوطني، ساهم في تعميق الانقسام السياسي والاجتماعي، حتى أفضى إلى انتفاضة جديدة في نيسان/ أبريل 1985. وما إن عاد حكم الأحزاب (1986-1989) حتى عاد القهقرى مرّة ثالثة، لتبدأ حقبة حُكمٍ عسكري جديد بتحالف بين العسكريين والمدنيين الإسلاميين (1989).

خامسًا: المسار السريع إلى الحرب (1989–2023)

لم يهدأ للسودانيين بالٌ في سبيل بناء أُمّة لهم وبناء دولة سودانية تُعنى بشؤونهم. صحيح أنهم لم يعيّنوا هذين المشروعين على وجه التحديد في بداية الأمر، ولم يتوافقوا بالضرورة على خطة عمل واضحة لهما. فلم تكن لهم خبرة كافية في إدارة الفضاء العمومي الوطني

31 محمّد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، 1956-1996**، ط 2 (جزر الهند الغربية البريطانية: مكتب الدراسات والأبحاث الدولية، 1996).

32 المرجع نفسه.

تؤهّلهم لذلك، ولا كانت لديهم الحنكة السياسية، أو الأهلية الفكرية، لطرح هذين المفهومين للتداول في دوائر الاختصاص، أو بين يدي من توافرت لهم خبرة، وإن كانت غير مكتملة. لكن، في واقع الحال، ظلّ لسان حالهم، وواقع انشغالهم في فضائهم العمومي، يمضيان في هذا السبيل، سلطنة بعد سلطنة، ودولة بعد دولة، ونزاعات داخل السلطنة أو الدولة ذاتها، وفي ما بين السلطنة والدولة، وبين سلطنة ودولة أخرى، بل وبين قوى وطنية تحتجّ وتسعى لإسقاط نُظم الحكم المتعاقبة. وما هذه كلها إلّا وجوه لانشغال بمسار بناء الأمّة وبناء الدولة، وإن لم يتخذ عنوانًا بهذا التحديد!

في هذا السياق، استولى إسلاميو السودان، ممثَّلين في الجبهة الإسلامية القومية، على الحكم بانقلاب عسكري في 30 حزيران/ يونيو 1989 تحت اسم "ثورة الإنقاذ الوطني"، منهين بذلك حكم حكومةٍ منتخبة برئاسة الصادق المهدي[33]. وشكّلت هذه الحقبة أطول فترة حكم في تاريخ السودان الحديث بعد الاستقلال الثاني، إذ امتدت ثلاثة عقود (1989–2019)، بما يعادل قرابة نصف الحقبة الممتدة من عام 1956 حتى سقوط النظام.

مرّت فترة حكم الإسلامـيين بثلاث مراحل أساسية: الأولى كانت مرحلة سيطرتهم الكاملة (1989–1999)، والثانية مرحلة اتّساع التحالف السياسي تحت لافتة "الإنقاذ" مع استقطاب حلفاء جدد (1999–2011)، والثالثة مرحلة سيطرة الرئيس عمر حسن البشير، تدريجيًا، على مفاصل الحكم على نحو طاغٍ (2011–2019)[34]. ويرى الباحث أن هذه الحقبة كانت الأشدّ إثارةً والأعمق تأثيرًا في تاريخ السودان الحديث، وخاصةً من حيث أثرها في مسارَي بناء الأمّة وبناء الدولة، وذلك على النحو التالي:

1. جاء الإسلاميون إلى الحكم محمولين بأيديولوجيا إسلامية لم يسبقهم في درجة تجذّرها إلّا الثورة المهدية قبل قرنٍ من تاريخ استيلائهم على الحكم. وقد أدت هذه الأيديولوجيا الصارخة إلى اصطفافات سياسية وأيديولوجية، داخلية وخارجية، أنهكت حكمهم على نحو خطير. وعلى الرغم من أنّ عمليات التدامج الوطني في السودان أدّى فيها الإسلام دورًا مهمًّا، كما رأينا في تجارب حكم السلطنات التي حكمت البلاد في القرون الخمسة الماضية، فإنّ الراجح هو أن أيديولوجيا نظام حكمهم بعد عام 1989 كان لها إسهام ملحوظ في إثارة الانقسام السياسي والأيديولوجي؛ الأمر الذي ربّما أسهم في تباطؤ التدامج الوطني، وانتهى بانفصال جنوب السودان لتشكيل دولة مستقلة (2011)[35].

2. مكث الإسلاميون في الحكم ما ناهز عمر جيل كامل من الزمان، لم يتمكّنوا خلاله من بناء هياكل حوكمة ونُظم تؤسّس قاعدة كافية للمسؤولية والمحاسبة Accountability. وكان نتيجة ذلك أن دُمغ النظام بالفساد والمحسوبية، وتكاثر مراكز القوّة وجماعات المصالح داخل هياكله في مستويات الحكم المختلفة. وقد كان لهذا العجز القيادي والحوكَمي أثر سلبي في عمليات بناء الأمّة وبناء الدولة بفتحه الباب للنزاعات المسلّحة التي انتشرت في أطراف البلاد باسم تهميش المركز للأطراف. وقد كان لهذا التطور الأخير أثر بارز في ارتفاع حدّة انخراط البلاد في موجات عنف بلغت أوجها في الحرب المستعرة منذ عام 2023.

3. أمّا أشد المعطيات إثارةً وأبلغها تأثيرًا في تجربة حكمهم، في نظر الباحث، فهو اختيارهم الاستيلاء على السلطة باستخدام آلية الانقلاب العسكري (الغَلَبة)، والاستيلاء على السلطة من حكومة منتخبة ديمقراطيًا عبر صندوق الاقتراع (التراضي). وبطبيعة الحال، يسوقون مبرّرات لهذا الموقف لا تخلو من وجاهة منطقية، فضلًا عن سند من سوابق تاريخية معاصرة. ولكن لا ينفي كل ذلك أنّ هذه الطريقة كانت مأزقًا للتجربة بالغ الخطورة. فلم يكن حكمهم مشروع سلطة قفزت عليها، بليلٍ، طائفةٌ من صغار ضباط الجيش، بل كان مشروعًا رساليًّا كما تصوّره أنصاره. وتمثّل المأزق في سؤال المشروعية؛ ذلك أنهم استولوا على الحكم بالغلبة من نظام جلس على كرسي الحكم بالتراضي والقبول. وبذلك، غُيبَت عن نظام حكم الإسلاميين المشروعية، بالكامل أو غالبها Illegitimacy/ Insufficient Legitimacy.

وهكذا، أفضت متلازمة عدم المشروعية أو المشروعية المنقوصة إلى نقلة في النموذج Paradigm Shift؛ بأن وجد النظام نفسه أمام تحدّي المحافظة على حكمه المكتسب بالقوة[36]. وتمثلت هذه النقلة

33 تولّى الصادق المهدي رئاسة الوزراء في عام 1986، نتيجة لانتخابات عامّة بنهاية فترة انتقالية عامًا واحدًا أعقبت إسقاط نظام الرئيس جعفر نميري في عام 1985.

34 يرى الباحث أنّ حقبة حكم الإسلاميين (1989-2019) شهدت انتقالات داخلية وفقًا لحالة ميزان القوة داخل النظام. بدأت هذه الحقبة تحت سيطرة مُطْبِقة لتنظيم الجبهة الإسلامية القومية الذي خطّط للانقلاب في 30 حزيران/ يونيو 1989، ونفّذه بنجاح، لكن السيطرة الكاملة للإسلاميين على الحكم شارفت نهايتها عند ما عُرف بالمفاصلة، حين غادر زعيم الإسلاميين، حسن الترابي، الحكم إلى المعارضة في عام 1999. ومن ثم بدأت حقبة جديدة؛ إذ التحقت بالحكم شخصيات وقوى من خارج تنظيم الجبهة الإسلامية القومية ما أطلق عليه الباحث حقبة الإنقاذيين، بيد أنّ عمر البشير ما لبث أن أطبق، تدريجيًا، على الحكم بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011 إلى حين مغادرته الحكم في عام 2019، وهي الحقبة التي أطلق عليها الباحث مسمّى حقبة البشير.

35 تجدر الإشارة إلى أنّ انفصال جنوب السودان لم يقع فحسب بسبب استيلاء الإسلاميين على الحكم في السودان في عام 1989 محمولين على شعارات أسلمة الحكم، بل، ضمن أسباب أخرى، كان مشروعًا سياسيًا لنخبة سياسية جنوبية عريضة القاعدة، تساندها جماعات ضغط غربية.

36 Haroon, pp. 184-190.

في حاجة الحكم إلى تغيير وظائفه من كونها، في الأساس، وظائف مكرّسة لخدمة مواطنيه دافعي الضرائب إلى تكريسها، بدرجة كلّية، لتأمين الحكم في أيدي الحاكمين، وتمكينهم من أسباب استدامته. وبمراجعة السلوك العمومي لهياكل الحكم وأدائها، تتبدّى تجلّيات ذلك بوضوح؛ إذ كرّس الحكمُ السلطة والموارد البشرية والمادية لخدمة انشغاله باستدامة سلطته، فكان ذلك على حساب الموارد المالية المخصّصة لخدمة عموم المواطنين؛ ما أفضى إلى إضعاف أداء هياكل الحكم، نتيجة لتبنّي سياسة سادت فيها الاستعانة، في تولّي الوظيفة العامة، بالمخلصين على حساب ذوي الأهلية، إلى جانب استخدام موارد أقل في تقديم الخدمات العمومية لمصلحة المواطنين، وما توفّره الحكومة من احتياجات لمواطنيها في العيش الكريم. وحين تراجع أداء هياكل الخدمة العمومية، في شقَّيها المدني والعسكري، من حيث الكفاءة والحصيلة النهائية، لم يُعزَ ذلك، في تحليل صانع السياسات، إلى السبب الرئيس المتمثل في تهميش معيار الأهلية لمصلحة الولاء، بل نحا التفكير إلى تحميل الهياكل نفسها مسؤولية هذا القصور، ما قاد إلى إنشاء هياكل خدمة عمومية موازية، مدنية وعسكرية، واقتصادية كذلك. وكان من الطبيعي أن يفضي هذا الاتجاه إلى تدبير عمومي يقضي باستحداث هياكل حكم موازية، مدنية وعسكرية واقتصادية... إلخ، وهي ما سمّاه الباحث سابقًا بـ "الدولة الموازية"[37]. وتُفهم الدولة الموازية، ببساطة، بأنها إنشاء هياكل إدارة عمومية تتغذّى من موارد الدولة نفسها، في ظل استمرار وجود الهياكل الأصلية المنوط بها أداء الوظائف ذاتها التي أُنشئت الهياكل الموازية الجديدة لأجلها، في الوقت نفسه. وكان أن أوهَن هياكل الدولة، وأضعف سلطتها، وجعلها عرضة للاستجابة لضغوط مراكز القوة وابتزازاتها، داخليًا وخارجيًا على السواء. وفتح هذا العجز الوظيفي الباب لنشوء حركات احتجاج مسلّح وتكاثرها في أطراف البلاد، تحت دعوى تهميش المركز للأطراف، ما فاقم الضغوط على الموارد الشحيحة أصلًا، وانتهى بالحكم إلى عجز شامل، أفقد النظام القدرة على الصمود أمام الحلقة الأخيرة من الاحتجاجات (كانون الأول/ ديسمبر 2018–نيسان/ أبريل 2019)، التي أذنت بسقوطه.

عند هذا المنعطف، تجدر الإشارة إلى أنّ مأزق متلازمة "عدم المشروعية/ المشروعية المنقوصة"، وما أفضيا إليه من تحوّر في وظائف الحكم، على النحو الذي بسطناه سابقًا تحت مسمّى "نقلة النموذج"، لم ينتهِ بسقوط حكم الإسلاميين، بل ترك تأثيرًا بالغًا في إنهاك الدولة المركزية، وتفكيك بنيتها (كما في انفصال جنوب السودان)، وضعضعة التدامج الوطني، ونشوء دولة موازية مثّلت، ولا تزال، تهديدًا وجوديًا للدولة ذاتها، كما يتجلّى ذلك في حرب نيسان/ أبريل 2023، بوصفها أبرز مظاهر هذا التهديد.

ينبغي الإشارة إلى أنّ التفكير في استعادة المشروعية لم يكن غائبًا تمامًا عن أذهان بعض قادة النظام، وعلى رأسهم حسن الترابي. ففي سبيل استرداد تلك المشروعية المفقودة، شهدت تجربة الإسلاميين تطورات مهمّة، منها محاولات مبكرة لتمدين الحكم العسكري منذ بداياته، والعودة إلى سلطة الدستور (1998)، والتحوّل إلى نظام حزبي (التوالي السياسي)، ثم توقيع اتفاق السلام الشامل (2005)، وأخيرًا إطلاق الحوار الوطني (2014). وعلى الرغم من أن هذا المسار لم يكن يسيرًا، وواجه مقاومة داخلية كبيرة انتهت بانقسام تنظيم الإسلاميين ذاته (1999–2000)، فإنّه أسهم في نقل النظام من حالة فقدان المشروعية بالكامل إلى حالة من المشروعية المنقوصة، وهي أقصى ما بلغه سعي من أدركوا أزمة المشروعية من داخل النظام، وعملوا على معالجتها. ومع ذلك، لم يكن في متناول هؤلاء القادة الاقتراب من نماذج معاصرة لاكتساب المشروعية المنقوصة. ففي تجارب حديثة، تمكّنت أنظمة استولت على الحكم بالقوة، مثل نظام لي كوان يو في سنغافورة (1959–1990)، ونظامَي بارك جونغ هيي (1960–1979) وجون دو هوان (1979–1987) في كوريا الجنوبية، من اكتساب شرعيتها المفقودة عبر تحقيق تنمية اقتصادية نموذجية، وتأسيس أنظمة حكم ديمقراطية في نهاية المطاف.

كانت حقبة حكم الإسلاميين/ الإنقاذ/ البشير مرحلة عاصفة. ابتدأت باجتهاد استند إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة (الغلبة)، وكان هذا النهج بالغ التكلفة، لا سيّما فيما يتّصل بمسارَي بناء الأمّة وبناء الدولة في السودان. وإذا كانت هذه هي حصيلة تلك التجربة، فإنّ ذلك لا يعني بالضرورة أنها كانت مرحلة كسولة أو غير عابئة بتصور برنامج عمل واضح. لقد شهدت هذه المرحلة مبادرات اجتُرحت، ومجهودات بُذلت في محاولات حثيثة لتحقيق إنجازات في مجالات متعددة. ومع ذلك، كان عبء النموذج فادحًا. وبدا الترابي، عرّاب التجربة، في تسجيل له في برنامج "شاهد على العصر" بقناة **الجزيرة** حول تجربة الإسلاميين في السودان (1989–2019)، مستدركًا على فكرة الرهان على الاستيلاء على السلطة بالقوة العسكرية (2010). ولم تكن هذه الشهادة وحدها دليلًا على استدراك الترابي على تجربة كان هو صاحب براءة اختراعها، وقائد فريق التنفيذ، بل مثّلت مشاركته في تجربة الحوار الوطني التي طرحها البشير (2014-2017)، وسعيه لهندسة توافق وطني جديد بمسمّى "المنظومة المخالفة"، شاهدين إضافيين، ضمن شواهد أخرى، على ذلك. بدا الترابي في سباق مع الزمن؛ إذ عاجلته المنيّة قبل بلوغ محطة الوصول. وعلى أي حال، كانت حقبة الإسلاميين في حكم السودان مرحلةً متأخرة في مسار

37 Ibid.

سريع انتهى إلى الحالة التي يعيشها السودانيون منذ نيسان/ أبريل 2023. ولم يكن ما تبقّى، عندئذ، من الطريق إلى محطة الوصول طويلًا؛ إذ استُكملت حلقاته في عهد التحالف السياسي الذي تشكّل بين قوى الحرية والتغيير "قحت"، والجيش، وقوات الدعم السريع، والحركات المسلّحة، وسائر الفاعلين في المشهد، من الداخل والخارج (2019–2023). وطرفٌ من تلك المرحلة سيتناوله المبحث التالي.

سادسًا: إستكمال تمهيد الطريق إلى الحرب (2019–2023)

لم يكن أفول شمس حُكم الإسلاميين/ الإنقاذ/ البشير، على النحو الذي جرى في نيسان/ أبريل 2019، أمرًا مفاجئًا، لا سيّما في ظل غياب إرادة سياسية ورؤية واضحة وبرنامج عمل يفضي إلى انتقال مُدارٍ يقلل من تكلفة التغيير. وقد بلغ تلك اللحظة مُثقلًا بأعراض العجز، ومتهيئًا للمغادرة، وإن لم يكن مركز القوّة في كرسي القيادة مدركًا لذلك بالضرورة. وأعلنت القوى الشابة التي حرّكت احتجاجات الشارع (كانون الأول/ ديسمبر 2018–نيسان/ أبريل 2019) نهاية نظام حكم الإسلاميين، ليخلفه تحالف فضفاض من قوى الحرية والتغيير، والمكونات العسكرية ممثلة في الجيش الوطني وقوات الدعم السريع، إضافة إلى حركات الاحتجاج المسلح، التي شكّلت الضلع الجديد في هيكل الحكم بعد توقيعها اتفاق السلام في جوبا، عاصمة جنوب السودان (تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، برعاية من قادة حكومة الأخير.

وبقدر ما بدا الإسلاميون، عند استيلائهم على السلطة عام 1989، على درجة ما من الجاهزية للحكم، فإنّ مشهد قوى التغيير، بشقَّيه المدني والعسكري، بدا مندفِعًا، وربما متسرّعًا، منذ الساعات الأولى للتفاوض حول ترتيبات الحكم[38]. وقد تولّت القوى السياسية المدنية، المنضوية تحت تحالف قوى الحرية والتغيير، مهمة الحكم وهي في حالة إنهاك، مدعومة بخبرة محدودة في إدارة الدولة، وهو أمرٌ يمكن فهمه بالنظر إلى عزلتها عن ممارسة الحكم طوال ثلاثة عقود. ولم يكن العسكريون، من جهتهم، في حالٍ أفضل؛ إذ لم يبدُ أنهم كانوا على استعداد مسبق لتولي هذه المهمة التي جاءت، فيما يبدو، مفاجِئة لهم.

لم تفارق الانقسامات الفضاء العمومي الوطني بمغادرة نظام الإسلاميين الحكم. فقد شهدت أعوام حكمهم الثلاثون استثثارًا بالسلطة ومتعلّقاتها على نحو محكم، وإقصاءً للخصوم السياسيين. لكنها شهدت، مع ذلك، انفتاحًا على قوى سياسية مخالفة كانت تقف على الضفة الأخرى. أما في الحقبة القصيرة لحكم قوى الحرية والتغيير (2019–2021)، فقد استمر النهج الانقسامي ذاته الذي ساد في الحقب السياسية المتعاقبة في سودان ما بعد الاستقلال الثاني. ولم يتجلَّ هذا الانقسام في مواجهة واضحة بين قوى الحرية والتغيير من جهة، والقوى المحسوبة على تيار الإسلاميين من جهة أخرى فحسب، بل فشلت حتى قوى الحرية والتغيير نفسها في الحفاظ على تماسكها؛ إذ سرعان ما انشطرت إلى مجموعات صغيرة متنافرة. وقد أخلّت هذه الانقسامات المتعددة، داخل الفضاء العمومي الوطني العريض، وداخل قوى الحرية والتغيير نفسها، بتوازن كان مأمولًا توافره بين القوى المدنية والعسكرية، وهو توازن كان ضروريًا لتأمين انتقال سياسي مستقر نسبيًا، يمهّد الطريق نحو الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي، وربما لاجتراح مشروع سياسي وطني يُبنى على توافق عريض القاعدة، يدفع بمسيرة بناء الأمّة والدولة خطوةً إلى الأمام.

ويزعم الباحث أنّ من نتائج اختلال التوازن بين القوى المدنية والعسكريين أن ميزان القوّة أضحى راجحًا لفائدة كفّة العسكريين. وليس ذلك فحسب، بل أفضى هذا الاختلال إلى وضع القوى المدنية في موقع أقرب إلى "الرهينة" بين أيدي العسكريين. ولمّا كانت الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، حكومةً مدنية بالاسم، فمن المفهوم أن يبدو أداؤها باهتًا في كثير من المجالات. وإذا كانت المؤسسة العسكرية، بشقّيها (الجيش الوطني وقوات الدعم السريع)، يديرها فعليًا العسكريون، فإن حقولًا مدنية مثل السلام، والمالية، والاقتصاد، والسياسة، والعلاقات الخارجية، كانت أيضًا خاضعة إلى حد بعيد لسلطة الجنرالات، كما أقرّ رئيس الوزراء أكثر من مرة. وفي ظل هذه المتاهة التي عاشتها الحكومة المدنية، كان طبيعيًا أن ترتفع وتيرة التدخلات الخارجية في الشأن الوطني، لا سيّما أن الحكومة المدنية، التي كانت تستند إلى قاعدة تأييد حزبي ضامرة، وجدت نفسها مضطرة إلى البحث عن دعم خارجي، عوضًا عن افتقادها للتأييد الداخلي.

ومع ذلك، لم يكن اختلال ميزان القوى بين المدنيين والعسكريين، الذي مال، كما أشرنا، إلى صالح العسكريين، هو الوجه الوحيد لاختلالات موازين القوة في المشهد العمومي السوداني خلال تلك الحقبة؛ فقد كان ثمة صراع، تتفاوت حدّته، بين الجيش الوطني وقوات الدعم السريع. ولم يكن لقوات الدعم السريع شعبية وقبول تراهن عليهما لبناء مشروعية تؤهّلها للانخراط الطبيعي في الفضاء العمومي الوطني. فهذه القوات نشأت أساسًا باعتبارها ميليشيا مأجورة أُوكلت إليها مهمة عسكرية منوطة بالجيش الوطني، الذي

38 محمد الحسن ولد لبات، **السودان على طريق المصالحة** (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2020)، ص 103.

لم يكن يمتلك حينها الإمكانيات الكافية لأدائها. وبانخراطها في هذه الوظيفة، أضحت، في أحسن أحوالها، أقرب إلى جماعة من العسكريين المرتزقة. وقد عزّز هذه الصورة "المرتزقة" أدوار خارجية مثيرة للجدل اضطلعت بها هذه القوات، من مشاركتها في التحالف العسكري ضمن "عاصفة الحزم" في اليمن (2015)، إلى تعاقدها مع الاتحاد الأوروبي في إطار ما عُرف بـ "عملية الخرطوم" Khartoum Process, 2014 لمكافحة الهجرة غير النظامية من القرن الأفريقي عبر الحدود الليبية إلى أوروبا، مرورًا بمشاركتها في الحرب الأهلية في ليبيا (2015–2020). وإذا كان وجود هذه القوات وتقنينه قد حظيا بقبولٍ صامت من بعض القوى المقرّبة من خيار الحرب في دارفور، من بين قادة نظام الإسلاميين/ الإنقاذ/ البشير، فإنّ الراجح أنّ قطاعًا كبيرًا من الرأي العمومي الوطني كان يتبنى موقفًا سلبيًا منها. ولعل من أقوى الشواهد على ذلك الشعار الذي رفعته قوى التغيير في عام 2019: "الجنجويد يتحل"، في إشارة مباشرة إلى قوات الدعم السريع.

استطاعت قوّات الدعم السريع أن تبني خلال عقد من الزمان قاعدة قوة واسعة الأبعاد: عسكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية. فعلى الصعيد المالي، وضعت هذه القوات يدها على موارد ضخمة، مصدرها في المقام الأول عائدات مشاركة مقاتليها في حرب "عاصفة الحزم"، إلى جانب التعاقدات مع مفوضية الاتحاد الأوروبي ضمن "عملية الخرطوم". غير أن انخراطها في عمليات التنقيب عن الذهب أتاح لها، على ما يبدو، موارد نقدية أكبر، مكّنتها من التوسع في الاستثمار في مجالات تجارية ومصرفية وخدمية وعقارية، إضافة إلى توسعها في أنشطة تنقيب عن الذهب خارج السودان أيضًا. وقد بلغ هذا التوسع حدًا جعل من عائلة دقلو، المسيطرة على هذه القوات، إحدى عائلات الأعمال الكبرى في السودان. وبتوفرها على قاعدة عسكرية واقتصادية بهذا الحجم، بدا جليًا أن طموحات قائد هذه القوات، الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، بدأت تتجاوز موقعه قائدًا لقوة عسكرية كبرى، ورجل أعمال يدير محفظة مالية هائلة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد السوداني الصغير نسبيًا. ويبدو أن حلفاءه، في الداخل والخارج، كانت تستهويهم فكرة تقدّمه نحو دور سياسي جديد. وببلوغ هذه المرحلة، كان حميدتي قد نجح في بناء رأس مال سياسي واجتماعي واسع الانتشار داخل الأقاليم السودانية المختلفة، لا سيّما في أوساط زعماء القبائل، ووجهاء المجتمع، ورجال الأعمال، وبعض ذوي قُرباه من نُخب إقليم غرب السُودان. واستطاع في الوقت ذاته تأسيس شبكة علاقات خارجية معتبرة، امتدّت من دول الخليج العربي إلى حكومات في الجوار الأفريقي، وروسيا ومفوضية الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل.

عندئذ، تبلور أمر واقع جديد تمثّل في وجود دولة واحدة بهيكلين عسكريين: الجيش الوطني وقوات الدعم السريع. غير أن وجود هياكل عسكرية موازية للجيش الوطني لم يكن بالأمر الجديد في تاريخ الدولة السودانية ما بعد الاستقلال الثاني؛ فقد نشأت سابقًا تنظيمات عسكرية احتجاجية خارج جهاز الدولة، مثل حركة الأنيانيا في جنوب السودان (1955–1972)، والجيش الشعبي لتحرير السودان (1983–2011)، وكلاهما اكتسب درجة من الشرعية القانونية فترة من الزمن. كما ظهرت تشكيلات عسكرية مساندة للجيش، من ضمنها قوات الدعم السريع.

وإذا ما استعرنا تعريف ماكس فيبر للدولة بأنها تحتكر الاستخدام المشروع للعنف[39]، إن التهديد الحقيقي الذي يمثله تعدد الهياكل العسكرية الحاصلة على شرعية قانونية مؤقتة لا يتمثل في وجودها، فحسب، بل في احتمال تمكّنها من تحقيق تفوّق عسكري على الجيش الوطني، أو بلوغ مستوى من التكافؤ معه في القدرات. فقد تمكّن الجيش الشعبي لتحرير السودان، على سبيل المثال، من بناء قاعدة قوة عسكرية وسياسية، ودعمها بشبكة علاقات دولية، ما أهّله لتحقيق هدف اشتغل عليه طويلًا، تمثّل في خيارين: إما البقاء ضمن دولة موحّدة ذات هوية متفق عليها، أو تقرير مصير جنوب السودان. وقد تحقّق له الخيار الثاني، حين أفضى إلى انفصال الجنوب رسميًا في عام 2011. أما في حالة قوات الدعم السريع، فليس من محل خلاف أنّ قائدها قد تمكّن من بناء قاعدة قوة عسكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية نافذة، جعلته لاعبًا رئيسًا في الفضاء العمومي الوطني. وعند هذه المرحلة، بات واضحًا أن هذه القوات قد تجاوزت حدود كونها قوة عسكرية محددة الغرض ومؤقتة الدور، لتتحوّل إلى مهدد محتمل للاستقرار السياسي والأمني، بل لمسيرة بناء الأمّة والدولة برمّتها.

لقد تشكّل معمار الفضاء السياسي الوطني من أضلاع رئيسة، تمثّلت في: قوى الحرية والتغيير (قبل ما شهدته من انشطارات وبعده)، والجيش الوطني، وقوات الدعم السريع، وحركات الاحتجاج المسلح، بما في ذلك الحركة الشعبية – شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد النور. إلا أن هناك ضلعًا آخر، بالغ الثقل، لا يمكن إسقاطه من الحساب، على الرغم من أنه تعرّض للإقصاء من القوى الحاكمة، ويتمثّل في تيارات الإسلاميين، والقوى التي تحالفت مع نظام حكم الإسلاميين/ الإنقاذ/ البشير.

39 Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* (London: Routledge, 1930).

من الطبيعي أن تُحمَّل هذه القوى مسؤولية ما جرى خلال حقبة حكمها (1989–2019)، وهي مسؤولية جسيمة، كما أشير في مواضع سابقة، ولا ينبغي التعامل معها على أساس الإفلات من المساءلة. ومع ذلك، فإن الموقف القائم على رفض التفاهم معها باعتبارها خارج الفضاء العمومي الوطني بالكامل هو موقف ربّما يتطلّب مراجعة موضوعية؛ إذ لا يخفى أن لهذا الضلع وزنًا سياسيًا لم تغيّبه إطاحة نظام حكم الإسلاميين. فبرصيد ثلاثين عامًا في الحكم، لا شك في أن هذه القوى تمتلك رأس مالٍ بشريًا واسع التأثير، ولم تفقد، مع خسارتها للسلطة، شبكاتها التنظيمية، ولا قاعدتها الاقتصادية، ولا علاقاتها الخارجية، ولا خبرتها في التعامل مع الفضاءين الوطني والدولي. وحيث إن القوى الحاكمة بعد التغيير كانت في حاجة إلى إدارة الدولة خلال الفترة الانتقالية بما يضمن حدًا من الاستقرار السياسي، ويساعد على تحقيق أهـداف المرحلة، فقد كان من مقتضيات الحكمة، آنذاك، تبنّي اتجاه يغلّب التفاهم مع قوى هذا التيار، بدلًا من الانخراط في سياسة إقصاء شامل له.

سادت، عقب نجاح التغيير في عام 2019، نبرة خطابٍ تتسم بعداءٍ شديد تجاه أنصار نظام حكم الإسلاميين؛ فقد أُطلِق عليهم وصف "الفلول"، وهتفت قطاعات من المحتجّين بشعار "أي كوز ندوسو دوس"[40]، بينما أدار حكم قوى الحرية والتغيير حملة ضدّهم تحت شعار "تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989". وقد رآها بعض المراقبين حملةً غلبت فيها المحاكمة السياسية لرموز النظام السابق، في سياقٍ كان يفترض أن تسود فيه قواعد حكم القانون. ومن غير المستغرب أن تثير تلك الأجواء مشاعر الرعب وانعدام الأمان في أوساطهم، ما يحرك في جانبهم البحث عن آليات للدفاع عن الذات. وخلاصة القول هنا إن الحالة كانت تتطلب وصفة علاجٍ تغلّب منطق الحكمة بدلًا من الاندفاع العاطفي. لقد أظهرت تجربة الرئيس نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا (1990–1993) بُعدًا استراتيجيًا لافتًا في إدارة بلاده عقب زوال نظام الفصل العنصري؛ إذ إنه اختار طريق التفاوض مع قادة النظام السابق حول إدارة تشاركية للبلاد، ما جنّبها خطر امتداد الانقسام السياسي والاجتماعي الذي ساد في ظل نظام التمييز العنصري إلى مرحلة ما بعده. ومع الإقرار بالاختلاف الكبير بين السياقَين السوداني والجنوب أفريقي، فإن الحكمة ذاتها هي التي أنقذت جنوب أفريقيا من تهديد جسيم كان من الممكن أن يعصف باستقرارها، لو أن النظام الجديد تبنّى نهج الإقصاء والمواجهة. ربّما كان مفيدًا للحالة السودانية أخذ تجربة مانديلا وحكمته في الاعتبار.

وفي نهاية المطاف، أكمل الفضاء العمومي الوطني، عبر هذه الخطوط الكنتورية، ما تبقّى من مسافة على الطريق المؤدي إلى الانفجار؛ حتى أضحى التنبؤ باندلاع الحرب في 15 نيسان/ أبريل 2023 تحصيلَ حاصل. عندها، حدث ما حدث!

وحتى هذا الحد، يجدر التنبيه، بوضوح كافٍ، إلى أن حرب السودان الجارية ليست قتالًا فقط بين أطراف سودانية. فثمّة عامل خارجي رئيس أسهم، منذ البداية، في اندلاعها، ولا يزال يؤدي دورًا بارزًا في اشتداد أوارها. ويتجذّر هذا العامل الخارجي بدرجة تجعل تحميل كامل المسؤولية عن الحرب، حصريًا، للشركاء السودانيين تقديرًا قاصرًا يفتقر إلى المسؤولية الأخلاقية. أما المهتمّون بالشأن السوداني، ببصيرة وعمق، فلن يفوتهم أن السودان، على الرغم من تعاظم نكباته وتكرار خيبات الأمل لشعبه، لا يزال، بما يتمتع به من مقومات جغرافية سياسية، ورساميل بشرية وطبيعية، وعمق تاريخي حضاري، يظلُ هدفًا دائمًا لانشغال القوى الخارجية النهمة في بحثها المستمر عن مصادر القوة والنفوذ. ومن ثمّ، يمثّل العامل الخارجي فصلًا رئيسًا في كتاب حرب 15 نيسان/ أبريل 2023. غير أن هذه الإفادة تحتاج إلى تأطير مهم؛ إذ تستهدف هذه الدراسة، في المقام الأول، البحث في السياق التاريخي الذي أنشأ هذه الحرب، ضمن مسار بناء أمّة سودانية، وبناء دولة لها، كما فصّلنا آنفًا. ثم إنّ العامل الخارجي، على الرغم من كثرة الحديث عنه، وانتشار الإشارات إليه من متابعين عديدين، فإنه يبقى عاملًا تابعًا، لا مُنشئًا، يتطلب معالجة مستقلة قائمة بذاتها، خارج هذا الحيز.

خاتمة: الحريق المستعر والضوء في نهاية النفق

لا غنى للإنسان، بطبيعته مخلوقًا اجتماعيًا، عن الجماعة. وقد أسهمت التجربة الإنسانية الممتدة، والخبرة المتراكمة الناتجة منها، في بلورة مفهوم الأمّة التي تحتضن الإنسان الفرد (المواطن) داخل حدود الوطن، وهو ما استدعى إنشاء الدولة لتضطلع بمهماتها بتفويض من أصحاب الحق؛ أي جماعة المواطنين (الأمة). فالدولة الوطنية المعاصرة، في أصلها، خادمة للمواطن دافع الضرائب. وفي حال غياب الدولة، لا بدّ من وجود وكيل عنها يملأ الفراغ، سواء من الداخل أو الخارج، أو من كليهما معًا، وذلك بموجب القانون أو في ظل واقع الفوضى (اللادولة واللاقانون).

40 هذا شعارٌ تبنّته الحركات الاحتجاجية الشبابية والقوى السياسية السودانية التي خرجت إلى الشارع (كانون الأول/ ديسمبر 2018- نيسان/ أبريل 2019) لتغيير نظام البشير متوعدةً حلفاءه من القوى الإسلامية التي يطلق عليها في السودان اسم "الكيزان" بالقصاص منهم على نحو عنيف.

من هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الحرب الجارية في السودان منذ 15 نيسان/ أبريل 2023 بوصفها تطورًا في سياق عملية بناء أمّة سودانية ودولة لها. وضمن هذا المسار ما يشير إلى كونه سعيًا متواصلًا نحو بناء الأمّة والدولة، وما يدل في الوقت ذاته على نتائج متفاوتة بين نجاح نسبي (كما هو الحال في مسار تشكّل الجماعة الوطنية وتأسيس كيان سياسي في صورة سلطنة أو مملكة أو دولة)، وبين أزمات كبرى (مثل الحروب داخل الكيان الواحد أو بين الكيانات، وانهيار السلطنات والممالك، وانفصال جنوب السودان، وغيرها).

في هذا السياق المركب والمكلف لبناء الأمّة والدولة، اندلعت حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 نتيجةً لأسباب مركّبة، تعود أساسًا إلى صراعات السلطة بين الفاعلين الرئيسين في المرحلة الراهنة من تاريخ السودان السياسي. وقد تجلّى في هذه الحرب انقسام سياسي واجتماعي حادّ بين الفاعلين السودانيين، عكس محدودية قدرتهم الذاتية على التعرّف إلى القواسم المشتركة بينهم، بل تراجعها. وفي مقدمتها الهوية الوطنية والمصلحة العامة. ويبدو أن السياسة الوطنية خلال ثلث القرن الأخير ظلت تدفع بالأمّة والدولة إلى منحدر خطير، حتى باتت هذه الحرب مرشحة لبلوغ القاع ذاته. فهل سيكون بلوغ القاع هذا بدايةً لمسار الصعود؟

لقد عانى السودان طويلًا عجزًا قياديًا مزمنًا، وتواضعًا في مقدرات هياكل إدارة فضائه العمومي (الحوكمة)، وهي حالة تصاعدت على نحو لافت منذ عام 1989. وأسفر هذا العجز البنيوي عن سياسات فاسدة ومختلّة، أضعفت بنية التماسك الوطني، وهشّمت هيكل الدولة وأداءها. ومثّل هذا المسار المتردي مخاضًا عسيرًا، اكتمل في تمامه بولادة الحرب. فلم يكن اندلاعها في 15 نيسان/ أبريل إلّا لحظة إعلانٍ عن بلوغ ذلك الانفجار حدَّه الأقصى.

إنَّ الحرب تنشأ وتتخلّق War forms and transforms. وقد بدأت هذه بعنوانها المعلن: مواجهة بين الجيش الوطني وقوات الدعم السريع، بوصفهما كيانَين عسكريَين نظاميَين، ولو بدرجة متفاوتة من الشرعية. لكنها ما لبثت أن راحت تتخلّق تراجيديًا؛ إذ التحقت بها، منذ وقت مبكر، حشود من الباحثين عن الغنيمة من داخل البلاد وخارجها، الحالمين بالسلطة والثروة، فضلًا عن حشود الناقمين من أطراف المدن، الذين دفعتهم مشاعر الاستبعاد الاجتماعي. وتدريجيًا، أعادت قطاعات واسعة من الطبقة السياسية، بما فيها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وبعض الرموز، ترتيب اصطفافاتها على جانبَي الحرب، فانقسم الكيان السياسي الواحد إلى مؤيدٍ للجيش الوطني وآخر لقوات الدعم السريع. وعلى نهجها، انقسمت القيادات القبلية ونخبها، واصطفّت جماعات المصالح، من كبار "الكُسيبة" إلى صغار باعة التجزئة والدلالين وباعة السلع والخدمات. وفي مناطق شاسعة غاب فيها الجيش، حيث حضرت قوات الدعم السريع، نشأت مواجهات حادة مع المجتمعات المحلية، التي بحثت عن الدولة ضامنًا لأمنها فلم تجدها. وإذا ما تُرك باب الدولة مواربًا، تزاحمته القوى الخارجية لتفرض أجنداتها. فالاستعمار، كما يقول مالك بن نبي، لا يُستدعى إلا بوجود القابلية له[41]. ويبدو أن مسيرة تخلّق هذه الحرب لم تبلغ بعدُ محطتها الأخيرة.

والحرب، كما هو معلوم، نشاط إنساني باهظ التكلفة، بشريًا وماديًا. وحرب السودان الجارية لم تكن استحقاقًا، بل كانت من مسؤولية السودانيين، وفي مقدّمتهم قادة الفضاء العمومي، الحيلولة دون وقوعها ابتداءً. وعلى الرغم من الحاجة الملحّة إلى إحصاءات دقيقة عن الخسائر، فإن كل المؤشرات تدل على أنها حرب مكلفة على نحو مروّع؛ إذ سيستمر هدر الموارد مع استمرارها، وهي تكلفة يتحملها المجتمع (الأمة) والدولة على السواء. وإذا استمرّت الحرب على هذا النحو، فثمة احتمال حقيقي أن تُنتج أمرًا واقعًا يُبدِّد، ولو مؤقتًا، حلم بقاء الأمّة والدولة. فالحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، والحرب الأهلية في الصومال (منذ سقوط نظام سياد بري في عام 1986) مثالان دالان على ما يمكن أن تؤول إليه حرب السودان الجارية.

وقد قال أحد المناضلين الأفارقة المخضرمين، ممّن خاضوا حروب التحرير في شرق القارة وجنوبها، لكاتب هذه السطور: إن أفضل سبيل لإدارة الحرب هو إيقافها. ولم تكن هذه المقولة اكتشافًا جديدًا، بل خلاصة تجربة. ولقد تحدثتُ مع قادة حروب سابقين، ممن يتسمون بالحكمة والتعلم من دروس الحياة، فوجدتهم، ربّما من دون استثناء، ممّن يرون أنّهم، لو استقبلوا من أمرهم ما استدبروا، لذهبوا إلى البحث عن بديل من الحروب التي خاضوها بدلًا من المضيّ إلى خوض غمارها. ليس أمام السودانيين والمهتمين باستقرار السودان من غير السودانيين، خيار غير إنهاء الحرب الجارية بتفاهمات تنتهي، في نهاية الأمر، بإيقافها والعمل على تحقيق سلام مستدام. هذه التفاهمات، التي هي بيت القصيد، لا بد لها من أن تقوم على محدّدات رئيسة، بدءًا من التمسك بالدولة صاحبة السيادة على الأرض وصاحبة المشروعية في تمثيل شعبها وإدارة شؤونه، انتهاءً باسترداد هيكل الدولة الموحّد، مدنيًا وعسكريًا. وإن كانت التفاهمات المقصودة أمرًا مهمًّا وممكن التحقيق، فليست هي، بالضرورة، أمرًا سهلًا. هنا يلزم أن نرى الضوء في نهاية النفق. بضوء الشمعة الخافت يمكن تلمّس الطريق الوعر الواجب سلوكه لإنهاء الحرب واستدامة السلام لمصلحة أمّة سودانية في وطن سوداني موحّد، تحت سيادة دولة موحّدة ومقتدرة.

41 مالك بن نبي، **شروط النهضة** (دمشق: دار الفكر، 1957).

المراجع

العربية

أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

بن نبي، مالك. **شروط النهضة**. دمشق: دار الفكر، 1957.

حاج حمد، محمّد أبو القاسم. **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، 1956-1996**. ط 2. جزر الهند الغربية البريطانية: مكتب الدراسات والأبحاث الدولية، 1996.

دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (محرران). الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

ولد لبات، محمد الحسن. **السودان على طريق المصالحة**. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2020.

الأجنبية

Acemoglu, Daron & James Robinson. *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty*. New York: Crown Business, 2012.

Al-Arian, S. (ed.). *The Quest for Democracy: Examining Civil Military Relations in Muslim Societies*. Istanbul: The Center for Islam and Global Affairs (CIGA), 2021.

Crane, T. & J. Forster (eds.). *The Oxford Handbook of Topics in Philosophy*. Oxford: Oxford University Press, 2016.

Dunne, Tim. Milja Kurki & Steve Smith (eds.). *International Relations Theories: Discipline and Diversity*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Fukuyama, Francis. *Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2014.

Green, Elliott & Sanghamitra Bandyopadhyay. "Nation Building and Conflict in Modern Africa." The Sunroy Centre. *Economic Organisation and Public Policy Discussion Paper Series*. no. 26 (2008).

Green, Elliott. "The Political Demography of Conflict in Modern Africa." *Civil Wars*. vol. 14, no. 4 (2012).

Lange, Matthew & Andrew Dawson. "Education and Ethnic Violence: A Cross-National Time-Series Analysis." *Nationalism and Ethnic Politics*. vol. 16, no. 2 (April 2010).

Lister, Sarah. "Understanding State-Building and Local Government in Afghanistan." *Working Paper*. no. 14. Crisis States Research Centre. LSE (2007).

Mansfield, Edward & Jack Snyder. "Prone to Violence: The Paradox of the Democratic Peace." *The National Interest*. no. 82 (2005).

McKenna, Robin. "Contextualism in Epistemology." *Analysis*. vol. 75, no. 3 (2015).

Miguel, Edward. "Tribe or Nation? Nation Building and Public Goods in Kenya Versus Tanzania." *World Politics*. vol. 56, no. 3 (2004).

Moore, Jonathon. "The Political History of Nigeria's New Capital." *The Journal of Modern African Studies*. vol. 22, no. 1 (1984).

Mylonas, Harris. *The Politics of Nation-Building: Making Co-Nationals, Refugees, and Minorities*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Potts, Deborah. "Capital Relocation in Africa: The Case of Lilongwe in Malawi." *Geographical Journal*. vol. 151, no. 2 (1985).

Said, Edward. *Orientalism*. New York: Pantheon Books, 1968.

Sambanis, Nicholas. Stergios Skaperdas & William Wohlforth. "Nation-Building Through War." *American Political Science Review*. vol. 109, no. 2 (2015).

Steinberg, Jonathan. *Bismarck: A Life*. Oxford: Oxford University Press, 2011.

Weber, Max. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. London: Routledge, 1930.

Wimmer, Andreas. Lars-Erik Cederman & Brian Min. "Ethnic Politics and Armed Conflict: A Configurational Analysis of a New Global Data Set." *American Sociological Review*. vol. 74, no. 2 (2009).

Wimmer, Andreas. *Nation Building: Why Some Countries Come Together While Others Fall Apart*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018.

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/QYGU4783
القبول Accepted
2025-07-20
التعديل Revised
2025-05-20
التسلم Received
2024-08-10

متوكل دقاش | Mutwakel Dagash*

تفكّك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821–2025)

The Disintegration of the State in Sudan: A Study of the Causes and Factors (1821-2025)

تستكشف هذه الدراسة مسار تفكّك الدولة في السودان من سنة 1821 حتى سنة 2025، منطلقةً من سؤال مركزي: هل تمثّل حرب نيسان/ أبريل 2023 متغيّرًا كاشفًا لعملية تفكّك بنيوي تراكمت مقدماتها عبر الزمن؟ أم أنّها متغيّرٌ مفسّر يدفع، في حدّ ذاته، نحو تعميق هذا التفكّك؟ وتحلّل، باعتماد مقاربة السوسيولوجيا التاريخية، تفاعل خمسة متغيّرات رئيسة تناولتها أدبيات تفكّك الدولة: الحرب، وصراع النخب، والتدخل الجيوستراتيجي، وتآكل الشرعية، وضغوط العولمة. وتُظهر نتائج الدراسة أنّ الحروب المتتابعة واستنزاف الموارد، إلى جانب انقسامات النخب الإثنية/ المناطقية، والتنافس الدولي على البحر الأحمر، قد قوّضت احتكار الدولة لوسائل العنف المشروع، وأفضت إلى نمط تفكّك هجين يحتفظ فيه المركز باعتراف دولي، بينما تتوزّع السلطة فعليًا بين شبكات محليّة مسلّحة. وتخلص إلى أنّ نماذج مقاربات تفكّك الدولة تفسّر جوانب مهمّة من التجربة السودانية، لكنّها تحتاج إلى تطوير يستوعب أشكال السيادة المتعدّدة وإدارة التفكك.

كلمات مفتاحية: السودان، تفكّك الدولة، السوسيولوجيا التاريخية، حرب نيسان/ أبريل 2023.

This study explores the trajectory of state disintegration in Sudan from 1821 to 2025, starting from a central question: does the April 2023 war constitute a revealing variable that exposes a process of structural disintegration whose foundations accumulated over time? Or is it an explanatory variable that, in itself, drives the deepening of this disintegration? Drawing on a historical sociology approach, the study analyzes the interaction of five main variables addressed in the literature on state disintegration: war, elite conflict, geostrategic intervention, erosion of legitimacy, and the pressures of globalization. The study shows that successive wars and resource depletion, along with ethnic/regional elite divisions and international competition over the Red Sea, have undermined the state's monopoly over the legitimate means of violence, leading to a hybrid pattern of disintegration in which the center retains international recognition while power is effectively distributed among local armed networks. The study concludes that existing models of state disintegration explain important aspects of the Sudanese experience, but require further development to accommodate forms of multiple sovereignties and managed disintegration.

Keywords: Sudan, State Disintegration, Historical Sociology, April 2023 War.

* باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

Researcher in political science and international relations.
Email: mutwakeldagash20@gmail.com

مقدمة

يعاني السودان منذ زمنٍ طويل مشكلات سياسية واجتماعية معقّدة. وفي واقع الأمر، ظلّ الحفاظ على كيان الدولة متماسكًا أحد أكبر التحديات التي واجهت الفاعلين السياسيين. فمع هشاشة المؤسسات، وتعدّد الجيوش والميليشيات، وتكرار الصراعات الأهلية، وتصاعد التوترات الاجتماعية والعنف السياسي، أصبح الحفاظ على كيان الدولة قائمًا اختبارًا صعبًا في تاريخ السودان المعاصر.

ويُظهِر التعامل مع الحالة السودانية في سياق الحرب التي اندلعت في 15 نيسان/ أبريل 2023، من منظور أدبيات العلوم السياسية المرتبطة بظاهرة تفكّك الدولة، أنّ السودان يعيش حالة تحلّل للدولة التي سبق أن شهدت انقسامًا ترابيًا Territorial Division حين انفصل الجنوب سنة 2011. والمقصود بالانقسام الترابي هنا تقسيم الدولة نفسها إلى دولتين قائمتين، بحكم الأمر الواقع De Facto وبحكم الوضع القانوني De Jure. في كانون الأول/ ديسمبر 2018، شهد السودان حركة احتجاج واسعة أدّت إلى إطاحة الرئيس عمر البشير، الذي حكم البلاد ثلاثين عامًا. وقد جاءت هذه الاحتجاجات نتيجة تفاقم أزمات اقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار، ونقص الوقود والمواد الغذائية، إلى جانب البطالة والفقر المتزايد، الأمر الذي أجّج مشاعر الغضب والإحباط ودفع المواطنين إلى التظاهر والمطالبة بالتغيير. وبعد سقوط نظام البشير السلطوي، بدأت فترة انتقالية انكبّ خلالها الفاعلون على إحداث إصلاحات اقتصادية وإعادة بناء النظام السياسي[1]. لكن سرعان ما برزت التحديات في تلك الفترة، لا سيّما مع تزايد حدة الصراعات والخصومات بين القوى السياسية المختلفة.

وبرزت التناقضات السياسية واضحة بين القوى المدنية والعسكرية، مع اتّساع الفجوة بين الرغبة في الحكم المدني وتعزيز الديمقراطية من جهة، وسيطرة الجيش الساعي للحفاظ على نفوذه ومصالحه من جهة أخرى. وقد أدّى هذا الصراع إلى عدم استقرار سياسي أضعف فاعلية الحكم الانتقالي في تحقيق أهدافه وإجراء الإصلاحات المطلوبة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2021، شَهِدَ السودان انقلابًا عسكريًا بقيادة الفريق عبد الفتاح البرهان، الذي أطاح شركاءه المدنيين الممثلين في "قوى الحرية والتغيير"، واستأثر بالسلطة. وكان ذلك تحوّلًا جذريًا في مسار المرحلة الانتقالية، إذ إنه عطّل عملية الانتقال الديمقراطي وأثّر سلبيًا في الاستقرار السياسي. وقد واجه هذا الانقلاب تحديًا بنيويًا، حيث أسفر عن بروز رأسين متنافسين على السلطة، هما: عبد الفتاح البرهان قائد الجيش، ومحمد حمدان دقلو، المعروف بـ "حميدتي"، قائد قوات الدعم السريع، التي أصبحت قوة وازنة في المشهد السياسي منذ إطاحة نظام البشير[2]. وكان البرهان يشغل منصب رئيس المجلس السيادي بموجب الوثيقة الدستورية، بينما كان حميدتي نائبًا له. وعلى الرغم من اتفاقهما على إقصاء شركائهما المدنيين، فإنّ التوترات بينهما حول النفوذ والمصالح سرعان ما برزت وتفاقمت بعد ذلك[3]. أدّت الخصومة بين البرهان وحميدتي إلى تعقيد الوضع السياسي، حيث سعى كلٌّ منهما إلى تعزيز موقعه وتأمين نفوذه في المشهد السياسي بعد انقلاب سنة 2018. وأسهم الصراع بينهما في تفاقم حالة عدم الاستقرار، حيث شهد السودان فترة من الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية، فضلًا عن توترات سياسية بين مختلف القوى، ثم انتهى الأمر إلى مواجهة عسكرية واندلاع حرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في نيسان/ أبريل 2023. لا تهدف الدراسة إلى تحليل ديناميات الحرب أو أسبابها أو آثارها، بل تسعى إلى وضعها في سياق أوسع هو تفكّك الدولة. وعلى الرغم من صعوبة تحديد إذا ما كانت الحرب سببًا في تفكّك الدولة أو نتيجةً له، فإنّ السودان يشكّل حالة نموذجية لاختبار أطروحات تفكّك الدولة.

بناءً عليه، تسعى الدراسة إلى تحليل عوامل تفكّك الدولة في السودان استنادًا إلى ما تقدّمه نظريات أو مقاربات تفكّك الدولة، لفهم التحديات التي تواجه بقاء الدولة السودانية خلال الحقبة التاريخية الممتدة من سنة 1821 حتى سنة 2025. وانطلاقًا من هذا المنظور، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال التالي: هل تمثّل الحرب الجارية متغيّرًا كاشفًا لعملية تفكّك بنيوي تراكمت مقدّماتها عبر الزمن؟ أم أنّها متغيّر مفسّر يدفع، في حدّ ذاته، نحو تعميق هذا التفكك؟

---

1 للاطلاع أكثر، ينظر: أحمد إبراهيم أبو شوك، **الثورة السودانية (2018-2019) مقاربة توثيقية – تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياتها** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

2 تعدّ قوات الدعم السريع في السودان قوّة شبه عسكرية نشأت امتدادًا لميليشيات "الجنجويد"، التي نشطت في إقليم دارفور إبّان النزاع المسلح الذي اندلع سنة 2003. تمّ تشكيل هذه القوات رسميًا سنة 2013. وقادها محمد حمدان دقلو، المعروف بـ "حميدتي"، الذي كانت له علاقة وثيقة بالرئيس السابق عمر البشير. أدّت قوات الدعم السريع، تحت قيادة حميدتي، دورًا بارزًا في النزاعات الداخلية المختلفة، بما في ذلك الصراعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث استُخدِمت أداة لتعزيز سيطرة الحكومة. على مرّ السنوات، تزايد تغوّل قوات الدعم السريع في الحياة السياسية والاقتصادية بالسودان، مستفيدة من الدعم السياسي والاقتصادي المقدّم لها من النظام الحاكم. وتمكّنت بعد ذلك من الاستحواذ على موارد اقتصادية كبيرة، بما في ذلك مناجم الذهب في دارفور (منجم جبل عامر)، الأمر الذي عزّز استقلاليتها المالية وقلّل اعتمادها على الحكومة المركزية. إضافةً إلى ذلك، استفادت هذه القوات من الفراغ الأمني والانقسامات الداخلية داخل القوات المسلحة السودانية لتوسيع نفوذها السياسي والعسكري. ومع سقوط نظام البشير في سنة 2019، سعت هذه القوات إلى تقديم نفسها باعتبارها قوة مستقلة وفاعلة في المرحلة الانتقالية، وهو ما زاد من تغوّلها وتعاظم نفوذها في المشهد السياسي السوداني، وأصبحت فاعلًا رئيسًا في رسم مستقبل السودان السياسي والأمني.

3 "في 13 نقطة.. جذور ومحطات الخلاف بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع"، **الجزيرة نت**، 2023/4/3، شوهد في 2024/5/25، في: https://acr.ps/1L9GQ0l

ولتفكيك هذا السؤال المركزي، تحلّل الدراسة التفاعل بين ثلاثة أبعاد مترابطة: أوّلها الإرث التاريخي والمؤسسي الذي أضعف احتكار الدولة للعنف، وثانيها الديناميات الداخلية الراهنة المتمثّلة في صراع النّخب وتعدّد الفاعلين المسلّحين، وثالثها التدخلات الإقليمية والدولية التي تعيد هندسة الاقتصاد السياسي للحرب. ومن خلال هذا التحليل، تسعى الدراسة إلى تبيّن الشروط التي تجعل انهيار مؤسسة الدولة السودانية احتمالًا قائمًا، وتختبر في الوقت نفسه مدى صلاحية مقاربات تفكّك الدولة في تفسير التجربة السودانية أو الحاجة إلى مراجعتها. تعتمد الدراسة مقاربة السوسيولوجيا التاريخية، التي تُعدّ إطارًا نظريًا ملائمًا للبحث؛ فهي تجمع بين التحليل الاجتماعي والتاريخي لتقديم تفسير شامل لتطوّر المؤسسات عبر الزمن، وتعيد إدخال العناصر التاريخية في التحليلات الاجتماعية لفهم كيفية تفاعل التحوّلات البنيوية، مثل تطوّر الرأسمالية وتشكُّل الدول القومية، مع تجارب الجماعات المختلفة وأنشطتها. كما تؤكد السوسيولوجيا التاريخية أهمية عدم التعامل مع "المجتمعات" باعتبارها كيانات، بل بوصفها نظمًا اجتماعية تتداخل فيها السياسات والبنى الاجتماعية[4].

وتختلف السوسيولوجيا التاريخية عن المقاربات التي تفصل بين البنية والفاعل؛ إذ إنها تركّز على كيفية تأثير العوامل البنيوية في سلوك الفاعلين، وترصد كيفية استجابتهم لها. وبعبارة أخرى، تؤكد هذه المقاربة أنّ التغيّرات التي تحدث على مستوى المؤسسات السياسية والاجتماعية لا تتم بمعزل عن الفاعلين الاجتماعيين، بل هي نتيجة تفاعل معقّد بينهم وبين الظروف التاريخية[5].

وتستند الدراسة إلى المفهوم الذي قدّمه ماكس فيبر للدولة، الذي يعرّفها بأنها الكيان السياسي الذي يحتكر العنف المشروع داخل حدود جغرافية محددة[6]. ويكتسب هذا التعريف أهمية خاصة في الحالة السودانية، لكونه يوفّر أداة تحليلية أساسية لفهم ظاهرة تفكّك الدولة، حيث إنّ فقدان الدولة لهذا الاحتكار يعبّر عن تراجع قدرتها على فرض النظام والسيطرة، وهو ما يظهر بوضوح في السودان، حيث أدّى انتشار الفاعلين العسكريين من خارج مؤسسات الدولة إلى مظاهر متعدّدة لتحلّل السلطة المركزية وتفكّك المؤسسات.

ومن خلال الربط بين السوسيولوجيا التاريخية والمفهوم الفيبري للدولة، يصبح من الممكن تحليل الكيفية التي أدّت بها التحوّلات البنيوية التاريخية، مثل الاستعمار وتشكّل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، إلى زعزعة قدرة الدولة السودانية على احتكار أدوات العنف والضبط. ويقوم الاعتماد على السوسيولوجيا التاريخية في هذه الدراسة على تجاوز الثنائيات التقليدية، مثل العوامل المادية مقابل العوامل المتعلقة بالأفكار Ideational، والعوامل المحلية مقابل الدولية، وهي ثنائيات غالبًا ما تعيق الفهم الشامل لتطوّر المؤسسات، لأنها تركّز على جانب بعينه في التحليل وتغفل التفاعل القائم بينها. وبدلًا من ذلك، تسعى السوسيولوجيا التاريخية إلى تقديم رؤية تأخذ في الحسبان تفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية عبر الزمن[7].

وانطلاقًا من هذه المقاربة، تتّبع الدراسة مسار تشكّل الدولة الحديثة في السودان منذ نشوئها سنة 1821، وكيف تطوّرت بفعل التفاعلات بين بنى ومؤسسات اجتماعية وافدة مع الاستعمار، وأخرى محلية. ويشمل ذلك فهم كيفية تأثير القوى الاستعمارية والوطنية والتغيّرات السياسية في تشكيل مؤسسات السلطة وأنظمة الحكم؛ وبعبارة أخرى، تحليل كيفية تفاعل الدولة السودانية مع التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال فترة الاستعمار وما بعدها، وتفسير كيفية إسهام هذه التفاعلات في إنتاج الأزمات والنزاعات المتكرّرة.

ولتقديم إطار نظري يساعد على فهم أزمة السودان، تعزّز هذه المقاربة فرضية مفادها أنّ الأزمات الراهنة ليست أحداثًا معزولة، بل هي تجلّيات لتفاعلات تاريخية ممتدة. فقد أسهمت أحداث تاريخية سابقة في تشكيل الوضع القائم. ومن خلال هذا الإطار النظري، يمكن المحاججة بأن التحديات الراهنة في السودان، مثل النزاعات الداخلية وتفكّك الدولة، هي امتداد لأزمات تاريخية طويلة الأمد بدأت مع التوسّع الإمبريالي في القرن التاسع عشر.

ويشمل ذلك تحليل كيفية إسهام لحظات تاريخية فارقة، مثل التوسّع العثماني والاستعمار البريطاني، في تشكيل بنى سياسية واجتماعية هشّة لم تتوافق مع التنوّع المحلي، ولم تستطع مواكبة التغيّرات الاجتماعية والسياسية اللاحقة، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الأزمات المعاصرة. وبهذا تسعى هذه المقاربة إلى تقديم رؤية متكاملة للأزمات الحالية من خلال فهم تفاعل العوامل التاريخية مع التحديات المعاصرة.

4 Theda Skocpol, "Social History and Historical Sociology: Contrasts and Complementarities," *Social Science History*, vol. 11, no. 1 (1987), pp. 17–30.

5 أدهم صولي ورايموند هينبوش، "الدولة العربية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية"، **عمران**، مج 10، العدد 37 (2021).

6 Max Weber, *From Max Weber: Essays in Sociology*, H. H. Gerth & C. Wright Mills (trans. & eds.) (New York: Oxford University Press, 1946), pp. 77-128.

7 صولي وهينبوش.

تنقسم الدراسة ثلاثة مباحث رئيسة: يعرض المبحث الأول الإطار النظري، من خلال مناقشة أبرز المقاربات المفسّرة لظاهرة تفكّك الدولة، بما في ذلك المقاربات البنيوية والسياسية والهوياتية. أما المبحث الثاني، فيقدّم معالجة إمبريقية لمسار تشكّل الدولة الحديثة في السودان، منذ تأسيسها في القرن التاسع عشر وحتى الوقت الراهن، مبرزًا التحوّلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في إنتاج هشاشتها البنيوية. ويخصص المبحث الثالث لتحليل العوامل المباشرة التي أدّت إلى تفكّك الدولة، من صراع النخب وتعدّد الفاعلين العسكريين إلى التدخلات الخارجية وتآكل الشرعية.

أولًا: مفهوم تفكّك الدولة ومقارباته النظرية

"لم ينعم جلّ تاريخ البشرية بوجود دول". جاءت هذه العبارة اللافتة في مقدمة كتاب جون إ. هول وغيلفورد جون إكنبيري "الدولة"[8]. وفي واقع الأمر، لم يعد هناك اختلاف من حيث المبدأ، خصوصًا بين المنظّرين للدولة الحديثة، على أنّ الدولة ليست معطى طبيعيًا، بل هي مؤسسات وهيئات سياسية مصطنعة، لها تاريخها المرتبط بالممارسات الاجتماعية. وهذا يعني أنّها، بصفتها هذه، تنشأ وتستمر في البقاء مدفوعة بمسوّغات أخلاقية أو أيديولوجية تبرّر وجودها. وتشمل هذه المسوّغات التاريخ المشترك والخبرة الاجتماعية المشتركة لجماعة تعيش في إطار ترابي محدد، أو رابطة الدم (القبيلة، الإثنية، القومية)، أو مجموعة من المبادئ القانونية المتينة التي تنظّم حياة الأفراد والجماعات[9].

بعبارة أخرى، الدولة، كما جادل فريدريك راتزل Friedrich Ratzel، تشبه الكائن الحي، تولد وتنمو ثم تموت[10]. وفي هذا السياق، تحمل فرضية راتزل تأكيدًا بالغ الدلالة على إمكانية موت الدولة، أي تفكّكها ومن ثم انهيارها. غير أنّ ما سيطر على مجمل نقاشات علماء الاجتماع والسياسة منذ القرن السابع عشر على الأقل، كان صناعة الدولة، ومسار تشكّلها ووظيفتها. وفي المقابل، لم تحظَ مسألة تفكّك الدولة بالاهتمام نفسه إلا في نطاق محدود.

غالبًا ما تتداخل مفاهيم تفكّك الدولة، وهشاشة الدولة (أو ضعفها)، وفشل الدولة، وانهيار الدولة. ومع أنّ هذه الدراسة تُعنى أساسًا بظاهرة تفكّك الدولة، فإنّ الإطار النظري العام الذي تنطلق منه لا بدّ من أن يشمل تعريف هذه المصطلحات المتداخلة مع مفهوم التفكّك، لتوضيح نقاط الالتقاء وحدود الاختلاف بينها.

لقد أصبح البحث في تفكّك الدولة مجالًا بحثيًا حيويًا في الوقت الراهن، مع تزايد أهمية فهم العوامل التي تؤدي إلى انهيار الدّول في ظل التحديات المتزايدة، وبعد أن أصبح تفكّك الدول ظاهرة حاسمة في النظام العالمي. وفي هذا الإطار، شكّل تفكّك الاتحاد السوفياتي، ومن ثم انهياره، حدثًا محوريًا فتح الباب واسعًا أمام دراسات تفكّك الدول وانهيارها. ومن ناحية أخرى، أسهمت حروب أهلية حدثت في تسعينيات القرن العشرين، مثل حالتَي يوغسلافيا ورواندا، في تعزيز الاهتمام وتوسيع النقاشات، ومن ثمّ ظهور الكثير من التفسيرات التي سعت إلى فهم الأسباب الرئيسة وتحليل المسارات المؤدية إلى تلك الأحداث، والتي اعتُبرت إمّا دلالات على فشل مسار بناء الدول وإمّا مؤشرات لإمكانية تفكّكها ومن ثم انهيارها[11].

يشير مصطلح "الدولة الفاشلة" إلى عجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية، سواء الخدمية كالصحة والتعليم، أو المتعلّقة بتأمين مستوى معيشي لائق للأفراد والجماعات، وضبط القانون والنظام. بعبارة أخرى، هي دولة تعاني خللًا في بنية مؤسساتها يحدّ من قدرتها على تلبية حاجات مواطنيها. كما أنّ حكومات الدولة الفاشلة غالبًا لا تولي التنمية أو تحقيق العدالة الاجتماعية اهتمامًا[12].

ويمكن الإشارة إلى عدد من الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدول، أبرزها: الصراعات العرقية والدينية أو الطائفية التي تُحدث انقسامات عميقة في المجتمع وتُضعف قدرة الدولة على الوحدة والتماسك، واستشراء الفساد الذي يُضعف الأداء المؤسساتي لأجهزة الدولة ويعوق قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وعدم الاستقرار السياسي الذي يعصف بمؤسسات الدولة، والتدخلات الخارجية التي تؤثر سلبيًا في فاعلية الدولة وقدرتها على إدارة شؤونها[13].

أما "انهيار الدولة"، فهو مفهوم يشير إلى اختفاء الدولة واضمحلالها، كما حصل في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي اللذين تفتّتا إلى دويلات مستقلة بعضها عن بعض. وعلى الرغم من تولُّد عدة دول جديدة، فإن الكيانَين السياسيين اللذين كانا يحظيان باعتراف المجتمع الدولي لم يعد

8 John A. Hall & G. John Ikenberry, *The State* (Milton Keynes: Open University Press, 1989).

9 جون س. درايزك وباتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديمقراطية**، ترجمة وتعليق هاشم أحمد محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 27.

10 نقلا عن: محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** (لندن: هنداوي، 2017)، ص 45.

11 Olivier Nay, "Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids," *International Political Science Review*, vol. 34, no. 3 (2013), pp. 326-341.

12 مارتن غريفث وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 218.

13 المرجع نفسه.

لهما وجود. وعادةً ما يتم الارتكاز في تحديد انهيار الدولة على مفهوم مؤسسي يستند إلى مفهوم ماكس فيبر للدولة، حيث تفقد الدولة قدراتها الرئيسة في ثلاثة أبعاد أساسية، هي: عدم القدرة على سنّ القوانين بفاعلية، وفقدان السيطرة الفعّالة على وسائل العنف، وعدم قدرتها على فرض الضرائب. وتُعدُّ هذه الأبعاد مجتمعة ضرورية وكافية لتحديد انهيار الدولة، ويجب أن تستمر هذه الوضعية مدة من الزمن[14].

ويشير مفهوم "تفكّك الدولة" إلى تحلُّل بنية السلطة والقانون والنظام السياسي للدولة، وتوزّع القوة أفقيًّا بحيث لا تعود هناك جهة تحتكر وسائل العنف الشرعي. وفي هذه المرحلة، يسود الصراع بين القوى الاجتماعية على سلطة الدولة، وتظهر حالة من السيولة أو الفوضى تجعل كلّ جماعة تحاول حماية نفسها بنفسها في ظلّ غياب سلطة تنظّم الأمور أو قوة قسرية توفّر الحماية[15]. وقد شهد العالم مؤخرًا تفكّك عدد من الدول، مثل العراق واليمن وليبيا.

وما يثير الاهتمام في هذا التعريف أنّ الدولة لا تبدو كيانًا متعاليًا فوق المجتمع، بل مجموعة من الأفراد الذين يفرضون هيمنتهم على آخرين داخل مجال اجتماعي محدّد، كما هو الحال في النموذج الفيبري، حيث تفرض مجموعة تتشكّل من تحالف قوى اجتماعية هيمنتها على إقليم معيّن، وتقيم سلطتها، وتؤسس نظامًا خاصًا بها[16].

نستشف من هذا التعريف أنّ الفرق بين تفكّك الدولة وانهيارها يكمن في أنّ التفكّك يقتضي استمرار بقاء الدولة المعترف بها دوليًا، حتى في ظلّ انقسام أجزاء منها أو اضطراب وضعها الداخلي وانفراط عقد النظام فيها. وتجسّد حالتا جمهورية الكونغو الديمقراطية التي دخلت في حالة فوضى عقب استقلالها سنة 1960، ولبنان بعد الحرب الأهلية سنة 1975، مثالَين بارزَين؛ إذ استمر المجتمع الدولي في الاعتراف بكيان هاتين الدولتين وسيادتهما، بدلًا من التخلي عنهما وما قد يترتّب على ذلك من تطوّرات خطيرة. وقد ارتبط موقف المجتمع الدولي بمصلحته في الإبقاء على سيادة شكلية لهاتين الدولتين، والحرص على عدم إنكارها حتى في ظلّ غيابها الفعلي، منعًا لانتشار الفوضى، و/أو محاولة لحصرها في نطاق محدود[17].

بالطبع، هناك الكثير من الأسباب والعوامل التي تتسبّب في تفكّك الدولة منها التاريخية، والمؤسسية، والأيديولوجية. ويمكن تفسير تكرار هذه الظاهرة على نطاق واسع، انطلاقًا من الصراعات الاجتماعية؛ فغالبًا ما تتفكّك الدولة نتيجة محاولات قوى اجتماعية متنافسة للهيمنة عن طريق احتكارها لثلاثة عناصر أساسية للسلطة، وهي: الأيديولوجيا، وأدوات العنف، والموارد الاقتصادية. وقد قُدّمت العديد من المقاربات والنظريات لتفسير عدد من حالات تفكّك الدولة، من خلال تحليل تأثير الصراعات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والسياسية في استقرار مؤسسة الدولة. ومن خلال دراسة هذه المقاربات والنظريات، يمكن إدراك كيفية تفاعل العوامل المختلفة وتفاقم الأزمات التي أدّت إلى تفكّك عدد من الدول[18].

1. الحرب وتفكّك الدولة

قدّم تشارلز تيلي في دراسته الرائدة، "صناعة الحرب وبناء الدولة بوصفهما جريمة منظمة"، إطارًا نظريًا يفيد بأنّ الحرب مثّلت أحد أهم العوامل الأساسية في مسار تشكُّل الدولة في أوروبا. ووفقًا لتيلي، كانت الحروب عمليةً مركزيةً في بناء الدولة، حيث أسهمت في تعزيز السلطات السياسية وإعادة هيكلة المؤسسات؛ ومن ثمّ، لم تكن الحرب، في اعتقاده، حالة من الصراع فحسب، بل كانت وسيلة لدمج الأقاليم المختلفة تحت سلطة مركزية، وتطور البيروقراطية. وفي هذا السياق، يزعم تيلي أنّ الصراعات الدموية في أوروبا دفعت الحكام والأمراء نحو تحسين قدرات كياناتهم السياسية في جمع الضرائب، وتنظيم الجيوش، وصياغة السياسات، مما أسهم في بناء هيكليات الدولة الحديثة[19].

في المقابل، يقلب يوهانس ولدمريام في دراسته، "بناء الدولة وتفكّكها في إثيوبيا" الإطار النظري لمقاربة تيلي، ليجادل بأنّ الحرب، على الرغم من كونها تُعدُّ أحيانًا عاملًا في تشكيل الدول، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تفكّكها. ففي دراسته للحالة الإثيوبية، يبيّن ولدمريام أنّ الصراعات المستمرة والحروب المرتبطة بالتناقضات الإثنية أضعفت الوحدة الوطنية وأدّت إلى تصاعد النزعات الانفصالية، ومطالبة بعض الأقاليم بالاستقلال والحكم الذاتي، الأمر الذي أدى إلى تفكّك الدولة في إثيوبيا[20].

---

14 Daniel Lambach, Eva Johais & Markus Bayer, "Conceptualising State Collapse: An Institutionalist Approach," *Third World Quarterly*, vol. 36, no. 7 (2015), pp. 1299–1315.

15 Adham Saouli, *The Arab State: Dilemmas of Late Formation* (London: Routledge, 2011), p. 13.
وينظر الترجمة العربية في: أدهم صولي، **الدولة العربية: معضلات التشكل المتأخر**، ترجمة مجد أبو عامر ويارا نصار (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

16 Ibid.

17 عزمي بشارة، **مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 292.

18 Saouli.

19 Charles Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in: Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer & Theda Skocpol (eds.) *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 169–191.

20 Yohannes Woldemariam, "State Formation and Disintegration in Ethiopia," *Working Paper*, London School of Economics (November 2019), accessed on 11/6/2025, at: https://acr.ps/1L9GPFx

ومثالًا آخر على ذلك، أسهمت الحرب في تفكّك الدولة في العراق من خلال آليات متعدّدة. كانت البداية مع الحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988) التي استنزفت الموارد المالية للدولة وأثّرت سلبيًا في قدرتها الاقتصادية. وعلى الرغم من اعتماد البلاد على عائدات النفط، فإنّ تكاليف الحرب الضخمة أدّت إلى أزمة مالية حادّة. وعلاوة على ذلك، ومع استمرار الحرب، تدهورت قدرة الدولة على تقديم الرفاهية لمواطنيها، ما أضعف الثقة بالنظام الحاكم. وبعد انتهاء الحرب، واجه العراق صعوبة في إعادة دمج الجنود العائدين إلى المجتمع، حيث كان العديد منهم يعتمدون على الوظائف الحكومية.

وبعد حرب الخليج الثانية (1990-1991) وفرض العقوبات الدولية، تقلّصت السيادة الوطنية للعراق، ما زاد من ضعف الدولة، واضطرت الحكومة إلى إعادة تشكيل شرعيّتها من خلال الاعتماد على القوميات والمرجعيات الدينية، وهو ما أضعف المؤسسات الحكومية بدرجة أكبر. وكانت النتيجة أنّ هذه الديناميات المجتمعية تسبّبت في تصاعد الصراعات الداخلية التي قادت إلى تفكّك الدولة بعد سنة 2003، عقب الغزو الأميركي، حيث أثبتت الحرب أنّها مدمّرة للبنية التحتية المؤسسية والعلاقات الاجتماعية في العراق[21].

2. صراع النخب

حلّل بعض الباحثين تفكّك الدولة من خلال عدسة الصراع بين النخب أو الشرخ في الائتلاف الحاكم في الكثير من الحالات، خصوصًا في سياق التنافس السياسي والصراع على الموارد. ويفترض أصحاب هذه المقاربة أنّ الصراع بين النخب الحاكمة وتضارب مصالحها في حالات، مثل الصومال والاتحاد السوفياتي واليمن والعراق وأفغانستان وليبيا ويوغسلافيا، قد أدّى في النهاية إلى تفكّك هذه الدول. ووفق آلية سمّاها ديمتري شيفسكي "مركزية النّخب"، فإنّ تحكّم مجموعة صغيرة من نخب هذه البلدان في السلطة والثروة، واستبعاد الآخرين بمسوّغات أيديولوجية، قادا إلى صراعات سياسية وتوترات اجتماعية عنيفة، ومن ثم إلى تفكّك الدولة[22].

ومع ذلك، كما يوضح روبرت دال، ثمّة تحديات أمام إثبات التأثير الحاسم للنخب الحاكمة؛ إذ إن الأمر يتطلب معطيات دقيقة ومحددة لاختبار فرضية وجود نخبة حاكمة، مثل تحديد أفراد بعينهم وتحليل قرارات سياسية رئيسة تُظهر تباين مصالح النخبة مع تفضيلات المجموعات الأخرى. ويشير دال إلى صعوبة قياس تأثير النخبة من دون وجود بيانات كافية أو حالات واضحة تبيّن كيفية تأثير تفضيلات النخبة في القرارات السياسية مقارنةً بالمصالح الأخرى[23].

وأكثر من ذلك، تُظهر بعض الحالات التي تناولتها مقاربة صراع النخب أنّها غير دقيقة في تفسير تفكّك الدولة. فعلى سبيل المثال، في الصومال وليبيا واليمن وأفغانستان والعراق، أدّت التدخلات الخارجية دورًا أكبر في زعزعة استقرار الأنظمة القائمة، الأمر الذي أدّى إلى تفكّك الدولة. بعبارة أخرى، مثّلت التدخلات العسكرية والسياسية للقوى الخارجية عاملًا محوريًا في تقويض الاستقرار الداخلي وتفكيك الدولة، ما يشير إلى أنّ الأسباب الرئيسة لتفكّك الدول في هذه الحالات تتجاوز صراعات النخب الوطنية وحدها.

3. المقاربة الجيوستراتيجية

تقترح هذه المقاربة منظورًا أوسع لفهم نشوء الدولة وتفكّكها، فهي تركّز على تأثير العلاقات الدولية والديناميات الخارجية. ووفقًا لهذه المقاربة، لا يمكن تفسير تفكّك الدول من خلال العوامل الداخلية، مثل الصراعات الإثنية أو السياسية فحسب، بل ينبغي أيضًا النظر في التأثيرات الخارجية التي تمارسها الدول الأخرى، خصوصًا القوى الكبرى منها، والمؤسسات الدولية. وتتجلّى هذه التأثيرات في تأجيج النزاعات الإقليمية حول الأراضي والموارد وتغذيتها، أو في الكيفية التي يدفع بها موقع الدولة الاستراتيجي إلى مساعٍ خارجية مستمرة لتتدخل قوى أخرى في شؤونها. وقد تكون هذه التدخلات اقتصادية (مثل فرض العقوبات)، أو عسكرية (مثل دعم فصائل معينة أو تدخّل عسكري مباشر قد يبلغ حدَّ الغزو والاحتلال)، وجميعها تفضي إلى إضعاف النظام القائم أو إطاحته[24].

وتشير بعض الأمثلة التاريخية، مثل تدخّل حلف شمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا، والتدخّل الأميركي في العراق وأفغانستان، إلى كيفية تأثير التدخّلات العسكرية المباشرة في تفكّك الدولة. ففي هذه الحالات، أدّى إسقاط الأنظمة السياسية من دون تقديم بدائل فعّالة إلى فراغ سياسي وأمني، ومن ثمّ انتشار الفوضى وتعاظم احتمالات التفكّك. وقد تجلّت هذه الآثار في غياب الاستقرار، وظهور فصائل وفواعل متنافسة تسعى إلى السيطرة على الموارد والسلطة، مما زاد من تعقيد المشهدَين السياسي والأمني في تلك الدول[25].

---

21 Rolf Schwarz , "From Rentier State to Failed State: War and the Deformation of the State in Iraq," *A Contrario*, vol. 5, no. 1 (2008), pp. 102-113.

22 Dmitry Shevsky, "Destabilization Processes in the Modern World: Mechanism of State Disintegration," *Journal of Globalization Studies*, vol. 13, no. 2 (November 2022), pp. 152–168.

23 Robert A. Dahl, "A Critique of the Ruling Elite Model," *American Political Science Review*, vol. 52, no. 2 (June 1958), pp. 463–469.

24 Georgi Dimov & Valeri Ivanov, "Geo-Strategic Premises for Contemporary Conflicts," *Journal of Defense Resources Management* (JoDRM), vol. 6, no. 1 (2015).

25 بشارة، ص 301.

وإلى جانب التدخّلات العسكرية، يمكن أن تؤدي العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية الصارمة دورًا مهمًا في تفكّك الدولة؛ إذ إن هذه السياسات تُضعف الدولة من الداخل، فتُفاقم انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي. وفي حالات مثل كوريا الشمالية وإيران، تؤدي العزلة والعقوبات إلى تعزيز العداء تجاه القوى الخارجية، لكنها في الوقت نفسه تزيد من الصعوبات التي تواجه هذه الدول في الحفاظ على الاستقرار الداخلي.

ووفق هذا المنظور، قد يكون تفكّك الدولة نتيجة مباشرة لتشابك السياسة الدولية والتدخّلات الخارجية، إذ إن بقاء الدولة وقوّتها يعتمدان إلى حدّ بعيد على التوازنات والمصالح الدولية، لا على القوى والعوامل الداخلية فقط.

4. غياب الشرعية

فُسِّرت حالات تفكّك بعض الدول بغياب شرعية النظام السياسي أو تآكلها في نظر المواطنين. ففي ظلّ غياب حكم القانون، ومشروع المواطنة، وآليات العمل الديمقراطي والتوافق السياسي، خصوصًا في المجتمعات المنقسمة إثنيًا أو دينيًا، وبصورة أكثر إيجازًا، عندما تتحوّل الدولة إلى أداة لسيطرة فئات اجتماعية أو سياسية على غيرها، وتسخيرها لخدمتها وتبرير سلوكها تجاهها، فإنّ الأخيرة تميل إلى التمرد والثورة على سلطة الدولة ونزع الشرعية عنها، ما يؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية عنيفة أو حروب أهلية قد تفضي في كثير من الأحيان إلى تفكّك الدولة[26].

وفي واقع الأمر، تُعدُّ الشرعية عنصرًا أساسيًا في بناء الدّول وتماسكها. وقد تكون قومية أو وطنية، خصوصًا في مجتمعات متعدّدة الإثنيات. وتشير في هذا السياق إلى مدى نجاح الدولة في تعزيز انتماء مواطنيها إليها باعتبارها وطنًا، وإلى القيم والمبادئ التي يدعمها المجتمع. وتختلف من دولة إلى أخرى، بغضّ النظر عن شرعية الحكام أنفسهم؛ فقد يتمتعون بشرعية قانونية في حين تفقد الدولة شرعيتها في نظر جزء من المجتمع. ولا تقتصر الشرعية على الجانب القانوني، بل تشمل أيضًا العوامل الثقافية والتاريخية التي تؤثر في نظرة المجتمع إلى الدولة[27].

ومع ذلك، ليس من الضروري أن يؤدّي نقص الشرعية السياسية وغياب حكم القانون والديمقراطية في المجتمعات المنقسمة إلى نشوب اضطرابات سياسية أو حروب أهلية ومن ثم تفكّك الدولة.

26 برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 8.

27 بشارة، ص 314.

ففي حالات كثيرة، استطاعت أنظمة سلطوية أو حكومات انقلابية أو تلك التي تحكم بالشرعية الثورية أن تفرض النظام وتحقّق الاستقرار، بل أن تحرز نجاحات اقتصادية. وتُعدُّ رواندا بعد حربها الأهلية سنة 1994، مثالًا على نظام غير ديمقراطي ذي صيغة ليبرالية في الحكم، بينما تجسّد إرتيريا نموذجًا لنظام غير ديمقراطي ويحكم بالشرعية الثورية.

5. العولمة

أحدثت تحوّلات عالمية كبرى، جرت مؤخرًا، نوعًا من الحراك التنظيري حول ظاهرة تفكّك الدولة، ومن ذلك الدور المحوري الذي أدّته وسائط التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، على سبيل المثال. وقد ظهرت مقاربات تفسّر تفكّك الدول بوتيرة العولمة المتسارعة، والاعتماد المتبادل المتوسّع باستمرار، وانتشار الشركات المتعدّدة الجنسيات. وترتكز هذه المقاربة على فرضية مفادها أنّ سيادة الدول باتت مهدَّدة، أكثر من أي وقت مضى، في ظلّ العولمة؛ وذلك لعدد من الأسباب، منها: انخفاض مستوى الأمن القومي، وتقييد الوسائل المتاحة لتجاوز مخاطر زعزعة الاستقرار السياسي. وتفترض هذه المقاربة أنّ العولمة شكّلت عاملًا في انهيار عدد من الدول، خصوصًا الدول المتعددة الجنسيات[28].

وتبسّط هذه المقاربة أمورًا شديدة التعقيد والتركيب، بحيث تتجاوز حقيقة مطالب المجتمعات بهوية نابعة من ذاتيتها الثقافية أو اختلافها اللغوي، خصوصًا عندما تفشل المؤسسات أو الأيديولوجيا المهيمنة في الدولة في تزويدها بها. وفي ذروة الحراك العولمي، طالبت شعوب كثيرة بتقرير مصيرها واستقلالها عن الدول التي تعيش في إطارها الجغرافي وتكوين دولها، كما هو حال الأكراد[29].

كما أنَّ الدولة يمكن أن تتعايش مع العولمة، بل أن تكون من أهم أدواتها. وما يحدث ليس تعبيرًا عن مرحلة "ما بعد الدولة"، بل عن تقليص لبعض وظائفها، مقابل ظهور بعض الوظائف الجديدة لتبرهن على ضرورتها وفاعليتها، مثل الصراع والمساومة على مستوى تنظيم الأسواق المشتركة مع دول أخرى[30].

والمهم في الأمر، أنّه لا يوجد تناقض حقيقي بين هذه التفسيرات والتعقيدات التي تصاحب حالات تفكّك الدول في الواقع، خصوصًا عندما تفشل إحداها في توصيف الأسباب الحقيقية والجذرية لحالةٍ

28 **الدولة: نظريات وقضايا**، كولن هاي ومايكل ليستر وديفيد مارش (محررون)، ترجمة أمين الأيوبي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

29 غريفث وأوكلاهان.

30 بشارة، ص 41.

ما ضمن سياق معيّن. وينبغي القول إنّ هذه التفسيرات والمقاربات لا تتعارض، ولا يوجد تفسير منها أكثر إقناعًا من الآخر؛ بل قد تعمل مترابطة في بعض الأحيان. وواقع الحال، أنّ كثيرًا من حالات تفكّك الدول اجتمع فيها بعض هذه التفسيرات أو جميعها، كما سيتبيّن لنا في الإطار الإمبريقي للدراسة.

ثانيًا: التحوّلات السياسية وتفكّك الدولة في السودان

تزعم الدراسة أنّ تفكّك الدولة في السودان، سواء في انفصال الجنوب سنة 2011 أو في سياق الحرب الراهنة، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسار تشكّل الدولة والتحوّلات العميقة التي طالت بنيتها السياسية والاجتماعية. فقد أسهمت أحداث تاريخية متراكمة في إنتاج بنية مؤسسية هشّة أفرزت عوامل متعدّدة لتفكّك الدولة. وعلى الرغم من أنّ الحالة السودانية تتقاطع في جوانب عديدة مع ما تقترحه المقاربات النظرية المستعرَضة، فإنّها تكشف أيضًا عن خصوصية تاريخية وسياسية تتيح لها تجاوز هذه النماذج في بعض أبعادها، وتفرض قراءة نقدية للإطار النظري التقليدي لفهم مسار تفكّكها.

مدخل

تشكّل هيكل المجتمع والدولة في السودان الحديث نتيجة مباشرة لمرحلتين من مراحل التوسّع الإمبريالي. تمثّلت اللحظة الأولى في سنة 1821، حين فرضت الجيوش العثمانية، انطلاقًا من مصر التي كانت حينها ولاية عثمانية، سيطرتَها على شعوب وممالك وسلطنات متفرّقة، لتصهرها في كيان سياسي موحّد. وقد أنهت الثورة المهدية ذلك المشروع التوسّعي. أمّا اللحظة الثانية فكانت في سنة 1899، والتي شهدت تدشين الإنكليز لمشروعهم الاستعماري في السودان بعد القضاء على الدولة المهدية[31].

ما يهمنا، في هذا السياق، هو أنّ "مجيء الأتراك والبريطانيين إلى السودان، قبل الثورة المهدية وبعدها، لم يؤدّ فقط إلى إضافة المزيد إلى التنوّع المدهش أصلًا لشعوب السودان، بل أفضى إلى قيام دولة تتحكّم فيها أشكال حكم جديدة مصطنعة"، ونظام اقتصادي حديث برزت معه مؤسسات جديدة فوق بنية أصلية وعميقة الجذور، وتاريخ طويل من الممارسات التي ظلّت آثارها كامنة في بنية المجتمع، مثل تجارة الرقّ[32].

لقد حملت هذه الدولة الحديثة المصطنعة بذور تفكّكها في داخلها بسبب عدّة عوامل ناتجة من تاريخ تطوّرها وتركيبتها المعقَّدة. فقد شكّل التباين الثقافي والعرقي أحد الأسباب الرئيسة للانقسامات الاجتماعية؛ إذ يضمّ السودان مجموعة واسعة من الجماعات العرقية والثقافية المتباينة، وقد تسببت التفضيلات الحكومية لبعض هذه الجماعات على حساب أخرى في تصاعد التوترات والإقصاء بين الأقاليم المختلفة. وزاد هذا التمييز من مشاعر الاستياء والعداء تجاه الحكومات المركزية، ما أسهم في ضعف اللّحمة الوطنية[33].

من ناحية أخرى، عانت الحكومات المركزية في السودان فشلًا مستمرًا في إدارة الأقاليم البعيدة بفاعلية. وأدّى ضعف القدرة على تحقيق إدارة سياسية فعّالة في المناطق النائية إلى شعور سكان الأطراف بالتهميش والإهمال، كما عزّز هذا الفشل السياسي الإداري مشاعر الغضب وعدم الرضا بين هذه الأقاليم، ما زاد من احتقانها ورغبتها في الانفصال[34].

وكانت سياسة الاستغلال والتمييز ضدّ المناطق النائية أحد العوامل التي أسهمت في تفكّك الدولة؛ إذ إن معظم الحكومات الوطنية سعت إلى فرض تجانس سياسي ولغوي وديني من خلال القمع والتمييز، ما أوجد حالة من عدم الرضا بين عدد من المجموعات الثقافية. إضافةً إلى ذلك، فإنّ اعتماد هذه الحكومات على القوّة لفرض سلطتها لم يكن كافيًا لضمان الاستقرار أو الولاء، بل أدّى إلى زيادة مشاعر المقاومة والرغبة في الانفصال. كما أسهمت النزاعات المستمرة، سواء بين القبائل أو بين الحكومات المتعاقبة حول الأرض والموارد والسلطة، في تفكيك الوحدة الوطنية وعدم استقرار الدولة[35].

في المحصلة، أفرزت السياسات الاستعمارية دولة مختلّة هيكليًا. ومع ذلك، سعت النخب السياسية جاهدة للحفاظ عليها بعد الاستقلال. وفي ظلّ غياب ملامح مشروع سياسي يذيب الفوارق والتباينات الموروثة من حقب سابقة، سواء من خلال رؤى تنموية أو سياسات اقتصادية - اجتماعية تنتهي بإعادة بناء المجتمع والدولة، برزت توترات اجتماعية وسياسية؛ نتيجة شعور بعض المكوّنات الاجتماعية في أقاليم السودان المختلفة بعدم الرضا تجاه الوضع الجديد. وبالفعل، شهد آب/ أغسطس 1955 تمردًا عسكريًا قادته فرقة الاستوائية (القوات الجنوبية في قوة دفاع السودان)[36].

31 Robert O. Collins, *A History of Modern Sudan* (Cambridge: Cambridge University, 2008), p. 51.

32 Ibid.

33 Ibid., p. 144.

34 Ibid., p. 360.

35 Ibid., p. 361.

36 Ibid.

صحيح أنّ العمل المسلّح الأول من نوعه في توريت سنة 1955، على الرغم من محدودية تأثيره، كان انعكاسًا للغضب الشعبي تجاه الوضع السياسي في الجنوب، واستجابة مباشرة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي خلّفتها نتائج "سودنة الوظائف"، غير أنّ القبول الذي لقيه ذلك لدى المكونات الاجتماعية والقوى السياسية في الجنوب مثّل دليلًا على متانة الانتماءات الأولية، وفي المقابل، أكّد هشاشة الروابط المؤسسية الجديدة التي جاءت مع الدولة الحديثة. لقد شكّلت هذه الانتفاضة بذرة مهّدت لاحقًا لأوّل تفكّك للدولة في سنة 2011، كما مثّلت تحوّلًا جذريًا في بنية العمل السياسي؛ فقد بات الفاعلون السياسيون يفضّلون العمل المسلّح لتحقيق مطالبهم بدلًا من التنظيم الحزبي المدني وفق آليات العمل السلمية[37].

وفي هذا السياق، تُبرز الأدبيات المعنية بتفكّك الدولة في السودان مجموعة من الأطروحات التفسيرية التي يمكن تقسيمها إلى خمسة اتجاهات رئيسة، تتباين في تركيزها على العوامل البنيوية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية:

أ. الاتجاه الأول: يبرز دور الفاعلين غير الرسميين، مثل المنظمات غير الحكومية، بوصفها قوى أسهمت في إضعاف الدولة المركزية. إذ تصوّر هذه الأطروحة أنّ تدخّل هذه المنظمات، على الرغم من أهدافها الإنسانية المعلنة، أدّى إلى تقويض سلطة الدولة من خلال إيجاد مساحات خارج سيطرتها، ما عمّق الفجوة بين الحكومة والمجتمع، وأنتج أنماطًا بديلة من السلطة غير الرسمية[38]. وعلى الرغم من أهمية هذا الطرح في تسليط الضوء على علاقة الدولة بالمجتمع المدني، فإنّه يتجاهل السياق البنيوي الأعمق؛ حيث إنّ ضعف الدولة كان سابقًا على ظهور هذه الفواعل غير الرسمية، ما يجعلها نتيجة للأزمة البنيوية لا سببًا أصليًا لها.

ب. الاتجاه الثاني: يركّز على الصراع بين النّخب السياسية، ويرى أنّ الانقسامات الحادة بينها، خصوصًا في جنوب السودان، أسهمت في تعقيد الوضع السياسي وتفاقم النزاعات، وصولًا إلى الانفصال. ووفق هذا المنظور، فإنّ غياب توافق النخب على مشروع سياسي جامع حوّل الدولة إلى ساحة صراع على الموارد والسلطة[39]. وعلى الرغم من أهمية هذا التحليل في إبراز دور النخب، فإنه يميل إلى تفسير إرادوي يغفل السياق البنيوي الذي أفرز تلك الانقسامات؛ إذ إن النخب الجنوبية تشكّلت في فضاء سياسي استعماري قائم على الهويات المناطقية، ما جعل صراعها على السلطة نتيجة لفشل الدولة الحديثة في بناء عقد اجتماعي جامع ومتماسك.

ج. الاتجاه الثالث: يعالج ظاهرة انتشار الميليشيات القبلية بوصفها عاملًا رئيسًا في تفكّك الدولة، ويرى أنّ هذه الميليشيات عكست غياب الثقة بمؤسسات الدولة وأضعفت احتكارها لـ "العنف المشروع"، على نحو أدى إلى استقطاب المجتمع وتقويض الروابط الوطنية[40]. غير أنّ هذا الطرح يحتاج إلى إعادة نظر؛ إذ إنّ الدولة نفسها أسهمت في إنتاج هذه الميليشيات بوصفها أدوات للسيطرة على تمرّدات الأطراف وانتفاضاتهم، قبل أن تنقلب لاحقًا إلى قوى مستقلة تقوّض مشروع الدولة المركزية. ويتجلّى ذلك بوضوح في حالة قوات الدعم السريع خلال حرب نيسان/ أبريل 2023.

د. الاتجاه الرابع: يُبرز العوامل الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أساسًا بنيويًا للأزمة؛ حيث أدّى التدهور الاقتصادي وغياب التنمية في الأطراف إلى تصاعد النزاعات وتفكّك الدولة. وعلى الرغم من أنّ هذا الطرح يقدّم رؤية بنيوية مهمة، فإنه يحتاج إلى الدمج مع التحليل السياسي، لأنّ التفاوت الاقتصادي كان نتاجًا لسياسات الدولة المركزية التمييزية تجاه الأطراف، ما جعل الفقر والتهميش عاملين رئيسين في تغذية النزاعات[41].

هـ. الاتجاه الخامس: يركّز على العوامل الهوياتية والانقسامات الثقافية والعرقية، بوصفها جوهر الأزمة السودانية. ويرى أنّ التناقضات بين العرب وغير العرب، المتجذّرة في المنافسة على الموارد والسلطة، أسهمت في بروز أيديولوجيات عنصرية أجّجت الصراع[42]. غير أنّ هذا التحليل، على الرغم من أهميته في إبراز دور الهوية، يميل إلى المبالغة في تصوير الصراع على أنه صراع عرقي مستقل، من دون ربطه بالسياسات البنيوية للدولة الحديثة التي حوّلت الفروقات الثقافية إلى أدوات تعبئة سياسية.

على الرغم من ثراء هذه الأطروحات في تقديم تفسيرات متعدّدة لتفكّك الدولة السودانية، فإنّ معظمها يميل إلى معالجة الأسباب والتفسيرات بمعزل عن المسار التاريخي للدولة، أو يركّز على بُعدٍ

37 جون قاي يوه، **ثورة جبال الإستوائية وأثرها في السياسة السودانية 1955-1972**، ترجمة محمد علي جادين (جوبا: رفيقي للطباعة والنشر، 2016)، ص 12.

38 شريف حرير وتيرجي تفيدت، **السودان الانهيار أو النهضة**، ترجمة مبارك علي عثمان ومجدي النعيم (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997)، ص 144.

39 المرجع نفسه، ص 187.

40 المرجع نفسه، ص 241.

41 المرجع نفسه، ص 181.

42 المرجع نفسه، ص 263.

واحد من أبعاد الأزمة من دون الإحاطة بتداخلاتها. وغالبًا ما يُنظر إلى تفكّك الدولة بوصفه حصيلة لأزمات ظرفية أو نتيجة لصراعات سياسية أو هوياتية، من دون التوقّف عند الكيفية التي تراكمت بها هذه العوامل عبر الزمن وأعادت إنتاج نفسها في سياقات مختلفة. ويقدَّم انفصال الجنوب في سنة 2011، في كثير من الأحيان، بوصفه ذروة الأزمة، لا علامة على سيرورة أطول وأشد تعقيدًا من التآكل المؤسسي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى مقاربة الظاهرة من زاوية مختلفة، ترى في تفكّك الدولة عملية ممتدّة ومركّبة ناتجة من تفاعلات تاريخية بين البنى والمؤسسات والفاعلين، المحليين والخارجيين. ويتيح هذا المنظور قراءة أشد عمقًا وتشابكًا واستمرارية لأزمات الدولة السودانية، لا بوصفها أحداثًا منعزلة، بل بوصفها امتدادًا لتحوّلات بنيوية وسياسية بدأت منذ تشكّل الدولة الحديثة في القرن التاسع عشر.

ثالثًا: محدّدات تفكّك الدولة في السودان (2011–2025)

يمثّل هذا المحور تتويجًا للتحليل التاريخي والنظري السابق؛ فهو ينتقل من تفكيك مسار تشكّل الدولة السودانية إلى فحص العوامل المباشرة التي قادت إلى تفكّكها في العقد الأخير. ففي ظلّ الإرث البنيوي الهشّ، تكشّفت أزمات ما بعد الاستقلال عبر موجات متصاعدة من الصراع الأهلي، والانقلابات، والتهميش المناطقي، إلى أن بلغت ذروتها في حرب نيسان/ أبريل 2023.

يحلّل هذا القسم الديناميات التي عجّلت بانهيار مؤسسة الدولة، وفي مقدّمتها تفاقم الصراعات الاجتماعية، وتآكل المؤسسات، وتعدّد الجيوش والميليشيات، إضافةً إلى التدخلات الإقليمية والدولية، وفشل مسار الانتقال الديمقراطي. ويُظهر هذا التحليل أن هذه العوامل تفاعلت في سياق مأزوم لتُنتج حالة من "التفكك الهجين"؛ حيث تتآكل السيادة من الداخل، مع بقاء الشكل الخارجي للدولة قائمًا.

1. الصراعات الاجتماعية

ارتبط التفكّك الأول في السودان بالصراع الاجتماعي بين مكوّناته، أي بالديناميات الثقافية والنزعات الإثنية المناطقية. وتقترح الدراسة مسارَين يفسّران هذا الصراع؛ يتمثّل المسار الأول في أثر حملات اصطياد الرقيق من المناطق الجنوبية وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، والذي ظلّ راسخًا في الذاكرة الاجتماعية والسياسية للسودانيين. فعلى الرغم من أنّ مؤسسة الرقّ انتهت منذ الحقبة الخديوية، فإنّ آثارها ظلّت كامنة في بنية المجتمع والدولة، فالمفاهيم العنصرية، اللونية والمناطقية، التي انبنت على تلك الممارسة استمرت في التفريق بين السودانيين على أسس إثنية ومناطقية، وأسهمت في تغذية النعرات والصراعات الأهلية، بل في تعزيز النزعات الانفصالية. وتمثّل تجربة المقاومة المسلحة في الجنوب، وما تلاها من انفصال سنة 2011، مثالًا بالغ الدلالة على ذلك[43].

أما المسار الثاني فقد ظهر بوضوح في الحرب الراهنة؛ إذ عبّرت الصراعات الاجتماعية عن نفسها عبر بروز النزعات الإثنية والمناطقية، ما مثّل نقطة تحوّل فارقة في طبيعة الصراع. وقد تجلّى ذلك في أعمال القتل التي نفّذتها قوات الدعم السريع على أسس عرقية في مدينة الجنينة التي تقع في غرب دارفور، بالتوازي مع حملات اعتقال نفّذتها الأجهزة الأمنية السودانية ضدّ من وُصفوا بـ"الخلايا النائمة" الداعمة للتمرّد، والتي غلب عليها الانتماء إلى قبائل دارفور. فتحت هذه الديناميات الباب أمام تحالفات عشائرية ومناطقية جديدة، الأمر الذي زاد الصراع تعقيدًا، ورفع وتيرة تفكّك الدولة، لا سيّما مع ظهور حركات وجيوش جديدة ذات تركيبة إثنية ومناطقية تطالب بإعادة توزيع السلطة والثروة.

وفي سياق الصراعات الاجتماعية، تجدر الإشارة أيضًا إلى الكيفية التي أوجدت بها السياسات التنموية الاستعمارية اختلالات هيكلية وفوارق تنموية، أدّت إلى تفاوت اجتماعي حادّ بين ما أسمته العديد من الأدبيات السياسية في السودان "المركز" و"الهامش". وفي واقع الأمر، لا يمكن فهم تفكّك الدولة في الحرب الراهنة من دون إدراك عامل الصراع بين المركز والهامش وديناميته. فمنذ الحقبة التركية (1821–1885)، استمر التباين الكبير في مستويات التنمية الاقتصادية بين سكان الوسط والشمال من جهة، وبقية المناطق من جهة أخرى. وقد عزّز ذلك مشاعر الاستياء والتمييز في الهوامش، إذ تركّزت التنمية في المناطق الحضرية مثل الخرطوم، بينما هُمّشت المناطق الريفية والنائية. وأسفر هذا التوزيع غير المتكافئ للموارد والخدمات عن شعور بالاستبعاد لدى سكان الهامش ونخبه، ما زاد من التوترات بينهم وبين حكومات المركز[44].

2. ضعف مؤسسات الدولة

تُعدّ البنية المؤسسية وتماسك أجهزة الدولة عاملَين بنيويَّين في قياس مستوى تفكّكها. وتنطلق الدراسة من تعريفٍ يرى أنّ الدولة، في جوهرها، هي "مجموعة من مؤسسات حاكمة منظَّمة، يتصل بعضها

43 أبيل ألير، **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: ميدلايت المحدودة، 1992)، ص 12.

44 Collins, p. 360.

ببعض بشكل رسمي ولها بعض التماسك والتلاحم"[45]. ومن ثمّ، فإنّ أيّ ضعف أو تحلّل يصيب هذه المؤسسات يُعَدّ مظهرًا من مظاهر تفكّك الدولة أو ضعفها.

وفي ظلّ حالة السيولة التي تعتري مؤسسات الدولة السودانية وأجهزتها في الوقت الراهن، تصبح الدولة مهدّدة أكثر من أيّ وقت مضى بفقدان قدرتها على حماية نفسها من المخاطر الخارجية، أو أداء وظائفها ومسؤولياتها الداخلية. وفي هذا السياق، تصبح موارد البلاد وثرواتها الطبيعية عرضة للنهب، وتنتشر شبكات الجريمة، وقد تظهر جيوب للإرهاب العابر للحدود، ويتزايد احتمال اندلاع صراعات وتوترات اجتماعية عنيفة.

3. تعدّد الفاعلين العسكريين

كما سبقت الإشارة، أدّى غياب المساواة والتفاوت الاجتماعي الحاد في السودان إلى صراعات وتوترات اجتماعية واضطرابات سياسية (ثورات وتمردات). وشجّعت بنية النظام السياسي الفاعلين السياسيين على تبنّي العنف، في ظلّ قلة فرص تقاسم السلطة[46] والمشاركة السياسية والتمثيل العادل. ومنذ بروز ثقافة العمل السياسي المسلّح في سنة 1955، شهد السودان ظهور عدد لا يُستهان به من المليشيات التي قاتلت الدولة، في مناطق جبال النوبة، والنيل الأزرق، ودارفور، وشرق السودان. وترى الدراسة، استنادًا إلى النموذج الفيبري للدولة، وإلى مقاربة تفكّك الدولة التي قدّمها أدهم صولي، أنّ هذه الوضعية العسكرية الشاذة تعبّر عن حالة تفكّك الدولة، خصوصًا في ظلّ التوزّع الأفقي للقوة، وعدم احتكار الجيش لأدوات العنف، وصراع القوى الاجتماعية على السلطة[47].

إلى جانب ذلك، ظهرت عدة جماعات مسلّحة أو ميليشيات في عدد من المناطق والمدن بدوافع مختلفة. وتكمن المعضلة الرئيسة في أنّ التركيبة الاجتماعية لهذه الجماعات وأجندتها السياسية غالبًا ما تعكس مصالح ضيّقة لمجموعات إثنية أو مناطقية بعينها. ففي إقليم دارفور مثلًا، شكّلت هزيمة الجيش في أكثر من مدينة حافزًا لتسابق الجماعات المسلّحة الموجودة على السيطرة والنفوذ، قد تكون بدوافع حماية بعضها للمجموعات الإثنية التي تنحدر منها، و/ أو اقتصادية بالنسبة إلى تلك التي توجد بالقرب من الأسواق الكبرى ومناطق تعدين الذهب، أو لها مصالح مرتبطة بالحركة التجارية النشطة مع دول الجوار، أو سياسية بالنسبة إلى تلك التي تحمل نزعات انفصالية. وفي جميع الأحوال، يعكس غياب الجيش وسيطرة هذه الجماعات المسلحة على مساحات واسعة، صورة من صور تحلّل مؤسسة الدولة أو تفكّكها.

4. التدخّل الخارجي

خضع السودان، منذ الحقبة الاستعمارية وما بعدها، لتشكيل سياسي تحكمه اعتبارات المياه والممرات البحرية أكثر من موارده الموجودة في باطن الأرض. فقد أنشأت الإدارة البريطانية – المصرية ميناء بورتسودان في المدة 1905–1909 لتأمين خطّ التموين الإمبراطوري إلى الهند، وربطته بشبكة سكك حديدية تصل كسلا بالخرطوم لحماية مصالحها في وادي النيل[48]. وبعد الاستقلال، عمّق "اتفاق مياه النيل" لسنة 1959 ارتباط الخرطوم بالقاهرة من بوابة الأمن المائي، فبقي السودان في قلب معادلة "المنبع/ المصبّ" التي لطالما حرّكت سياسات مصر الإقليمية[49].

وفي سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، دخلت ليبيا وإثيوبيا على خطّ التنافس عبر دعم حركات و/ أو فصائل سودانية مسلّحة في جنوب البلاد وغربها ووسطها، ما أرسى تقليدًا يبدو راسخًا يتمثل في استخدام الحدود المرنة و/ أو الرخوة لتقويض السلطة في الخرطوم[50].

وفي مرحلة ما بعد إطاحة البشير، أدّت العوامل الخارجية دورًا في تعميق الانقسام السياسي. ولأسباب جيوستراتيجية، ظلّ السودان محطّ اهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية، بوصفه ثالث أكبر دولة أفريقية من حيث المساحة، وامتلاكه موارد وثروات طبيعية هائلة، فضلًا عن موقعه الاستراتيجي الحيوي المرتبط بأمن القرن الأفريقي وطريق البحر الأحمر[51]، الذي يشهد صراعًا محتدمًا للسيطرة والحصول على موطئ قدم بين عدد من القوى الكبرى. وفي هذا السياق، تنافست الولايات المتحدة الأميركية مع روسيا التي سعت إلى إنشاء قاعدة عسكرية على ساحل مدينة بورتسودان مع نهاية حقبة البشير، في حين أولت الصين، بوصفها قوّة اقتصادية

45 درايزك ودنلفي، ص 24.

46 باتريك هـ. أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، ترجمة باسل جبيلي (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2017)، ص 67.

47 Saouli.

48 Edgar O'Ballance, *The Secret War in the Sudan 1955–1972* (London: Faber & Faber, 1977), pp. 17–21.

49 John Waterbury, *The Nile Basin: National Determinants of Collective Action* (New Haven, CT: Yale University Press, 2002), pp. 59–66.

50 Alex de Waal, "Speaking Truth to Power: Humanitarian Ethics and Politics in Central and Eastern Sudan," *African Affairs*, vol. 88, no. 352 (1989), pp. 505-529.

51 حمدي عبد الرحمن حسن، "المعركة من أجل السودان: آفاق المواجهة بين الجيش والدعم السريع"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023/4/19، شوهد في 2023/12/22، في: https://acr.ps/1L9GQ4t

صاعدة، اهتمامًا بالمنافذ التجاريّة الحيويّة كطريق البحر الأحمر، إلى جانب الحرص الأميركي على ضمان أمن "إسرائيل".

إقليميًا، أدّت بعض القوى أدوارًا مزدوجة؛ إذ وصف قادة الجيش دور الإمارات العربية المتحدة بالتخريبي والداعم لقوات الدعم السريع، بينما سعت مصر والمملكة العربية السعودية إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء وتشجيعهم على الحل السياسي عبر منبر جدة التفاوضي ومؤتمر دول الجوار. ومع ذلك، ظلّ الموقف الرسمي المصري أقرب إلى دعم الجيش بوصفه سلطة الأمر الواقع. ومن المتعارف عليه، أنّ السودان يمثّل العمق الاستراتيجي لأمن مصر، وهو ما يجعل الأخيرة حريصة على الإبقاء على علاقات قوية بينها وبين أيّ نظام حاكم. وفي الآونة الأخيرة، ازدادت حاجة مصر إلى التقارب مع قادة الجيش السوداني، خوفًا مما تراه خطرًا إثيوبيًا وتهديدًا لأمنها المائي، خصوصًا مع استكمال تشييد سدّ النهضة.

بذلك، أسهمت أجندات هذه القوى الخارجية في تعميق الفجوة بين الفاعلين المحليّين، وزادت من تعقيدات الحرب التي أفضت إلى الوضع الراهن، المتمثل في دولة مفكّكة[52].

5. فشل مسار الانتقال الديمقراطي

أدّت صراعات النخب المدنية والعسكرية بعد إطاحة النظام السلطوي إلى فشل مسار الانتقال الديمقراطي، وهو ما مثّل أحد العوامل الرئيسة في اندلاع الحرب الراهنة. فقد فشل الفاعلون السياسيون الرئيسون الذين قادوا مرحلة ما بعد نظام الإنقاذ، أي التحالف المدني العسكري، في التوافق والإجماع، نتيجة تضارب المصالح، واختلاف الأجندة والمطامح السياسية والاقتصادية والمواقف الأيديولوجية.

وفي الحقيقة، بدأ الأمر بفشل مسار الانتقال الديمقراطي، ومن ثم اندلاع الحرب وتفكّك الدولة. وربما لا تقف المسألة عند هذا الحد، بل تنتهي بانهيار الدولة بالكامل. ويُعدّ انقسام النخبة السياسية، وما يترتب على ذلك من عواقب، سمة مزمنة في السياسة السودانية؛ فالتاريخ السياسي للبلاد منذ الاستقلال سنة 1956 لم يعرف فترة شهدت تقاربًا حقيقيًا بين النخب أو توافقًا سياسيًا واسعًا بينها[53].

6. تآكل مشروعية الدولة

يُعدّ غياب الشرعية السياسية من العوامل الحاسمة في تفكّك الدولة السودانية. فقد اندلعت حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 في خضم صراع شرس بين الفاعلين السياسيين على السلطة والنفوذ، في ظلّ غياب مؤسسات سلطة شرعية، وهياكل حكم مكتملة، وآليات لإدارة الخلافات بينهم. وحدث ذلك في سياق دولة ضعيفة بيروقراطيًا في الأصل، ولم تكن أجهزتها قادرة على سدّ هذا الفراغ.

ولا ينبغي إغفال الانفصال الذي أفرزته التوترات الاجتماعية بين الجنوب والـشمال، والذي يُعَدّ مثالًا بالغ الدلالة. فقد أسهمت الانقسامات التي حفّزتها اعتراضات الجنوبيين على تغييبهم من مفاوضات تقرير مصير السودان السياسي مع مصر في توليد إحساس بنقص المشروعية السياسية للدولة التي ضمّتهم مع نظرائهم الشماليين. وقد برّر هذا الشعور ثوراتهم المسلّحة التي انتهت بالتقسيم الأول للدولة في سنة 2011.

7. الثقافة السياسية

تُعَدّ فترة الحكم البريطاني - المصري من أبرز المراحل التي أثّرت في تطوّر الحياة السياسية في السودان، حيث شهدت تغييرات جذرية في بنية فرص الممارسة والتنظيم وأشكالهما. وقد أفرزت هذه المرحلة ثقافة سياسية جديدة قائمة على المشاركة، حيث برزت جمعيات وتنظيمات سياسية حملت على عاتقها مسؤولية الكفاح ضدّ المستعمر، ثم ممارسة الحكم وإدارة السلطة بعد الاستقلال.

بعد فترة وجيزة من العمل السياسي السلمي، شهد السودان أول انقلاب عسكري سنة 1958، ثم انتقال بعض القوى السياسية إلى العمل المسلّح سنة 1963. وكانت لهذه التطوّرات أسباب عدّة، منها تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفشل الدولة في الاستجابة للمطالب عبر الوسائل السلمية، إضافةً إلى شعور بعض المجموعات بالتمييز والقمع، وهو ما دفعها إلى تبنّي العنف وسيلةً للمطالبة بحقوقها[54].

وقد شكّلت سنتا 1958 و1963 فارقًا محوريًا، حيث حدث الانتقال الذي أدّى إلى تغيّرات جذرية في القيم والمبادئ التي كانت تحكم العمل السياسي. فمع بروز الانقلاب بوصفه وسيلةً للسيطرة على الحكم، وتبنّي بعض القوى خيار العمل المسلّح، تزايدت درجة العنف والصراعات الداخلية، وتأثّرت التوجّهات السياسية والمواقف العامة تأثّرًا كبيرًا. كما انعكست هذه الظروف على السكان ووعيهم وأساليب تفكيرهم ومواقفهم من النظام السياسي، فتشكّلت ثقافة سياسية جديدة تسودها النزعة إلى الانقسام والخصومة السياسية الحادّة واستعداء الآخر، وما إلى ذلك. وقد كانت التداعيات جليّة في الحياة اليومية والتفاعلات الاجتماعية، حيث تغيّرت ديناميات

52 التجاني عبد القادر حامد، "الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي"، **سياسات عربية**، مج 10، العدد 54 (كانون الثاني/ يناير 2022)، ص 45-63.

53 المرجع نفسه.

54 ألير، ص 9.

القوى السياسية، وغاب دور حكم القانون والمؤسسات والدستور جرّاء الانقلابات التي تحوّلت إلى ممارسة للسياسة بوسائل أخرى. كما ظهرت نتائج سلبية مثل النزوح المستمر، ودمار البنية التحتية في المناطق التي شهدت المواجهات بفعل الصراعات المسلحة[55].

وعلى الرغم من أن ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018 وفّرت ظروفًا جديدة أدّت إلى الانفتاح السياسي في السودان وزادت من انخراط الأفراد والجماعات في المجال العام، فإنّ مشاركة هؤلاء في الحركات الاجتماعية المتمثّلة في الاحتجاجات والمواكب والاعتصامات تركت أثرًا مباشرًا في زيادة المبادرات والنشاط السياسي المدني السلمي. وقد عُدّ ذلك مؤشّرًا إيجابيًا في دولة تسود فيها ثقافة العمل السياسي المدفوع بقوّة السلاح ووسائل العنف. غير أنّ انقلاب فرقاء حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 على حكومة الفترة الانتقالية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، مثّل بداية تغييب الصوت المدني، وإحدى نقاط التحوّل الحاسمة التي تدعم ثقافة الصراع على السلطة بوسائل أخرى. ويُضاف إلى ذلك هشاشة تركيبة المؤسسات والتنظيمات المدنية نفسها، سواء كانت الأحزاب السياسية أم النقابات العمالية، إضافةً إلى مشكلتها الكبرى المتمثّلة في انحسار نشاطها وحدود تأثيرها الذي لا يتجاوز نطاق المدن الكبرى.

على العموم، ومع تضييق مساحة العمل السلمي بصورة متزايدة في ظلّ ارتفاع أصوات البنادق ودويّ المدافع، تشير المعطيات إلى إمكانية العسكرة الكاملة للحياة واتّساع رقعة العنف والاقتتال، وهو مسار يتفاقم مع تصاعد وتيرة تسليح المدنيين والاستنفار. وفي بلدٍ معروف بالنزعات المناطقية والإثنية كالسودان، تزداد احتمالات ظهور حركات وميليشيات مسلّحة جديدة ذات نزعات انفصالية وتركيبات إثنية. وحتى كتابة هذه السطور، شهدت معظم المدن والولايات، مثل شرق السودان، بروز عدد من هذه الحركات المسلّحة ذات الطابع الإثني[56].

8. انتقال جغرافيا الصراع من الأطراف إلى المركز

مع اندلاع شرارة الصراع الراهن من الخرطوم، شهد السودان تحوّلًا كبيرًا في ديناميات النزاع، حيث انتقل مسرح الحرب من الهامش إلى المركز، خلافًا لما كان عليه الحال تاريخيًا. ويعكس هذا التحول تعقيدات جديدة في الصراع الدائر بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني.

تاريخيًا، تركّزت النزاعات المسلّحة بالتحديد في المناطق الطرفية مثل الجنوب (قبل انفصاله)، ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان، وهي مناطق عانت تهميشًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا. هذا التمركز الجغرافي جعل الحكومة المركزية قادرة على إدارة الصراع بعيدًا عن العاصمة والمراكز الحضرية الرئيسة، ما ساعدها على الحفاظ على قدر من الاستقرار الشكلي في المركز.

ومع انتقال جغرافيا الصراع إلى المركز، خصوصًا العاصمة الخرطوم، ازداد الوضع تعقيدًا وخطورة، وأضحى يمثّل خطرًا داهمًا على مؤسسة الدولة. فقد عرّضت الأعمال القتالية في المركز البنية التحتية الحيوية للخطر، وعطّلت الخدمات الأساسية، وفاقمت من معاناة المدنيين الذين وجدوا أنفسهم في قلب الصراع. وساهم هذا التحوّل في تسريع وتيرة تفكّك الدولة، حيث أصبح من الصعب على مجموعة بعينها السيطرة على الوضع كليًّا وضمان استقرار حكمها مع ابتعادها عن المركز التاريخي لصناعة القرار والسلطة بكل رمزيته.

ومن جانبٍ آخر، كان الأثر الاجتماعي والاقتصادي لانتقال جغرافيا الصراع إلى المركز أشد وضوحًا وتدميرًا. فقد تضرّر الاقتصاد إلى حدّ بعيد، مع توقّف الأعمال التجارية الكبرى، وهروب رؤوس الأموال والاستثمارات، وتعطّل سلاسل التوريد، وارتفاع معدّلات البطالة والفقر. علاوةً على ذلك، أدّى هذا الانتقال إلى تزايد النزوح الداخلي، حيث فرّ المدنيون من مناطق القتال إلى مناطق أكثر أمنًا، ما زاد من الضغط على الموارد والخدمات في المناطق المستقبِلة.

تشير الملاحظة الأساسية إلى أنّ النازحين عادةً ما ينتقلون من المناطق النائية الأشدّ فقرًا إلى المراكز الأكثر أمانًا التي توفر حدًّا أدنى من الرعاية الاجتماعية، سواء من الدولة أو الفاعلين المدنيين أو المانحين. ومع ذلك، فإنّ حالة السودان، في أتون حرب نيسان/ أبريل 2023، تعكس نمطًا مغايرًا، حيث يشهد نزوحًا من مناطق كانت أكثر أمانًا إلى مناطق أصبحت أقلّ أمانًا، ومن مناطق أقلّ فقرًا إلى مناطق أشدّ فقرًا. وتكشف هذه الظاهرة غير المألوفة واقعًا جديدًا يعكس تفكّك الدولة وفقدانها القدرة على توفير الحماية والخدمات الأساسية، حتى في المراكز التي كانت تُعدّ سابقًا ملاذات آمنة.

ويُعَدّ هذا النمط من النزوح مؤشرًا قاتمًا على انهيار البنى الإدارية والاقتصادية والأمنية للدولة، حيث أصبح الفرق بين "المركز" و"الهامش" ضئيلًا فيما يتعلق بالأمان ومستوى المعيشة، وهو ما يدلّ على ضعف قدرة الدولة على إدارة الأزمات وتقديم الحماية لمواطنيها. وبذلك، يصبح هذا التغيّر في حركة النزوح مؤشّرًا على تحلّل الدولة وعدم قدرتها على الحفاظ على دورها الوظيفي المتمثّل في حماية سكانها، الأمر الذي يسهم إسهامًا مباشرًا في تعزيز سيناريو تفكّكها.

55 حسن الحاج علي أحمد، "الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان"، **سياسات عربية**، مج 5، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 52-62.

56 "تحذيرات من غرق السودان في دوامة صناعة 'الميليشيات'".

وثمّة مسألة أخيرة، قلّما عالجتها الأدبيات ذات الصلة، وتحتاج إلى دراسة منفصلة، وهي الأثر الذي يخلّفه تحوّل عاصمة الدولة إلى مسرح للحرب وأعمال القتال على جهود الوساطات الدولية. إذ إن تكاليف هذه الوساطات اللوجستية تتزايد بسبب الصعوبات التي تحُول دون انتقال الوسطاء إلى العاصمة للتفاوض مباشرةً مع الماسكين بزمام السلطة، ما يتطلّب ترتيبات معقدة؛ لتأمين الوسطاء في حال انتقالهم إلى البلد، أو لعقد لقاءات مباشرة بينهم وبين الماسكين بزمام السلطة في أماكن محايدة. أضف إلى ذلك أنّه لا شكّ في أنّ تحوّل العاصمة إلى مسرح للقتال يشكّل عاملًا طاردًا للوكالات والمنظمات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب؛ بسبب انعدام الأمن أو الدمار الذي يصيب البنى التحتية الضرورية لعملها؛ ولا يُعدّ هذا مظهرًا من مظاهر تفكّك الدولة فحسب، بل يشكّل أيضًا عاملًا مساعدًا ومسرّعًا في الوقت نفسه.

تُظهر دراسة الحالة السودانية انسجامًا ملحوظًا مع فرضيات الإطار النظري، لا سيّما في ثلاثة محاور:

أ. تمثّل حرب نيسان/ أبريل 2023، التي اندلعت من الخرطوم نفسها، صورة ملموسة لانحسار احتكار العنف، وتعزّز أطروحة تفتّت الهرم العسكري وما يترتّب عليه من انقسام أفقي في القوة. فهي تثبت صواب المقاربة التي ترى أنّ الحرب أو الصراع بين التكوينات الاجتماعية يضع الدولة على عتبة التفكّك، لا على مسار البناء كما في نموذج تيلي.

ب. يتكرّر في السودان ما تفترضه مقاربة صراع النخب؛ فالعجز البنيوي عن التوصّل إلى تسوية قابلة للحياة بين قادة الجيش والقوى المدنية في مرحلة ما، وكذلك بين المدنيين أنفسهم، يُترجم منذ استقلال سنة 1956 إلى تنازع دائم حول الحكم والسلطة، وهو ما يلتقي تلقائيًا مع الطرح النظري حول مركزية النخب في إنتاج الهشاشة المؤسسية.

ج. يبرهن التاريخ الطويل لدور مصر وليبيا وإيران وروسيا، ثم لاحقًا الإمـارات والسعودية والـصين، على انطباق المقاربة الجيوستراتيجية؛ إذ إن التنافس على البحر الأحمر ومياه النيل جعل السودان ميدانًا لاستراتيجيات إقليمية متقاطعة عزّزت اقتصاد الحرب وأسّست لما يمكن تسميته "تفكك مدار" تبقيه القوى الخارجية ضمن حدود لا تسمح بفراغ كامل[57].

57 مدى الفاتح، "لماذا يرفض الغرب تقسيم السودان؟"، **القدس العربي**، 2025/7/19، شوهد في 2025/7/28، في: https://tinyurl.com/25suht5x

في الوقت نفسه، تطرح التجربة السودانية تحديات عدّة تقيّد صلاحية النموذج النظري أو تدعو إلى مراجعته. إذ تتبدّى حدود المقاربة التي تربط التفكّك حصرًا بالحروب أو بالانهيار الفجائي، لأن السودان يميل حتى الآن إلى إنتاج بنية هجينة تحتفظ فيها الدولة بقدرٍ من الاعتراف الدولي والبيروقراطي، بينما يتوزّع النفوذ الفعلي بين شبكات محلية وميليشيات جهوية. وهي صيغة سيادة متعددة لا يلحظها التصنيف التقليدي بين دولة قيد البقاء ودولة قيد الانحلال. وتظل مقاربة العولمة، التي تعزو التفكّك إلى ضغط السوق والاعتماد المتبادل، محض مساعدة تفسيريّة لا عاملًا حاسمًا؛ إذ إنّ القسم الأكبر من التدهور المؤسّسي سبق لحظة الانفتاح التكنولوجي والاقتصادي الراهن، ما يشير إلى أنّ العولمة سرّعت وتيرة الانكشاف ولم تُنشئ القابلية للانهيار. أمّا أطروحة أن المنظمات غير الحكومية تُضعف الدولة فتبدو في الحالة السودانية نتيجةً لفراغ السلطة أكثر منها سببًا له، الأمر الذي يتطلّب إعادة ترتيبها السببي في النموذج.

بذلك، تُثبت الحالة السودانية وجهَي النظرية معًا: فهي ذات قوّة تفسيرية معترف بها في رصد مسارات العنف، والنُّخب، والتدخل الخارجي، وفي الوقت نفسه تشمل حدودًا تستدعي توسيع الإطار لاستيعاب ظاهرة التفكّك الهجين، ودور العوامل البنيوية العميقة التي تسبق الحرب والعولمة والمنظمات غير الحكومية.

خاتمة

تكشف الدراسة أن تفكّك الدولة في السودان لا يمكن تفسيره من خلال حدث واحد أو لحظة سياسية راهنة، بل هو حصيلة مسار طويل من التآكل البنيوي، بدأ منذ لحظة تأسيس الدولة الحديثة تحت الاستعمار، واستمر عبر عقود من الصراع، والتفاوت الاجتماعي، والانقسامات السياسية، والتدخلات الخارجية. ولم يحدث هذا التفكّك على نحو فجائي، بل تطوّر عبر تفاعلات معقّدة بين بنى الدولة والمجتمع، في ظلّ عجز دائم عن بلورة مشروع وطني جامع أو بناء مؤسسات قادرة على استيعاب التنوّع وإدارة التعدّد.

يتيح اعتماد الدراسة مقاربة السوسيولوجيا التاريخية إمكانية فهم الظاهرة في سياقها الزمني الطويل، وربط التحوّلات الراهنة بالبنى العميقة التي أنتجتها مراحل التوسّع الإمبريالي والسلطوية. ويمكّن من تجاوز التفسيرات الظرفية التي تربط تفكّك الدولة بالحرب أو بالانهيار المفاجئ. وتُظهر الدراسة أنّ ما يجري في السودان يتجاوز نموذج "الدولة الفاشلة" أو "المنهارة"، ليقترح نمطًا من "التفكّك الهجين"، تحتفظ فيه الدولة بقدرٍ من الاعتراف الدولي والمؤسّسي، بينما تنقسم السلطة عمليًا بين فاعلين محليين وميليشيات جهوية، ضمن شبكة سيادة متعدّدة ومفكّكة.

ولا يفسّر هذا الفهم خصوصية الحالة السودانية فحسب، بل يفتح أيضًا أفقًا نقديًا في أدبيات تفكّك الدولة. إذ إن الدراسة تُبرز الحاجة إلى نماذج تفسيرية جديدة تراعي السياقات المتأخرة في تشكّل الدولة، وتُدخل في التحليل عوامل غالبًا ما يجري إهمالها، مثل الأبعاد الهوياتية، وذاكرة العنف، والعلاقات ما بعد الكولونيالية. ومن خلال إبراز التفاعل المعقّد بين العوامل البنيوية والسياسية والهوياتية، تضع الدراسة أساسًا لفهمٍ أكثر تركيبًا لتفكّك الدولة بوصفه سيرورة، وليس حالة طارئة، وبوصفه بنية تتآكل من الداخل، لا نتيجة لعنف خارجي أو لانهيار مؤسّسي مفاجئ.

بناءً عليه، تقترح الدراسة نموذجًا تفسيريًا يتجاوز ثنائية الفشل والانهيار، ويعيد النظر في مفاهيم مثل احتكار العنف والسيادة، من خلال تتبّع الكيفية التي تفقد بها الدولة وظائفها تدريجيًا من دون أن تتلاشى رسميًا. إنّها تمثّل دعوةً لإعادة صوغ فهمنا لـ "الدولة المفكّكة"، لا باعتبارها غائبة، بل بوصفها كيانًا قائمًا شكليًا لكنّه متعثّر وظيفيًا.

المراجع

العربية

أبوشوك. أحمد إبراهيم. **الثورة السودانية (2018-2019): مقاربة توثيقية – تحليلية لدوافعها ومراحلها وتحدياته.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

أليِر، أبيل. **جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود.** ترجمة بشير محمد سعيد. لندن: ميدلايت المحدودة، 1992.

أونيل، باتريك هـ. **مبادئ علم السياسة المقارن.** ترجمة باسل جبيلي. دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2017.

بشارة، عزمي. **مسألة الدولة: أطروحة في الفلسفة والنظرية والسياقات.** الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

الحاج علي أحمد، حسن. "الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان". **سياسات عربية.** مج 5، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

حرير، شريف وتيرجي تفيدت. **السودان الانهيار أو النهضة.** ترجمة مبارك علي عثمان مجدي النعيم. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997.

درايزك، جون س وباتريك دنلفي. **نظريات الدولة الديمقراطية.** ترجمة وتعليق هاشم أحمد محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

رياض، محمد. **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا.** لندن: هنداوي، 2017.

صولي، أدهم ورايموند هينبوش. "الدولة العربية: مقاربة سوسيولوجية تاريخية". **عمران.** مج 10، العدد 37 (2021).

عبد القادر حامد، التجاني. "الثورة السودانية وآفاق الانتقال الديمقراطي". **سياسات عربية.** مج 10، العدد 54 (كانون الثاني/ يناير 2022).

غريفث، مارتن، وتيري أوكالاهان. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.** دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

غليون، برهان. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة.** ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

هاي، كولن [وآخـرون]. **الدولة: نظريات وقضايا**. ترجمة أمين الأيـوبي الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسات، 2019.

يوه، جون قاي. **ثورة جبال الإستوائية وأثرها في السياسة السودانية 1955-1972**. ترجمة محمد علي جادين. جوبا: رفيقي للطباعة والنشر، 2016.

الأجنبية

Collins, Robert O. *A History of Modern Sudan*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Dahl, Robert A. "A Critique of the Ruling Elite Model." *American Political Science Review*. vol. 52, no. 2 (1958).

de Waal, Alex. "Speaking Truth to Power: Humanitarian Ethics and Politics in Central and Eastern Sudan." *African Affairs*. vol. 88. no. 352 (1989).

Dimov, Georgi & Valeri Ivanov. "Geo-Strategic Premises for Contemporary Conflicts." *Journal of Defense Resources Management* (JoDRM). vol. 6, no. 1 (2015).

Weber, Max. *From Max Weber: Essays in Sociology*. H. H. Gerth & C. Wright Mills (trans. & eds.). New York: Oxford University Press, 1946.

Hall, John A. & G. John Ikenberry. *The State*. Milton Keynes, England: Open University Press, 1989.

Lambach, Daniel, Eva Johais & Markus Bayer. "Conceptualising State Collapse: An Institutionalist Approach." *Third World Quarterly*. vol. 36, no. 7 (2015).

Nay, Olivier. "Fragile and Failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids." *International Political Science Review*. vol. 34, no. 3 (2013).

O'Ballance, Edgar. *The Secret War in the Sudan 1955–1972*. London: Faber & Faber, 1977.

Saouli, Adham. *The Arab State: Dilemmas of Late Formation*. London: Routledge, 2011.

Schwarz, Rolf. "From Rentier State to Failed State: War and the De-formation of the State in Iraq." *A Contrario*. vol. 5, no. 1 (2008).

Shevsky, Dmitry. "Destabilization Processes in the Modern World: Mechanism of State Disintegration." *Journal of Globalization Studies*. vol. 13, no. 2 (November 2022).

Skocpol, Theda. "Social History and Historical Sociology: Contrasts and Complementarities." *Social Science History*. vol. 11, no. 1 (1987).

Waterbury, John. *The Nile Basin: National Determinants of Collective Action*. New Haven, CT: Yale University Press, 2002.

Woldemariam, Yohannes. "State Formation and Disintegration in Ethiopia." Working Paper. London School of Economics. November 2019.

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/HOFL1648
القبول Accepted
2025-07-20
التعديل Revised
2025-04-03
التسلم Received
2024-08-15

أحمد إبراهيم أبوشوك | Ahmed Ibrahim Abushouk*

اتفاقيات السلام السودانية (1972–2020): إرث المنشأ وتحديات الاستدامة

Peace Agreements in Sudan (1972–2020): Heritage of Origin and the Challenges of Sustainability

تبحث هذه الدراسة في اتفاقيات السلام السودانية في الفترة 1972–2020، من خلال تحليل جذور الصراعات بين المركز والأطراف، استنادًا إلى مفهوم "إرث المنشأ" الذي يعكس تراكم المظالم التاريخية الناتجة من التهميش السياسي والاقتصادي والثقافي. وترى الدراسة أن سياسات الدولة المركزية منذ الحقبة الاستعمارية ركّزت على التنمية والسلطة في الوسط النيلي، وهو أمرٌ ولّد حركات مطلبية تحوّلت لاحقًا إلى تمرّدات مسلّحة. وعلى الرغم من توقيع عدة اتفاقيات سلام كثيرة ("اتفاقية أديس أبابا" 1972، واتفاقية "اتفاقية الخرطوم للسلام" 1997، و"اتفاقية فشودة" 1997، و"اتفاقية السلام الشامل" 2005، و"وثيقة الدوحة لسلام دارفور" 2011، و"اتفاق جوبا لسلام السودان" 2020)، فإنّ معظمها اتسم بتقاسم جزئي للسلطة والثروة من دون معالجة أسباب الصراع البنيوية، إضافة إلى غياب الثقة بين مختلف الأطراف، وتدخّل وسطاء خارجيين، فضلًا عن نقض الالتزامات، وتوظيف الاتفاقيات لأجندات سياسية قصيرة المدى. وتؤكد النتائج أن الفشل في استدامة السلام كان نتاجًا مباشرًا لاستمرار إرث المنشأ من دون حلول جذرية؛ ما أدى إلى انفصال جنوب السودان عام 2011، وبقاء النزاعات في دارفور والشرق والمنطقتين. وتوصي الدراسة بإعادة بناء أُسس السلام على مواطنة متساوية، وتنمية عادلة، واعتراف بالتعدد الثقافي بوصفه مدخلًا لإنهاء حالة الحروب وتحقيق الاستقرار الوطني.

كلمات مفتاحية: السودان، جنوب السودان، دارفور، اتفاقية أديس أبابا، اتفاقية السلام الشامل، وثيقة الدوحة لسلام دارفور، اتفاق جوبا لسلام السودان.

This study examines Sudanese peace agreements during the period 1972–2020 by analyzing the roots of the conflicts between the political center and the peripheral regions, through the lens of the concept of the *heritage of origin*, which reflects the accumulation of historical grievances rooted in political, economic, and cultural marginalization. The study argues that, since the colonial era, the central governments concentrated power and development in the Nile Valley at the expense of other regions, which gave rise to demands for equitable participation that later evolved into armed rebellions. Despite the signing of several peace agreements—such as the Addis Ababa Agreement (1972), the Khartoum and Fashoda Agreements (1997), the Comprehensive Peace Agreement (2005), the Doha Document for Peace in Darfur (2011), and the Juba Agreement for Peace in Sudan (2020)—most of them relied on partial power- and wealth-sharing arrangements without addressing the structural roots of the conflicts. Added to this were the absence of trust between the parties, foreign mediation, the repeated violation of commitments, and the instrumentalization of agreements to serve short-term political interests. The findings confirm that the failure to sustain peace was a direct consequence of leaving the heritage of origin unaddressed, leading to the secession of South Sudan in 2011 and the continuation of armed conflicts in Darfur, the East, and the Two Areas. The study recommends rebuilding the foundations of peace on equal citizenship, fair development, and the recognition of cultural diversity as necessary conditions for breaking the cycle of war and achieving national stability.

Keywords: Sudan, South Sudan, Darfur, Addis Ababa Agreement, Comprehensive Peace Agreement, the Doha Document for Peace in Darfur, Juba Agreement for Peace in Sudan.

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر.
Professor of Modern and Contemporary History at Qatar University.
Email: ahmed.abushouk@qu.edu.qa

مقدمة

بعد استقلال السودان في 1 كانون الثاني/ يناير 1956، واجه العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتجذّرة في تحديد شكل نظام الحكم، وتحقيق التنمية المتوازنة، وإدارة التنوّع الثقافي والاجتماعي في إطار وحدة وطنية مُستدامة. ومن هذه المشكلات ما تمثّل في بروز حركات مطلبية في المديريات (الولايات لاحقًا) الطرفية، طالبت بعدالة حقّها المشروع في السلطة عبر نظام حكم فدرالي، وبأنصبتها المُستَحقة في الثروة والتنمية، قياسًا على المديرية النيلية في شمال السودان ووسطه. لكن استجابة الحكومات المركزية المتعاقبة لم تلبِّ طموحات هذه الحركات، بل عمّقت شعورها بالحرمان النسبي، مقارنة بالأوضاع التنموية في مديريات الشمال والوسط. ونتج من ذلك أنْ تحوّلت هذه الحركات من حركات مطلبية سلمية إلى حركات عسكرية - مسلّحة، عزّزت خطابها المطلبي ووجودها السياسي بقوة السلاح، وهو الأمر الذي دفع السلطات الحاكمة في الخرطوم إلى عقد اتفاقيات سلام ثنائية معها، إلّا أن معظم هذه الاتفاقيات لم يخاطب جذور المشكلات الباعثة لها، وبعضها الآخر نقضه المركز نفسه في أثناء أنظمة حكم تسلطية، فكان مصيرها كلّها الفشل، أو العجز عن بناء سلام مستدام في السودان.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض اتفاقيات السلام الثنائية بين المركز والحركات المطلبية (1972-2020) وتحليلها في ضوء الظروف الموضوعية التي أُبرمت فيها، للوقوف على أوجه قصورها، التي استندت قواسمها المشتركة إلى مبدأ "التسوية السياسية" المتعلق بقسمة السلطة بين طرفي النزاع (الحكومة المركزية والحركات المطلبية). وتتفرّع من ذلك جملة من الأسئلة التأسيسية: ما إرث المنشأ الذي أدّى إلى الصراعات المتكررة بين الحكومات المركزية الوطنية المتعاقبة والحركات المطلبية السلمية؟ ولماذا تحولت الحركات المطلبية السلمية إلى حركات مسلّحة في صراعها مع المركز؟ وما القواسم المشتركة للاتفاقيات الثنائية التي أنجزها الطرفان؟ وهل كانت معادلة قسمة السلطة والثروة، التي شكلت الأساس للأجندة التفاوضية، سببًا رئيسًا في فشل الاتفاقيات المبرمة؟ ولماذا؟

أولًا: إرث المنشأ

1. المفهوم والمدخل التاريخي

يُعد إرث المنشأ Heritage of Origin من المفاهيم التي نشأت في كَنف دراسات الهوية، والأنثروبولوجيا السياسية، من دون أن يُنشَأ له مفهوم مستقل في الأدبيات الأكاديمية. ويتقاطع في سياقه السوداني مع مفاهيم أخرى، منها: "ذاكرة الظلم التاريخية"[1]، و"التهميش البنيوي"[2]، و"الهوية المركزية" القائمة على الثقافة العربية - الإسلامية المهيمنة[3]. ولذلك يصنفه بنديكت أندرسون ضمن السرديات التي تشكل جزءًا من "المتخيّل الجمعي"[4]، أو الشعور الجمعي العام، الذي وظّفته الحركات المطلبية في السودان لنيل حظها "المشروع" في قسمة السلطة والثروة مع المركز. ولذلك، يمكن الإفادة من مفهوم إرث المنشأ مدخلًا تاريخيًا لاستيعاب الصراعات المطلبية واتفاقيات السلام الناتجة منها؛ لأن ملامح هذا الإرث ظهرت في الحقبة الاستعمارية (1898-1956)، وعززتها ممارسات الحكومة الوطنية المتعاقبة، بتركيز التنمية في المناطق النيلية (أو المناطق المروية) لسهولة العائد الربحي، وتعيين أبناء هذه المناطق في دواوين الخدمة المدنية، بالنظر إلى تأهيلهم المهني الذي لم يكن متوفّرًا لأبناء المناطق التي شهدت اختلالات تنمويةً، وتهميش الثقافات الأخرى لمصلحة الثقافة العربية - الإسلامية الحاكمة. ولذلك، شكّل إرث المنشأ رصيدًا رمزيًا وثقافيًا وسياسيًا يرتبط بانتماء الفرد أو الجماعة إلى العرق أو الثقافة أو المكان، كما يُستدعى في الخطاب السياسي والاجتماعي والثقافي لتبرير المطالب، أو شرح المظالم المتراكمة، أو تأكيد جدلية "نحن" و"هـم". ومن ثمّ، رُبط إرث المنشأ بسياسات التهميش البنيوي، التي مارستها الحكومات الوطنية المتعاقبة بوعي أو من غير وعي، ثم أفضت في حدّ ذاتها إلى حروب أهلية في جنوب السودان (1872-1955، 1983-2005)، وفي دارفور (بعد عام 2003)، وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان. وقد استخدمت الحركات المطلبية المسلّحة في المناطق المذكورة إرث المنشأ بمكوناته المختلفة شعارًا لنضالها السياسي والعسكري؛ لانتزاع نصيبها في السلطة والثروة، مستدلّة على ذلك بسياسات التنمية غير المتوازنة، وتهميش الهويات الثقافية واللغوية والدينية لمصلحة هوية الوسط النيلي، التي احتكر أبناؤها الوظائف العامة المفتاحية في الدولة.

---

1 لمزيد من التفصيل، ينظر: فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن محمد أحمد (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999).

2 لمزيد من التفصيل، ينظر: أبكر آدم إسماعيل، **جدلية المركز والهامش: قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان** (كمبالا: منظمة حقوق الإنسان والتنمية، 2015).

3 لمزيد من التفصيل، ينظر: أحمد إبراهيم أبوشوك، "أدبيات الهوية السودانية: مقاربة تحليلية"، في: أحمد إبراهيم أبوشوك، **السودان: السلطة والتراث**، ج 6 (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2018)، ص 181-232.

4 لمزيد من التفصيل، ينظر:

Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York/ London: Verso Books, 1983).

وينظر الترجمة العربية في: بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

تستخدم هذه الدراسة إرث المنشأ بحمولاته الواقعية والمتخيّلة مدخلًا تاريخيًا لعرض المسوغات التي استندت إليها الحركات المطلبية المسلّحة، ولتأكيد قدرته على الاستمرارية في كل مفاوضات السلام والاتفاقيات، برهانًا على عجز الإرادة السياسية للمركز والأطراف في تغيير مكوّناته الأساسية. ومما يؤكد ذلك الحضور الطاغي لعباراته المفتاحية في المفاوضات واتفاقيات السلام بين الحكومة المركزية وبعض الحركات المطلبية المسلّحة مثل "التنمية غير المتوازنة"، و"احتكار أبناء المجموعات النيلية للوظائف العامة المفتاحية"، و"تهميش الثقافات والأديان والأعراق لمصلحة الثقافة العربية - الإسلامية" التي شكّلت ثقافة المركز الحاكم. ومن خلال السرد التاريخي، يمكن أن نلاحظ كيف أنّ مكوّنات إرث المنشأ شكّلت تحديًا يحول دون استدامة اتفاقيات السلام التي أُبرمت، بل إنها كانت أحد الدوافع التي أفضت إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011.

2. البُعد التاريخي المتجدّد في اتفاقيات السلام السودانية

يُعدّ إرث المنشأ أحد البواعث التي أدّت إلى الصراع بين الحكومات الوطنية المتعاقبة في المركز والحركات المطلبية السلمية في الأطراف، علمًا أن هذا الصراع قد أُسس على قاعدة تباين عرقي وديني وثقافي واقتصادي، رسّخته إسقاطات مؤسس الرق وإفرازاتها السالبة[5]، وفلسفة الحكومة الاستعمارية - الاستثمارية (1898-1956) التي ركّزت مشروعاتها الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية المساندة لها في المناطق ذات الريّ المُستدام؛ لأنها كانت ذات عوائد ربحية أكبر، مقارنة بمناطق الزراعة الممطرة والأنشطة الرعوية[6]. وقد فرضت الدولة الاستعمارية حواجز هيكليةً عبر سياسة المناطق المقفولة التي تبنّتها مؤسسات إرساليات مسيحية وتنصيرية سُمح لها بالعمل في جنوب السودان. ونتج من ذلك بروز شريحة مجتمعية مؤثرة في صنع القرار المركزي؛ لأنها استفادت من مشروعات المستعمر التنموية التي لم تكن متوفرة في المديريات التي تعرّضت لجرعات تحديث أقل. وساعد هذا الواقع في تنمية الشعور الاستعلائي المغروس أصلًا في مخيّلة إنسان الشمال المستعرب والمسلم، ونظرته الدونية إلى الشرائح المجتمعية الأخرى، التي لا تدّعي انتسابًا إلى العروبة، أو انتماءً إلى الإسلام، ولا تمتلك سندًا ثقافيًا - تعليميًا حديثًا، يؤهّلها للسيطرة على معاقل السلطة والثروة في المركز[7]. وتمظهر هذا التباين في نشأة الأحزاب الجنوبية ذات الطابع الجهوي، وقد شكّلت نوعًا من الرفض لأحزاب الحركة الوطنية ذات النزعة العروبية والإسلامية، التي فشلت في خلق جسور تواصل سياسية فاعلة مع المكوّنات المجتمعية الجنوبية[8]. وعند هذا المنعطف، تعمّقت الفجوة بين الشمال المستعرب المسلم، والجنوب ذي الأصول الزنجية والانتماء الديني إلى المسيحية وكريم المعتقدات المحلّية، وأصبحت ثنائية الشمال والجنوب ثنائيةً متنافرةً. وقبل إعلان الاستقلال، بدأت تظهر أعراض هذا التنافر في احتجاجات النخبة الجنوبية على تصرّفات قادة الأحزاب الشمالية الانفرادية في إصدار بعض القرارات السياسية والإدارية التي شكّلت مرتكزات دولة ما بعد الاستعمار. وتجلّت بـوادر هذه الاحتجاجات في قضايا محورية، مثل عدم إشراك الجنوبيين في مفاوضات الحكم الذاتي التي أفضت إلى اتفاقية عام 1953، وإعطاء الجنوبيين وضعًا وزاريًا هامشيًا في أول حكومة انتقالية شكّلها الحزب الوطني الاتحادي (1954-1956)، ولم تكن قرارات لجنة السودنة منصفةً أيضًا؛ لأنها لم تَفِ بالتزامات مؤتمر جوبا في عام 1947. لذا، نوقشت كل هذه القضايا ومثيلاتها في مؤتمر جوبا الثاني الذي نظّمه حزب الأحرار في الفترة 18-21 تشرين الأول/أكتوبر 1954؛ مقتصرًا حضوره على أبناء جنوب السودان؛ ولذلك وصفته صحيفة **الأيام** بـ "العنصرية الصارخة"؛ لأنه "لا يضم غير الجنوبيين، ولأن أغراضه كلها تهدف للعناية بأمر الجنوب وحده، كأنما الجنوب والشمال لا يؤلفان قطرًا واحدًا"[9]. وقبل عقد هذا المؤتمر، حاولت الحكومة في الخرطوم اتّخاذ خطوات استباقية ربما تُقلّل من فاعليته، مثل الإعلان عن تحسين أجور الموظفين والعاملين الجنوبيين ومساواتهم بنظرائهم الشماليين[10]؛ إلّا أن المؤتمرين خرجوا بتوصيتين أساسيتين، إلى جانب نقدهم سياسة تهميش الجنوبيين في مناقشة القضايا المصيرية وسودَنة الوظائف الإداريـة والعسكرية، قضت إحداهما بالدعوة إلى استقلال السودان التام، من دون الاتحاد مع مصر، وأمّنت ثانيتهما على ضرورة أن تكون علاقة الجنوب بالشمال

5 لمزيد من التفصيل، ينظر: محمد إبراهيم نقد، **علاقات الرق في المجتمع السوداني: النشأة - السمات - الاضمحلال** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1995)؛ منصور خالد، **السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين** (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 77-126.

6 لمزيد من التفصيل، ينظر: جوزيف قرنق، "الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان"، مجلة **الطليعة**، العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 1969)، ص 92-98.

7 لمزيد من التفصيل، ينظر: دينق.

8 لمزيد من التفصيل بشأن قوائم الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية في الفترة 1953-1986، ينظر: أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السودان (1953-1986): مقاربة تاريخية-تحليلية**، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

9 نـقلًا عن: فيصل عبد الرحمن علي طه، **السودان على مشارف الاستقلال الثاني: 1954-1956** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2010)، ص 128.

10 المرجع نفسه، ص 130-132؛ لمزيد من التفصيل عن مشكلة الأجور في جنوب السودان، ينظر: عبد الله علي إبراهيم، "حركة وطنية سودانية أم حركات وطنية: تاريخ ما أهمله التاريخ عن جنوب السودان: أجور الزنج ومسألة الجنوب" في: **انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 113-147.

علاقة فدرالية في إطار السودان الموحَّد[11]؛ لأنهم يرفضون السياسة التي "تستبدل المسؤولين الأجانب بالشماليين؛ فهي لا تؤدّي إلّا إلى الاضطرابات والفوضى في الجنوب. ولإنقاذ السودان يجب أن يحصل الجنوب على حكم فدرالي"، وقد طالبوا أيضًا بـ "الانفصال إذا رُفضت الفدرالية؛ لأن الجنوب سيضيع بدونها"[12]. وشكّلت هذه الأسباب كلها مجتمعة مجالًا ملائمًا لانطلاق تمرّد الجنوب الأول، في 18 آب/ أغسطس 1955، وقد استمر بضعة شهور[13]. وعزت بعض الدوائر السياسية انفجار التمرّد في ذلك التوقيت تحديدًا إلى الاستخبارات المصرية التي لم تكن راضية عن القرار البرلماني السوداني الصادر في 16 آب/ أغسطس 1955، وهو قرار يقضي بتقرير المصير السوداني ومخاطبة دولتَي الحكم الثنائي بذلك، من دون أدنى إشارة إلى الاتحاد مع مصر[14]. وبعد أن هدأت الأحوال في جنوب السودان، نسبيًّا، بدأت الحكومة الانتقالية في إجراءات إعلان الاستقلال من داخل البرلمان؛ إذ جدّد النواب الجنوبيون طلبهم بأن تكون علاقة الجنوب بالشمال في إطار نظام حكم فدرالي، يُمكّنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم، بعيدًا عن وصاية الموظفين الشماليين. فوعدتهم الحكومة الانتقالية (1954-1956) بذلك، في مقابل مساندتهم إيّاها في إعلان الاستقلال من داخل البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ). وبعد إعلان الاستقلال في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1955 بإجماع برلماني، نكثت الحكومة وعدها مع النواب الجنوبيين، مؤجّجة بذلك نيران الحرب الأهلية التي استمرت في جنوب السودان سبعة عشر عامًا (1955-1972)[15].

بعد التمادي في نقض المواثيق والعهود، جرت محاولات عديدة لإجراء تسوية سياسية بين الشمال والجنوب؛ إلّا أنها كلها باءت بالفشل، إلى أن جاءت حكومة 25 أيار/ مايو 1969، وأصدرت بيانًا في 9 حزيران/ يونيو 1969، اعترفت فيه بـ "الفوارق الثقافية والاقتصادية والدينية والعرقية والاجتماعية بين الشمال والجنوب"، ثم أعلنت عزمها "على منح الجنوب حكمًا ذاتيًا، يضع حدًّا للمواجهة المستمرة بين الشمال والجنوب"، وطرح البيان برنامجًا من أربع نقاط "تضمّنت العفو العام عن الجنوبيين الموجودين بالخارج"، ووضع خطط "محدّدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجنوب، وتعيين وزير لشؤون الجنوب"[16]. والتزامًا بما جاء في البيان، عيّن الرئيس جعفر نميري (1969-1985) جوزيف قرنق وزيرًا لشؤون الجنوب (1969-1971)، وقد خلفه أبيل ألير في المنصب نفسه بعد القضاء على انقلاب 19 تموز/ يوليو 1971.

لذلك، نلحظ أن استعداد الحكومة لمعالجة مشكلة الجنوب، وفق منظورٍ جديدٍ من جهة، والدور الذي أدّاه وزير شؤون الجنوب من جهة ثانية، ووساطة إثيوبيا والمجالس الكنسية من جهة أخرى، قد مهّد للمفاوضات المباشرة بين الطرفين (الحكومة المركزية والفصائل المتمرّدة في الجنوب)[17]، التي قادت إلى توقيع **اتفاقية أديس أبابا** في عام 1972[18]، وهي اتفاقية ذات أربعة ثوابت في تحديد مرتكزات علاقة الشمال بالجنوب: أولها "احترام الأديان جميعًا بما في ذلك الأديان الأفريقية التقليدية، وعدم إضفاء أي صفة دينية على الدولة". وثانيها "الاعتراف بالخصائص الثقافية لأهل الجنوب، بما في ذلك حقهم في تطوير ثقافتهم وفنونهم المحلية". وثالثها "الاعتراف بحق الجنوب في حكم نفسه حكمًا ذاتيًا دون هيمنة المركز". ورابعها، إدماج الفصائل العسكرية للحركات المسلّحة في قوات الشعب المسلّحة من خلال لجنة مشتركة بين الطرفين، وتكون هذه القوات خاضعة لسيطرة رئيس الجمهورية في مهماتها الداخلية والخارجية[19]. واستنادًا

11 نقلًا عن: طه، ص 128.

12 المرجع نفسه، ص 134-135؛ يوجد مزيد من التفصيل في: سلمان محمد أحمد سلمان، **انفصال جنوب السودان: دور ومسؤولية القوى السياسية الشمالية** (فيرفاكس، فرجينيا: مركز أبحاث السودان، 2015)، ص 52-75؛ أبيل ألير، **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، 1992)، ص 20-22.

13 لمزيد من التفصيل عن أحداث التمرد وتداعياته، ينظر:
Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan During August 1955 (Khartoum: McCorquodale & Co. Ltd., 1956).

14 ينظر ملخص مداولات قرار تقرير المصير في: **الوثائق البريطانية: 1940-1956**، ترجمة فيصل عبد الرحمن علي طه، محمود صالح عثمان صالح (محرر)، مج 11، 1955-1956 (لندن/ بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، 2002)، ص 114-117.

15 لمزيد من التفصيل، ينظر: سلمان، ص 52-75.

16 لمزيد من التفصيل، ينظر: ألير، ص 48-50؛ منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي** (لندن: دار تراث للنشر، 2000)، ص 322-323؛ محمود محمد قلندر، **جنوب السودان، مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال (1900-1983): قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي** (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص 299؛ سلمان، ص 166-167. وعن أصل بيان 9 حزيران/ يونيو 1969 إلى الحزب الشيوعي السوداني، الذي طرحه في عام 1954، وأعاد تضمينه في برنامجه المجاز في المؤتمر الثالث لسنة 1956، ينظر: تاج السر عثمان، "الذكرى 52 لبيان 9 يونيو 1969"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، 2021/6/8، شوهد في 2024/7/16، في:
https://bit.ly/3zI9eeS؛ النص الكامل لبيان 9 حزيران/ يونيو 1969 في: مدّثر عبد الرحيم الطيب، **مشكلة جنوب السودان: طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها** (الخرطوم: الدار السودانية، 1970)، ص 219-223.

17 قلندر، ص 299-305.

18 تتكوّن **اتفاقية أديس أبابا** بشأن مشكلة جنوب السودان *The Addis Ababa Agreement* on the Problem of South Sudan من ثلاثة أجزاء. الجزء الأول هو "القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية" الذي جرى الاتفاق عليه في 27 شباط/ فبراير 1972، وأجازته الحكومة السودانية في 3 آذار/ مارس 1972، وفيه ملحقان: ملحق (أ): الحقوق والحريات الأساسية، وملحق (ب): عن بنود الإيرادات والضرائب. والجزء الثاني هو "الاتفاق على وقف إطلاق النار في المنطقة الجنوبية". والجزء الثالث أربعة بروتوكولات للتنظيمات المؤقتة، شملت التنظيمات الإدارية المؤقتة، والترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات القوات المسلحة الشعبية في المنطقة الجنوبية، والعفو العام والترتيبات القضائية، ولجنة العودة والتوطين.

19 خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية**، ص 28.

إلى هذه المرتكزات وتنفيذ معظمها في الواقع، استطاعت **اتفاقية أديس أبابا** أن توقف الحرب بين الشمال والجنوب، أحد عشر عامًا، لكنها فشلت في بناء سلام مستدام قائم على ترميم جسور الثقة بين الشمال والجنوب، وإحداث انتقال ديمقراطي بحسب نصوص الاتفاقية، وإنفاذ مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتّفق عليها بين الطرفين. ويُعزى التقصير في ذلك إلى أداء حكومة الجنوب الإقليمية وعدم تعاون الحكومة المركزية في بعض الأحيان، وقد أبان أبيل ألير ذلك، على نحو مُفصَّل، في كتابه **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**. وإنّ ما يؤكد ذلك هو عدم التزام نميري، رئيس الجمهورية، بالمادة (34) من قانون الحكم الذاتي في المديريات الجنوبية، التي نصّت صراحة على أنه لا يجوز تعديل القانون المشار إليه "إلّا بأغلبية ثلاثة أرباع مجلس الشعب، وموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاءٍ عامٍ يُجرى في المديريات الجنوبية الثلاث للسودان"[20]، لكن الرئيس لم يُعط هذا النص وزنًا، فعدّل شكل نظام الحكم، وأعاد تقسيم إقليم الجنوب ثلاثة أقاليم، وعيّن فيها قيادات جديدة لم تكن ذات ثِقل اجتماعي وسياسي في الجنوب، وشرع في أسلمة بعض مؤسسات الدولة وقوانينها، من دون مراعاة حساسية هذا الأمر في المديريات الجنوبية[21].

قادت هذه الأسباب وغيرها إلى اندلاع الحرب الأهلية الثانية في جنوب السودان في عام 1983، التي استمرت أكثر من عقدين (1983-2005)، وقد تخلّلتها سلسلة من المفاوضات التي أجرتها الحكومة البرلمانية المنتخبة (1986-1989)[22]، ثم حكومة الإنقاذ الانقلابية (1989-2019). وفي عهد حكومة الإنقاذ عقد الطرفان (الحكومة والحركات المتمردة) ثلاث اتفاقيات، أولاها **اتفاقية الخرطوم للسلام** التي وقّعتها الحكومة مع رياك مشار عن حركة استقلال جنوب السودان، وكاربينو كوانين عن الحركة الشعبية مجموعة بحر الغزال في 21 نيسان/ أبريل 1997؛ وثانيتها **اتفاقية فشودة** التي وقّعتها الحكومة مع لام أكول أجاوين عن مجموعة الحركة الشعبية لتحرير السودان-الفصيل المتحد في 20 أيلول/ سبتمبر 1997. وأقرت الاتفاقيتان بمشكلات إرث المنشأ التي أشرنا إليها، واستندت في معالجاتها إلى أربع مرتكزات: أولها الإقرار بحق مواطني الجنوب في ممارسة حقهم في "تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي"[23]، وهو أمرٌ يُجرى في مديريات الجنوب الثلاث؛ ثانيها الاعتراف بأن "السودان مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والديانات، والإسلام دين الغالبية من السكان، والمسيحية والمعتقدات الأفريقية لها أتباع معتبرون من المواطنين، لكن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، ويشارك جميع السودانيين، بحكم مواطنتهم على وجه المساواة في المسؤوليات السياسية"[24]؛ ثالثها أن "تظل قوات دفاع جنوب السودان مفصولة عن القوات المسلّحة، وتبقى في مواقعها الحالية [آنذاك] تحت إمرة قيادتها"[25]، وأن "يُعيّن أفراد قوات الشرطة، السجون، حرس الصيد، قوات الدفاع المدني، المطافئ، قوات الجمارك، والأمن العام في الولايات الجنوبية من بين مواطني الجنوب"، مع "تخفيض حجم القوات المسلّحة العاملة في الجنوب"[26]؛ رابعها أن "الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع"[27]، و"اللغة العربية اللغة الرسمية للسودان، وتكون اللغة الإنجليزية الثانية، وتسعى الحكومة لتطوير اللغات الأخرى"[28]. واضح من هذه المرتكزات الأربعة أن الاتفاقيتين أمّنتا ضمنيًا على أن مشكلات إرث المنشأ تُشكّل عائقًا حقيقيًا لوحدة السودان، وهو أمرٌ دفع الحركات المسلّحة إلى البحث عن حلول جذرية، مثل "تقرير المصير"، وعدم دمج قواتها العسكرية في القوات المسلّحة، كما حدث في **اتفاقية أديس أبابا** في عام 1972، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما ضمنت في الاتفاقيتين نصوصًا تقضي بتعيين بعض الوحدات الأمنية وشبه الأمنية من أبناء الجنوب، وتقليل وجود القوات المسلّحة في جنوب السودان. ويؤكد ذلك قول رياك مشار للسفير الأميركي، دونالد بيترسون Donald Peterson، إنه هو وحزبه "لن يحيدا أبدًا عن الإصرار على الانفصال الكامل للجنوب عن الشمال"[29].

---

20 المادة (34)، القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي في المديريات الجنوبية لجمهورية السودان الديمقراطية.

21 لمزيد من التفصيل عن الأسباب التي أدّت إلى تقسيم الجنوب، ينظر: ألير، ص 231-244؛ سلمان، ص 541-594.

22 "إعلان كوكادام" الذي وقّعه قادة التجمع الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق في 20 آذار/ مارس 1986، والذي طالب قرنق فيه الحكومة برفع حالة الطوارئ، وإيقاف إطلاق النار، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في عام 1983، وإلغاء الاتفاقيات العسكرية مع كل من مصر وليبيا. فرفضت الحكومة الاستجابة لهذه الشروط، ثم فشل المؤتمر؛ و"مبادرة السلام السودانية" التي وقّعها محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، مع قائد الحركة الشعبية جون قرنق، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988. وقد جرى الاتفاق على مبادئ الوحدة وإعلاء رابطة المواطنة على أي رابطة أخرى، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في عام 1983 إلى حين البتّ في أمرها في مؤتمر قومي دستوري تشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعسكرية، وإلغاء كل الاتفاقيات العسكرية، المُبرمة بين السودان والدول الأخرى، التي تؤثر في السيادة الوطنية، ورفع حالة الطوارئ، ووقف إطلاق النار.

23 "ب. المبادئ العامة"، في: **اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان**، الخرطوم، 1997/4/21.

24 "الفصل الثالث: المسائل السياسية. الأمور الدستورية والقانونية. (أ) الدين والدولة"، في: **اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان**.

25 "الفصل السادس: الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية (أ)"، في: المرجع نفسه.

26 "الفصل السادس: الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية (ب)"، في: المرجع نفسه.

27 "الفصل الثالث: المسائل السياسية. (أ) الدين والدولة، 6/أ"، في: المرجع نفسه.

28 "الفصل الثامن. 11 أحكام عامة. أ. اللغة العربية"، في: المرجع نفسه.

29 نقلًا عن: خالد، **السودان: أهوال الحرب**، ص 770.

أما الاتفاقية الثالثة فهي **اتفاقية السلام الشامل** التي وقّعها علي عثمان محمد طه، النائب الأول لرئيس الجمهورية، نيابةً عن حكومة جمهورية السودان، وجون قرنق دي مبيور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، نيابةً عن الحركة والجيش، في نيروبي، في 9 كانون الثاني/ يناير 2005[30]، وقد أقرّ طرفاها بـ "أن السودان بلد متعدّد الثقافات، ومتعدّد الجنسيات، ومتعدّد الأعراق، ومتعدّد الديانات، ومتعدّد اللغات"[31]، بمعنى أن هذه التعددية تُمثّل إرث المنشأ، ولذلك يجب ألّا تُستخدم معيارًا للفرقة في تحديد حقوق المواطنين السودانيين وواجباتهم بأصنافها كلها. وأمّنت الاتفاقية "حرية العقيدة والعبادة والضمير بالنسبة إلى أتباع جميع الديانات أو المعتقدات أو العادات"، واشترطت ألّا "يتم التمييز ضد أي شخص" في ضوء معتقده الديني، أو نوع العبادة التي يمارسها، بل يجب أن تكون المواطنة أساسًا لتولّي المناصب العامة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، وليس الدين، أو المعتقدات، أو العادات، شرطًا مؤهّلًا لذلك[32]. وأشارت الاتفاقية إلى وجود اختلال وتمييز قائمٍ في الخدمة المدنية العامة. ولمعالجة هذا الاختلال والتمييز، نصّت على "دعم الفئات الأضعف عن طريق التدريب؛ لتحقيق أهداف التمثيل المتساوي في إطار زمني متّفق عليه"، و"توفير فرص تعليم إضافية للمتأثرين بالحرب"؛ وإنشاء مفوضية للخدمة المدنية تُسند إليها المهمات الآتية: 1. صوغ سياسات للتدريب والتعيين في الخدمة المدنية لتخصص ما بين 20 و30 في المئة من الوظائف لأبناء جنوب السودان؛ 2. ضمان ملء ما لا يقل عن 20 في المئة من الوظائف المتوسطة والعليا من الخدمة المدنية من جنوبيين مؤهّلين خلال السنوات الثلاث الأولى من تاريخ توقيع الاتفاقية، وتحقيق 25 في المئة في السنوات الخمس اللاحقة[33]. واعتبرت الاتفاقية أنّ اعتماد اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة عائقٌ تمييزٍ سالب؛ ولذلك نصّت على اعتبار "جميع اللغات المحلية لغات قومية يجب احترامها وتنميتها وتعزيزها"، واعتبار اللغتين العربية والإنكليزية لغتين رسميتين لأداء أعمال الحكومة القومية والتدريس في التعليم العالي. وبذلك، شكّلت البنود المذكورة إطارًا عامًّا لإدارة التنوّع في السودان[34].

إلّا أن الطرفين المتفاوضين توقّفا عند مشكلة مصادر التشريع في الدستور الحاكم لعلاقات الدولة الأفقية والرأسية: أتكون علمانية أم مستمدة من الشريعة الإسلامية والتوافق الشعبي؟ ثم إنهما لم يصلا إلى خيارٍ مجمع عليه. فكانت النتيجة أن تكون "التشريعات التي تُسَنّ على الصعيد القومي، والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان مصدرها الشريعة والتوافق الشعبي". و"التشريعات التي تُسَنّ على الصعيد القومي، المطبّقة على الولايات الجنوبية، أو الإقليم الجنوبي، يكون مصدرها التوافق الشعبي وقيم وعادات شعب السودان، بما في ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية، احترامًا للتنوع في السودان". و"عندما يكون هناك تشريع قومي نافذ المفعول الحالي، أو تم سنّه ومصدره قانون ديني أو عرفي، فإن أية ولاية وإقليم لا تمارس أغلبية السكان فيه مثل هذه الديانة أو العادات، يجوز لهم عندئذ إصدار تشريع يسمح بأعراف أو ممارسات ذلك في الإقليم، تتماشى مع دياناتهم أو عاداتهم"[35]. إذًا، قادت الثنائية في مصادر التشريع إلى خلق نظامي حكم في دولة واحدة، وأربعة مستويات من الحكم: الحكومة الفدرالية، وحكومة جنوب السودان، والحكومات الولائية، والإدارات المحلية. وفضلًا عن ذلك، نصّت الاتفاقية على حق شعب جنوب السودان في تقرير المصير في استفتاء شعبي عام يُجرى في جنوب السودان بعد ست سنوات من الحكم الانتقالي يُقرّر بعدها الجنوبيون مصيرهم؛ إما لمصلحة السودان الموحَّد، وإما الانفصال وقيام دولة جنوب السودان[36]. لكن في خاتمة المطاف، كانت نتيجة الاستفتاء الذي أُجري في جنوب السودان في عام 2011 لمصلحة انفصال جنوب السودان، وقيام دولته المستقلة.

من منظور آخر، أثبتت مشكلات إرث المنشأ أن ثنائية الشمال والجنوب لا تعني أن الشمال عبارة عن كتلة صماء، بل هو أيضًا كيان متعدّد الثقافات، ومتعدّد الجنسيات، ومتعدّد الأعراق، ومتعدّد الديانات، ومتعدّد اللغات أيضًا، على الرغم من أن الدين الإسلامي دين الأغلبية فيه، وأنّ اللغة العربية لغة التواصل بين السواد الأعظم من قاطنيه، وأنّ تأثير مشروعات التنمية التي اختطتها الحكومة الاستعمارية (1898-1956) وطوّرتها لخدمة مصالحها الاستراتيجية، وورثتها من بعدها الحكومات الوطنية، يتفاوت من منطقة إلى أخرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى إفرازات مؤسسة الرق وقضايا التمييز العرقي. وقد ظهر ذلك بجلاء في الصراعات المسلّحة التي حدثت في أثناء مفاوضات **اتفاقية السلام الشامل**، ونذكر منها تحديدًا الحرب

30 عُقدت مفاوضات **اتفاقية السلام الشامل** بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في أيار/ مايو 2002-كانون الأول/ ديسمبر 2004، في كل من كارن ومشاكوس ونيروبي وناكورو ونايوكي ونيفاشا في كينيا، برعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "إيغاد"، والحكومة الكينية، ووقّع الطرفان الاتفاقية في نيروبي، في 9 كانون الثاني/ يناير 2005.

31 **اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان**، "الجزء ج: الدين والدولة"، نيروبي، 2005/1/9، ص 5.

32 المرجع نفسه، الفصل الأول "الجزء ج: الدين والدولة"، 3/6-1/6، ص 5.

33 المرجع نفسه، الفصل الثاني، اقتسام السلطة، "6/2 الخدمة العامة"، 3/2/6/2–1/2/6/2، ص 27.

34 المرجع نفسه، الفصل الثاني، اقتسام السلطة، "8/2: اللغات"، 5/8/2–1/8/2، ص 27–28.

35 المرجع نفسه، الفصل الأول، "الجزء د: هياكل الحكم"، المادة 3 / 2. الحكومة القومية، 4/2/3–2/2/3، ص 7–8.

36 المرجع نفسه، الفصل الأول، "الجزء هـ: حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان"، 5/2-3/1، ص 9.

الأهلية التي اندلعت في دارفور في عام 2003، بقيادة حركة تحرير دارفور (الأم) قبل تغيير اسمها إلى حركة تحرير السودان، وانقسامها إلى حركتين رئيستَين، ولحقت بهما حركة العدل والمساواة التي أسسها خليل إبراهيم. وظهرت في مقابل هذه الحركات المسلّحة المعادية للحكومة الميليشيات القبلية المسلّحة (الجنجويد) التي ساندتها الحكومة ووظّفتها في صراعها ضد الحركات "المتمردة"، وهو أمرٌ أدى إلى تصاعد حدّة الصراع المسلّح في دارفور[37]، ونتجت من ذلك "انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت ولايات دارفور الثلاث [آنذاك]، شارك فيها كل أطراف النزاع بدرجات متفاوتة، أدت إلى معاناة إنسانية لأهل دارفور، تمثلت في النزوح [داخل السودان] واللجوء إلى تشاد"، وبلدان أخرى[38]. وقدّر بعض التقارير الدولية اللاحقة عدد الضحايا بثلاثمئة ألف شخص؛ ما دفع مجلس الأمن إلى التدخّل في مشكلة دارفور، وتدويلها على المستوى الرسمي والرأي العام العالمي. ولإيقاف الحرب أُجريت سلسلة من المفاوضات بين الطرفين، وأخيرًا تبلورت في **اتفاقية سلام دارفور** في عام 2006 (أبوجا) بين حكومة جمهورية السودان وحركة تحرير السودان (جناح مني أركو مناوي)؛ ووثيقة الدوحة لسلام دارفور في عام 2011 (الدوحة) بين حكومة جمهورية السودان وحركة التحرير والعدالة.

تحوّلت أيضًا التنظيمات المطالبة بحق أهل شرق السودان في السلطة والثروة والتنمية إلى حركات مسلّحة في عقد التسعينيات؛ فدفع ذلك الحكومة السودانية إلى توقيع **اتفاق سلام شرق السودان**، وقد تكوّن من اتفاقين منفصلين، أُجريت مفاوضات أولهما في طرابلس بين حكومة السودان وتنظيم الأسود الحرة[39]، ووقّعاه في 14 حزيران/ يونيو 2000. أمّا ثانيهما، فهو **اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة الشرق.** وقبل التوقيع النهائي، أُدمج الاتفاقان المشار إليهما في اتفاق واحدٍ، باسم **اتفاق سلام شرق السودان**، ووقّعه الطرفان في أسمرا، في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2006. وبعد سنوات من توقيعه، أوضح موسى محمد أحمد، رئيس مؤتمر البجا، مساعد رئيس جمهورية السودان آنذاك، في تصريح صحافي، أن اللجنة المركزية لحزبه لم تكن راضية عن مستوى التنفيذ، وأنها ستناقش أوجه القصور مع حكومة الخرطوم. وفي حالة عدم الاستجابة، فإنها ستتخذ "قرارًا بالانسحاب من السلطة"[40].

بعد ثورة ديسمبر 2018، وقّعت الجبهة الثورية بمساراتها الخمسة **اتفاق جوبا لسلام السودان** في عام 2020، وتشمل هذه المسارات الخمسة: 1. مسار دارفور (حركة تحرير السودان - الهادي إدريس، حركة العدل والمساواة السودانية، حركة جيش تحرير السودان - مني أركو مناوي، الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة؛ تجمّع قوى تحرير السودان؛ 2. مسار المنطقتين - جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان (الحركة الشعبية لتحرير السودان - مالك عقار أير؛ الحركة الشعبية لتحرير السودان - وعبد العزيز الحلو)؛ 3. مسار الشمال (حركة تحرير كوش وكيان الشمال)؛ 4. مسار الوسط: التوم الشيخ هجو الحزب الاتحادي الديمقراطي - الجبهة الثورية؛ 5. مسار الشرق: مؤتمر البجا المعارض[41]. وفي أثناء المفاوضات، وقبل توقيع هذا الاتفاق، برزت المواقف المؤيّدة له والمعارضة، وظل الصراع محتدمًا بين الطرفين (المؤيدين والمعارضين) إلى أن حدث انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وبعده حرب 15 نيسان/ أبريل 2023.

خلاصة القول إن اتفاقيات السلام السودانية المذكورة قد تطرقت إلى مشكلات إرث المنشأ من جوانب مختلفة، وأقرّت بوجودها ودورها الأساس في إذكاء الصراع بين المركز والأطراف، وقد أفرزت حركات مطلبية سلمية، ثم تحوّلت إلى حركات مسلّحة. إلّا أن التسويات الجزئية التي أُجريت في هذه الاتفاقيات وفقدان الثقة الدائم بين المركز والأطراف المتمردة، كانا من الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى تعدّدها وفشلها في بناء سلام مستدام في السودان. ويُعزّز ذلك رأي آدم محمد أحمد عبد الله، الذي عزا أسباب فشل اتفاقيات السلام السودانية إلى "المحاصصات [السياسية]، وتقسيم المناصب، دون التركيز على القضايا الجوهرية"، فضلًا عن عدم استشارة الجهات الفنية والأكاديمية لوضع الحلول المناسبة؛ لأن همَّ الحكومات المركزية الأكبر كان استمالة المعارضين بـ "المال والمناصب"، في حين أنّ قادة كثيرين من الحركات المسلّحة أنفسهم كانوا يقدمون ما هو أدنى (كسبهم المادي والوظيفي) على ما هو خير (معالجة القضايا الجوهرية). وبذلك، فقد هؤلاء تقدير الحكومات المركزية لهم، وفشلوا في كسب ثقة الأهالي الذين بقوا يتحدثون بالنيابة عنهم وعن

37 لمزيد من التفصيل عن تاريخ الحركات المسلحة التي ظهرت في دارفور، ينظر: محمد الأمين خليفة، "الحركات المسلحة في دارفور: التركيبة والأدوار"، في: **دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان**، عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (محرران) (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 105-136.

38 "تقرير لجنة مولانا دفع الله الحاج يوسف حول تقصي الحقائق بدارفور"، **موسوعة التوثيق الشامل**، 2009/8/30، شوهد في 2010/10/12، في: https://bit.ly/3eDwDzx

39 تنظيم الأسود الحرة هو أحد التنظيمات المسلّحة التي نشأت في شرق السودان في أوساط قبيلة الرشايدة، بدعم من الحكومة الإرتيرية في عام 1999، وقائده المؤسس هو مبروك مبارك سليم.

40 "متمردون سابقون في شرق السودان يهددون بالانسحاب من السلطة"، **إيلاف**، 2012/9/1، شوهد في 2023/4/8، في: https://bit.ly/419QltJ

41 لمزيد من التفصيل، ينظر: **اتفاق جوبا لسلام السودان** بين حكومة السودان وأطراف العملية السلمية، جوبا، 2020.

مشكلاتهم المزمنة[42]. ونتيجةً لهذه الشروخ المتكررة، ظلّت الحلول الموضوعية الشاملة لمشكلات إرث المنشأ غائبة في نصوص اتفاقيات السلام السودانية، إن لم يكن معظمها غائبًا؛ إلّا أن إجراءات معالجتها قد اتّسمت بالاستهتار من الطرفين (المركز والأطراف)، وعدم الصدقية في تنفيذ مطلوباتها الأساسية، وترتب على ذلك تمادي الحكومة المركزية في نقض المواثيق والعهود التي تُشكّل لها تهديدًا وجوديًّا، أو أن الأطراف المتعاقد معها تكون مشغولة بتقديم مصالحها الخاصة أو الحزبية على حساب المصلحة العامة، التي أسّست عليها خطابها التفاوضي وبنود اتفاقياتها المنجزة. إذًا، ما القواسم المشتركة بين اتفاقيات السلام السودانية والقضايا ذات التركيبة الثنائية التي بقيت مثار جدل بين الأطراف والاتفاقيات المنجزة؟

ثانيًا: القواسم المشتركة بين اتفاقيات السلام السودانية

توجد بين اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020) قواسم المشتركة، تُشكّل أُسَّ الفشل الذي لازم تنفيذها، وأخرجها من دائرة بناء السلام المستدام، ولذلك بقيت الحكومات الوطنية المتعاقبة في حالة صراع ومفاوضات دائمة مع الحركات المسلّحة واتفاقيات سلام قصيرة الأمد. ونركز في هذه الدراسة على ثلاثة قواسم مشتركة رئيسة، تُمثّل بواعث الفشل التي أشرنا إليها.

1. نموذج تقاسم السلطة الجزئي

أُسّست كل اتفاقيات السلام السابقة، بما فيها **اتفاق جوبا لسلام السودان**، على نموذج تقاسم السلطة الجزئي Partial Power Sharing، وهو نموذج يختلف عن نموذج تقاسم السلطة الشامل Inclusive Power Sharing، القائم على إشراك كل الكيانات والتنظيمات التي تُعبّر عن جماعات المصالح المشتركة الرئيسة؛ لأن مشاركتها تكسب المؤسسات الحاكمة شرعيةً سياسيةً، وتمنح الاتفاقيات المبرمة استدامةً[43]. ويحدث مثل هذا التقاسم الشامل للسلطة في فترات الانتقال الديمقراطي التي تسيطر عليها قيادات معتدلة، وفي الأوضاع الاستثنائية التي يتّفق أطرافها على ضرورة تجاوز أزمتهم الراهنة، والبحث عن حلول ممكنة؛ لبناء مستقبل أفضل. أطلق آرنت ليبهارت على مثل هذا التوافق السياسي الذي يتحقق من دون اللجوء إلى صناديق الانتخابات، "ديمقراطية الإجماع" Consensus Democracy[44]؛ لأنها، من وجهة نظره، تمثل الأغلبية الداعمة للتحوّل السياسي، من دون إقصاء أيّ طرفٍ مؤثرٍ. وديمقراطية الإجماع ليست مقصودة لذاتها؛ لكنها أداة تُهيّئ المناخ لمعالجة جذور المشكلات بطريقة موضوعية. ويُعزى عدم تطبيق نموذج تقاسم السلطة الشامل في السودان إلى ثلاثة أسباب:

أولها أنّ الاتفاقيات المشار إليها من قبل، باستثناء **اتفاق جوبا لسلام السودان**، قد عُقدت في عهد أنظمة عسكرية شمولية (حكومة أيار/ مايو، 1969-1985، وحكومة الإنقاذ، 1989-2019)، لم تكن راغبة في تقاسم السلطة التي اغتصبتها عنوة بقوة السلاح، مع أصحاب المصالح المشتركة. ولذلك، لجأت إلى سياسة الترهيب، أو الترغيب، أو عدم الوفاء بالمواثيق في تعاملها مع الخصوم، وهو أمرٌ أفسد كل الاتفاقيات المشار إليها. ومن الشواهد الدالّة على ذلك موقف السلطة الحاكمة في الخرطوم من **اتفاقية أديس أبابا** في عام 1972، عندما خرق الرئيس نميري بنود الاتفاقية وأفرغها من محتواها، بوصف ذلك ردّة فعل للانتقادات الحادّة التي وجّهها بعض نواب مجلس الشعب القومي الجنوبيين إلى سلطته المركزية، وإلى ممارسات الحكومة الإقليمية في جنوب السودان[45].

ثانيها أنّ تقاسم السلطة الجزئي لم يُمكّن طرفي المعادلة السياسية الحاكمة والمعارضة من الولوج إلى أُسّ المشكلات الذي أفرز النزاعات نفسها، بل إنه صرف نظر الحكومة المركزية إلى توظيف تقاسم السلطة الجزئي لتعزيز هيمنتها المركزية، أو تصفية خصوماتها السياسية. وأبلغُ شاهدٍ على ذلك **اتفاقية الخرطوم للسلام** في عام 1997، التي وظّفها الطرفان لخدمة مصالحهما التكتيكية في صراعهما في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولذلك عندما أحجمت الحكومة المركزية عن تطبيق بنود الاتفاقية، عاد المنشقون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان مرة أخرى.

ثالثها أنّ تقاسم السلطة لم يكن شاملًا؛ لأن النخبة الحاكمة في الخرطوم والأطراف المتعاقدة معها لم تتعامل مع النزاعات الهامشية على أنها مشكلة قومية يجب أن تُعالج وفقًا لرؤية شاملة وبأدوات مركزية ومحلّية، ومشاركة واسعة من أصحاب المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشروعة، حتى تكون الحلول المقترحة منطلقةً من جذور المشكلات المُسبِّبة للصراعات العرقية والجهوية في السودان. ولذلك، اتّسمت كل الاتفاقيات بالمظهر الثنائي الذي

---

42 آدم محمد أحمد عبد الله، "تقييم اتفاقيات السلام في السودان: أوجه النجاح والفشل"، **مجلة السودان**، العدد 7 (2016)، ص 112.

43 أحمد أمل محمد، "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، مج 15، العدد 14 (نيسان/ أبريل 2022)، ص 526.

44 لمزيد من التفصيل، ينظر:
Arend Lijphart, "The Consensus Model of Democracy," in: Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries* (New Haven: Yale University Press, 1984).

45 ألير، ص 190-193.

لم يشمل أصحاب المصالحة المشتركة جميعهم، وهو ما جعل كل الاتفاقيات ذات ديمومة قصيرة؛ لأنها في الأساس مُوثَّقة استنادًا إلى مصالحة المجموعات التي وقّعتها في إطار علاقتها بالحكومة المركزية.

2. غياب الثقة بين أطراف العملية السلمية

داخل إطار تقاسم السلطة الجزئي، نلاحظ انعدامَ ثقة متراكمًا تاريخيًا بين أطراف العملية السلمية (الاتفاقيات) في السودان، وهو أمرٌ نابع من واقع اجتماعي وثقافي وسياسي شديد التباين والتباغض بين النخبة الحاكمة في الخرطوم وأصحاب المطالب الجهوية في الأطراف. وقد تأثرت هذه الثقة المفقودة، في حدّها الأدنى، بواقع الصراع الاجتماعي والثقافي الذي فرضته الظروف الموضوعية المحيطة بأقاليم السودان المختلفة، وفي حدّها الأعلى بممارسات النخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم، التي تعتبر نفسها صانعة الاستقلال الذي شارك إنسان الجنوب والأطراف الأخرى فيه مشاركةً متواضعةً وسلبيةً في بعض الأحيان. وولّدت هذه "النزعة الفطرية"، كما يُسمّيها منصور خالد، سلوكًا أبويًا أو استعلائيًا تجاه الآخر، تصاعدت نبرته عندما "افترضت الحكومات الوطنية – بحسن نيّة أو بسوء نيّة - أنّ الوطنية الشمالية الصغرى Northern Sub-nationalism بكل مقوّماتها الثقافية والدينية، بل العرقية، يجب أن تصبح المقوّم الوحيد للهوية الوطنية لكل السودان"[46]. إلّا أن هذه النظرة الاستعلائية وجدت معارضة من بعض الأطراف، وانعكست بطريقة جليّةٍ على **اتفاقية السلام الشامل** في عام 2005، التي نصّت في استهلالها على ضرورة "إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف بحقّ شعب جنوب السودان في تقرير المصير وجعل الوحدة جاذبة خلال الفترة الانتقالية، وفي ذات الوقت يقوم على أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد، واحترام الحقوق الأساسية وحريات الأفراد، والتفاهم المشترك والتسامح والتنوّع داخل الحياة في السودان"[47]. ويفترض هذا النص أن الحكم الديمقراطي سيوفّر بيئة صالحة لاستدامة الاتفاقية؛ لأن **اتفاقية أديس أبابا** قد نكث الرئيس نميري التزامه بها، بمساندة بعض القيادات الجنوبية، عندما غيّر تركيبة إقليم جنوب السودان، بتقسيمه ثلاثة أقاليم، من دون اتّباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (34) من قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية في عام 1972[48]. ويتمثّل الخرق الآخر، الذي أحدث جدلًا كثيفًا في الشمال والجنوب، في إعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في أيلول/ سبتمبر 1983، وهو الإعلان الذي يرى الجنوبيون فيه انتهاكًا للحقوق الأساسية والحريات التي نصّت عليها **اتفاقية أديس أبابا** (الملحق أ)، وكفلها الدستور الدائم في عام 1973. وقد نبّهت هذه الخروقات الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى ثغرات **اتفاقية أديس أبابا** (1972)، ثم دفعتها إلى وضع شرط تقرير المصير، في مقابل الوحدة الجاذبة، وعندما شعر الجنوبيون بأن الوحدة لم تكن جاذبة مع الشماليين، صوّتوا بنسبة 98 في المئة لمصلحة تقرير المصير وقيام دولة جنوب السودان، في 9 تموز/ يوليو 2011.

3. الوسطاء الأجانب وموائد التفاوض الخارجية

يتمثّل دور الوسطاء الإقليميين والدوليين في إقناع أطراف الصراع المسلّح (الحكومة المركزية والحركات المتمردة) باستئناف المفاوضات؛ وذلك لوضع حدٍّ للحروب الأهلية التي دمّرت الموارد الحيوية في السودان، وشكّلت تهديدًا للأمن القومي والإقليمي، وأبطأت سير التنمية في أماكن القتال المسلّح، وقلّلت من فرص الاستثمارات الخارجية. وتحت ضغوط الوسطاء الإقليميين والدوليين، استجاب أطراف النزاع المسلح، عبر مراحله المختلفة، إلى نداءات التفاوض، على أن تُجرى مداولاتها خارج الأراضي السودانية (أديس أبابا، ونيفاشا، وأبوجا، وطرابلس، أسمرا)؛ لأن الحركات المتمردة كانت لا تثق بالحكومات المركزية المتعاقبة؛ سواء كان ذلك في عهد حكومة أيار/ مايو، أم حكومة الإنقاذ. وبهذه الكيفية بدأ تدخّل الوسطاء؛ إذ تواصل مجلس الكنائس العالمي مع حكومة أيار/ مايو وحركة تحرير جنوب السودان؛ لوضع حدٍّ للحرب الأهلية، وتسوية مشكلة الجنوب. وبدأت اللقاءات والمشاورات السرّية بمبادرة من مؤتمر كنائس عموم أفريقيا في لندن، الذي حضره ممثلون من حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 اجتمع ممثلو مؤتمر كنائس عموم أفريقيا، ومجلس الكنائس العالمي، وحكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان في أديس أبابا، في لقاء تحضيري "لاكتشاف مواقف الطرفين، والتعبير عن رغبتهما المتبادلة في تحقيق السلام"[49]. وحضر وفد الحكومة السودانية برئاسة أبيل ألير (نائب رئيس الجمهورية ووزير شؤون

46 خالد، **السودان: أهوال الحرب**، ص 11؛ يؤكد ما ذهب إليه خالد قولٌ يتّفق فيه معه محمد أبو القاسم حاج حمد: "ليس في السودان سوى هُوية واحدة، تنطبق عليها صفات القومية، وهي العروبة، وما عداها فمكوّنات قبلية، وليس في السودان سوى ديانة واحدة تنطبق عليها مواصفات الدين عالميًا، وهي الإسلام، وما عداها تشكيلات من المعتقدات المرتبطة بنسيج العادات والتقاليد الموقوفة على حالات عشائرية غير قابلة للتداخل مع الغير". لمزيد من التفصيل ينظر: محمد أبو القاسم حاج حمد، "السودان بعد عشر سنوات على ثورة الإنقاذ: مسألة الهُوية. هل هناك اتفاق على الهُوية في السودان؟"، **الحياة**، 1999/6/11.

47 **اتفاقية السلام الشامل**، استهلال.

48 لمزيد من التفصيل عن "قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972"، ينظر: فيصل عبد الرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي، 1899-1986** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012)، ص 151-158.

49 خالد، **السودان: أهوال الحرب**، ص 323.

الجنوب)، ووفد حركة تحرير جنوب السودان برئاسة أزبوني مندیري قوانزا (وزير المواصلات السابق في حكومة تشرين الأول/ أكتوبر 1964)، وحضر جلسات المفاوضات الأولى كمراقبين نبيولول كفلي ممثلًا للإمبراطـور هيلا سيلاسي الأول (1930-1974)، وليوبولد نيليوس (أميركا اللاتينية)، وكودو أنكرا (غانا) ممثلَين لمجلس الكنائس العالمي، وبيرغس كارا (ليبيريا)، ممثلًا للأمين العام لمجلس كنائس عموم أفريقيا، وصامويل بووقو، ممثلًا لمجلس كنائس السودان، الخبير القانوني البريطاني، سير دنقل فوت، بصفته مستشارًا قانونيًا لوفد حركة تحرير جنوب السودان. ورشّح الطرفان كارا رئيسًا وسيطًا لجلسات المفاوضات[50]. وبعد هذا اللقاء التحضيري، بدأت المفاوضات المباشرة في 20 كانون الثاني/ يناير 1972، في مدينة أديس أبابا، برعاية هيلا سيلاسي الأول. ومن خلالها، توصّل الطرفان إلى **اتفاقية أديس أبابا**، فوقّعاها في 27 شباط/ فبراير 1972[51]. وفي هذه الاتفاقية كان دور الوسطاء الخارجيين دورًا تيسيريًّا؛ إذ منح الطرفين مجالًا من التفاوض الجادّ الذي أفضى إليها، وهي التي كانت تُعَدّ من اتفاقيات السلام الناجحة لولا تدخّل الرئيس نميري الذي أفسد تدافعها الداخلي واستمراريتها، حفاظًا على سلطته المركزية شبه المطلقة، وممارسة بعض أعضاء حكومة الجنوب التي لا تتّسق وروح الاتفاقية.

تمثّل **اتفاقية السلام الشامل** في عام 2005 نمطًا آخر من أنماط التوسط الخارجي، الذي بدأ بعد فشل جولة المفاوضات الأولى التي أجرتها حكومة الإنقاذ (1989-2019) مباشرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا، في آب/ أغسطس 1989، وقد عُقدت الجولة الثانية في نيروبي تحت إشراف جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق (1977-1981)، ودانيال آراب موي Daniel Arap Moi، في كانون الأول/ ديسمبر 1989؛ إلّا أنها لم تؤدِّ إلى اتفاق بين الطرفين؛ لأن وفد الخرطوم اتهم الوسيط الأميركي بالتحيّز إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي أحد اجتماعات إيغاد IGADD في عام 1993[52]، طلب الرئيس عمر البشير توسّط أعضاء الهيئة لإنهاء الحرب الأهلية في السودان. وبناءً على هذا الطلب بدأت الجولة الأولى من المفاوضات، التي نظمتها إيغاد في الفترة 17-23 آذار/ مارس 1994، ولم تحقق نجاحًا ملموسًا، لكنها مهّدت للجولة الثانية التي عُقدت في أيار/ مايو 1994، وشهدت ميلاد "إعلان المبادئ" الذي أمّن أولوية وحدة السودان في إطار "دولة ديمقراطية علمانية، تكفل حُرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين"، وأقرّ حق تقرير المصير على أساس الفدرالية أو الحكم الذاتي "لمواطني جنوب السودان؛ لتحديد وضعهم المستقبلي من خلال الاستفتاء"؛ إلّا أن حكومة جمهورية السودان رفضت في بادئ أمرها الاعتراف بإعلان المبادئ الذي ينادي بعلمانية الدولة. وفي أثناء هذه التعقيدات، كلف مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن بتمويل من معهد السلام الأميركي، فرانسيس دينغ Francis Deng وستيفين موريس Stephen Morris، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، بإعداد تصور لدعم السلام في السودان، فجاءت توصياتهما بأن تتّخذ الإدارة الأميركية خطوات جادة، تتمثّل في تعيين مبعوث خاص للسودان، وتعيين شخصية رفيعة المستوى تكون حلقة وصلٍ بين الحكومة الأميركية والفصائل المتمرّدة في جنوب السودان، وتأسيس المفاوضات على هدي إعلان المبادئ، حفاظًا على السودان موحَّدًا في ظل نظامين سياسيين للحكم في الشمال والجنوب[53]. وتزامنت هذه الخطوات مع إجازة الكونغرس الأميركي قانون سلام السودان في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2002، الذي دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى "أن تتّخذ كافةَ الوسائل المُتاحة للوصول إلى حلّ شامل للحرب في السودان، بما في ذلك توسيع أساليب الضغط الاقتصادية والدبلوماسية على حكومة السودان، للدخول بعزيمة صادقة في عملية السلام"[54]. وفي هذه الأثناء، طرح عضو مجلس الشيوخ الجمهوري، جون دانفورث John Danforth، المبعوث الرئاسي لواشنطن في السودان، مقترحًا يقضي بصوغ اتفاقٍ شاملٍ لإقامة نظامين للحكم في شمال السودان وجنوبه في إطار دولة واحدة، مع استقلال الجنوب عن الشمال من الناحية الاقتصادية، وشؤون الحكم الداخلي، وضمان الحريتين الدينية والثقافية، والتوزيع العادل للموارد النفطية، وتقاسم السلطات بين الحكومة المركزية، والحكومات الإقليمية. وبذلك، مهّدت الإدارة الأميركية لإجراء مفاوضات مباشرة بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد بدأت تلك المفاوضات في 17 حزيران/ يونيو 2002، في مدينة مشاكوس الكينية، برعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيغاد)، وسكرتاريتها المكوّنة من الجنرال لازروث سومبيو (كينيا)، والخبير الدستوري نيكولاس فنك هايسوم (جنوب أفريقيا)،

50 المرجع نفسه؛ عبد الرحمن عبد الله، **السودان: الوحدة والتمزق**، ترجمة الفاتح التجاني (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002)، ص 164-166.

51 خالد، **السودان: أهوال الحرب**، ص 325-328.

52 أُسّست السلطة الحكومية الدولية للإنماء والتصحر The Intergovernmental Authority on Drought and Development، في عام 1986، لمقاومة الجفاف والتصحر. وفي عام 1996 اجتمع رؤساء الدول الأعضاء في نيروبي، واتفقوا على تعديل ميثاق المنظمة وتغيير اسمها إلى الهيئة الحكومية للتنمية the Intergovernmental Authority on Drought and Development. والآن تتكوّن عضويتها من ثماني دول، هي: جيبوتي، والسودان، وجنوب السودان، والصومال، وكينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وإرتيريا.

53 لمزيد من التفصيل، ينظر:
Francis M. Deng & J. Stephen Morrison, *U.S. Policy to End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy*, Center for Strategic and International Studies (Washington: 1/2/2001).

54 Ibid., p. 14.

وعدد من المستشارين. وناقش الطرفان علاقة الدين والدولة، وحق تقرير المصير، وشكل نظام الحكم، ثم وقّعا بروتوكول مشاكوس في 20 حزيران/ يونيو 2020. وقد أفسح هذا البروتوكول مجالًا لتوقيع البروتوكولات الأخرى التي شملت بروتوكول الترتيبات الأمنية في 25 أيلول/ سبتمبر 2003، وبروتوكول تقاسم الثروة في 7 كانون الثاني/ يناير 2004، وبروتوكول تقاسم السلطة في 26 أيار/ مايو 2004، وبروتوكول حسم النزاع في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق في 26 أيار/ مايو 2004، وبروتوكول حَسْم النزاع في منطقة أبيي في 26 أيار/ مايو 2004. وشكّلت هذه البروتوكولات الستة **اتفاقية السلام الشامل** التي وقّعها علي عثمان محمد طه، النائب الأول لرئيس جمهورية السودان، نيابة عن حكومة جمهورية السودان، وجون قرنق دي مبيور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، نيابةً عن الحركة والجيش، في 9 كانون الثاني/ يناير 2005، في نيروبي[55]. ونجحت هذه الاتفاقية في تحقيق تقاسم السلطة بطريقة جزئية، وحقّقت معظم متطلبات الفترة الانتقالية التي شملت إعداد الدستور الانتقالي في عام 2005، وإجراء تعداد للسكان في عام 2009، وإجراء الانتخابات القومية في عام 2010؛ إلّا أنه حمل في داخله بذور انفصال الجنوب وقيام دولة جنوب السودان الذي تحقق في عام 2011[56]، لأن الصراع الحزبي بين طرفَي الاتفاقية لم يُسهم في تحقيق وحدة جاذبة، وقد زاد المشهد تعقيدًا وفاة جون قرنق في 30 تموز/ يوليو 2005، بعد تحطّم الطائرة التي كانت تُقلّه من يوغندا في أثناء عودته إلى السودان، وخلفَه في سدّة الحكم نائبه سلفاكير ميارديت صاحب الميول الانفصالية. وعندما أُجري الاستفتاء بشأن الوحدة مع الشمال، أو الانفصال، بحسب نص **اتفاقية السلام الشامل**، صوّت الجنوبيون بنسبة 98 في المئة لمصلحة الانفصال، وبموجب ذلك، وُلِدت دولة جنوب السودان، في تموز/ يوليو 2011[57].

شكّلت **اتفاقية سلام دارفور**، أبوجا (2006)، و**وثيقة سلام الدوحة** (2011)، نموذجين آخرين للتوسّط الخارجي. وبعد اندلاع الحرب الأهلية بين حكومة السودان والحركات المسلّحة في دارفور في عام 2003، دعا إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد (1990-2021)، أطراف النزاع في دارفور إلى محادثات في مدينة أبشي، في تشاد، في أيلول/ سبتمبر 2003؛ إلّا أن حركة العدل والمساواة رفضت الانضمام إلى المحادثات، مشككةً في حياد الرئيس ديبي. ثم عُقدت جولة المحادثات الثانية في أبشي، وعقب انهيارها نُقلت المحادثات إلى أنجمينا، في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2003، إلّا أنها لم تكن أفضل حظًّا من سابقتها، بل انهارت قبل أن تبدأ المفاوضات المباشرة؛ لأن حركة تحرير السودان تقدّمت بطلب خارج أجندة المحادثات السابقة، مفاده منح إقليم دارفور حكمًا ذاتيًّا. وبعد ذلك، توقفت المحادثات بين الطرفين مدة أربعة شهور، ثم استُؤنفت في نيسان/ أبريل 2004 برعاية رئيس التشاد، وحضور مراقبين من الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[58]. وبعد أن تعثّرت جولة أنجمينا الثانية بشأن المفاوضات، تولّى الاتحاد الأفريقي زمام الوساطة بين الفرقاء السودانيين في أثناء مداولات قمّته في تموز/ يوليو 2004، في أديس أبابا، وشكّل لجنة مصغّرة برئاسة أوبا سانجو، الرئيس النيجيري (1999-2007) ورئيس دورة الاتحاد آنذاك، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عمر كوناري، ورؤساء السودان والسنغال وجنوب أفريقيا؛ لمناقشة مشكلة دارفور، وتقديم اقتراحات لإيقاف الحرب الأهلية في الإقليم[59]. ثمّ دعت لجنة حكومة السودان والحركات المسلّحة في دارفور إلى اجتماع في أديس أبابا، إلّا أن الحركات لم تكن متحمسة للمفاوضات، فأرسلت وفدًا من "الصف الثاني"، طرح جملة من القضايا الخلافية التي قادت إلى إنهاء الاجتماع من دون تحقيق أي نتائج إيجابية. وفي آب/ أغسطس 2004 نُقلت المفاوضات إلى أبوجا، وبلغ عدد جولاتها سبع جولات، كانت آخرها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وفي 5 أيار/ مايو 2006 وقّعت حكومةُ السودان وحركة تحرير السودان (جناح مني أركو مناوي) اتفاقيةَ أبوجا، في حين رفضت ذلك حركة تحرير السودان (جناح عبد الواحد محمد نور) وحركة العدل والمساواة، وشهد مراسم التوقيع ممثلو

55 **اتفاقية السلام الشامل**، صفحة التوقيعات. وشهد على الاتفاقية موايِ كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، نيابة عن اللجنة الفرعية لإيغاد بشأن السودان؛ يوري كاقوتا موسفيني، رئيس جمهورية أوغندا، نيابة عن الدول المنضوية إلى إيغاد؛ أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر العربية، نيابة عن حكومة مصر العربية؛ ألفريدو ماتيكا، نائب وزير خارجية إيطاليا، نيابة عن حكومة إيطاليا؛ فريد راكي، المبعوث الخاص لمملكة هولندا، نيابة عن مملكة هولندا؛ هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية النرويجية، نيابة عن الحكومة النرويجية؛ هيلاري بن، وزير التنمية الدولية البريطاني، نيابة عن المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية؛ كولن باول، وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية، نيابة عن الولايات المتحدة؛ ألفا عمر كوناري، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، نيابة عن الاتحاد الأفريقي؛ تشارلز كولينز، وزير التعاون التنموي الهولندي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ ألفريدو ماتيكا، نائب وزير خارجية إيطاليا؛ هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية النرويجية، نيابة عن شركاء إيغاد؛ عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، نيابة عن الجامعة؛ جان برونك، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان، نيابة عن الأمم المتحدة.

56 لمزيد من التفصيل عن هذه القضايا ومثيلاتها، ينظر: أحمد إبراهيم أبوشوك، **الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010: مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها** (الدوحة: مركز دراسات الجزيرة؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

57 لمزيد من التفصيل عن مشكلة الجنوب وتداعياتها، ينظر: سلمان، ص 15-20.

58 سليني محمد الصغير، "حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية: المفاوضات نموذجًا"، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، مج 5، العدد 2 (2020)، ص 135.

59 عبد الوهاب الأفندي، **أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 76-77؛ بلقيس بدري، "اتفاقيات سلام دارفور: الجهود وتحديات التطبيق"، في: **دارفور: حصاد الأزمة**، ص 310-311.

الاتحاد الأفريقي وبعض الدولة الغربية والعربية[60]؛ وبعد شهور من توقيع الاتفاقية، اندلعت صدامات عسكرية في دارفور، وتدهورت العلاقات بين الخرطوم وأنجمينا؛ ما دفع الولايات المتحدة إلى تقديم طلب إلى مجلس الأمن لاستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي[61] ببعثة من الأمم المتحدة؛ لأن الأولى أقدر على إعادة الأمن والاستقرار إلى إقليم دارفور المضطرب. وتقنينًا لذلك، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1706، في 31 آب/ أغسطس 2006، لتوسيع ولاية البعثة UNMIS ومهماتها في دارفور[62]؛ إلّا أن حكومة السودان رفضت تنفيذ القرار، واعتبرته تدخلًا في شؤونها الداخلية. وتجاوزًا لهذه المعضلة، أصدر مجلس الأمن القرار 1769، في 31 تموز/ يوليو 2007، لإنشاء بعثة مختلطة من قوات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ من أجل الإشراف المشترك على عمليات السلام تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتسلمت البعثة المشتركة أعمالها في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007[63]. ثم أعقب ذلك تعيين جبريل باسولي (وزير خارجية بوركينافاسو الأسبق)، وسيطًا مشتركًا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في دارفور. وقد جرت الموافقة على استضافة قطر مفاوضات سلام دارفور، وتعيين وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، أحمد بن عبد الله آل محمود، وسيطًا مشاركًا ثانيًا. رحّب باسولي بالشراكة القطرية، وتبنّى نموذجًا مبتكرًا لمفاوضات السلام، يعمل الخبراء فيه على تطوير اتفاق إطاري للحكم والأمن والتنمية، بمشاركة من أصحاب المصلحة، مع إقناعهم بتبنّيه. ويعقب ذلك دور المانحين الإقليميين والدوليين في تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازم لتنفيذ الاتفاق[64]. وكان تصوّر باسولي أن يبدأ الاتفاق الإطاري بإحدى الحركات المسلحة، ثم تجري دعوة بقية الحركات الأخرى. فاتّصل بحركة العدل والمساواة، التي قبلت العرض، ووقعت مع حكومة السودان "اتفاق حسن النوايا" في 17 شباط/ فبراير 2009؛ إلّا أن عبد الواحد محمد نور وصف هذا الاتفاق بأنه ""مجرد مصالحة بين الإسلاميين [...]، متخذين من الإبادة في دارفور وسيلة للبقاء في السلطة وتقاسمها [...] إنه مسرحية إسلامية [...]، الهدف منها تعطيل المادة السابعة واستبدالها بالمادة الـ 16 لتؤخذ هذه الوثيقة إلى مجلس الأمن؛ ليقولوا إن هناك سلامًا حقيقيًا في دارفور"[65]. وبعد ذلك، حدثت إجراءات توقيع الاتفاق الإطاري، في 23 شباط/ فبراير 2010، فوقّع أحمد تقد لسان عن حركة العدل والمساواة، وأمين حسن عمر عن حكومة السودان، وأحمد بن عبد الله آل محمود الوسيط القطري، وجبريل باسولي ووسيط الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وحضر مراسم التوقيع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (1995-2013)، وعمر البشير رئيس السودان، وديبي رئيس تشاد، وأسياسي أفورقي (1993-) رئيس إرتيريا[66]. لكن بعد توقيع الاتفاق الإطاري، انسحبت حركة العدل والمساواة من مفاوضات الدوحة، متعللةً بأنّ الحكومة شنّت هجومًا عسكريًا على مواقعها في دارفور. وشكّل انسحابها مع انقسامات بقية الحركات المسلّحة المفاوضة في الدوحة تحديًا حقيقيًا للوساطة الدولية - القطرية المشتركة، التي نجحت في تحسين العلاقات بين السودان وتشاد، وفي استقطاب المساندة الليبية والإرتيرية. وبعد انسحاب الحركات المسلّحة الأخرى من منبر الدوحة، وقّعت الحكومة السودانية "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" مع حركة التحرير والعدالة التي يرأسها التجاني سيسي، وذلك في 14 تموز/ يوليو 2011. وبقيت الوثيقة متاحةً لتوقيعات الحركات الأخرى التي شاركت في المفاوضات. وبالنظر إلى أنها تعالج قضايا تأسيسية، فهي تشمل: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتقاسم

---

60 الأفندي، **أزمة دارفور**، ص 76-77؛ الصغير، ص 135-137.

61 أنشئت بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بموجب القرار رقم 1564، الصادر عن مجلس الأمن، في 2004/9/18، الذي حدّد مهمتها في نزع أسلحة الحركات المُسلّحة (الميليشيات) في دارفور. وينص القرار في إحدى فقراته: "يطلب إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين، ولا سيما حركة العدل والمساواة وجيش/ حركة تحرير السودان، العمل معًا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاوضات الجارية في أبوجا بقيادة الرئيس أوبا سانجو، ويحيط علمًا بالتقدم المحرز حتى الآن، ويحث الأطراف المشاركة في المفاوضات على توقيع وتنفيذ الاتفاق الإنساني فورًا، وإبرام بروتوكول بشأن المسائل الأمنية بأسرع وقت ممكن، ويؤكد ويدعم الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها". لمزيد من التفصيل، ينظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 1564 (2004) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5040، المعقودة في 18 أيلول/ سبتمبر 2004"، 2004/9/18، شوهد في 2023/4/6، في: https://bit.ly/3KBNSmd

62 استند العمل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة إلى القرار رقم 1706، الصادر من مجلس الأمن في 2006/8/31، الذي حدد مهمتها في نزع أسلحة الحركات المسلّحة (الميليشيات) في دارفور. وينص القرار في إحدى فقراته على ما يلي: "يطلب إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالتباحث الوثيق والمتواصل مع أطراف **اتفاق دارفور للسلام**، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويقرر أن يبدأ نشر العناصر المبينة في الفقرات 40 إلى 58 من تقرير الأمين العام، المؤرخ [في] 28 تموز/ يوليو 2006 في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2006؛ وأن يجري بعد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في أقرب وقت مستطاع عمليًا، وأن تنتقل مسؤولية دعم تنفيذ **اتفاق دارفور للسلام** من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى ألّا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال 31 كانون الأول/ ديسمبر 2006". لمزيد من التفصيل، ينظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 1706 (2006) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقودة في 31 آب/ أغسطس 2006"، 2006/8/31، شوهد في 2023/4/6، في: https://bit.ly/3zxcQ01

63 لمزيد من التفصيل، ينظر: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "القرار 1769 (2007) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5727، المعقودة في 31 تموز/ يوليو 2007"، 2007/7/31، شوهد في 2023/4/6، في:https://bit.ly/3KzvlHo

64 أليكس دو فال، "الدور الإقليمي في الأزمة: ابتكارات خلاقة وصراعات معطلة"، في: **دارفور: حصاد الأزمة**، ص 319.

65 "عبد الواحد يعترف بزيارة إسرائيل ويهاجم اتفاق دارفور بالدوحة"، **الجزيرة نت**، 2009/2/18، شوهد في 2023/4/8، في: https://bit.ly/3KJjtCI؛ لمزيد من التفصيل ينظر: الفاتح الأمين الزاكي، "الوساطة القطرية في الاستقرار السياسي لإقليم دارفور (2008-2014)"، أطروحة أعدت لنيل الدكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2018، ص 195.

66 "توقيع اتفاق سلام دارفور بالدوحة"، **الجزيرة**، 2009/2/24، شوهد في 2023/4/8، في: https://bit.ly/40QrJqg

السلطة والوضع الإداري لدارفور، وتقاسم الثروة، والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين، والعدالة والمصالحة، ووقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية، والحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ. وبقيت الوثيقة متاحةً للتوقيع، لكنها لم تجد استجابة من بقية حركات دارفور المسلّحة، إلى أن اندلعت ثورة ديسمبر 2018.

ويتمثل النموذج الذي سبق **اتفاق جوبا لسلام السودان** لسنة 2020 في **اتفاق سلام شرق السودان** لسنة 2006، وهو يتكوّن من ثلاث اتفاقيات منفصلة. وقد أُجريت مفاوضات أولاها في طرابلس بين حكومة السودان وتنظيم الأسود الحرة، ووقّعها الطرفان، في 14 حزيران/ يونيو 2000، من أجل إنشاء نظارة لقبيلة الرشايدة في شرق السودان، والاهتمام بقضايا تنمية الرحّل، وإيقاف العدائيات وتسليم أسلحة تنظيم الأسود الحرة للحكومة السودانية؛ إلّا أن معظم بنود هذه الاتفاقية لم يُنفّذ[67]. وبعد توحيد فصائل الشرق المعارضة (تنظيم الأسود الحرة ومؤتمر البجا) لحكومة الإنقاذ في جبهة واحدة في عام 2005، بمساعدة الحكومة الإرتيرية التي لم تكن على وفاقٍ مع حكومة السودان، دعا الوسيط الليبي تنظيم الأسود الحرة وزعماء قبيلة الرشايدة وممثلي حكومة السودان إلى اجتماع في طرابلس، عُقدت جلساته في 24-25 كانون الأول/ ديسمبر 2005. ووقّع الطرفان اتفاقية ثنائية ثانية؛ من أجل وضع جدول زمني لتنفيذ اتفاقية الشعب العام، بحضور مراقبين من قبيلة الرشايدة في جمهورية السودان ودولة الكويت وقبيلة البراعصة في طرابلس، عام 2000[68]؛ وشهد مراسم توقيعها سليمان الشحومي، أمين الشؤون الخارجية بمؤتمر الشعب العام، بحضور مراقبين من قبيلة الرشايدة بجمهورية السودان ودولة الكويت وقبيلة البراعصة بالجماهيرية الليبية، وبرعاية العقيد معمر القذافي (1969-2011). بيد أن بعض مكوّنات جبهة الشرق اعتبرت الاتفاقية خطوة لتفتيت الجبهة، وإفراغ الاجتماع المشترك المزمع عقده في طرابلس، في 17 كانون الثاني/ يناير 2006 مع الحكومة السودانية، من محتواه، وقد شككت أيضًا في حياد دور الوسيط الليبي المنحاز إلى الحكومة السودانية، وأعلنت أنها في "حلٍّ من كل التزام مع الوسيط الليبي، الذي كشف عن عدم مصداقيته من الوهلة الأولى"[69]. ويبدو أن هذا الموقف المتشكك في الوساطة الليبية قد أدّى إلى نقل مقرّ المفاوضات بين الطرفين من طرابلس إلى أسمرا، حيث عُقدت مفاوضات الاتفاقية الثالثة في أسمرا، بين حكومة السودان وجبهة الشرق. وقبل التوقيع النهائي، أُدمجت الاتفاقيات الثلاث المشار إليها في اتفاق واحدٍ باسم **اتفاق سلام شرق السودان**، وقّعه مصطفى عثمان إسماعيل (مستشار رئيس الجمهورية آنذاك) عن الحكومة السودانية وموسى محمد أحمد عن جبهة شرق السودان، وشهد على التوقيع يماني قبر آب (مسؤول الشؤون السياسية للجبهة الشعبية الديمقراطية والعدالة) عن حكومة دولة إرتيريا، وذلك في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2006. وحضر مراسم التوقيع الرئيسان السوداني البشير والإرتيري أفورقي والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. وقد أنجز **اتفاق سلام شرق السودان** في فترة وجيزة، مقارنةً بالاتفاقيات الأخرى، ولم يتعرّض إلى تدخّلات وضغوط خارجية كثيفة، على خلاف الاتفاقيات الأخرى. لكن تنفيذه واجه عدة مشكلات في الواقع، وهو ما دفع بعض مكوّنات جبهة الشرق إلى التهديد بالانسحاب من الحكومة[70].

استند **اتفاق جوبا لسلام السودان** إلى إرث هذه الاتفاقيات والممارسات التفاوضية السابقة، من دون النظر في تغيير السياق السياسي الذي تجسّد في إسقاط حكومة الإنقاذ (1989-2019) وتنصيب حكومة انتقالية، على نحو تمثل فيه معظم الأطراف التي كانت في صراع سياسي وعسكري مع الحكومة المركزية. لكن يبدو أن "عُقدة الاستعانة بالوسيط الخارجي" في حَسْم الصراعات الداخلية في السودان ظلّت راسخة في أذهان القادة السياسيين الذين لم يَعُوا احتياجات المرحلة ومتطلّباتها. فاختاروا جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان، مقرًّا لمفاوضات السلام السودانية، وأن يكون توت قلواك ممثلًا لحكومة جنوب السودان الراعية المفاوضات؛ وذلك قبل تشكيل مفوضية السلام التي نصّت الوثيقة الدستورية على تأسيسها لإجراء مفاوضات السلام وتنفيذ مخرجاتها. ويعني ذلك أن القادة السياسيين وقادة الحركات المسلّحة كانوا لا يرغبون في وجود جهاز وطني يدرس مشكلات إرث المنشأ التي أشرنا إليها، ووضع الحلول المناسبة لها، ثم عرضها على السياسيين ليتحاوروا فيها، ومن ثم يصلون إلى توافق سياسي مدروس يضمن سلامة تنفيذ الاتفاقيات، وتوفير احتياطات الأمان الضامنة استدامتها. وتجاوزًا لهذه المنطلقات التأسيسية، اجتمع ممثلو الحكومة الانتقالية والجبهة الثورية[71]،

67 لمزيد من التفصيل، ينظر النص الكامل للاتفاق: **اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة الشرق**، أسمرا، 2006/10/14، ص 66-72.

68 لمزيد من التفصيل، ينظر: "محضر متابعة تنفيذ اتفاق طرابلس الموقع بين الحكومة السودانية وتنظيم الأسود الحرة بتاريخ 2000/6/14، طرابس، خلال يومي 24-2005/12/25"، في: **اتفاق سلام شرق السودان**، ص 73-83.

69 "بيان توضيحي من قيادة جبهة شرق السودان، 2005/12/27"، **سودانيز أولاين كوم**، 2006/12/27، شوهد في 2024/7/31، في: https://bit.ly/3yw4N6u

70 "متمردون سابقون في شرق السودان يهددون بالانسحاب من السلطة".

71 رئيس الجبهة الثورية هو الهادي إدريس يحيى، وتشمل عضوية الجبهة الثورية حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي (الهادي إدريس يحيى)، وحركة العدل والمساواة السودانية (جبريل إبراهيم)، والحركة الشعبية لتحرير السودان (مالك عقار أير)، وجيش تحرير السودان (مني أركو مناوي)، ومؤتمر البجا المعارض (أسامة سعيد)، والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة (الأمين داوود محمود)، وحركة تحرير كوش (محمد داؤود محمد)، والحزب الاتحادي الديمقراطي (التوم هجو). أما تجمع قوى تحرير السودان، فيرأسه الطاهر أبو بكر حجر.

وتجمّع قوى تحرير السودان، في مدينة جوبا (9-11 أيلول/ سبتمبر 2019). وبعد مداولات طويلة، وقّعت الحكومة مع أطراف العملية السلمية "إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض"، في 11 أيلول/ سبتمبر 2019، برعاية دولة جنوب السودان. وعند هذا المنعطف، ظهرت المسارات الخمسة التي أشرنا إليها من قبلُ، وبدأت مفاوضات السلام التي أفضت إلى **اتفاق جوبا لسلام السودان** الجزئي، الذي وقّعه كلّ من الحكومة الانتقالية وممثلو المسارات الخمسة في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

ثالثًا: جدل الثنائيات المتعارضة في اتفاقيات السلام

إلى جانب القواسم المشتركة لاتفاقيات السلام السودانية التي أشرنا إليها، توجد ثلاث قضايا مركزية، شكّلت جوهر الخلاف بين السلطة المركزية في الخرطوم والحركات المتمرّدة عليها من جهة، والأحزاب السياسية ذات التوجّهات الفكرية والعقدية المتباينة من جهة أخرى. وتتجسّد هذه القضايا المركزية الثلاث في ثنائية التنوّع والمواطنة، وثنائية الدين والدولة، والديمقراطية نظامًا لتداول السلطة والفدرالية لتوزيع السلطات والموارد.

1. ثنائية التنوّع والمواطنة

يُقصد بـ "التنوّع" التباينات الإثنية والدينية والثقافية في المجتمع السوداني، التي اقتضت أن تكون المواطنة معيارًا أساسيًا لتحديد الحقوق والواجبات المدنية والسياسية في الدولة، من دون التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق. ولذلك نصّت المادة (5) من قانون الحكم الذاتي في عام 1953 على أن "جميع الأشخاص في السودان أحرار متساوون أمام القانون". وبناءً على ذلك، "لا يحرم أي سوداني من حقوقه بسبب المولد، أو الدين، أو العنصر، أو النوع، فيما يختص بالاستخدام العام، أو الخاص، أو فيما يختص بقبوله، أو مزاولته لأي وظيفة، أو حرفة، أو عمل، أو مهنة"[72]. وقد شكّل هذا القانون أساس دستور السودان المؤقت في عام 1956، والمعدّل في عام 1964. لكن بعد استقلال السودان، في عام 1956، جرت عدة محاولات لأسلمة الدستور عبر الأجهزة البرلمانية، لكنها واجهت معارضة من القوى الجنوبية والأحزاب ذات التوجهات اليسارية والليبرالية، وهو ما جعل مهندسي **اتفاقية أديس أبابا**، عام 1972، يفطنون لقضية التنوّع والمواطنة؛ إذ نصّت المادة (1، ملحق أ) على "حظر حرمان المواطن من مواطنته"، وعضدت ذلك المادة (2): "للمواطنين كافة حقوق وواجبات متساوية أمام القانون، بدون تمييز قائم على أساس الأصل القومي، والميلاد، واللغة، الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي". ونصّت المادة (4) على أن كل شخص سوداني "يتمتع [...] بحرّية الاعتقاد الديني والضمير، وله حق ممارسته سرًّا وعلنًا"[73]. وعضدت ذلك المادة (16/د) من دستور السودان الدائم في عام 1973، التي نصّت على أنْ "تعامل الدولة معتنقي الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم، فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم في هذا الدستور كمواطنين، ولا يحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية"[74]. وأقرّت **اتفاقية السلام الشامل**، في عام 2005، بأن السودان "بلد متعدّد الثقافات، ومتعدّد الجنسيات، ومتعدّد الأعراق، ومتعدّد الديانات، ومتعدّد اللغات". وبناءً على ذلك، يكون شغل المناصب العامة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية، "على أساس المواطنة، وليس على أساس الدين، أو المعتقدات، أو العادات"[75]. وصيغ هذا البند من الاتفاقية بنصٍّ في الدستور الانتقالي في عام 2005، مقصده أن "تكون المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين"[76]. وظهر هذا التوجّه بصيغة أخرى في **اتفاق سلام شرق السودان** الذي نص على ما يلي: "السودان وطن متعدّد الثقافات والأديان واللغات والأعراق، والإقرار بهذا التنوّع واحترامه يُمثّل أساسًا مهمًا للتماسك القومي". وبموجب ذلك، "تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية"[77]. وقد كُرِّر نص المواطنة بصيغة أخرى في وثيقة الدوحة لسلام دارفور (2011): أن "تكون المواطنة هي أساس تساوي جميع السودانيين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية"[78]. ووردت كلمة "المواطنة" في **اتفاق جوبا لسلام السودان** في أكثر من ثلاثين موضعًا وبسياقات مختلفة، لكن النص الجامع بينها هو أن "السودان دولة [...] تعددية [...] تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، دون تمييز بسبب

72 قانون الحكم الذاتي، الفصل الثاني: الحقوق الأساسية، حق الحرية والمساواة، المادة (5)، في: فدوى عبد الرحمن علي طه، **كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان**، ط 2 (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008)، ص 410.

73 "ملحق (1): الحقوق والحريات الأساسية، المواد 1، 2 / 1، 1/4"، في: أحمد المبارك محمد أحمد "اتفاقيات السلام السودانية، أديس أبابا- الخرطوم للسلام: دراسة مقارنة"، رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة النيلين، 2002، ص 6.

74 **الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية**، 1973، المادة (16/د).

75 **اتفاقية السلام الشامل**، "الجزء ج: الدين والدولة"، ص 5.

76 **دستور جمهورية السودان**، 2005، المواطنية والجنسية، المادة (1/7).

77 **اتفاق سلام شرق السودان**، المادة (2-3)، ص 5.

78 "وثيقة الدوحة لسلام دارفور، الفصل الأول: حقوق الإنسانية والحريات الأساسية، المادة (3/1)"، **آفاق الهجرة**، العدد 11 (2013)، ص 162.

العرق، أو الدين، أو الثقافة، أو الجنس، أو اللون، أو النوع، أو الوضع الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الرأي السياسي، أو الإعاقة، أو الانتماء الجهوي، أو غيرها من الأسباب"[79]. ويبدو أن تكرار استخدام مصطلح المواطنة في مواضع متعدّدة كان مقصودًا في حدّ ذاته؛ لأن أطراف عمليات السلام التفاوضية التي شهدها السودان (1972-2020) قد وصلت إلى قناعة أن المواطنة يجب أن تكون أساسًا عادلًا لتحديد الحقوق والواجبات المدنية والسياسية، وإدارة التنوّع في السودان، بعيدًا عن معايير التمييز العرقية، أو الدينية، أو الثقافية.

2. ثنائية الدين والدولة

غلب طابع العلمانية على دستور السودان المؤقت في عام 1956؛ لأنه "سكت عن المسألة الدينية"[80]، أو لم يُشِر إلى "الدين الرسمي للدولة، أو مصادر التشريع"، ولم يذكر "كلمة الإسلام في أي موضع فيه، بيد أنه أكد على حرية الاعتقاد والحق في أداء الشعائر الدينية"[81]. وبعد الاستقلال، جرت محاولات عديدة لأسلمة الدستور؛ لكن انقلاب 25 أيار/ مايو 1969 حال دون تحقيق آخرها (مشروع دستور جمهورية السودان في عام 1968). وبعد الانقلاب، رفض الحكام الجُدد فكرة أسلمة الدستور، وسعوا لإيقاف الحرب الأهلية، وتأسيس سلام مستدام في جنوب السودان يعتمد على قيم "العدل والمساواة والديمقراطية والحرية". لكن مفاوضات **اتفاقية أديس أبابا**، في عام 1972، أفرزت واقعًا توافقيًا؛ إذ أقر الدستور المنبثق منها أن "الإسلام هو دين الغالبية، والمسيحية والمعتقدات الأفريقية لها أتباع معتبرون من المواطنين"؛ وقد جعلت المواطنة "أساس الحقوق والواجبات"، ونصّت على أن "الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع"[82]. لكن الاتفاقية والدستور معًا لم يُقرّا الإسلام دينًا رسميًّا للدولة، بل أشارا ضمنيًّا إلى فصل الدين عن الدولة، من دون أن يُعلِنا علمانيتها. ويؤكد ذلك قول جعفر محمد علي بخيت: "إن الدولة هي سلطة المجتمع، والمجتمع أقام الدولة على أساس المواطنة، وليس على أساس الانتماء الديني، أي على أساس الولاء للتراب السوداني، وليس المعتقدات. فإن الدولة إذا جعلت لنفسها دينًا معيّنًا، فإنها تكون قد انحرفت عن ارتباطها الأصلي إلى جديد لا يجمع كل السودانيين"[83]. وقد استمرّت هذه الرؤية ذات النظرة العلمانية المستترة إلى أن أقلع الرئيس نميري عنها، معلنًا تطبيق التشريعات الإسلامية في أيلول/ سبتمبر 1983، ساعيًا لأسلمة مؤسسات الدولة والمجتمع. وقد واجه هذا التحوّل الإسلامي رفضًا صريحًا من القوى الجنوبية باختلاف مشاربها الحزبية ومعظم الأحزاب ذات التوجهات اليسارية، وأسهم في تصاعد حدّة الصراع المسلح في جنوب السودان. وبعد انقلاب الجبهة الإسلامية القومية على نظام الحكم البرلماني في 30 حزيران/ يونيو 1989، أضحت الأمور أكثر تعقيدًا (1986-1989)؛ لأن القوى الانقلابية شرعت في تنفيذ نظام حكم إسلامي (1989-2019)، إلّا أنه واجه معارضة من أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي في الشمال، ودُعاة "السودان الجديد" في الجنوب. وبعد عقدٍ ونيّفٍ من الصراع السياسي والعسكري بين الطرفين، بدأت المفاوضات على نحو جادّ بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان في بداية الألفية الثالثة، وأفضت إلى **اتفاقية السلام الشامل** في عام 2005. وكان موقف الاتفاقية من قضية الدين والدولة "توفيقيًّا"، كما وصفه محمد إبراهيم خليل؛ لأن الاتفاقية لم تنص صراحة على علمانية الدولة، أو على فصل الدين عن الدولة، بل اعتبرت "الديانات والعادات والمعتقدات" مصدرًا لـ "القوة المعنوية والإلهام بالنسبة للشعب السوداني"، وأقرّت "حرية العقيدة والعبادة والضمير؛ لاتباع جميع الديانات أو المعتقدات أو العادات"، من دون تمييز "ضد أي شخص على هذه الأسس"[84]. ونصّت الاتفاقية على مصدرية الشريعة الإسلامية والتوافق الشعبي في التشريع. وفصّلت المادة (1/5-2) من دستور جمهورية السودان الانتقالي في عام 2005 هذا الوضع المصدري بنصّها على أن "تكون الشريعة الإسلامية والإجماع مصدرًا للتشريعات التي تُسَنّ على المستوى القومي وتُطبّق على ولايات شمال السودان"، و"يكون التوافق الشعبي وقيم وأعراف الشعب السوداني وتقاليده ومعتقداته الدينية التي تأخذ في الاعتبار التنوّع في السودان مصدرًا للتشريعات التي تُسَنّ على المستوى القومي، وتُطبّق على جنوب السودان أو ولاياته"[85]. وبناءً

79 هذا النص منقول من الوثيقة الدستورية لسنة 2019، الفصل الأول: الأحكام العامة، طبيعة الدولة، المادة (1/4).

80 عبد اللطيف البوني، **دستور السودان علماني أم إسلامي؟** (الخرطوم: مكتبة ابن رشد، 1998)، ص 14.

81 عبد الله أحمد النعيم، **الإسلام وعلمانية الدولة** (القاهرة: دار ميريت، 2010)، ص 368.

82 **الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية**، 1973، المادة (9)، والمادة (16/أ-ج).

83 نقلًا عن: منصور خالد، **النخبة السودانية وإدمان الفشل** (القاهرة: مطابع سجل العربي، 1993) ص 507. جعفر محمد علي بخيت (1930-1976)، أستاذ جامعي ومنظّر سياسي. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كامبريدج، وعمل أستاذًا في قسم العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، وانضم إلى حكومة أيار/ مايو بعد انقلاب تموز/ يوليو 1971، حيث تولّى منصب وزير الحكم المحلي. وكان أحد المفاوضين في **اتفاق أديس أبابا** في عام 1972، وأحد مشرّعي دستور السودان الدائم في عام 1973، ورائد مجلس الشعب، الذي أشرف على مداولات مشروع الدستور وإجازته. ويُعد كتابه **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية السودانية (1919-1939)**، المترجم من أطروحته لنيل الدكتوراه، مرجعًا مهمًّا في الدراسات السودانية.

84 محمد إبراهيم خليل، **لماذا انفصل جنوب السودان؟**، ترجمة عثمان النصيري (الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، 2021)، ص 198.

85 **دستور جمهورية السودان الانتقالي**، 2005، مصادر التشريع، المادة (1/5-2).

على هذا التصنيف لمصادر التشريع، أنشأت الاتفاقية مستويَين من الحكم، أحدهما قومي، يعكس سيادة الدولة العليا، وآخر بالنسبة إلى جنوب السودان؛ بحيث تمارس حكومة الجنوب سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية على الولايات الجنوبية، مع الاحتفاظ بتمثيل مقدّر في الحكومة القومية (أو الاتحادية).

اختفت في مواد اتفاقيات السلام، التي عُقدت بعد **اتفاقية السلام الشامل** في عام 2005، قضية العلاقة بين الدين والدولة، ولم تظهر مرة أخرى إلّا في **اتفاق جوبا لسلام السودان**، حيث نصّت المادة (1/ 7/ 1) على "الفصل التام بين المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة؛ لضمان عدم استغلال الدين في السياسة، ووقوف الدولة على مسافة واحدة من جميع الأديان وكريم المعتقدات، على أن يضمن ذلك في دستور البلاد وقوانينها"[86]. ويرى عبد الخالق شايب أن هذه المادة، على الرغم من أنها قد أقرَّت فصل الدين عن الدولة؛ فإنها لم تجرؤ على استخدام "علمانية الدولة"، الذي زاوج قطاع واسع من السودانيين المسلمين بينه وبين الإلحاد[87]. ويبدو أنَّ عدم النص صراحة في وثائق **اتفاق جوبا لسلام السودان** على "علمانية الدولة" كان أحد الأسباب التي دفعت عبد العزيز الحلو، رئيس حركة تحرير السودان - جناح الشمال، إلى الانسحاب من المفاوضات قبل توقيع الاتفاق النهائي؛ لأنه قبل بداية المفاوضات دعا إلى ضرورة قيام دولة علمانية لحسم إشكالية العلاقة بين الدين والدولة[88]. ويعتقد معظم مؤيدي موقف الحلو أن فصل الدين عن الدولة ليس فصلًا للممارسات المجتمعية، بل يعني عدم استغلال الدين في السياسة؛ عملًا بأن الدين لله والوطن للجميع. وخلاصة القول أنّ قضية العلاقة بين الدين والدولة علاقة شائكة، وأنها تحتاج إلى مناقشات فكرية واسعة تقوم على أساس المواطنة المتساوية، والنظام الديمقراطي في الحكم، وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان السوداني.

3. الديمقراطية والفدرالية

بقي مصطلحَا الديمقراطية والفدرالية من المصطلحات المتداولة في اتفاقيات السلام التي شهدها السودان في أثناء أنظمة حكم شمولية لم ترعَ في الديمقراطية إلَّا ولا ذمّة. وفي الدستور الدائم المنبثق من **اتفاقية أديس أبابا** في عام 1972، أوضح المُشرّع أن دولة السودان تسعى لإنشاء "مجتمع اشتراكي ديمقراطي جديد"، و"الاتحاد الاشتراكي السوداني هو التنظيم السياسي الوحيد" الذي "يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، المتمثلة في الزُرّاع والعمال والمثقفين والرأسماليين الوطنيين والجنود"[89]. وبذلك، أُبعد نمط الديمقراطية التعددية - الحزبية والعمل السياسي خارج إطار الاتحاد الاشتراكي، الحزب الحاكم. وفي أثناء حكومة الإنقاذ الشمولية (1989-2019)، نصّت **اتفاقية السلام الشامل** في عام 2005 على ضرورة "إقامة نظام ديمقراطي للحكم، يأخذ في الحسبان التنوّع الثقافي والعرقي والديني والجنس واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان"[90]. وفي ضوء هذا النص الدستوري، وُضع قانون الانتخابات القومية، الذي شمل المؤسسات التنفيذية (رئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب، ووُلاة الولايات) والتشريعية (مجلس الجنوب والمجالس التشريعية والمجلس الوطني)، وأُجري التعداد السكاني، وقُسمت دوائر الانتخابات، لكن عملية الاقتراع التي أشرف عليها طرفا الاتفاقية قد وصفتها الأحزاب المعارضة بعدم النزاهة والشفافية، تعلّلًا ببسط الحزبين الحاكمين (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان) سيطرتهما على مجريات العملية الانتخابية.

وبناءً على ذلك، يرى معظم معارضي النظام الحاكم أن الانتخابات القومية في عام 2010 لم تُحدث انتقالًا ديمقراطيًا حقيقيًا، بل كرّست نمطًا جديدًا من الشمولية المتدثّرة بثوب الديمقراطية[91].

وفي اتفاقيات السلام التي أعقبت اتفاقية نيفاشا، ظلّ النموذج الديمقراطي يستمدّ مرجعيته من الدستور الانتقالي في عام 2005. وفي **اتفاق جوبا للسلام**، ورد مصطلح الديمقراطية في سياقات عامة ومتفرّقة، المقصود منها الإقرار بأهمية النظام الديمقراطي، من دون تحديد المسائل الإجرائية المتعلّقة بتنفيذ عملية الانتقال الديمقراطي في الواقع. ويتمثّل النص الجامع بين هذه الاستخدامات المتفرقة للمصطلح في أن "السودان دولة [...] ديمقراطية، برلمانية، تعددية". لكن هذا الاستخدام العام لم يُفضِ إلى سَنّ قوانين إجرائية واتخاذ خطوات عملية (مثل التعداد السكاني وتوزيع الدوائر الانتخابية)؛ لإجراء الانتخابات العامة التي تُعدّ أحد استحقاقات التحوّل الديمقراطي التأسيسية، إلى أن حدث انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر

86 **اتفاق جوبا لسلام السودان**، 2020، الباب الأول: المبادئ العامة، المادة (1/7/1).

87 عبد الخالق شايب، "ثنائية الدين والدولة في السودان: هل فكت اتفاقيات جوبا وأديس أبابا طلاسم هذه العلاقة؟"، مبادرة الإصلاح العربي، 15 كانون الأول/ ديسمبر، شوهد في 2024/5/16، في: https://bit.ly/3V2Ker2. لمزيد من التفصيل عن قضية الدين والعلمانية، ينظر: عزمي بشارة، **الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الأول: الدين والتديّن** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

88 لمزيد من التفصيل عن علاقة الدين والدولة في السودان، ينظر: جمال عبد الرحيم صالح، **الدين والدولة: مشروع رؤية لفكّ الاشتباك** (الخرطوم: دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2021).

89 **دستور جمهورية السودان الدائم**، 1973، الباب الأول: السيادة والدولة، المادة (4).

90 **اتفاقية السلام الشامل**، 2005، "الجزء أ: المبادئ المتفق عليها"، المادة (1/5/1)، ص 2.

91 لمزيد من التفصيل، ينظر: أبوشوك، **الانتخابات القومية**، ص 43-52.

2021 على الحكومة الانتقالية، واندلعت الحرب بين القوات المسلّحة وقوات الدعم السريع المتمردة عليها في 15 نيسان/ أبريل 2023.

وهكذا، أضحت العلاقة بين الديمقراطية والفدرالية علاقة عضوية في كل اتفاقيات السلام المشار إليها؛ لأن الديمقراطية تُعدّ أحد شروط النظام الفدرالي الذي يناسب المجتمعات ذات التعدد الثقافي والعرقي والديني، ويحقق نوعًا من التوازن الخدمي والتنموي. ولذلك، بدأت عملية المطالبة بتطبيق النظام الفدرالي في الجنوب، قبل أن ينال السودان استقلاله في كانون الثاني/ يناير 1956. بيد أنّ السياسيين الشماليين الذين كانوا في سدّة الحكم ظنوا خطأً أن الفدرالية ستؤدّي إلى انفصال جنوب السودان، فرفضوها. لكن في اتفاقيات السلام اللاحقة حدث خلطٌ بين مصطلحي "الفدرالية" و"اللامركزية". فقد منحت **اتفاقية أديس أبابا**، مثلًا، الجنوب حكمًا ذاتيًا، أقرب إلى الفدرالية في أثناء نظام حكم لامركزي، أقرّه الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية في عام 1973. أما **اتفاقية السلام الشامل** في عام 2005 فقد أسّست لنظام حكم مزدوج (حكومة السودان وحكومة الجنوب) في إطار دولة موحّدة، يقوم نظام الحكم فيها على أُسس لامركزية، تقضي بتفويض السلطات الثلاث، من دون تخويلها، في كل مستويات الحكم. وفي **اتفاق جوبا لسلام السودان**، نلحظ أن اتفاق المنطقتين (جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان) نصَّ على قيام "حكم لامركزي (سواء كان فدراليًا أو ذاتيًا) في "إطار السودان الموحد"، ليعالج "المظالم التاريخية وجذور الحرب، ويُعزّز وحدة السودان"، في حين طالب أهل شرق السودان بتطبيق "نظام حكم فدرالي تعدّدي ديمقراطي"، يخوّلهم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويخصص لهم موارد مالية في مستويات الحكم الثلاثة (اتحادي وولائي ومحلي)؛ لإزالة التهميش السياسي والاقتصادي والتنموي الذي يعانيه شرق السودان. ويُعزى هذا الخلط في استخدام المصطلحات السياسية والإدارية إلى غياب الخبراء الفنيين المساندين للقوى السياسية، التي أشرفت على مفاوضات جوبا لسلام السودان وصاغت مفردات الاتفاق النهائي، كما يُعَدّ الخلط المشار إليه من بين الأسباب التي جعلت بعض أجزاء الاتفاق غير متّسق مع البعض الآخر، إلى حدّ يصعب فهمها أحيانًا.

خاتمة

نستنتج، من خلال ما جرى عرضه وتحليله، أن إرث المنشأ بمكوّناته المختلفة (التنمية غير المتوازنة والهوية العربية - الإسلامية الغالبة والهيمنة السياسية للمجموعات النيلية)، شكّل "واسطة عِقْد" المشكلات التي أفرزت الصراعات المسلّحة في السودان، وبقيت مكوّناته أساسًا لحلول الحركات المسلّحة، القائمة على قسمة السلطة والثروة، على الرغم من تباين حمولات هذا الإرث وتوظيفها سياسيًا بحسب ظروف كل إقليم، وبحسب حضورها الكثيف في أروقة المفاوضات ونصوص اتفاقيات السلام المنبثقة منها (1972-2020) أيضًا. وتعكس دينامية استمرارية مكوّنات إرث المنشأ المطلبية والاحتجاجية عبر الزمان وتقاطعات المكان عجز اتفاقيات السلام عن تقديم حلول مستدامة لجذور مشكلات المنشأ؛ لأنها كانت ذات طابع ثنائي - جزئي، مع الاستناد في ذلك، في المقام الأول، إلى معادلة قسمة السلطة؛ لتعزيز استمرارية سلطة الحاكمين في المركز، ومنح نصيب منها لإسكات قيادات الحركات المسلّحة المفاوضة؛ من دون تقديم حلول موضوعية شاملة لمعالجة جذور المشكلات في المركز والحواضن المتأثرة في الهامش. ويعني انعدام وضوح الرؤية الوطنية تجاه عملية السلام أنها عملية بناء متكاملة الأركان، بتمثيلها العادل لأصحاب المصلحة المشاركين فيها، وتخطيطها الاستراتيجي الواصف لجذور مشكلاتها بأبعادها الأفقية في الأقاليم المعنية والرأسية بين السلطة الحاكمة في المركز وأصحاب المطالب في الأطراف، فضلًا عن تأسيس نظام حكم فدرالي، يراعي تباينات الأقاليم السودانية، ويعكس نصوص الاتفاقيات الهادفة إلى جعل النظام الفدرالي إحدى آليات ضمان إدارة التنوّع العرقي والثقافي والديني، وتداول السلطة ديمقراطيًا مع احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان. إلّا أن غياب التوافق الشامل على مثل هذه الرؤية الكلّية، وغياب الإيمان الحقيقي بقضية السلام، قد عزّزا استمرارية إرث المنشأ باعتباره واقعًا تاريخيًا لم تُفلح اتفاقيات السلام المُبرمة في تغيير مكوّناته؛ بل ظلّ أداة احتجاج للوصول من خلالها إلى معادلة قسمة السلطة والثروة مع الحكومة المركزية. ويؤكد ذلك فشل معادلة قسمة السلطة والثروة الثنائي والجزئي في حل مشكلات إرث المنشأ المزمنة. لكن ربما يفتح نوافذ تفكير جديدة، إذا أدرك صنّاع القرار السياسي في المركز والحركات المطلبية المسلّحة أهمية الدعوة إلى عقد مائدة مستديرة (أو مؤتمر دستوري)، لإشراك أصحاب المصلحة السودانيين في مفاوضات جامعة عن جذور مشكلات الصراعات المسلّحة والحروب؛ حتى تُخرجهم من ضيق معادلة قسمة السلطة والثروة الثنائية والجزئية إلى رحاب القدرة على طرح حلول موضوعية ممكنة، تستند قاعدتها إلى أن مشكلات إرث المنشأ وغيرها، بالنظر إلى أنها مشكلات قومية، يجب أن تعالج وفق أطروحات مدروسة ونابعة من المركز وبمشاركة أصيلة لأصحاب المصلحة في الأقاليم، وأن تُنفذ وفق معايير تمييز إيجابي لأصحاب المظالم التاريخية في إطار مناخ توعوي جماهيري يضمن لها الاستدامة.

المراجع

العربية

أبوشوك، أحمد إبراهيم. **الانتخابات القومية في السودان لسنة 2010: مقاربة تحليلية في مقدماتها ونتائجها**. الدوحة: مركز دراسات الجزيرة؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

_____. **السودان: السلطة والتراث**. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2018.

أبوشوك، أحمد إبراهيم والفاتح عبد الله عبد السلام. **الانتخابات البرلمانية في السودان (1953-1986): مقاربة تاريخية-تحليلية**. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

اتفاق جوبا لسلام السودان. جوبا. 2020.

اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة الشرق. أسمرا. 2006/10/14.

اتفاقية الخرطوم للسلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان. الخرطوم. 1997.

اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان. نيروبي، 2005/1/9.

اتفاقية السلام بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان. الخرطوم. 1997/4/21.

أحمد، أحمد المبارك محمد. "اتفاقيات السلام السودانية، أديس أبابا-الخرطوم للسلام: دراسة مقارنة". رسالة أعدت لنيل شهادة الماجستير. كلية التجارة، جامعة النيلين. 2002.

إسماعيل، أبكر آدم. **جدلية المركز والهامش: قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان**. كمبالا: منظمة حقوق الإنسان والتنمية، 2015.

الأفندي، عبد الوهاب. **أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة**. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

ألير، أبيل. **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**. ترجمة بشير محمد سعيد. لندن: شركة ميدلايت المحدودة، 1992.

انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي. **الدين والعلمانية في سياق تاريخي. الجزء الأول: الدين والتديّن**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

البوني، عبد اللطيف. **دستور السودان علماني أم إسلامي؟** الخرطوم: مكتبة ابن رشد، 1998.

"تقرير لجنة مولانا دفع الله الحاج يوسف حول تقصي الحقائق بدارفور". **موسوعة التوثيق الشامل**. 2009/8/30. في: https://bit.ly/3eDwDzx

خالد، منصور. **النخبة السودانية وإدمان الفشل**. القاهرة: مطابع سجل العربي، 1993.

_____. **جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي**. لندن: دار تراث للنشر، 2000.

_____. **السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصة بلدين**. الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

خليل، محمد إبراهيم. **لماذا انفصل جنوب السودان؟**. ترجمة عثمان النصيري. الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر، 2021.

دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان. عبد الوهاب الأفندي وسيدي أحمد ولد أحمد سالم (محرران). الدوحة: مركز دراسات الجزيرة، 2013.

دينق، فرانسيس. **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**. ترجمة عوض حسن محمد أحمد. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999.

الزاكي، الفاتح الأمين. "الوساطة القطرية في الاستقرار السياسي لإقليم دارفور (2008-2014)". أطروحة أعدت لنيل الدكتوراه. جامعة أم درمان الإسلامية. 2018.

سلمان، سلمان محمد أحمد. **انفصال جنوب السودان: دور ومسؤولية القوى السياسية الشمالية**. فيرفاكس، فرجينيا: مركز أبحاث السودان، 2015.

شايب، عبد الخالق. "ثنائية الدين والدولة في السودان: هل فكت اتفاقيات جوبا وأديس أبابا طلاسم هذه العلاقة؟". مبادرة الإصلاح العربي، 15 كانون الأول/ ديسمبر. في: https://bit.ly/3V2Ker2

صالح، جمال عبد الرحيم. **الدين والدولة: مشروع رؤية لفكّ الاشتباك**. الخرطوم: دار المصورات للطباعة والنشر والتوزيع، 2021.

الصغير، سليني محمد. "حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية: المفاوضات نموذجًا". **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**. مج 5، العدد 2 (2020).

طه، فدوى عبد الرحمن علي. **كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية 12 فبراير المصرية - البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان**. ط 2. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008.

طه، فيصل عبد الرحمن علي. **السودان على مشارف الاستقلال الثاني: 1954-1956**. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2010.

_____. **مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي، 1899-1986**. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2012.

الطيب، مدّثر عبد الرحيم. **مشكلة جنوب السودان: طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها**. الخرطوم: الدار السودانية، 1970.

عبد الله، آدم محمد أحمد. "تقييم اتفاقيات السلام في السودان: أوجه النجاح والفشل". **مجلة السودان**. العدد 7 (2016).

عبد الله، عبد الرحمن. **السودان: الوحدة والتمزق**. ترجمة الفاتح التجاني. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2002.

عثمان، تاج السر. "الذكرى 52 لبيان 9 يونيو 1969". مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي. 2021/6/8. في: https://bit.ly/3zI9eeS

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. "القرار 1564 (2004) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5040، المعقودة في 18 أيلول/سبتمبر 2004". 2004/9/18. في: https://bit.ly/3KBNSmd

_____. "القرار 1706 (2006) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقودة في 31 آب/ أغسطس 2006". 2006/8/31. في: https://bit.ly/3zxcQ01

_____. "القرار 1769 (2007) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5727، المعقودة في 31 تموز/ يوليو 2007". 2007/7/31. في: https://bit.ly/3KzvlHo

قرنق، جوزيف. "الطريق العلمي لحل مشكلة جنوب السودان". مجلة **الطليعة**. العدد 9 (أيلول/ سبتمبر 1969).

قلندر، محمود محمد. **جنوب السودان، مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال (1900-1983): قراءة تاريخية للمشكلة من منظور الاتصال الاجتماعي**. دمشق: دار الفكر، 2004.

محمد، أحمد أمل. "تقاسم السلطة الشامل وأثره على الانتقال السياسي في السودان". **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. مج 15، العدد 14 (نيسان/ أبريل 2022).

النعيم، عبد الله أحمد. **الإسلام وعلمانية الدولة**. القاهرة: دار ميريت، 2010.

نقد، محمد إبراهيم. **علاقات الرق في المجتمع السوداني: النشأة - السمات - الاضمحلال**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1995.

الوثائق البريطانية: 1940-1956. ترجمة فيصل عبد الرحمن علي طه. محمود صالح عثمان صالح (محرر). مج 11. 1955-1956. لندن/ بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، 2002.

"وثيقة الدوحة لسلام دارفور، الفصل الأول: حقوق الإنسانية والحريات الأساسية، المادة (3/1)". **آفاق الهجرة**. العدد 11 (2013).

الأجنبية

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. New York/ London: Verso Books, 1983.

Deng, Francis M. & J. Stephen Morrison. "U.S. Policy to End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy." Center for Strategic and International Studies. Washington: 1/2/2001.

Lijphart, Arend. *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. New Haven: Yale University Press, 1984.

Report of the Commission of Inquiry into the Disturbances in the Southern Sudan During August 1955. Khartoum: McCorquodale & Co. Ltd., 1956.

صـدر حديـثًا

تـأليف: ساري حنفي
تـرجمة: ياسر الزيات

ضدّ الليبرالية الرمزية: دعوة إلى علم اجتماع تحاوري

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **ضدّ الليبرالية الرمزية: دعوة إلى علم اجتماع تحاوري** *Against Symbolic Liberalism: A Plea for Dialogical Sociology*، ضمن سلسلة ترجمان، وهو من تأليف ساري حنفي، وترجمة ياسر الزيات.

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/UJET6208
القبول Accepted
2025-07-20
التعديل Revised
2025-02-10
التسلم Received
2024-09-12

البدوي عبد القادر البدوي | Albadawi Rahmtalla*

العلاقات المدنية – العسكرية في السودان: إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية

Civil–Military Relations in Sudan: Redefining the Role of the Military Institution

تبحث هذه الدراسة في إعادة تعريف العلاقات المدنية – العسكرية في السودان، وتجادل في أن النهج المُتّبع في السودان يختزل هذه العلاقات في قضية الإصلاح العسكري، ويختزل هذا الإصلاح في منع الجيش من القيام بانقلاب، أو إخراجه من السياسة ومنعه من النشاط الاقتصادي. تنطلق الدراسة من نقد النظرية التقليدية لصمويل هنتنغتون، وتعرض مقاربات بديلة، تدعو إلى اندماج الجيش في المجتمع وتوسيع أدواره في ظل رقابة مدنية، كما تقدم تصنيفًا للجيوش في أربعة أنماط، وفق انخراطها السياسي والاقتصادي، وتُطبّق ذلك على حالة الجيش السوداني وتحوّلاته منذ الاستقلال (1955). وتخلص إلى أن بناء علاقة أكثر استدامة يتطلّب إعادة التفكير في الإطار الذي يُشكّل العلاقات المدنية – العسكرية في السودان، وتدعو إلى إشراك العسكريين في صوغ السياسات الوطنية، وضبط نشاطهم الاقتصادي عبر الحوكمة، بما يُعزّز الأمن القومي ويخدم العملية السياسية.

كلمات مفتاحية: العلاقات المدنية - العسكرية، الاحترافية العسكرية، الجيش السوداني، المشورة العسكرية.

This study examines the redefinition of civil–military relations in Sudan, arguing that the prevailing approach in the country reduces these relations to the issue of military reform and reduces that reform to preventing the army from carrying out a coup, removing it from politics, or restricting its economic activity. The study begins with a critique of Samuel Huntington's traditional theory and presents alternative approaches that advocate integrating the military into society and expanding its roles under civilian control. It also offers a typology of armies based on four models according to their political and economic engagement, applying this framework to the Sudanese army and its transformations since the independence (1955). The study concludes that building a more sustainable relationship requires rethinking the framework that shapes civil–military relations in Sudan. It calls for involving military personnel in formulating national policies and regulating their economic activities through governance in ways that strengthen national security and support the political process.

Keywords: Civil–military Relations, Military Professionalism, Sudanese Army, Military Advisory.

* باحث في الدراسات الأمنية النقدية.

Researcher in critical security studies.
Email: ara005@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

بعد سقوط نظام عمر حسن أحمد البشير في نيسان/ أبريل 2019، تصدّرت قضية الإصلاح الأمني والعسكري المشهد السوداني، ومن بين أبرز الشعارات التي رفعها الثوار كان شعار "العسكر للثكنات والجنجويد[1] ينحلّ". يعكس هذا الشعار ثلاثة مطالب رئيسة؛ أولًا: الدعوة إلى حكم مدني ديمقراطي يُعبّر عن تطلّعات الشعب السوداني نحو الحرية والسلام والعدالة، ثانيًا: المطالبة بخروج الجيش من حلبة السياسة والنشاط الاقتصادي، ثالثًا: رفض ظاهرة تعدّد الجيوش التي تزعزع استقرار البلاد وتُعوّق بناء دولة مؤسساتية قوية. ولم تكن هذه المطالب إلّا نتاج الوعي بالدور الذي ظل يقوم به الجيش السوداني في الشأن السياسي واختراقه بوساطة الأحزاب السياسية منذ الاستقلال، ليكون أداةً لها للوصول إلى سُدة الحُكم.

وبعد اندلاع حرب نيسان/ أبريل 2023، تعالت الأصوات المطالبة بضرورة إعادة تأسيس الدولة السودانية عقب انتهاء الحرب بصيغ جديدة تضمن عدم العودة إلى مثلّث الحرب والجهل والجوع. ولا شك في أن مسألة علاقة الجيش بالدولة والمجتمع، وهو ما يُصطلَح عليه بالعلاقات المدنية – العسكرية، تبقى إحدى أبرز القضايا الواجب إعادة النظر فيها.

تجادل هذه الدراسة في أن النهج المُتّبع يختزل العلاقات المدنية - العسكرية في قضية الإصلاح العسكري، ويختزل هذا الإصلاح في إخراج الجيش من السياسة ومنعه من النشاط الاقتصادي. وتنظر الدراسة في فترة ما بعد الحرب، وتسعى للبحث في إعادة بناء التصوّرات بشأن العلاقات المدنية - العسكرية في السودان، بغرض الوصول إلى مقاربة أكثر اتّزانًا واستدامة، تتجاوز مسألة حصر هذه العلاقات في كيفية تجنُّب وقوع الانقلابات العسكرية. ومن ثم، فإن الدراسة غير معنيّة بالبحث في آليات الإصلاح العسكري، أو وضع إجراءات معيارية، إنما تحاول ابتدار نقاش أكثر عقلانية واستنارة، يُشجع أولئك الذين يخوضون غمار العمل اليوم، والذين سيخوضونه غدًا، على النظر إلى العلاقة بين المدنيين والعسكريين من منظور أوسع، لفهم أعمق وأشمل للعلاقات المدنية - العسكرية، وهو ما يتطلّب، كما يقول أبراهام لوينثال، تمنيًا مفعمًا بالتفكير أكثر من تفكير مُفعم بالتمنّي[2].

بناءً عليه، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن سؤال رئيس: كيف يمكن إعادة بناء العلاقة بين المدنيين والعسكريين في السودان بعد الحرب، على نحو يتجاوز مجرد منع الانقلابات أو إخراج الجيش من السياسة، ويؤسس لمقاربة أكثر استدامةً واتّزانًا؟ وتتبنّى الدراسة التوجهات الحديثة في حقل العلاقات المدنية - العسكرية، التي يتمثّل أحدها في التركيز على دراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجالات السياسية والاقتصادية في الدولة. وتعرض بإيجاز الأسس النظرية لهذا الحقل، وأبرز المساهمات الحديثة في هذا المجال، وتُسلّط الضوء على حالة الجيش السوداني وكيفية تفاعله مع المجالات السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال. وتحاول تقديم مقاربة يمكن أن تكون مفيدة لتجنّب تكرار أخطاء الماضي، وفي الوقت نفسه تفادي التوجّه نحو مستقبل غير معلوم.

أولًا: مدخل نظري في العلاقات المدنية – العسكرية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تم إنجاز العديد من الدراسات والبحوث حول العلاقة بين المدنيين والعسكريين؛ ما أدّى إلى تطوير عدد من النظريات التي تهدف إلى تصنيف طبيعة هذه العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة والمجتمع وفهمها؛ وتتفق هذه النظريات على ضرورة التزام القيم والقواعد الديمقراطية من طرف "النخبة السياسية"[3]، وبناء استراتيجيات واعية لإقامة علاقات نوعية بين العسكر والمدنيين، من أجل تحقيق مبدأ السيطرة المدنية الديمقراطية، وهي في شكلها المثالي تعني سيطرة المدنيين، مع الإيفاء بمتطلّبات بناء جيش قادر على القيام بمهامه بكفاءة. ومن الغريب أن معظم هذه الدراسات كان له منظور يفترض أن الجيوش تُمثّل تهديدًا للمجتمع[4].

يُعتبر كتاب صمويل هنتنغتون **الجندي والدولة** عملًا تأسيسيًا لا يمكن تجاوزه عند الحديث عن حقل العلاقات المدنية – العسكرية؛ فقد أسهم إسهامًا كبيرًا في تشكيل الأسس النظرية لهذا المجال، ودعا إلى نموذج احتراف عسكري مبني على "مهارات عسكرية متخصصة وانعزال عن المجتمع وحياد سياسي". وقد ميّز بين نوعَين من السيطرة المدنية؛ أولهما: السيطرة المدنية الذاتية، التي يتم عن

1 يُستخدَم مصطلح الجنجويد للدلالة على قوات الدعم السريع التي ارتبط اسمها بارتكاب انتهاكات واسعة خلال النزاع في إقليم دارفور منذ عام 2003. أحد التفسيرات الشعبية لأصل كلمة جنجويد هو: الجن راكب جواد شايل جيم (G3)، وهي بندقية ألمانية الصنع.

2 ينظر: غيرمو أودونيل وفيليب شميتر، "حالات الانتقال من الحكم السلطوي: استنتاجات أولية بشأن ديمقراطيات غير يقينية"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ترجمة الباسل الحوراني [وآخرون]، مراجعة محمد حمشي وعبد الفتاح ماضي (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص 118.

3 يقول دانكوارت أ. روستو: "إن أصعب النضالات في ديمقراطيةٍ ما هو النضال ضد التشوّهات الخلقية للجماعة السياسية"، ينظر: دانكوارت أ. روستو، "حالات الانتقال إلى الديمقراطية: نحو نموذج دينامي"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 65.

4 دايفيد شوتر، **حوكمة وإدارة قطاع الأمن** (بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011)، ص 49.

طريقها اختطاف الجيش لمصلحة فئة محددة داخل الدولة (حزب، إثنية، قبيلة... إلخ). ولتعزيز سيطرتها على الجيش، تعمل على ضمان هدوئه بطرائق متباينة، مثل الأدلجة الكاملة أو تقسيمه إلى أجنحة متصارعة ومتنافسة، و/ أو تشديد الرقابة على الضباط. وبهذا، يعتمد معيار البقاء والترقي، في الغالب، على الصدقية السياسية، وليس على الكفاءة المهنية. كما تنشئ أحيانًا أجسامًا رديفة وموازية للجيش. وثانيهما: السيطرة المدنية الموضوعية، وهي الأنسب للأنظمة الديمقراطية، ويرتكز جوهرها على الاعتراف بالاحترافية العسكرية المستقلة لتعزيز المهارات، مع ضرورة تقليص القوة العسكرية بما يضمن حياد الضباط سياسيًا[5].

إن إبقاء العسكريين على حياد سياسي أمرٌ غير واقعي. ويرى موريس جاونفيتز الذي يُعتبر مؤسّس علم الاجتماع العسكري في الولايات المتحدة الأميركية، في كتابه **الجندي المحترف**، استحالة تحقيق الحياد السياسي من منطلق أن العسكريين هم مواطنون في المقام الأول، ولهم تفضيلات سياسية تُحرّكهم[6]. وبينما اعتقد هنتنغتون أن العسكريين ينبغي لهم أن يكونوا مختلفين عن المجتمع، وألّا يتفاعلوا مع تطور المجتمع الذي ينتمون إليه، كان جاونفيتز أقل تركيزًا على إبعاد الجيش عن السياسة، وركّز على تعزيز ارتباط الجيش بالمجتمع المدني، معتبرًا أن التغيرات التي طرأت بعد الحرب العالمية الثانية على المهنة العسكرية كانت نتيجة للتحولات الاجتماعية[7]. علاوة على ذلك، اعتبر هنتنغتون أن خضوع العسكريين نابعٌ من الاحتراف العسكري الذي عرّفه بأنه القدرة على إدارة العنف[8]، غير أن هذا التفسير يتناقض مع واقع البلدان التي تمتلك جيوشًا قادرة على إدارة العنف. ومع ذلك تعاني من الدكتاتوريات العسكرية وعلى هذا النحو حاجّ ألفريد ستيبان فيما طرحه بشأن مفهوم "الاحترافية الجديدة" في أوائل سبعينيات القرن العشرين.

تصف الاحترافية الجديدة الأدوار التوسعية التي يقوم بها الجيش في الأمن الداخلي والتنمية الوطنية في حالة البرازيل والبيرو، لتركّز على الدفاع عن التهديدات الداخلية، بدلًا من التهديدات الخارجية، مثل الحركات الاجتماعية والأزمات السياسية ومكافحة التمردات؛ ما أدّى إلى توسيع دور الجيش في الشؤون السياسية[9]، وعلى الرغم من تعرّض هذه الأنظمة، لاحقًا، إلى أزمات أجبرتها على الانتقال من السلطوية، فإن الجيش كان قادرًا على التأثير بدرجةٍ ما في وضع قواعد الانتقال ما بعد السلطوية[10].

على النهج نفسه، ناقش حسن الحاج علي أحمد عن النمط نفسه من المهنية العسكرية الجديدة لعدد من الجيوش العربية (مصر، وسورية، واليمن)، التحوّل الذي شهدته هذه الجيوش في تركيزها المهني، من مواجهة التهديدات الخارجية إلى التعامل مع التهديدات الداخلية، وظهر هذا التحول بوضوح في مصر بعد تراجع الصراع العسكري مع إسرائيل، وفي سورية نتيجةً لتكرار الانقلابات العسكرية، وفي اليمن بعد معارك الوحدة. وقد تطوّرت هذه المهنية الجديدة على نحو متفاوت بين الدول المذكورة، وذلك من خلال بناء تحالفات داخلية مختلفة. ففي مصر، تعزّزت هذه المهنية عبر تحالفات مع مصالح اقتصادية ومؤسسات أمنية وبيروقراطية؛ ما أفرز دورًا متزايدًا للمؤسسة العسكرية في المجالات الاقتصادية والسياسية. وفي سورية، ظهر النمط الجديد بدرجة متوسطة عبر تحالفات مع أحزاب أيديولوجية ومؤسسات أمنية. أما في اليمن، فكان تأثير هذا النمط أضعف بسبب ارتباطه بتحالفات مع تنظيمات عشائرية. وعلى الرغم من أن المؤسسة العسكرية في هذه الدول لم تمارس السلطة على نحو مباشر، فإنها تبقى مؤثرة بقوة في القرارات السياسية وتوازنات القوة في هذه الدول[11]، وفي هذه الحالات كلها كانت الجيوش قادرة على إدارة العنف واستخدامه، ومع ذلك لم تكن هذه القُدرة تعني بالضرورة خضوعها للسلطة المدنية. ومن ثم، فإن تعريف هنتنغتون للاحترافية العسكرية، من منظور إدارة العنف، يشمل مجتمعات عسكرية لا ينطبق عليها شرط الخضوع للسلطة المدنية؛ ما يعني أن إدارة العنف ليست معيارًا كافيًا لوصف الاحترافية.

يرى جاونفيتز أن الجنود المحترفين يؤدّون دورًا مزدوجًا بوصفهم أفرادًا عسكريين ومواطنين في المجتمع، ويجادل بأن التوازن بين التخصص العسكري والمسؤولية المدنية ضروري للحفاظ على الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي، ويرى أن الاحترافية العسكرية يجب أن تتضمن مهارات الحرب والفهم العميق للسياسة والمجتمع، من أجل فهم الوظائف الإضافية للحرب غير النظامية[12]، كذلك يرى ضرورة التحوّل في مهمات العسكريين نحو المهمات الشُرطية لمواكبة

5 Samuel P. Huntington, *The Soldier and The State: The Theory and Politics of Civ Civil-Military Relations* (Massachusetts: Harvard University Press, 1957), p. 80.

6 Morris Janowitz, *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait* (Glencoe, IL: Free Press, 1960), p. 342.

7 Ibid., pp. 55-56.

8 Huntington, p. 71.

9 Alfred Stepan, *Arguing Comparative Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 23-25.

10 تيري لين كارل، "معضلات الدمقرطة في أميركا اللاتينية"، في: **مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي**، ص 215.

11 حسن الحاج علي أحمد، "المهنية العسكرية الجديدة والانتفاضات العربية: دراسة في العلاقات العسكرية – المدنية في مصر وسورية واليمن"، في: **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، إعداد وتنسيق محمد جمال باروت (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 568-574.

12 Janowitz, pp. 42-43.

التغيرات الأمنية والمجتمعية؛ إذ أصبح العسكريون أكثر انخراطًا في عمليات حفظ السلام والأمن الداخلي؛ ما يتطلّب منهم تطوير مهارات جديدة في إدارة الأزمات والتعامل مع المدنيين، ويُعزّز هذا التغيير دور العسكريين بوصفهم جزءًا من المجتمع المدني، ويزيد من أهمية التدريب على المهارات غير القتالية، لضمان فاعلية العمليات والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وهو ما وصفه جاونفيتز نفسه بالدمج بين القائد البطل والمدير العسكري[13]. ويمكن النظر إلى نموذج جاونفيتز للاحترافية العسكرية على أنه "مهارات عسكرية أقرب إلى الشرطية/ اندماج بالمجتمع/ تثقيف سياسي".

دحضت الدراسات اللاحقة حُجة هنتنغتون وكذلك معايير سلوك الضباط؛ فمن خلال الدلائل التاريخية تبيّن أن ادّعاء هنتنغتون بأن تآكل الاحترافية العسكرية ناتج من التراجع في حالة العزلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن دقيقًا، فقد ادّعى أن احترافية الضباط في الولايات المتحدة كانت نتيجةً لحالة العزلة التي أعقبت الحرب الأهلية الأميركية (1856-1865)، غير أن الواقع التاريخي يناقض ذلك؛ إذ لم يكن الضباط، منذ نهاية الحرب الأهلية، بمعزل عن التأثيرات المدنية أو الاهتمامات السياسية. وبتحليل المحتوى الذي أجراه جون غيتس لـ 150 مقالة، تمثّل المجلدات العشرة الأولى لـ**مجلة معهد الخدمة العسكرية للولايات المتحدة** *Journal of Military Service Institution of the United States* التي أسّستها مجموعة من ضباط الجيش في عام 1878، وجد أن الاهتمامات السياسية كانت حاضرة بقوة وبنسبة تراوح بين 30 و33 في المئة، في المقالات التي نشرها الضباط من مختلف التخصصات في ثمانينيات القرن التاسع عشر، فضلًا عن دور الجيش الأميركي خلال فترات الاضطرابات الحضرية والعنف العمالي؛ ما يعني أن الحُجّة التي مفادها أن العزلة من المُرجّح أن توفّر حلًا لتراجع الاحترافية العسكرية لا تستند إلى أساس في الواقع التاريخي، بل ربما تكون مرتبطة على نحو أكبر بتركيبة سلك الضباط على مرّ الزمن، وطبيعة المهمات التي يُحدّدها الزعماء السياسيون، والمواقف وأنماط السلوك السائدة في المجتمع الذي يتم فيه تجنيد الضباط[14].

وتواجه معايير هنتنغتون التقليدية للسلوك السياسي لضباط الجيش الأميركي تحديات معاصرة؛ فقد أشار باحثون إلى وجود تشكيك متزايد في قدرة تلك المعايير على ضبط السلوك العسكري. على سبيل المثال، أظهر استطلاع أُجريَ في عام 2013، وشمل عددًا من كبار الضباط المتقاعدين الذين شغلوا مناصب عُليا، أن 23 في المئة منهم يرون أن الضابط العسكري يجب أن "يقاوم تنفيذ أمر"، يعتقد أنه "غير حكيم"، حتى لو أدّى ذلك إلى المحاكمة العسكرية، بينما يرى 63 في المئة أنه من الأنسب، في مثل هذه الحالات، أن يستقيل احتجاجًا. وأظهرت دراسة مسحيَّة أخرى، أُجريت بين عامَي 2015 و2016 على طلاب وضباط كلّية وست بوينت العسكرية، أن وسائط التواصل الاجتماعي أصبحت تُستخدم على نحو مكثّف، وقد أفاد 44 في المئة من المستجيبين أن زملاءهم غالبًا ما يناقشون قضايا سياسية عبر تلك المنصّات، في حين لاحظ 35 في المئة من المشاركين أن زملاءهم يشاركون تعليقات موجّهة ضد مسؤولين منتخبين، وأشار 50 في المئة إلى أنهم شهدوا سلوكًا مشابهًا ضدّ مرشّحين سياسيين[15].

وبهذا، يتضح أن نموذج هنتنغتون غير قابل للتعميم على نحو شامل، كما أظهرت دراسات الحالة التي قدّمها كل من ستيبان والحاج علي أحمد، والتي تناولت الاحترافية العسكرية من منظور مختلف، إضافة إلى ذلك، فإن هذا النموذج لا يعكس بدقة التجربة التاريخية الأميركية، ولم يُثبت قدرتَه على التكيّف مع متطلّبات البيئة المتغيّرة والواقع المعاصر. وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين الاحترافية العسكرية والعلاقات المدنية - العسكرية، فإنه بدلًا من البحث عن تعريف صارم للاحترافية العسكرية، ينبغي فحص التعديلات اللازمة لتتلاءم مع حقيقة تنوّع الأدوار التي باتت تضطلع بها المؤسسة العسكرية على نحو متزايد في العصر الحديث، من دون تجاهل للتاريخ.

ثانيًا: نحو نموذج حديث للعلاقات المدنية – العسكرية

بينما سعى هنتنغتون لتحديد قيم المهنة العسكرية في عالم متغير، ركّز جاونفيتز على إظهار تحوّل المهنة العسكرية في الوقت الذي تتغير فيه التهديدات والنظام العالمي والمجتمع نفسه[16]. وقد نُشر العديد من الدراسات المعاصرة التي تدعم توجّهات جاونفيتز على نحو أكثر انفتاحًا، والتي اعتمدت في تنظيرها، في الأساس، على دراسة حالات متعددة. وفي هذا السياق، أكد تشارلز موسكوس استمرارية تحوّل المهنة العسكرية، مشيرًا إلى أنه بعد نهاية الحرب الباردة، اقتربت المهنة العسكرية

13 Ibid., p. 45.

14 John M. Gates, "'The 'New' Military Professionalism," *Armed Forces & Society*, vol. 11, no. 3 (Spring 1985), pp. 427-436.

15 Risa Brooks, "Paradoxes of Professionalism: Rethinking Civil-Military Relations in the United States," *International Security*, vol. 44, no. 4 (Spring 2020), pp. 22-23.

16 نارسيس سيرا، **الانتقال العسكري: تأمّلات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**، ترجمة وفيقة مهدي (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص 91.

من خصائص المؤسسات المدنية وسلوكها، وأوضح أن هناك تداخلًا وتشابكًا مستمرًا بين المجالات المدنية والعسكرية، سواء من الناحية الهيكلية والبنيوية أم من الناحية الثقافية[17]. كما يتّفق عزمي بشارة[18] وزولتان باراني على أن القوات المسلحة تُعتبَر مؤسسة سياسية، بما في ذلك جيوش الدول الديمقراطية. ويعتقد باراني أن التزام الجيش بطاعة الدولة هو في حد ذاته موقف سياسي، فضلًا عن التأثير المهم الناتج من موقفها تجاه عمليات التغيير السياسي المختلفة (تغيُّر الحكومة، تغيُّر نظام الحُكم). وأشار باراني إلى أن الدول الديمقراطية يجب عليها ألّا تسعى لجيش محايد سياسيًا، إنما لقوات مسلحة غير مسيّسة، ملتزمة بالحوكمة الديمقراطية، ولا يمارس أفرادُها نشاطًا سياسيًا، باستثناء حقّهم في التصويت في الانتخابات، بوصفهم مواطنين[19].

يؤكد دايفيد شوتر أن حصر العلاقات المدنية - العسكرية في إبقاء الجيش خارج السلطة يقود إلى توتّر مستمر، حيث يُصبح الأساس الجوهري للسيطرة المدنية هو تقليل النفوذ العسكري، وهو أمر ناتج من نمط تفكير المدنيين تجاه العسكريين، وفقًا لـ "نظرية المخاطر" التي تُفسّر تخوّف المدنيين من العسكريين بثلاثة أسباب: خوفهم من استيلاء العسكريين على السلطة، واعتقادهم أن لدى العسكريين تعطّشًا للدماء ورغبة مستمرة في خوض الحروب، وتأثير تكاليف الجيوش في التنمية والاقتصاد[20]. ويُشدد فيليبي أغويرو على ضرورة تمييز المدنيين بين التوطيد السلبي والإيجابي لبناء علاقات مدنية - عسكرية مثمرة وصحّية؛ فالتوطيد السلبي يهتم بمطمح السياسيين وسعيهم لتوليد الأوضاع التي تحول دون وقوع انقلاب عسكري، بينما يشير التوطيد الإيجابي إلى الجهود الواعية التي تبذلها النخبة السياسية، وعلى المدى الطويل من خلال تصميم سياسات ترمي إلى إشراك العسكريين وانخراطهم في أهداف النظام الديمقراطي، من دون الوقوع في فخ الوصاية العسكرية[21].

يقول طيبي غماري: "ليس من الواجب التفكير في منع تدخّل العسكر في الحياة السياسة، بل التفكير في ضبطه وتنظيمه، وجعل مشاركة العسكر في الحياة المدنية مشاركة إيجابية، تخدم الديمقراطية وتحميها"[22]، ومناقشة الأوضاع التي من شأنها أن تقوي المعارضة العسكرية، ومن ثم إضعاف السيطرة المدنية الديمقراطية أو تقويضها، ومناقشة المواقف التي ينبغي للضباط أن يكونوا فيها على دراية بالسياسة أو منخرطين فيها، فلا النظرية، ولا الممارسة، تتطلّبان أن يمتنع العسكريون عن النواحي السياسية كلها بالطريقة الشاملة التي يقترحها هنتنغتون، ليمتدّ الحظر السياسي من السلوك الحزبي، مرورًا بالدعوة العامة إلى النشاط العسكري والسياسات المتعلّقة بالقوات المسلحة، ويشمل أيضًا حظر المشاركة الفكرية للقادة العسكريين في كيفية تأثير العوامل السياسية في فاعلية الاستراتيجية أو إدارة الحرب[23]. إن المعرفة السياسية والمصالح السياسية والوعي ليست هي نفسها العمل السياسي والسياسة الحزبية. ومن ثم، فإن إهمال الجوانب المتعددة للسياسة، بما فيها البُعد السياسي المهني وتطبيق الحظر الشامل المقترح من هنتنغتون، يساهم في عدم الفاعلية الاستراتيجية[24].

ويمكن القول إن العلاقات المدنية - العسكرية، القائمة على النظرة الضيقة إلى العسكريين، تُعوّق الكيفية التي يُقدّم بها العسكريون النصائح لرؤسائهم المدنيين، وإن تجاوز هذا النموذج قد يكون أكثر فاعلية واستدامة. على هذا النحو، فإن العلاقات المدنية - العسكرية يجب أن تُناقِش اندماج المؤسسة العسكرية في الدولة والمجتمع المدني كله، وليس اعتبارها مُهدّدًا لبقاء الدولة ورفاه المجتمع، وعلى الرغم من أن إضعاف الجيش يُمثل إغراءً، خاصة في الدول التي تسعى للديمقراطية بعد فترة من الحكم العسكري، فإنه يجب على السياسيين مقاومة هذا الإغراء[25]. وعلى هذا الأساس، يجب أن تُصاغ القوانين التي تنظّم العلاقات المدنية - العسكرية وتحديد المهمات والواجبات ورسم الحدود، بدلًا من النهج التقليدي القائم على قوانين تُركِّز على آليات تعزيز السيطرة المدنية وتقليل النفوذ العسكري؛ إذ إن استماع السياسيين إلى مشورة الخبراء العسكريين يمكن أن يُعزّز الثقة المتبادلة واحترام الأدوار والمسؤوليات[26].

يشير نمط المشورة العسكرية إلى استماع المدنيين عبر وزير الدفاع إلى صوت العسكريين ومعرفة آرائهم واتّخاذ القرارات المستبصرة بناءً

17 المرجع نفسه، ص 288.

18 عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 29-30.

19 زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، **سياسات عربية**، مج 5، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 81–85.

20 شوتر، ص 82.

21 سيرا، ص 49.

22 طيبي غماري، **الجندي والدولة والثورات العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 10.

23 Brooks, p. 12.

24 Sam C. Sarkesian, "Military Professionalism and Civil-military Relations in the West," *International Science Review*, vol. 2, no. 3 (1981), pp. 293-294.

25 زولتان باراني، **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين**، ترجمة نبيل الخشن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 61.

26 Douglas W. Bennett, *Military Advice and Civil-Military Relations* (Fort Leavenworth, KS: School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, 2010), pp. 30-31, accessed on 8/6/2025, at: https://short-link.me/JwsF

الجدول (1)
أصناف الجيوش بحسب دورها في السياسة والاقتصاد

نوع الجيش	الدور السياسي[34]	الدور الاقتصادي	نوع النظام
جيش دفاعي	لا يوجد	لا يوجد	ديمقراطي
جيش تدخّلي	حارس بريتوري لنظام مُعيّن أو مؤدلج/ لديه تاريخ انقلابي/ لديه تأثير في النظام السياسي	لا يوجد	غير ديمقراطي/ ديمقراطية وصائية[36]
جيش طُفيلي	حارس بريتوري[35] لنظام مُعين/ لديه تاريخ انقلابي/ لديه تأثير في النظام السياسي	حضور مكثف في الاقتصاد/ السيطرة على أجزاء واسعة من موارد الدولة/ تشريع قوانين الاستثمار	غير ديمقراطي/ ديمقراطية وصائية
جيش احترافي	لديه دور مفيد في العملية السياسية (المشورة العسكرية)	حضور محدود في الاقتصاد وخاضع لآليات الحوكمة (المجمع الصناعي العسكري)	ديمقراطي

المصدر: من إعداد الباحث.

على تلك الآراء المهنية فيما يتّصل بسياسات الدفاع وعدد القوات وأنظمة التسليح والنفقات[27]، وحينما تواجه الحكومات عددًا من الخيارات السياسية، فإن العسكريين مطالبون بتقديم الخيار الأكثر توافقًا مع القدرات العسكرية للدولة، من دون أن يعني ذلك في أي وقت أن لدى العسكريين الحق في الإملاءات بشأن الخيار الواجب تفضيله[28].

وفي الآونة الأخيرة، عزّز العديد من الدول قدراتها العسكرية من خلال إنشاء المجمع الصناعي العسكري[29]، الذي يعمل على تلبية احتياجات الجيش من معدّات وأنظمة تسليح، إضافة إلى مساهمته في التنمية المحلّية، ودعمه السياسات الخارجية من خلال تصدير المنتجات والمشاركة في معارض الدفاع المختلفة، وبرز البحث والتطوير العسكري بوصفه أحد العوامل الرئيسة في بناء القوة العسكرية للدول وتعزيز استقلالها الاستراتيجي[30]. في المقابل، ازداد انتشار تسلّل الجيوش في المجال الاقتصادي، حيث تشكّلت تحالفات بين كبار القادة العسكريين والسياسيين بشأن المصالح المالية، يشمل ذلك مشاركة العسكريين في مجالس إدارة شركات ذات أنشطة مدنية، وإبرام العقود مع الشركات الأجنبية[31]. وبوجه عام، يمكن أن تؤدي الصناعات الدفاعية دورًا بارزًا في دعم الاقتصاد المحلي من حيث التنمية وزيادة فرص التوظيف، فضلًا عن عملها بوصفها أداة للسياسة الخارجية ورافعة للسيادة الوطنية. مع ذلك، فإن هناك مخاوف جدّية تشير إلى أن غياب الحوكمة الفاعلة في مجال الصناعات الدفاعية يكون على حساب تلبية احتياجات التنمية الأخرى، وما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي[32].

بناءً على ما سبق، يمكن تصنيف الجيوش، بحسب تفاعلها في المجالَين السياسي والاقتصادي، إلى أربعة أنواع (ينظر الجدول 1). تتشابه هذه الجيوش في قدرتها على إدارة العنف واستخدامه، بغض النظر عن مستوى كفاءتها وفاعليتها، لكنها تختلف من حيث الدور الذي تؤديه في السياسة والاقتصاد.

يعتمد الجدول (1) على تقاطع بُعدين رئيسَين في تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدولة: الدور السياسي الذي تؤدّيه المؤسسة العسكرية، ومدى انخراطها في المجال الاقتصادي. يوضح الجدول أربعة أنماط أساسية للجيوش، تختلف في موقعها داخل النظام

27 شوتر، ص 108.

28 سيرا، ص 331.

29 مصطلح مُستخدَم على نطاق واسع، يصف شبكة من العلاقات بين القوات المسلحة وشركات الصناعات الدفاعية وصانعي القرار السياسي، ويؤثر شكل هذه العلاقة في السياسات الدفاعية والاقتصادية للدولة، وتؤدي آليات الرقابة الديمقراطية والمساءلة البرلمانية دورًا أساسيًا في ضبطها. ويختلف المُسمّى الذي يصف هذه العلاقة من دولة إلى أخرى (المؤسسة العامة للصناعات العسكرية في المملكة العربية السعودية، الصناعات الحربية/ الإنتاج الحربي في مصر، هيئة التصنيع الحربي، منظومة الصناعات الدفاعية في السودان).

30 Olga N. Gilkova, "Military Research and Development as a Driving Force for the Economy of the Future," in: P. V. Trifonov & M. V. Charaeva (eds.), *Strategies and Trends in Organizational and Project Management*, Lecture Notes in Networks and Systems, vol. 380 (Cham: Springer, 2022), p. 185.

31 إميل وادراوغو، "الارتقاء بالاحتراف العسكري في أفريقيا"، مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، البحث السادس (تموز/ يوليو 2014)، ص 8، شوهد في 2025/5/2، في: https://acr.ps/1L9BOWh

32 João Carlos Gonçalves dos Reis, "Politics, Power, and Influence: Defense Industries in the Post-Cold War," *Social Sciences*, vol. 10, no. 10 (2021), pp. 11-12.

السياسي والاقتصادي، ومع أن هذه الأنماط قد تظهر منفصلة نظريًا، فإنّ الجيوش في الواقع قد تنتقل من نمط إلى آخر بحسب السياقات السياسية والاقتصادية السائدة.

يمكن أن نجد ضمن النظام الديمقراطي جيشًا دفاعيًا، على أن يقتصر دوره على المهمات العسكرية من دون تدخّل سياسي أو اقتصادي، ومع خضوعه الكامل للسلطة المدنية. لكن يمكن أيضًا أن يتطوّر الجيش الدفاعي في الديمقراطية إلى جيش احترافي، عندما يُسمَح له بأدوار استشارية في النظام السياسي، وأدوار منضبطة في النظام الاقتصادي، من دون المساس بالمبادئ الديمقراطية، ويعتمد هذا التحوّل على المرونة المؤسسية في النظام. أما في الأنظمة غير الديمقراطية، فمن الممكن وجود جيش تدخّلي، يؤدي دورَ الوصاية أو الحارس البريتوري، أو يؤدي وظيفة سياسية أساسية، كممارسة الحكم، من دون تدخل اقتصادي واضح. وفي السياق نفسه، يمكن أن يتطوّر هذا الجيش التدخّلي إلى جيش طفيلي إذا بدأ بالتوسع اقتصاديًا، واحتكر موارد الدولة. ويمكن أن يكون هذا التحوّل نتيجة لتغيرات في ديناميات النظام غير الديمقراطي نفسه.

يُمثل الجيش الدفاعي النموذج المثالي في الأدبيات الكلاسيكية، حيث تلتزم المؤسسة العسكرية بتنفيذ السياسات الدفاعية للحكومات الشرعية، من دون أن يكون لها أي دور في وضع تلك السياسات أو التأثير فيها، كما لا يكون لديها أي دور في المجال الاقتصادي، وتتّبع هذه الجيوش نموذج بيتر فيفر الذي استخدم مفهوم الوكالة لوصف العلاقات المدنية - العسكرية. ويُصوّر هذا المفهوم العلاقة بين المدير (المدنيين) والوكيل (العسكريين)، بوصف العسكريين وكلاء مفوّضين لتنفيذ أهداف المدنيين، إلّا أن غياب الرقابة الفاعلة قد يجعل المؤسسة العسكرية تتهرّب وتتبع تفضيلاتها الخاصة، بدلًا من تفضيلات مديرها[33]. أما الجيوش التدخّلية، فهي التي يكون لها تأثير سياسي بفرض وصاية على الأنظمة القائمة، وذلك عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها بتنفيذ الانقلابات لفرض تصوّراتها السياسية والاحتفاظ بالحكم، من دون أن يكون لها دور في الاقتصاد، ويمكن أن تتحوّل الجيوش الدفاعية إلى جيوش تدخّلية، كما جرت الحال في وصف الحرس البريتوري.

فيما يتعلق بالجيوش الطُفيلية، فهي تلك التي يكون لها تدخّل في الشأن السياسي (بالحكم المباشر/ أو غير المباشر)، إضافة إلى استغلال الموارد والسلطة، ومن ثم، تفرض أعباء على الاقتصاد من دون المساهمة على نحو فاعل في الأمن أو التنمية. وإحدى صفات الجيوش الطفيلية هي أنها تقوم بهندسة المجتمع، فتُكوّن مُعظم هياكل السلطة العليا، وصولًا إلى المستويات الدُنيا من المديريات والمحلّيات، فضلًا عن الشركات ومصانع الإنتاج تحت مسؤولية ضباط، إما بالخدمة وإما بالمعاش، وهو ما يجعل الدولة والمجتمع يتبعان الجيش، وليس العكس[37].

يقدم نموذج الجيش الاحترافي تصوّرًا أكثر اتّزانًا، حيث يُسمح للمؤسسة العسكرية بأدوار سياسية محدّدة في إطار المشورة الفنية، ويكون لديه نشاطٌ اقتصادي منضبط، يتمثّل في المجمع الصناعي العسكري الذي يعمل على إدارته وتشغيله وفق احتياجات المؤسسة العسكرية، وبما يخدم الدولة. وتتبع هذه الجيوش نظرية الإدارة لوصف العلاقات المدنية - العسكرية، التي تفترض تقارب الأهداف بين المدنيين والعسكريين، بدلًا من تباينها بحسب افتراض نظرية الوكالة. وبدلًا من الرقابة الفاعلة والعقوبات في نظرية الوكالة، تعتمد نظرية الإدارة على الثقة في كفاءة الآخر والتحفيز، بهدف بناء علاقات تعاقدية طويلة الأجل ترتكز على المهنية، وتعمل على تعزيز السمعة والاستقلالية والثقة المتبادلة من خلال الاشتراك في صوغ المشكلات واتخاذ القرار المشترك وتبادل المعلومات[38].

ثالثًا: التحوّلات التي طرأت على الجيش السوداني: بين العمل السياسي والاستراتيجي

يشكّل الجيش السوداني ظاهرة سياسية مميزة وخاصة، فقد نشأ في حلبة السياسة على نحو متواصل، وما زال، وظل "القوة الضابطة

33 Peter D. Feaver, *Armed Servants: Agency, Oversight and Civil-Military Relations* (Cambridge: Harvard University Press, 2003).

34 يُحقق واحدًا أو أكثر من الشروط الواردة.

35 المصطلح مشتق من الحرس الروماني البريتوري الذي كان خاضعًا للإمبراطور، ويعمل على حراسته وإخماد التمرّدات الداخلية. ومع مرور الوقت أصبح يتدخّل في السياسة، وأصبح له نفوذ، مكّنه من فرض مرشّحه لشغل منصب الإمبراطور، أو عزل آخرين. وفي العصر الحديث أصبح المصطلح يُطلق على الجيوش التي تميل إلى التدخل والسيطرة على المجال السياسي، ينظر: أحمد عبد ربه، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش"، في: **الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا: معوّقات بناء الدولة** الوطنية، حمدي عبد الرحمن (محرر) (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 45.

36 يعرّف آدم برزورسكي الديمقراطية الوصائية بأنها "نظام يتمتّع بمؤسسات ديمقراطية تنافسية رسميًا، لكن يحتفظ فيه جهاز السلطة، الذي يقتصر عادةً على القوات المسلحة، بالقدرة على التدخّل لتصحيح الحالات غير المرغوب فيها"، ينظر:
Adam Przeworski, "Democracy as a Contingent Outcome of Conflict," in: *Constitutionalism and Democracy*, J. Elster & R. Slagstad (eds.) (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 61.

37 باراني، **الجندي والدولة المتغيرة**، ص 396.

38 Krupski, pp. 29-30.

للعلاقات المدنية – المدنية من جهة، والعلاقات المدنية - العسكرية من جهة أخرى"[39]، فقد كان المدنيون على الدوام، حينما يفشلون في حسم خلافاتهم عبر وسائل النقاش والإقناع، يخطبون وُدّ العسكر للحفاظ على السلطة أو الانقضاض عليها عبر الانقلابات العسكرية. وهذه الانقلابات التي وقعت في السودان كانت بسبب مشاركة أحزاب سياسية في التخطيط أو التنفيذ أو كليهما. وسعت هذه الأنظمة لأن يكون انقلابها هو الأخير، وألّا يقوم الجيش بالانقلاب عليها. ولـضمان هدوء الجيش، مارست تلك الأنظمة ما سمّاه هنتنغتون السيطرة الذاتية.

من ناحية أخرى، فإن الثورات التي نجحت في إطاحة الأنظمة الاستبدادية لم تتمكّن من إسقاط تلك الأنظمة، إلّا بعدما انحاز إليها الجيش. فأصبح من المفهوم لدى النخب السياسية أن العلاقة مع الجيش تقوم حصرًا على تنفيذ الانقلابات العسكرية، وبات يُنظر إلى السيطرة عليه بوصفها وسيلة للسلطة؛ ما عزّز التنافس المستمر على تسييس الجيش، الذي أدّى إلى إضعاف قدرات الجيش السوداني على نحو ممنهج. ومع ذلك ثبت لاحقًا، وفي المراحل كلها، أن العسكر لم يُقدّموا خدماتهم مجانًا، بل كانت لديهم أيضًا الرغبة في الحُكم، وهو ما اصطلح عليه في أدبيات السياسة السودانية بـ "الدورة الخبيثة"[40].

يناقش هذا المبحث من الدراسة التطور التاريخي لدور الجيش السوداني، ويُسلط الضوء على التحوّلات التي طرأت عيه خلال حقب مختلفة.

1. التحوّل الأول: من جيش دفاعي إلى جيش تدخّلي

أشارت العديد من الدراسات، أبرزها دراسة عصام الدين ميرغني طه، إلى أن جذور السياسة في الجيش السوداني تعود إلى فترة الحكم الثنائي البريطاني - المصري للسودان، وقبل إنشاء قوة دفاع السودان في عام 1925. وقد عزا ذلك إلى النشاط السياسي لعدد من الضباط العسكريين العاملين في الوحدات المصرية، وانتقال المشاعر القومية إليهم، تأثّرًا بحركة سعد زغلول في مصر (1919)، إضافة إلى انخراط عدد من الضباط، أبرزهم الملازم علي عبد اللطيف والملازم أول عبد الفضيل ألماظ في جمعيات سياسية، وخروج طلاب المدرسة الحربية في مظاهرات تُندّد بالاحتلال البريطاني، وتَصاعُد الموقف الرافض الوجود البريطاني بتمرّد بعض الوحدات العسكرية وعصيانها، وصولًا إلى حالة القتال[41]، إلّا أن هذه الممارسات يُمكن أن تُقرأ في سياق النضال الوطني، ولا يوجد لها دوافع أخرى تتعلق بممارسة الحكم أو العمل السياسي والتأثير فيه.

أما مرحلة تشكيل قوة دفاع السودان، في 17 كانون الثاني/ يناير 1925، فقد لازمها تحوّل في الهياكل التنظيمية والوظيفية، حيث شُكّلت هذه القوة في الأساس لعزل الضباط السودانيين عن أي مؤثرات خارجية، وكان واجبها الرئيس يتمثّل في حفظ الأمن الداخلي، في شكل قوة بوليسية مسلحة، يقودها ضباط بريطانيون، بمساعدة ضباط سودانيين، حيث كان رد العدوان الخارجي يقع على عاتق دولتي الحكم الثنائي. غير أن مهمات هذه القوة وتنظيمها قد تغيّر خلال الحرب العالمية الثانية، في تموز/ يوليو 1939، حيث أظهرت القوة بسالة في تصدّيها للغزو الإيطالي على الحدود الشرقية مع إرتيريا وأثيوبيا؛ ما دفع الحكومة البريطانية إلى إشراكها ضمن قوات الشرق الأوسط لتقاتل في شمال أفريقيا. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أُعيد تشكيل قوة دفاع السودان وتنظيمها مرة أخرى لتتماشى مع حاجة الأمن الداخلي[42].

لا يمكن الجزم بأن مرحلة ما قبل الاستقلال لم يكن لها تأثير في جذور التكوين الفكري للضباط العسكريين خلال المراحل اللاحقة، غير أني أُكثّف الضوء على الحالة السودانية بعد الاستقلال، باعتبارها دولة حديثة ذات سيادة غير مخطوفة الإرادة، كما كانت عليه الحال خلال فترة الحكم الثنائي. ووفقًا لذلك أُناقش فيما يلي التحوّلات التي طرأت على الجيش السوداني بعد الاستقلال من خلال بُعدَي السياسة والاقتصاد، استنادًا إلى الجدول (1).

بعد أن نال السودان استقلاله - وهي المرحلة التي تهمّنا في التصنيف - كان الجيش السوداني ينفّذ سياسات الحكومة الشرعية بوصفه جيشًا دفاعيًا، إلى أن برزت سريعًا معالم التحوّل الأول نحو جيش تدخّلي، وذلك بعد المحاولة الانقلابية في حزيران/ يونيو 1957 التي قادها الرائد إسماعيل كبيدة ومجموعة من الضباط الصغار وطلاب الكلية العسكرية ضد حكومة عبد الله خليل الوطنية، احتجاجًا على الصراعات الحزبية والوضع السياسي. ولم يتم رصد أي جهة حزبية ساندت تلك المحاولة التي لم يحدث بعدها أي تهديد[43].

39 غماري، ص 29.

40 للمزيد حول الدورة الخبيثة وإعادة إنتاج الشموليات، ينظر: خالد التيجاني النور، "السودان وجدلية العسكري والمدني: الفرص وتحديات الانتقال"، **ورقة تحليلية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2019/4/23، شوهد في 2025/6/2، ص 5، في: https://acr.ps/1L9BPyH

41 عصام الدين ميرغني طه، **الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الدكتاتورية في السودان** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2002)، ص 17-23.

42 عبد الرحمن الفكي، **تاريخ قوة دفاع السودان** (السودان: الدار السودانية، 1971)، ص 47-60.

43 البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله، **الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة القوات المسلحة السودانية** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022)، ص 39.

وقد اكتمل هذا التحوّل في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1958 بعد انقلاب الفريق إبراهيم عبود الذي كان تلبية لطلب رئيس الوزراء آنذاك عبد الله خليل، سكرتير حزب الأمة، يقول ميرغني طه: "كان الجيش السوداني طوال الفترة التي أعقبت الاستقلال وحتى وقوع ذلك الانقلاب موجِّهًا اهتماماته لتطوير قدراته الاحترافية، والقيام بواجباته المحددة في الدستور. ولم تَرصُد أي جهة وجود نشاط سياسي أو عمل تنظيمي سرّي يهدف إلى التدخّل ضد النظام الديمقراطي الشرعي والاستيلاء على السلطة"[44]. ويستمر وصف الجيش السوداني كـ "جيش تدخّلي" بعد وقوع انقلاب عبود، نظرًا إلى وجوده في الساحة السياسية، إما عبر الانقلابات، وإما من خلال المحاولات الانقلابية، أو حتى من واقع وجود كوادر حزبية داخل الجيش حتى نيسان/ أبريل 1982. وبعد هذا التاريخ، وفي عهد الرئيس جعفر النميري (1969-1985) الذي وصل إلى الحكم بانقلاب عسكري في أيار/ مايو 1969، حدث تحوّل مؤقت في الجيش السوداني إلى "جيش طُفيلي"، نسبةً إلى تسلل الجيش إلى النشاط الاقتصادي المدني.

وفي نيسان/ أبريل 1982، أُسّس مجلس الشؤون الاقتصادية والعسكرية، بموجب قانون صادر عن جمعية الشعب، وتم إنشاء سبع شركات فردية، تعمل في مجالات التجارة، والنقل، والصناعة، والزراعة، والبنوك والتأمين، والإسكان والخدمات الصحية والتعليمية[45]. ومن خلال استغلال نفوذ الدولة، حصلت هذه الشركات على امتيازات استثنائية، مثل الوصول التفضيلي إلى النقد الأجنبي، كما مُنحت وضعية احتكارية؛ ما مكّنها من السيطرة على السوق وإزاحة

الجدول (2)
التحوّل الأول

نظام الحكم	النشاط السياسي للجيش		النشاط الاقتصادي للجيش	التصنيف
	محاولات انقلابية فاشلة	انقلابات ناجحة		
حكم مدني (1956- تشرين الثاني/ نوفمبر 1958)	محاولة واحدة	انقلاب الفريق إبراهيم عبود باتفاق مع رئيس الوزراء عبد الله خليل، سكرتير حزب الأمة	_____	دفاعي
حكم عسكري (عبود) (1958- تشرين الأول/ أكتوبر 1964)	3 محاولات	انحياز الجيش إلى ثورة شعبية أجبرت عبود على تسليم الحُكم	_____	تدخّلي
حكم مدني (1964- أيار/ مايو 1969)	_____	انقلاب النميري، عبر كوادر حزبية داخل المؤسسة العسكرية وخارجها	_____	تدخّلي
حكم عسكري (النميري) (1969-نيسان/ أبريل 1985)	محاولتان	انحياز الجيش إلى ثورة شعبية انتهى بعدها حكم النميري	_____	تدخّلي
			(نيسان/ أبريل 1982-1985) انتهى بسقوط النظام	طفيلي
حكم مدني (1986- حزيران/ يونيو 1989)	_____	انقلاب العميد البشير بمشاركة كوارد حزبية داخل المؤسسة وخارجها	_____	تدخّلي

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى: البدوي عبد القادر البدوي رحمة الله، **الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة القوات المسلحة السودانية** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022)، ص 39-62.

44 المرجع نفسه، ص 31.

45 Henry Bienen & Jonathan Moore, "The Sudan: Military Economic Corporations," *Armed Forces & Society*, vol. 13, no. 4 (Summer 1987), p. 495.

المنافسين المدنيين[46]. وبعد سقوط نظام النميري في نيسان/ أبريل 1985، تم إنهاء أنشطة الشركات العسكرية في القطاع الخاص، ما عدا نشاطها المتعلّق بالتصنيع العسكري، كما أُلغي مجلس الشؤون الاقتصادية والعسكرية[47].

2. التحوّل الثاني: من جيش تدخلي إلى جيش طُفيلي

بعد سقوط نظام النميري، عقب ثورة شعبية انحاز إليها الجيش، تشكّلت حكومة عسكرية انتقالية برئاسة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب، وزير الدفاع والقائد العام آنذاك، تولّى المجلس العسكري الانتقالي إدارة البلاد إلى حين تسليم السلطة سلميًا إلى حكومة مدنية منتخبة في عام 1986، لتبدأ بذلك فترة الديمقراطية الثالثة (1986-1989)[48].

اتّسمت هذه المرحلة بعدم الاستقرار؛ إذ تعاقبت خمس حكومات ائتلافية في أثناء أزمات سياسية واقتصادية متفاقمة[49]، إضافة إلى تداعيات الحرب الأهلية في الجنوب التي شهدت تراجعًا ميدانيًا للقوات المسلحة بخسارتها عددًا من المدن والمعسكرات[50]. وفي هذا السياق، قدّمت قيادة الجيش في 20 شباط/ فبراير 1989 مذكرة احتجاجية، موقّعة من 150 ضابطًا، على رأسهم القائد العام، إلى رئيس مجلس السيادة أحمد الميرغني ورئيس الوزراء الصادق المهدي، تضمّنت عشرين بندًا، تناولت قضايا عسكرية وسياسية، وشكّلت سابقة في علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية[51].

كانت مذكرة الجيش ممارسة غير معهودة وشاهدًا جديدًا على الوصف التدخّلي في الشأن السياسي. وقد انقسمت المواقف حول المذكرة؛ ففريق اعتبرها تعبيرًا مشروعًا عن مخاوف الجيش، وفريق آخر رأى فيها تدخلًا مباشرًا في صلاحيات السياسيين، واعتبرها خطوة فتحت المجال للمغامرين من العسكريين[52]. وقد عزّز انقلاب العميد عمر حسن أحمد البشير، في 30 حزيران/ يونيو 1989، هذه القراءة الأخيرة؛ إذ مثّل نقطة تحوّل أنهت التجربة الديمقراطية الثالثة، مع استمرار الوصف التدخّلي فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية.

وفي نيسان/ أبريل 2017[53]، بدأ الجيش السوداني بالتحوّل نحو جيش طُفيلي مرة أخرى، على نحو ما جرى في عهد النميري حينما أقرّ البرلمان السوداني، الذي يهيمن عليه حزب المؤتمر الوطني الحاكم، العديد من التعديلات القانونية التي تسمح لمنظومة الصناعات الدفاعية، الذراع الاستثمارية للجيش، بالتوسع في النشاطات الاقتصادية المدنية المختلفة، فضلًا عن منحها امتيازات تتمثل في الإعفاءات الضريبية والجمركية[54]، التي بلغت بحلول أيار/ مايو 2020 أكثر من 200 شركة، بإيرادات سنوية تبلغ 110 مليارات جنيه سوداني[55]. وقد جرى اتفاق في 17 آذار/ مارس 2021 بين عبد الله حمدوك رئيس الوزراء آنذاك والفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، على نقل مجموعة من الشركات التابعة للجيش إلى ولاية وزارة المالية. إلّا أن هذا الاتفاق لم يكتمل تنفيذه، بسبب الاضطرابات السياسية التي كانت أبرز سمات الفترة الانتقالية. ونعتقد أن الجيش السوداني لم يتحوّل كليًّا إلى جيش طُفيلي على النحو الذي يجعله يبتلع القطاعَين الخاص والحكومي، كحالة الجيش المصري، على سبيل المثال[56]. ونعتقد أن اتفاق آذار/ مارس 2021 يُعدّ خطوةً مهمة وغير مسبوقة في الاتجاه الصحيح، توحي بقبول المؤسسة العسكرية التنازل عن النشاط التجاري المدني في أوضاع توافقية مُعيّنة، على غرار ما جرى بعد سقوط نظام النميري[57].

---

46 Ibid., p. 497.

47 Ibid., p. 491.

48 محمد شعبان أيوب، "المشير سوار الذهب: كيف سلم العسكري السلطة للشعب دون قطرة دم واحدة"، **الجزيرة نت**، 2021/7/3، شوهد في 2025/6/1، في: https://bit.ly/3H0otia

49 "تاريخ رؤساء الحكومات في السودان منذ الاستقلال حتى حمدوك"، **الراكوبة**، 2019/9/7، شوهد في 2025/6/1، في: https://bit.ly/3rKx2ah

50 عبد الوهاب الأفندي، "العرب والسودان: بين السلبية والغياب"، **سلسلة ملفات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (شباط/ فبراير 2011)، شوهد في 2025/6/1، في: https://bit.ly/3AzzuV0

51 الإمام الصادق المهدي، **الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة**، ط 2 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015)، ص 70-71.

52 منصور خالد، **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، ج 2 (الخرطوم: الساق للنشر والتوزيع، 1993)، ص 183-184.

53 تجدر الإشارة إلى أن عام 2017 يمثل تقنين توسّع النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، غير أن العودة إلى النشاط الاقتصادي المدني للمؤسسة العسكرية قد بدأ تدريجيًا منذ عام 1993، من خلال امتلاك عدد من الأنشطة المدنية أو المشاركة فيها، على سبيل المثال، منظمة الشهيد، وبنك أم درمان الوطني. للمزيد ينظر:
Anette Hoffmann & Guido Lanfranchi, *Kleptocracy Versus Democracy: How Security-Business Networks Hold Hostage Sudan's Private Sector and the Democratic Transition* (The Hague: Clingendael Institute, October 2023), pp. 12-13.

54 همسة حسن، "إمبراطورية اقتصاد الجنرالات في السودان: من الهيمنة إلى التفكيك"، **رصيف 22**، في 2021/3/22، شوهد في 2024/7/9، في: https://acr.ps/1L9BPPL

55 Yezid Sayigh, "Sudan's Military Companies Go Civilian: How the Recent Divestment Agreement Can Succeed," *Carnegie Middle East Center*, 23/4/2021, accessed on 9/7/2024, at: https://n9.cl/2atuy

56 للمزيد حول الحالة المصرية بوصفه جيشًا طفيليًا، ينظر: يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر** (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012).

57 لم تجرِ الإشارة إلى ظاهرة تعدّد الجيوش؛ إذ إن هذه الدراسة تنظر إلى هذه الظاهرة في سياق السيطرة الذاتية لهنتنغتون التي سبقت الإشارة إليها، والتي تأتي ضمن محاولات الأنظمة السياسية تقليل نفوذ الجيش وتعزيز السيطرة عليه.

الجدول (3)
التحوّل الثاني

نظام الحكم		النشاط السياسي للجيش		النشاط الاقتصادي للجيش	التصنيف
		محاولات انقلابية فاشلة	انقلابات ناجحة		
حكم عسكري (البشير)	(2017-1989)	4 محاولات	_____	_____	تدخّلي
	(2017-نيسان/ أبريل 2019)	_____	انحياز الجيش إلى ثورة شعبية أنهت حكم البشير	نشاط اقتصادي في القطاعَين المدني والعسكري	طُفيلي
عسكري مدني (2019–تشرين الأول/ أكتوبر 2021) البرهان وقوى الحرية والتغيير		محاولتان	انقلاب المكوّن العسكري وفض الشراكة مع المكوّن المدني[60]	نشاط اقتصادي في القطاعَين المدني والعسكري	طُفيلي
عسكري (2021-مستمر) (البرهان)		تمرد الدعم السريع	_____	نشاط اقتصادي في القطاعَين المدني والعسكري	طُفيلي

المصدر: المرجع نفسه، ص 62-80؛ "إلغاء أحكام بالسجن ضد عسكريين بعد إدانتهم بتدبير انقلاب"، **سودان تريبون**، 2022/7/7، شوهد في 2024/7/17، في: https://cutt.ly/sr0meBCk؛ "محاولة انقلاب شرق السودان"، **العربية نت**، 2021/9/21، شوهد في 2024/7/17، في: https://short-link.me/Hy6F

من خلال رصد ردات أفعال المؤسسة العسكرية تجاه الانقلابات العسكرية، يمكن أن نرى بوضوح ما أطلق عليه دايفيد شوتر "الجوع المؤسساتي"[58]، الذي يشير إلى رغبة المؤسسة في الاستحواذ على السلطة والاحتفاظ بها. ويمكن أن نستنتج ذلك أيضًا من الجدولين (2 و3)؛ فبينما نجحت الانقلابات العسكرية على الحكومات المدنية، من دون إبداء مقاومة من الجيش، ما عدا محاولة إسماعيل كبيدة، تمكّنت، في المقابل، المؤسسة العسكرية من التصدي للانقلابات العسكرية وحماية الأنظمة التي كان على رأسها عسكريون (عبود، النميري، البشير، البرهان). وعلى الرغم من أن الانقلابات الناجحة كانت مدعومة سياسيًا من أحزاب مختلفة، فقد تبيّن لاحقًا أن قادة الانقلابات الذين استقروا في الحكم لم يقوموا بتلك الانقلابات ليحكم آخرون، وعملوا جاهدين على تعزيز سلطاتهم بالاعتماد على دعم المؤسسة العسكرية في مواجهة شركائهم في التخطيط والتنفيذ، للوصول إلى السلطة، بزجّهم في السجون و/ أو التضييق عليهم[59].

58 شوتر، ص 86.

59 يتّضح ذلك في سلوك إبراهيم عبود مع رئيس الوزراء عبد الله خليل، ومن ورائه حزب الأمة، كذلك النميري مع كوادر الحزب الشيوعي، والبشير مع حسن الترابي، والبرهان مع الكوادر الحزبية المتحالفة في كيان قوى الحرية والتغيير.

60 وصفه المكوّن العسكري (الجيش، والدعم السريع، وعدد من الحركات المسلحة التي وقّعت اتفاق جوبا للسلام 2019) والقوى السياسية المناوئة لقوى الحرية والتغيير (تيارات إسلامية وأخرى كانت شريكة للحزب الحاكم حتى سقوطه) بتصحيح المسار، بينما قوبل بإدانة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والسعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن الاحتجاجات والمظاهرات التي انتظمت في الشوارع. ينظر: أريج الحاج، "بعد استيلاء البرهان على السلطة: أين يسير التحول الديمقراطي في السودان؟"، **تحليل سياسات**، معهد واشنطن، 2021/11/4، شوهد في 2024/7/17، في: https://short-link.me/HxUd

وبينما كانت دوافع الانقلابات السابقة ذات بُعد سياسي بحت، ولم تظهر فيها عوامل أخرى اقتصادية أو إثنية أو قبلية، كان العامل الاقتصادي حاضرًا في انقلاب البرهان على الوثيقة الدستورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2021[61]. وفي الأحوال كلها، كانت الاضطرابات السياسية الناتجة من سوء الممارسة السياسية والتردّي الاقتصادي هي أبرز ذرائع الانقلابات التي تقف من ورائها الرغبة في السلطة، ومؤخرًا الثروة. ويبدو واضحًا أن هذا الموقع وهذا السلوك المتكرر كان وراء النظرة الضيقة تجاه العلاقات المدنية - العسكرية في السودان، وحصرها في السعي للسيطرة على الجيش أو الحدّ من نفوذه في ظل حضور "وسواس شبح الانقلاب"، في مقابل "الاستنجاد بالعسكر" الذي أصبح سمة مشتركة بين الأنظمة المتعاقبة في السودان.

رابعًا: من تقليل النفوذ إلى المشورة العسكرية

يُعدّ تفضيل نمط المشورة العسكرية ضرورة، وليس تنازلًا عن مبدأ السيطرة المدنية الديمقراطية؛ إنه ضرورة يُحتّمها الواقع الجديد لنظرية الأمن القومي التي تطوّرت مع تطوّر الحالتَين الاجتماعية والسياسية، ليكتسب الأمن أبعادًا أُخرى تتخطّى النظرة التقليدية

61 Mark Anderson, "Bad Company: How Dark Money Threatens Sudan's Transition," *European Council on Foreign Relations*, 14/7/2022, accessed on 17/07/2024, at: https://short-link.me/JGrI

إلى الأمن، وبات الحفاظ عليه يتقاطع مع الجهات الفاعلة الحكومية كلها[62]، بمعنى أن الدفاع أصبح أحد مكوّنات الأمن القومي الذي يتشارك في تحقيقه عدد من الجهات الفاعلة الحكومية، بوصفها أدوات للأمن، مثل وزارة الدفاع والخارجية والداخلية والمالية. ومن ثم، فإن إشراك العسكريين في فهم الأهداف الوطنية يُعزّز قدرتهم على تزويد القيادة السياسية بأفضل التقييمات المهنية بشأن استخدام القدرات والموارد العسكرية لتحقيق أهداف الأمن القومي. وذلك من واقع إدراكهم أن استخدام القوّة هو قرار سياسي، وهو جزء من استراتيجية أكبر، بمعنى أن السبب الرئيس لاستخدام القوة هو تسهيل الأهداف السياسية، وأن المسار العسكري يعمل ضمن مسارات أخرى. ويساعد هذا الفهم العسكريين في تقديم خطط مرنة تدمج الأدوار المختلفة للمؤسسات الحكومية، لذا، يتطلّب تحقيق استراتيجية متكاملة دمج عناصر القوة الوطنية كلها، فهي مسألة تكامل لا تنافس. في المقابل، فإن عدم إشراك العسكريين في فهم الأهداف، يجعل من الصعوبة تحقيق استراتيجية متكاملة[63].

عمليًا، تحتاج مكافحة الإرهاب إلى مزيج من التعاون بين الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات، فضلًا عن التعاون الخارجي مع دول العبور أو القدوم في حال تتبع خلية إرهابية. وهذا النمط من التعاون ينطبق أيضًا على مكافحة الهجرة غير الشرعية، التي تستوجب أحيانًا تعاونًا مع منظمات مدنية، تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية والطبّية لضحايا التهريب. ويتطلّب كذلك تأمينُ الحدود البحرية والثروة السمكية والساحل لدولة ما تعاونًا وتنسيقًا مستمرين بين القوات البحرية وخفر السواحل، إضافة إلى الوزارات التي يقع على عاتقها تنظيم حركة السياحة البحرية والصيد. وفي هذا السياق، يمكن التطرّق إلى العديد من الأمثلة التي تُشير إلى أن تنفيذ سياسة أمنية متماسكة وفاعلة يستلزم إشراك فاعلين عدة في مراحل التخطيط والتنفيذ، بمن فيهم العسكريون.

وبالمثل، فإن تداخل العمل العسكري مع الشأن المدني لا يقتصر على القضايا الأمنية المباشرة، بل يمتدّ أيضًا إلى ملفات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، مثل مسألة الابتعاث العسكري وعلاقته بالتحالفات والصفقات. وهو الأمر الذي يجعل التنازل عن اللوائح الصارمة وإبداء مرونة في تطبيقها على متدربين مبتعثين من دولة صديقة في الكليات والمعاهد العسكرية أحد المتطلّبات اللازمة للمُضيّ قُدُمًا في عقد صفقات تجارية أو بناء تحالف جديد. في المقابل، فإن التمسُّك بها ربما يؤدّي إلى خلق أزمة دبلوماسية تُسبب خللًا طارئًا في سياسة الدولة الخارجية. ومرة أخرى يتّضح أن إشراك العسكريين لا يعني الإضرار بمبدأ السيطرة المدنية الديمقراطية، بل قد يكون أحد عناصر دعم سياسة الدولة الكُلية. وبهذا، يمكن أن يؤدي الجيش دورًا سياسيًا حيويًا من دون قتال[64].

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، كان لتطوير الهند (1962) وباكستان (1972) قواعدهما الصناعية في مجال الذخائر أثرٌ بالغٌ في تعزيز الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الدول الغربية. فقد سمح تطوير هذه القواعد لهذه الدول بتعزيز قوّتها الوطنية والحفاظ على السيادة في المسائل الدفاعية، وزيادة فُرص العمل، وتوليد الإيرادات وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات لكسب عملات أجنبية، فقد وصلت صادرات الدفاع الهندية، بحلول عام 2023، إلى 85 دولة[65]، وحافظت الشركات الهندية على ظهورها من ضمن أفضل 100 شركة لإنتاج الأسلحة والخدمات العسكرية في العالم، بين عامَي 2002 و2021، بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[66].

مع ذلك، فإن لغياب الإشراف والرقابة على النشاط الاقتصادي للجيوش نتائج عكسية؛ فبينما يعمل آلاف المجندين المصريين في الشركات العسكرية تحت إدارة عُليا مكوّنة من تكتلات من الضباط في الخدمة العسكرية والمتقاعدين، نجد أن النموذج التركي مؤسسي للغاية، ويعمل تحت إدارة مدنيين تكنوقراط وعمّال مدنيين في الشركات العسكرية، مع وجود غير مؤثر لضباط عسكريين في مجلس الإدارة. وبينما غاب النقاش بشأن الأعمال التجارية العسكرية للجيش في مصر منذ وجوده في الاقتصاد، فإن القوة الاقتصادية للجيش التركي تتصدر نقاشات البرلمان التركي، كما وجدت مكانها في جداول أعمال النقاشات العامة والأكاديمية، وعلى مستوى المجتمع المدني[67]. وتبرز الحالة التركية بوصفها حالة فريدة، تستحق الوقوف عندها، لا سيما

62 سيّد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص 13.

63 Gen James E. Cartwright, "Best Military Advice," *Strategic Studies Quarterly* (Fall 2015), pp. 14-15, accessed on 2/5/2025, at: https://acr.ps/1L9GPdq

64 شوتر، ص 56.

65 Michael Lima, "Strategic Competition and Self-Reliance: Analyzing Munitions Industrial Bases in India and Pakistan amid Great-Power Rivalry," *Journal of Indo-pavific Affairs* (July-August 2023), p. 44.

66 "SIPRI Arms Industry Database," *Stockholm International Peace Research Institute* (December 2022), accessed on 11/7/2024, at: https://short-link.me/JlDG

67 البدوي عبد القادر البدوي، "إصلاح قطاع الأمن مدخلًا لتحقيق الأمن الإنساني: الفُرص والتحديات"، **ورقة استراتيجية**، رقم 20، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024/6/2، ص 15، شوهد في 2024/7/14، في: https://acr.ps/1L9GP4f

في مجال الصناعات الدفاعية التابعة للمؤسسة العسكرية[68]، وكيف أنها في ظل علاقات مدنية - عسكرية صحّية، انتقلت من "نموذج الإنتاج القائم على التهديد إلى نموذج الإنتاج القائم على المواهب والابتكار، ومن منظور أمني عسكري إلى منظور مدني عسكري"[69].

بناء عليه، يعكس التحوّل من منطق تقليص النفوذ العسكري إلى نهج المشورة تطوّرًا في طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، يقوم على إدراك أن دور الجيش لا يقتصر على القتال فحسب، بل يمكن أن يكون شريكًا فاعلًا في السياسة والأمن والاقتصاد، شرط أن يتم ذلك في إطار من التكامل المؤسسي والمشورة المهنية والرقابة المدنية الديمقراطية. وبذلك يمكن أن يتحوّل وجود الجيش في المجالين السياسي والاقتصادي من مصدر تهديد للديمقراطية إلى مقاربة أوسع، تجعل هذه العلاقة رافعة حقيقية للأمن والتنمية والسيادة الوطنية.

خاتمة

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إعادة النظر في العلاقة بين المدنيين والعسكريين من منظور أوسع وأشمل، يتجاوز النهج التقليدي الذي يركّز على كيفية منع الانقلابات العسكرية فحسب، وهو نهج أدّى إلى إضعاف الجيش، وزاد من وتيرة الصراعات بين المدنيين والعسكريين. وقد بدأنا بطرحٍ ينتقد النظريات التقليدية في حقل العلاقات المدنية - العسكرية، وعرضنا نموذجًا بديلًا يتمثّل في أن اتّباع نموذج حديث لهذه العلاقات يشمل إشراك العسكريين في فهم الأهداف الوطنية والسياسات الاستراتيجية للدولة، يساهم في تحقيق الأمن القومي، وأن النشاط الاقتصادي للجيش فيما يتصل بالصناعات الدفاعية في ظل رقابة فاعلة يساهم في تلبية الاحتياجات العسكرية وتعزيز السيادة الوطنية وخدمة السياسات الخارجية. وقد وجدنا دعمًا قويًا لهذا التوجّه في الدراسات الحديثة للعلاقات المدنية - العسكرية.

من خلال دراسة تفاعل الجيش مع المجالين السياسي والاقتصادي، تم تصنيف الجيوش أربعة أصناف (ينظر الجدول 1). وفي ضوء هذه التصنيفات، تم النظر إلى حالة الجيش السوداني والوقوف على التحوّلات التي مرّ بها منذ الاستقلال (ينظر الجدولان 2 و3). ثم قدّمنا ملمحًا لما يمكن تطبيقه عمليًا نحو نموذج لعلاقات مدنية - عسكرية ترتكز على التكامل والتعاون، وليس على التنافس والصراع، ما يمكن أن يُشكل لبنة أولى في بناء مقاربة جديدة لهذه العلاقات، ومنطلقًا لبحوث أعمق وأكثر تفصيلًا، للوصول إلى جيش احترافي، يكون له دور مفيد في العملية السياسية، ولا يتغوّل على موارد الدولة، ويستثمر فيها من دون رقيب.

يمكن أن يوفّر تكثيف الدراسات المتخصصة في هذا الحقل حلولًا عملية للحالة السودانية، وذلك بتوسيع الأجندة البحثية في الدراسات المستقبلية، والتطرّق إلى العديد من المسائل التي تساعد في الاستفادة من قدرات العسكريين، مثل كيفية دمج سياسة الدفاع في السياسات الخارجية، من خلال التحالفات العسكرية والمشاركات الدولية، وآليات دمج نظام التعليم العسكري في نظام التعليم الحكومي على النحو الذي يُعزّز قدرات النُخب العسكرية، ويزيد من اندماجهم في المجتمع، وكذلك دراسة تأثيرات النشاط الاقتصادي للجيش في الاقتصاد الوطني، وسبل تحسين الشفافية والحوكمة في هذا المجال، والوقوف على تجارب دول أخرى في إدارة العلاقات المدنية - العسكرية واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في السودان.

---

68 على الرغم من المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام 2016، وعلى الرغم من التخطيط المُحكم لها، فإن المؤسسة العسكرية لم تؤيد، بمكوّناتها كلها ووحداتها، الانقلاب، ورفضت الانصياع إلى رغبات الانقلابيين، فضلًا عن نزول عدد من الوحدات إلى الشوارع ومقاومتهم عناصر الانقلاب، وهو ما دفع الانقلابيين إلى احتجاز رئيس الأركان الجنرال خلوصي أكار، والعديد من الجنرالات الذين رفضوا الانصياع إلى محاولتهم. كمال أصلان، "دوافع الانقلاب على أردوغان وأسباب فشله"، **الشرق**، 2016/7/20، شوهد في 2024/7/18، في: https://short-link.me/JQJX

69 ملاذ الآغا، "دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (2002-2022)"، **ورقة استراتيجية**، رقم 12، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023/12/28، ص 12-16، شوهد في 2024/7/15، في: https://acr.ps/1L9GP52

المراجع

العربية

الآغا، ملاذ. "دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية التركية وأثرها في تطور الصناعات الدفاعية (2002-2022)". **ورقة استراتيجية**، رقم 12. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2023/12/28. في: https://acr.ps/1L9GP52

الأفندي، عبد الوهاب. "العرب والسودان: بين السلبية والغياب". **سلسلة ملفات**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (شباط/ فبراير 2011). في: https://bit.ly/3AzzuV0

بـاراني، زولتان. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي". **سياسات عربية**. مج 5، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017).

_____. **الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبـا والأميركـتين**. ترجمة نبيل الخشن. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

البدوي رحمة الله، البدوي عبد القادر. **الثقافة السياسية والعلاقات المدنية العسكرية: دراسة حالة القوات المسلحة السودانية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2022.

_____. "إصلاح قطاع الأمن مدخلًا لتحقيق الأمن الإنساني: الفُرص والتحديات". **ورقة استراتيجية**. رقم 20. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2024/6/2. في: https://acr.ps/1L9GP4f

بشارة، عزمي. **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته. إعداد وتنسيق محمد جمال باروت. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

الجيوش والتحوّل الديمقراطي في أفريقيا: معوّقات بناء الدولة الوطنية. حمدي عبد الرحمن (محرر). الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

خالد، منصور. **النخبة السودانية وإدمان الفشل**. ج 2. الخرطوم: الساق للنشر والتوزيع، 1993.

سيرا، نارسيس. **الانتقال العسكري: تأمّلات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة**. ترجمة وفيقة مهدي. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.

شوتر، دايفيد. **حوكمة وإدارة قطاع الأمن**. بريتوريا: معهد الدراسات الأمنية، 2011.

صايغ، يزيد. **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**. بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012.

طه، عصام الدين ميرغني. **الجيش السوداني والسياسة: دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الدكتاتورية في السودان**. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2002.

غماري، طيبي. **الجندي والدولة والثورات العربية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

الـفكي، عبد الرحمن. **تاريخ قـوة دفـاع الـسـودان**. السودان: الدار السودانية، 1971.

قوجيلي، سيّد أحمد. **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعـادة تعريف الأمـن**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.

مقالات مرجعية في دراسات الانتقال الديمقراطي. ترجمة الباسل الحوراني [وآخـرون]. مراجعة محمد حمشي وعبد الفتاح ماضي. تقديم محمد حمشي. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

المهدي، الإمام الصادق. **الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة**. ط 2. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2015.

النور، خالد التيجاني. "السودان وجدلية العسكري والمدني: الفرص وتحديات الانتقال". **ورقة تحليلية**. مركز الجزيرة للدراسات. 2019/4/23. في: https://acr.ps/1L9BPyH

وادراوغو، إميل. "الارتقاء بالاحتراف العسكري في أفريقيا". مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية (واشنطن). البحث السادس (تموز/ يوليو 2014). في: https://acr.ps/1L9GP2R

الأجنبية

Anderson, Mark. "Bad Company: How Dark Money Threatens Sudan's Transition." *European Council on Foreign Relations*. 14/7/2022. at: https://short-link.me/JGrI

Pakistan amid Great-Power Rivalry." *Journal of Indo-pavific Affairs* (July-August 2023).

Reis, João Carlos Gonçalves dos. "Politics, Power, and Influence: Defense Industries in the Post-Cold War." *Social Sciences*. vol. 10, no. 10 (2021).

Sarkesian, Sam C. "Military Professionalism and Civil-military Relations in the West." *International Science Review*. vol. 2, no. 3 (1981).

Sayigh, Yezid. "Sudan's Military Companies Go Civilian: How the Recent Divestment Agreement Can Succeed." *Carnegie Middle East Center*. 23/4/2021. at: https://n9.cl/2atuy

"SIPRI Arms Industry Database." *Stockholm International Peace Research Institute* (December 2022). at: https://short-link.me/JlDG

Stepan, Alfred. *Arguing Comparative Politics*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Strategies and Trends in Organizational and Project Management. P. V. Trifonov & M. V. Charaeva (eds.). Lecture Notes in Networks and Systems. vol. 380. Cham: Springer, 2022.

Bennett, Douglas W. *Military Advice and Civil-Military Relations*. Fort Leavenworth, KS: School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College (2010). at: https://short-link.me/JwsF

Bienen, Henry & Jonathan Moore. "The Sudan: Military Economic Corporations." *Armed Forces & Society*. vol. 13, no. 4 (Summer 1987).

Brooks, Risa. "Paradoxes of Professionalism: Rethinking Civil-Military Relations in the United States." *International Security*. vol. 44, no. 4 (Spring 2020).

Cartwright, Gen James E. "Best Military Advice." *Strategic Studies Quarterly* (Fall 2015). at: https://acr.ps/1L9GPdq

Constitutionalism and Democracy. J. Elster & R. Slagstad (eds.). Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Feaver, Peter D. *Armed Servants: Agency, Oversight and Civil-Military Relations*. Cambridge: Harvard University Press, 2003.

Gates, John M. "The 'New' Military Professionalism." *Armed Forces & Society*. vol. 11, no. 3 (Spring 1985).

Hoffmann, Anette & Guido Lanfranchi. *Kleptocracy versus Democracy: How Security-Business Networks Hold Hostage Sudan's Private Sector and the Democratic Transition*. The Hague: Clingendael Institute, October 2023.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and The State: The Theory and Politics of Civ Civil-Military Relations*. Massachusetts: Harvard University Press, 1957.

Janowitz, Morris. *The Professional Soldier: A Social and Political Portrait*. Glencoe, IL: Free Press, 1960.

Lima, Michael. "Strategic Competition and Self-Reliance: Analyzing Munitions Industrial Bases in India and

Received التسلم 2024-08-03 | Revised التعديل 2025-04-06 | Accepted القبول 2025-07-20 | DOI المعرف الرقمي https://doi.org/10.31430/ZXZW4510

حسام إبراهيم | Husam Ibrahim*

جوليا بربر | Julia Barbar**

التوجّه نحو اللامركزية في السودان ما بعد الحرب: بين الفرص والمحدّدات البنيوية والاستراتيجية

Toward Decentralization in Post-War Sudan: Between Opportunities and Structural and Strategic Determinants

تركّز الدراسة على قابليّة تطبيق النظام اللامركزي في السودان وفرصه لإعادة بناء الدولة بعد حرب نيسان/ أبريل 2023، مع إبراز المحددات القبلية والمؤسسية اللازمة لنجاحه. وتنطلق من مراجعة للأسس النظرية للّامركزية في السياق الأفريقي وصوغ إطار مفهومي مرشد، ثم تقدّم مقترحات عملية قابلة للتطبيق. وتعتمد منهجية نوعية قوامها مقابلات معمقة مع ستة خبراء في الشأنين السياسي والإداري السوداني، بما يتيح استخلاص دلالات تطبيقية أدق. وتُحاجّ النتائج بأن اللامركزية خيار استراتيجي لإعادة البناء، لكنه مشروط بالتزام سياسي واضح، ومعالجة التفاوتات الاقتصادية بين الولايات، واستكمال الأطر التشريعية والإدارية والقضائية. وبناء على ذلك، تقدم الدراسة حزمة توصيات مترابطة تُنفَّذ مرحليًا وتشمل سياسات شفافة وتحديدًا للصلاحيات مع مساءلة فعالة، وتمكين المجتمع المدني، وتحسين البنية التحتية، ومواءمة الترتيبات القبلية، وتمويلًا منصفًا يضمن الاستدامة والإنصاف بين الولايات.

كلمات مفتاحية: السودان، اللامركزية، إعادة بناء الدولة، تقاسم السلطة، ما بعد الحرب.

This study explores the feasibility of implementing decentralization in Sudan as a pathway to state reconstruction after the April 2023 war. It highlights the tribal and institutional determinants necessary for success, situating the analysis within the African experience of decentralization and a guiding conceptual framework. Using a qualitative methodology, the study draws on in-depth interviews with six Sudanese political and administrative experts to generate context-specific insights. Findings suggest that decentralization is a strategic option for reconstruction, but depends on political commitment, reducing economic disparities, and strengthening legislative, administrative, and judicial frameworks. The study proposes phased recommendations, including transparent policymaking, clear power allocation with accountability, civil society empowerment, infrastructure development, tribal alignment, and equitable financing.

Keywords: Sudan, Decentralization, State Reconstruction, Power-Sharing, Post-war.

* محاضر في جامعة الخرطوم، وباحث بمركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، قطر.
Lecturer at the University of Khartoum, and Researcher at the Center for Conflict and Humanitarian Studies, Qatar.
Email: husam.ibrahim@chs-doha.org

** أستاذة مساعدة، برنامج الإدارة العامة، معهد الدوحة للدراسات العليا.
Assistant Professor, Public Administration Program, Doha Institute for Graduate Studies.
Email: julia.barbar@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

تُحكم شؤون الدول في العالم وتُدار بأنظمة وطرائق مختلفة، لكن بصورة عامة، يمكن تصنيف هذه الأنظمة إلى نوعين رئيسين: أنظمة مركزية، وأخرى لامركزية. ويمكن التفريق بين النوعين عمومًا في أن الأولى تكون فيها القرارات والسلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية كلها في يد الحكومة أو السلطة المركزية، في حين تتوزّع هذه السلطات بين المركز والأطراف في الثانية[1].

تعتبر "موضة" اللامركزية من الظواهر التي ظهرت حديثًا، وقد حاز هذا التوجّه نحوها تأييدًا واعترافًا واسعين في الأوساط السياسية والأكاديمية. وفي هذا السياق، بدأ العديد من الدول في العالم في تنفيذ برامج لامركزية السلطة الحكومية، وكان أحد أهم الدوافع إلى ذلك رغبتها في تحسين الأداء الضعيف لأجهزتها الحكومية، اعتقادًا منها أن تطبيق اللامركزية يسهم في تعزيز الديمقراطية وتحقيق الأهداف التنموية. لكن عمليًا، ظهر أن العديد من هذه المبادرات جرى تنفيذه عشوائيًا، من دون أسس نظرية قوية، أو تحليل دقيق للخلفيات التاريخية والسياق المحلي[2].

تبنّى السودان، كغيره من الدول الأفريقية، أنظمة سياسية وإدارية متغيّرة مع طبيعة السلطة وتوجهاتها، فتارة يتبنّى استراتيجية نظام حكم وإدارة موغل في المركزية، وتارة أخرى يتبنّى استراتيجية مبنية على أقصى مستويات اللامركزية؛ الأمر الذي تسبّب في خلق تجربة شابها الكثير من التحديات والإشكاليات، نتجت منها تحديات مالية وإدارية، تشكّلت في صورة غياب التوازن التنموي والخدمي بين المركز والولايات؛ ما جعل فرص نجاح التجربة على أرض الواقع ضعيفة[3]. وقد أدّت هذه التحديات إلى نشوء صراعات مسلّحة بين السلطة في المركز والولايات، وكانت من ويلاتها وعواقبها الكارثية حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية (تمرّد قوات الدعم السريع). فالحرب التي بدأت في الخرطوم، وانتقلت إلى معظم الولايات، تُعتبر بطول أمدها وتأثيراتها سابقة تاريخية، لم يعهد السودان مثيلًا لها، فقد أثّرت في مفاصل الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كلها، وبما فيها الإدارية. مع الأخذ في الحسبان حقيقة أنه طوال قرنين كانت الخرطوم العاصمة السياسية والإدارية والاقتصادية للسودان[4].

في هذا السياق، يعتبر اختبار فرص تطبيق اللامركزية في السودان أحد الحلول التي تسعى الدراسة للغور فيها ومعرفة مدى نجاعتها، وصولًا إلى وضع خريطة طريق تُحدّد إمكانية التطبيق في سياق الدولة السودانية، والشروط القبلية الواجب توافرها، إضافة إلى تحديد العقبات التي يمكن أن تُواجه التنفيذ. وتسعى الدراسة للوصول إلى عرض مجمل لنوعية من الحلول والمقترحات العملية التي يمكن تطبيقها عمليًا.

لهذه الدراسة أهمية بالغة، خاصة في أثناء الأوضاع التي يمر بها السودان؛ إذ إن مثل هذا النوع من الدراسات لم يُغطَّ على نحو شامل ودقيق في الحالة السودانية، إضافة إلى أن السودان يمرّ بمرحلة حرجة عطّلت دولاب الدولة إلى حد بعيد في المناطق التي دارت فيها هذه الحرب التي تركّزت على نحو رئيس في العاصمة الخرطوم، بمدنها الثلاث: الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان؛ ما أدّى إلى تدمير كبير للبنى التحتية وتعطيل العمل السياسي الإداري بشقيه العام والخاص فيها، وشلّ الحركة الاقتصادية؛ الأمر الذي أثّر سلبيًا في باقي ولايات السودان التي تعتمد على العاصمة اعتمادًا كبيرًا في تيسير شؤونها الإدارية، وتسبب ذلك في ظهور الكثير من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالطبع الإدارية.

تتعمّق الدراسة في تفاصيل اللامركزية، وتنشد الوصول إلى صيغة تتناسب مع الحالة السودانية. وتبدأ بتقديم السياق التاريخي الذي أدّى إلى إعادة النظر في النظام اللامركزي في السودان، من أجل فهم التفاعل المعقّد بين العوامل الاجتماعية والسياسية والعسكرية التي شكّلت المجتمع السوداني على مر العقود. ثم تنتقل إلى التركيز على نحو أساسي على فحص الأسس النظرية للأنظمة اللامركزية، خاصة في السياق الأفريقي، كما نوقشت في أدبيات العلوم الإدارية والسياسية. وفي هذا الصدد، تحاول هذه الدراسة تفعيل إطار نظري مبني على تتبّع الأدبيات التي تسرد العديد من تجارب دول مرت بالظروف الاستثنائية نفسها، وإيضاح كيف نجحت، عن طريق إحلال استراتيجيات اللامركزية وممارساتها، في توزيع المهمات والموارد وتوطينها في مختلف المناطق، في تخطٍ وتجاوز لمساوئ التركيز الإداري في العواصم والمدن الكبرى، ومدى فرص تطبيق هذه الاستراتيجيات على الحالة السودانية[5].

---

1 Jean-Paul Faguet, "Decentralization and Governance," *World Development*, vol. 53 (January 2014), pp. 2-13, accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GPS6

2 Paul D. Hutchcroft, "Centralization and Decentralization in Administration and Politics: Assessing Territorial Dimensions of Authority and Power," *Governance*, vol. 14, no. 1 (January 2001), pp. 23-53.

3 حسن حامد مشيكة وهشام محمد حسن، "الفدرالية المالية في السودان: التحديات الناشئة وفرص الإصلاح"، **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 429 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).

4 حسن حامد مشيكة، "التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان"، **المستقبل العربي**، السنة 36، العدد 415 (أيلول/ سبتمبر 2013).

5 Gordon Crawford, "'Making Democracy a Reality'? The Politics of Decentralisation and the Limits to Local Democracy in Ghana," *Journal of Contemporary African Studies*, vol. 27, no. 1 (2009), pp. 57-83.

تُسقط الدراسة النظريات اللامركزية على الحالة السودانية، وتنقد الأدوات التحليلية التقليدية المستخدمة لدراسة اللامركزية، بحجة أنها غالبًا ما تتجاهل الديناميات الاجتماعية السياسية الفريدة الموجودة في السودان. وتهدف إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تقييم نقدي لأصول اللامركزية ومحدّداتها وتطبيقها على السياق السوداني، وتتبّع فرص تطبيق النظام اللامركزي ومحدداته بوصفه خيارًا استراتيجيًا بعد الحرب. ومن أجل ذلك، تبحث في الاتجاهات السائدة في الأدبيات التي تنظر في إمكانية هذا التطبيق في السياق السوداني، مع الأخذ في الحسبان النظر إلى الاختلافات وأوجه التشابه. وتجادل في عدم اتساق هذه المفاهيم اتساقًا تامًا مع الحالة السودانية، لأنها نشأت وتطوّرت في سياق الأوساط الأكاديمية الغربية، وهي في الوقت نفسه مبنيّة على التجربة الغربية، وأنظمتها السياسية والإدارية والمالية[6].

تعتمد الدراسة منهجية نوعية في تحقيق أهدافها، والإجابة عن السؤال البحثي الرئيس: لماذا يُعتبر التوجّه نحو تطبيق اللامركزية الخيار الأنسب بالنسبة إلى الدولة السودانية؟ ومنه، تناقش الدراسة سؤالين فرعيين أساسيين، هما: ما العوامل الأساسية اللازمة لتنفيذ اللامركزية بنجاح في السودان؟ وما التحديات الماثلة أمام هذا التحوّل نحوها؟

يقوم المنهج النوعي الذي تتبناه الدراسة على المقابلات مع خبراء ومختصين ذوي صلة مباشرة بموضوع البحث، وتشمل العيّنة بصفة عامة أكاديميين في مجالات الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة، وباحثين في دراسات النزاع والعمل الإنساني، وخبراء في القانون الدستوري، وأساتذة جامعيين ذوي خبرة في تأسيس الحكم الإقليمي والمحلي في السودان، ومسؤولين عموميين سابقين على مستوى إدارة الجامعات وقيادات الشرطة، ومختصين في التحليل المالي وإدارة الاستثمار. وقد أُجريت جميع المقابلات بعد الحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحوث العلمية على البشر في معهد الدوحة للدراسات العليا DI-IRB، ووفق الضوابط المعتمدة للسرّية والموافقة المستنيرة.

يُستخدم المنهج النوعي عادة بعد دراسة معمقة للأدبيات، لتقديم نهج شامل في فحص الظواهر المعقّدة بعمق. ويُعدّ مناسبًا للتحقيق في الظواهر ضمن سياقها الواقعي، عندما تتداخل حدود الظاهرة مع سياقها؛ ويساعد أيضًا في التقاط العلاقات السببية كما تتبدّى في الممارسة وربطها بقراءات استشرافية للمستقبل. وتسمح هذه المقاربة بفهمٍ أعمق للتعقيدات والفروق الدقيقة لسياقٍ معيّن؛ ما يجعلها أداةً قويّةً لتوليد الفرضيّات واختبار التصوّرات النظرية وتطوير فهم سياقيّ غنيّ لا تستطيع الأساليب الكمّية وحدها الإحاطة به على نحو كامل[7].

تُعدّ المقابلات أيضًا، كما هو معروف، أداة أساسية لجمع البيانات التفصيلية والدقيقة مباشرة من المشاركين، وهي ذات قيمة خاصة لاستكشاف وجهات نظر الأفراد وتجاربهم ودوافعهم، ما يوفّر عمقًا وفهمًا للعناصر البشرية للدراسة التي غالبًا ما تكون غير قابلة للوصول إليها من خلال طرائق أخرى. وتتضمن عملية إجراء المقابلات، كما هو مفصّل، إعدادًا دقيقًا، بما في ذلك تحديد الهيكل وصياغة الأسئلة لتشجيع العمق وتجنّب التحيّز، وترتيب الأسئلة على نحو استراتيجي لبناء علاقة مع المستجيبين وضمان الحصول على إجابات ذات مغزى. ويمكن أن تنتج المقابلات بيانات غنية وعميقة ودقيقة وأساسية لفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة[8].

تسمح هذه المنهجية بفحص أسئلة من قبيل كيف ولماذا، ما يجعلها أداة لا غنى عنها في دراسة الظواهر الاجتماعية والتنظيمية المعقدة. ويضمن التطبيق العلمي لهذه الطريقة، المدعوم بإطار نظري ومنهج واضح لجمع البيانات وتحليلها، الوصول إلى نتائج متينة وموثوقة، يمكن أن تسهم إلى حد بعيد في الحصول على معرفة دقيقة بالموضوع محل البحث[9].

تعتمد الدراسة على المصادر الثانوية المتوافرة، مثل الدراسات البحثية والكتب المتخصصة وأوراق السياسات، إضافة إلى المؤشرات العالمية لقياس فاعلية الأنظمة اللامركزية، مثل مؤشر فريدوم هاوس. وبناء عليه، اختير نموذج غانا، ومن ثم جرت محاولة تتبّع شروط نجاح تطبيقه باعتباره أنجح النماذج في أفريقيا؛ إذ إنها، بحسب هذا المؤشر، تُصنّف على أنها الدولة الأكثر ديمقراطية وحرية في القارة.

توضع هذه الدراسة في حقل الإدارة العامة، خصوصًا في حقل الإصلاح المؤسسي، سعيًا لإثراء الأدبيات المختصة والمساهمة في النقاش في شأن أفضل السُبل لتوزيع السلطة، خاصة في السياق السوداني؛ لتحقيق الأهداف المرجوّة في السعي لإيجاد آليات لتقاسم السلطة والثروة في الدولة.

6 Charles Fombad, "The State of Governance in Africa," in: Charles Manga Fombad, Assefa Fiseha & Nico Steytler (eds.), *Contemporary Governance Challenges in the Horn of Africa* (London/ New York: Routledge, 2023), pp. 13-56.

7 Bill Gillham, *Case Study Research Methods* (London: Bloomsbury Publishing, 2000); Jack S. Levy, "Case Studies: Types, Designs, and Logics of Inference," *Conflict Management and Peace Science, vol.* 25, no. 1 (Spring 2008), pp. 1-18.

8 Stacy A. Jacob & Sharon Paige Furgerson, "Writing Interview Protocols and Conducting Interviews: Tips for Students New to the Field of Qualitative Research," *The Qualitative Report*, vol. 17 (2012), accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9GPRR

9 Ibid.

أولًا: الإطار النظري والمفهومي

1. في معنى اللامركزية: قراءة في الأدبيات

يُعدّ تحديد النطاق الدقيق لأيّ مفهوم في ميدان العلوم الاجتماعية تحدّيًا بارزًا يواجه الباحثين فيه، وذلك نتيجة تعدد تعاريف المفهوم نفسه وتشابكها، ما قد يتسبّب في اللبس. ويُعزى أحد الأسباب الرئيسة لهذا التحدي إلى خصوصية الظواهر الاجتماعية، حيث يتجلّى معظمها بوصفها ظواهر مركّبة، تعتمد على الزمان والمكان، وتتغيّر تبعًا للسياقات والظروف المحيطة بها[10].

توظف هذه الدراسة العديد من المفاهيم المتداخلة في استخدامها ومناقشتها، فتتناول بالتفصيل التعريف المفترض لأيّ مفهوم بحسب سياق استخدامه، وتشرحه ضمن إطار نظري ومفهومي وتحدد خصائصه، وتُبرز جوانب التقاطع والتداخل بين المفاهيم، ثم توضح الاختلافات في كيفية تجسّدها عمليًا، وأخيرًا تناقشها من منظور نظري. ولا تنخرط الدراسة في مناقشة معرفية للمفاهيم المتناولة، بل تعتمد على تحديدها من ناحية إجرائية.

توجد نقاشات متعدّدة في الأدبيات بشأن مفهوم النظام اللامركزي، وتتنوّع المقاربات بناءً على مجالات علمية منوّعة. على سبيل المثال، تتناول أدبيات العلوم السياسية اللامركزيةَ باعتبارها أداة لتقاسم السلطة في الدولة ووسيلة لحل النزاعات، في حين تتناولها أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة من منظور إداري، خاصة فيما يتعلّق بالتعليم والصحة والخدمات العامة. وتشير الأدبيات إلى وجود تعاريف متعددة لهذا المفهوم؛ ما يعكس تعدّد الجوانب والسياقات التي يُستخدم فيها. وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن هذه التعاريف تشترك في بعض السمات، مثل إعطاء السلطات المحلية المنتخبة القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقليم والخضوع لرقابة الحكومة المركزية[11]. ويلاحَظ أن هذا المفهوم يُستخدم في بعض الأدبيات للإشارة إلى أيّ آلية لا يكون فيها الحكم مركزيًا، بمعنى وجود آلية لتقاسم السلطة وتشاركها. وتظهر هذه المفاهيم بوضوح عند مناقشة الحكم اللامركزي، في مقابل الحكم المركزي[12]. ويلاحَظ أيضًا التباين في درجة الصلاحية الممنوحة للحكومات المحلّية في النظام اللامركزي، ما يُشير إلى تنوّع أنماط اللامركزية وأنواعها.

تُعرَّف اللامركزية بوصفها عمليةً تتضمّن مجموعةً من السياسات والإصلاحات الدستورية التي تهدف إلى نقل المسؤوليات والموارد والسلطة وتحويلها من المستويات الحكومية العليا إلى المستويات الأدنى[13]. وتُعرَّف أيضًا بأنها آلية تُمكِّن من توفير حكم ذاتي لمجموعة معيّنة داخل حدود جغرافية محدّدة، لإدارة شؤونهم الخاصة وتشريع السياسات المتوافقة معهم، من دون منحهم استقلالية تشريعية كاملة. وتُعرَّف كذلك بأنها عملية نقل أو تفويض السلطة القانونية والسياسية للتخطيط واتخاذ القرارات الخدمية العامة في الدولة من الحكومة المركزية إلى السلطات في الولايات والمناطق[14].

يمكن تقسيم اللامركزية إلى أنماط متعددة: اللامركزية السياسية، واللامركزية الإدارية، واللامركزية المالية. وتتناول الأدبيات في مجال العلوم السياسية اللامركزية بوصفها أداة لتوزيع السلطة داخل الدولة، وتعتبرها أيضًا وسيلة لحل النزاعات. في حين تتناولها الأدبيات في مجال الإدارة العامة وقضايا التعليم والصحة والخدمات العامة من زاوية إدارية، ومن منظورها الخاص. ويبرز أيضًا نقاش بشأنها من منظور اقتصادي، مع التركيز على اللامركزية المالية وآليات توزيع الثروة بين الولايات والحكومات المحلية[15]. ويتنوّع مستوى الصلاحيات التي تتمتّع بها الحكومات المحلية في أنماط اللامركزية المختلفة، ما يؤدي إلى ظهور أشكال متعددة منها. ويُعتبر مستوى اللامركزية المالية الأساس لتحديد تطبيق أيّ نمط آخر؛ إذ يشير إلى وجود تغطية مالية للسياسات المحلّية وقدرتها على تنفيذها[16].

تناقش الأدبيات أيضًا مصطلحات نظرية منبثقة من مفهوم اللامركزية، وشارحة بعض جوانبه. وفيما يلي، تشير الدراسة إلى أنواع مختلفة ومعقدة ومتداخلة للمصطلحات المتعلقة بالمفهوم في الأدبيات النظرية. أولًا، مفهوم التنازل عن السلطة Deconcentration، يشير إلى نقل مهمات الخدمة العامة وأعمالها إلى مجموعة من الموظفين خارج العاصمة، من دون منحهم سلطات اتخاذ القرار. ولا يعتبر بعض الباحثين أن هذا المفهوم يُعبّر عن مفهوم اللامركزية على نحو كامل، نظرًا إلى غياب سلطة فعلية للأقاليم أو الولايات في اتخاذ القرار. ثانيًا، مفهوم التفويض Delegation، ويُعنى به تفويض سلطة اتخاذ القرار والإدارة في وظائف محددة لمنظمات ومؤسسات تخضع لإشراف غير مباشر من الحكومة المركزية. ويعكس نوعًا من اللامركزية، لكنه يشير

10 حسام نبيل صلاح الدين مشرف، **الصراعات في القارة الأفريقية: دراسة لحالة السودان** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018).

11 Tulia G. Falleti, *Decentralization and Subnational Politics in Latin America* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

12 Ruth Lapidoth, *Autonomy: Flexible Solutions to Ethnic Conflicts* (Washington, DC: US Institute of Peace Press, 1997).

13 Falleti, p. 15.

14 Soeren Keil & Paul Anderson, "Decentralization as a Tool for Conflict Resolution," in: Klaus Detterbeck & Eva-Maria Lind (eds.), *Handbook of Territorial Politics* (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2018), pp. 89-104.

15 Falleti.

16 Ibid.

أيضًا إلى إلزامية وجود تفويض من السلطة المركزية. ثالثًا، مفهوم نقل السلطات Devolution، ويقصد به إنشاء وحدات حكومية مستقلة عن طريق نقل السلطة إلى حكومات محلية. ويعتبر بعض الباحثين أنه يتجاوز مفهوم اللامركزية، وأنه أقرب إلى مفهوم الفدرالية[17].

في السياق الأفريقي، تعتبر اللامركزية، إضافة إلى الفدرالية، من الأنماط الرئيسة المعتمدة في أنظمة الحكم وتوزيع السلطة. وهذا نتاج لما تشهده دول أفريقية عديدة من صراعات ونزاعات متكررة، يعود أصلها في كثير من الأحيان إلى المنافسة على السلطة وعدم الاتفاق على آليات تقاسمها، سواء على المستوى الوطني أم المحلي. وفي هذا الصدد، تُعَدّ اللامركزية والفدرالية منهجيتين مهمتين للإصلاح المؤسسي وتحسين حوكمة الدولة وتقاسم السلطة[18].

ضمن هذا الإطار التاريخي، يُسلَّط الضوء على جمهورية السودان بوصفها إحدى الدول الرائدة في أفريقيا في تبنّي النظام الفدرالي، حيث اعتمدته في عام 1991 من خلال تقسيم الدولة تسع مقاطعات. وتسبقها في ذلك نيجيريا التي طبقت هذا النظام في عام 1960. وعقب هذه التحوّلات، شهدت أفريقيا اتجاهًا مماثلًا في بلدان أخرى، مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا اللتين انتهجتا النظام الفدرالي في عامي 1995 و1996 على التوالي[19]، ما يدل على تزايد الاهتمام بهذا الشكل من الحكم وتبنّيه أسلوبًا لتنظيم السلطة وإدارة التنوّع داخل الدول[20].

نصّ الدستور الوطني الانتقالي لجمهورية السودان لعام 2005 على اعتماد نظام حكم فدرالي لامركزي يحدّد مستويات السلطة وتقاسم الاختصاصات والموارد، غير أنّ تطبيقه في نظام عمر حسن البشير (1989-2019) اتّسم باستمرار هيمنة الحكومة الاتحادية على القرار والتمويل، بما في ذلك تعيين القيادات دون القومية والتحكّم في مسارات الإنفاق والتحويلات. وفي العام نفسه، اعتُمِدت ترتيبات مالية لمعالجة التوزيع العادل للموارد بين مستويات الحكم عبر تحويلات تستهدف تصحيح الاختلالات الرأسية بين المركز والولايات، والأفقية بين الولايات ذاتها، وذلك ضمن الإطار الذي أقرّه دستور 2005 وما خلصت إليه تحليلات الفدرالية المالية في السودان[21].

ومع ذلك، عاد البشير، في الأيام الأخيرة من حكمه، إلى النظام الاتحادي الحاكم من العاصمة الخرطوم، قبل أن يُزاح من السلطة في 11 نيسان/ أبريل 2019.

2. الفدرالية واللامركزية: حدود التقاطع والتشابك

تشكّل الفدرالية واللامركزية محورَين أساسيَّين في دراسة تقاسم السلطة وإدارة التنوّع داخل الدول. فتقدّم الفدرالية، بوصفها نظام حكم، إطارًا يسمح بوجود حكومات متعدّدة ضمن الدولة الواحدة، حيث تتمتّع كل حكومة بصلاحيات مستقلة محددة دستوريًا. وتهدف هذه الآلية إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى وحدة الدولة والاستجابة للتنوع الإقليمي والثقافي، وتخفيف التوترات المركزية من خلال توزيع السلطة. في حين تعتبر اللامركزية آليةً لنقل السلطات من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية أو الإقليمية، من دون الخوض في تعديلات دستورية تُعيد هيكلة الدولة بأكملها. وتسعى لتحسين كفاءة الخدمات العامة وفاعليتها، وتعزيز المشاركة المحلّية في عملية صنع القرار. وعلى الرغم من التشابك في بعض الجوانب التطبيقية بين المفهومين، فإن الفروق الأساسية تبقى جليّة. فالفدرالية تعكس هيكلًا سياسيًا ودستوريًا، يتجاوز مجرد نقل السلطات، ليشمل إنشاء نظام حكم متعدد المستويات، في حين تركّز اللامركزية على تحسين الإدارة والخدمات من خلال تفويض السلطات ضمن الإطار الحكومي القائم. أما نقاط التقاطع بينهما فتتمثل في سعيهما المشترك لتعزيز الكفاءة والفاعلية الإدارية وزيادة المشاركة في السلطة[22].

مع نهاية القرن العشرين، اتّجهت دول عدة نحو تبنّي النظام الفدرالي باعتباره إطارًا تنظيميًا إداريًا يتماشى مع خصائصها البيئية والثقافية والاجتماعية. واستنادًا إلى المبادئ الأساسية للفدرالية[23]، جرى تشكيل أنظمة هذه الدول بما يضمن تعزيز المشاركة السياسية، وبما قد يُفضي إلى تنافسية في تخصيص الموارد المالية بين الوحدات الفدرالية. ويُعتقد أن هذا التنافس والتوزيع المتباين للموارد يدعمان على نحو فعال تحقيق توازن أفضل في تقديم الخدمات، ما يسهم في النمو الاقتصادي والتنمية[24]. وتُعدّ دول، مثل الأرجنتين وبلجيكا والبرازيل وكندا وألمانيا والهند وماليزيا ونيجيريا وباكستان وإسبانيا

17 Dennis A. Rondinelli, "Government Decentralization in Comparative Perspective: Theory and Practice in Developing Countries," *International Review of Administrative Sciences*, vol. 47, no. 2 (1981), pp. 133-145.

18 Faguet.

19 "Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia," 21 August 1995, accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9BOTP

20 مشيكة.

21 Sarah Logan et al., "Fiscal Federalism in Sudan," *Working Paper*, International Growth Centre (May 2021), accessed on 15/9/2024, at: https://acr.ps/1L9BPm8

22 Wallace E. Oates, "An Essay on Fiscal Federalism," *Journal of Economic Literature,* vol. 37, no. 3 (1999).

23 Falleti.

24 Alan Fenna, "Comparative Federalism and Law," in: Ali Farazmand (ed.), *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance* (Cham: Springer, 2016).

وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية، نماذج بارزةً على الأنظمة الفدرالية، أو تلك التي تتّخذ خصائص فدرالية؛ إذ تُصنّف في بعض الأحيان باعتبارها "شبه فدرالية"، نظرًا إلى طبيعتها الهيكلية التي تجمع بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية[25].

تشير الأدبيات إلى أن الأنظمة الفدرالية تتّسم بأهميتها في الدول التي تتميّز بالتنوّع الثقافي، أو التي تغطي مناطق جغرافية واسعة. ويتيح هذا النوع من الترتيبات الحكومية توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والوحدات الفرعية (مثل الولايات أو الأقاليم)، ما يسمح بمزيد من الاستقلالية المحلية فيما يخص الشؤون الداخلية. وتمثّل الفدرالية نظامًا حكوميًا يقوم على تحديد الصلاحيات الدستورية بين مستويات الحكومة المتعددة على نحو دقيق. ويبرز في هذا النظام عادةً مستويان أساسيان للحكم: الأول هو المستوى الوطني، الاتحادي، أو الفدرالي، أما الثاني فهو المستوى الفرعي، مثل الولايات والمقاطعات والمناطق. وفي بعض السياقات، يتّسع نطاق توزيع السلطة ليشمل ثلاثة مستويات عبر الاعتراف بالسلطات الدستورية للحكومات المحلية، كما في جنوب أفريقيا، أو من خلال تطوير نماذج فدرالية معقّدة، تجمع بين البُعدين الإقليمي واللغوي، كما هي الحال في بلجيكا[26].

وتشير الأبحاث كذلك إلى أن الفدرالية توفر إطارًا يسمح للمجتمعات ذات الخصوصية الإقليمية بتحقيق درجة مضمونة من الاستقلالية في الشؤون التي تكتسب أهمية خاصة لها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على انتمائها إلى اتحاد فدرالي أوسع، يشترك أعضاؤه في المسؤوليات والصلاحيات في خصوص القضايا ذات الاهتمام المشترك. ولتحقيق هذه الغاية، تتضمن البنية الفدرالية مؤسسات تشريعية وتنفيذية، وأحيانًا قضائية، على مستويات الحكومة كلها، إضافة إلى دستور يوضّح بدقة توزيع السلطات بين هذه المستويات وهيئة قضائية عُليا تعمل على حل النزاعات بينها. وعمومًا، يمكن تحليل الفدرالية من خلال سياقين رئيسين: فدرالية الهوية، وفدرالية الكفاءة.

تنشأ فدرالية الهوية عندما ترغب مجتمعات وطنية متمايزة ثقافيًا ولغويًا ودينيًا، أو غير ذلك، في التعايش ضمن نظام حكومي موحد، لكن مع الحفاظ على استقلالية كبيرة داخل هذا النظام بسبب تمايز كل منها، كما هي الحال في كندا وسويسرا. أما فدرالية الكفاءة فتبرز عندما تسعى دولة متجانسة ثقافيًا، لكنها ذات امتداد جغرافي كبير، لتحسين التمثيل الديمقراطي والمساءلة من خلال تفويض السلطة وتوسيع السيطرة المحلية[27].

يُجادل بعض الأدبيات بأن النظام الفدرالي قد يساعد في تقليل الصراعات والتوترات العرقية. لكن بتتبّع الواقع، نجد أن هذا الأمر ليس صحيحًا على الدوام؛ فعلى سبيل المثال، أدّى تطبيق الفدرالية في الحالة الإثيوبية بالفعل إلى تفاقم التوترات والصراعات العرقية[28]. لذلك، يمكن أن نخلص إلى أن استخدام العرقية معيارًا وحيدًا للفدرالية قد يؤدي إلى تجزئة الفضاء السياسي، لذا ينبغي أيضًا استخدام الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية، للحدّ من الصراع العرقي وتعزيز القومية المدنية.

إجمالًا، توظّف الأدبيات المفهومين على نحو متبادل وواسع، ما يبرز ضرورة التركيز على سياق النقاش لفهم المعنى المقصود والمفهوم المستهدف. وعلاوة على ذلك، تُناقَش علاقة هذه المفاهيم بالديمقراطية، حيث تعتبرها دراسات عديدة مظاهر للديمقراطية، وتناقشها على هذا الأساس. في المقابل، يُحدّد بعض الباحثين اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، عازين الاختلاف إلى الأفكار الأساسية التي أثّرت في نشأتها وتكوينها[29]. وفي هذا السياق، تشير الأدبيات أيضًا إلى أن الفدرالية واللامركزية تشتركان في الأفكار الأساسية لنشأتهما مع مفهوم الديمقراطية التوافقية، لكن عمليًا وتطبيقيًا، لا يوجد تطابق دقيق، على الرغم من الرفض المشترك للديمقراطية الأكثرية. وهنا تصبح حدود التقاطع واضحة في مسعى لحماية حقوق الأقليات والجماعات التي تسعى للحفاظ على هوياتها المميزة[30].

يستند آخر تمايز بين اللامركزية والفدرالية، نذكره في هذه الدراسة، إلى مسألة منح الشرعية، حيث تؤكد الدراسات الأكاديمية أن توزيع السلطات في الفدراليات يستند إلى أسس دستورية واضحة، بينما تُعدّ اللامركزية مجرد آلية تهدف إلى منح التمثيل والقدرة على اتّخاذ القرار للجماعات بناءً على تفويض من السلطات المركزية. وهذا يعني أن تقاسم السلطة أفقيًا يحدث إما على أسس دستورية، وإما

25 E. Bulmer, *Federalism: International IDEA Constitution-Building Primer 12* (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2017), pp. 3, 10-11.

26 Ibid., pp. 5-6, 8-9.

27 Ibid., p. 4.

28 John McGarry & Brendan O'Leary, "Must Pluri-National Federations Fail?" *Ethnopolitics,* vol. 8, no. 1 (2009), pp. 5-25.

29 Lapidoth; Falleti; Soeren Keil & Elisabeth Alber, "Introduction: Federalism as a Tool of Conflict Resolution," *Ethnopolitics,* vol. 19, no. 4 (2020), pp. 329-341.

30 Arend Lijphart, "Non-Majoritarian Democracy: A Comparison of Federal and Consociational Theories," *Publius: The Journal of Federalism,* vol. 15, no. 2 (1985), pp. 3-15.

على أسس توافقية خارج الإطار الدستوري[31]، وهذا يدل على أن أحد أسس التمييز بين النظام الفدرالي واللامركزي يكمن في مسألة الشرعية، حيث تستمد الحكومة المركزية والولايات الفدرالية في النظام الفدرالي شرعيتها من الدستور، على عكس النظام اللامركزي، حيث تستمدّ الحكومات المحلية شرعيتها من الحكومة المركزية. ونتيجةً لذلك، يمكن القول إن من الملامح الأساسية في النظام الفدرالي هو اتسامه بدرجة عالية من الاستقلالية على مستوى وحدات الدولة الفرعية، استنادًا إلى التأسيس الدستوري، في مقابل أن صلاحيات الحكومات المحلية في النظام اللامركزي قابلة للإلغاء من سلطة المركز؛ نظرًا إلى كونها صلاحيات مفوّضة أصلًا[32].

3. الفدرالية واللامركزية بوصفهما أداتين لحل النزاعات

تمثّل الأنظمة الفدرالية واللامركزية عناصر أساسية في استراتيجيات بناء السلام وتأسيس الدولة، حيث تُعدّ مكونات رئيسة لحل النزاعات والصراعات في البيئات المتعدّدة الأعراق[33]، كما هي الحال في السودان. وتوفر هذه الأنظمة إطارًا ضروريًا لمعالجة مطالب الجماعات العرقية والإثنية مع الحفاظ على السيادة الإقليمية للدولة. وتدعم الأدبيات التاريخية فكرة أن توزيع السلطات بطريقة متوازنة يسهم على نحو ملحوظ في خفض مستويات النزاع والصراع. علاوة على ذلك، يساعد تقاسم السلطة داخل الدولة في إنهاء النزاعات الداخلية، ويقدّم ضمانات للأطراف المختلفة لمنع احتكار السلطة وتعزيز الاستقرار[34].

ومع ذلك، قد يُغفل دعم تطبيق النظام الفدرالي، بوصفه حلًا للصراعات في المجتمعات ذات التقسيمات العرقية والإثنية، الآثارَ السلبية الطويلة الأجل لمثل هذه الاستراتيجيات، على الرغم من الفوائد القصيرة الأجل. وتشير التحليلات إلى أن تطبيق النظام الفدرالي قد يُفضي إلى مطالبات متزايدة بالحكم الذاتي من الجماعات العرقية والإثنية، ما يُعمّق الانقسامات القائمة، ويشجّع على رؤية الجماعات كياناتٍ منفصلةً، بدلًا من كونها جزءًا من دولة موحدة[35]. وتُفضّل دول عديدة النظام اللامركزي على النظام الفدرالي، بسبب خطر الانفصال في الأخير، حيث يمكن أن يشرعن الدستور الانفصال فيه، وهو ما لا يُعدّ ممكنًا في النظام اللامركزي، الذي يساهم في تخفيف دوافع الانفصال من خلال الموازنة بين الهويات العرقية والإثنية والهوية الوطنية، ما يُعزّز الوحدة الوطنية[36].

4. فحص الأسس النظرية للأنظمة اللامركزية خاصة في السياق الأفريقي: دولة غانا أنموذجًا

يقتضي البحث المتعمّق بشأن اللامركزية توسيع نطاق الإطار النظري والمفهومي، بهدف تحديد ملامحه الرئيسة، وتوضيح المفاهيم الأساسية ومظاهرها، والربط بينها وبين سياق الدراسة البحثية. ويستند هذا التوجّه إلى أدبيات البحث التي تُظهر التجارب الناجحة في السياقات المشابهة، نظرًا إلى تعقيدات الموضوع البحثي وتوسّع نطاقه، والحاجة إلى تقديم تحليل شامل للظواهر المدروسة. وتشدد بوصفهما أدبيات عديدة على أهمية هذا الأسلوب، خصوصًا في سبيل الوصول إلى نتائج واستنتاجات دقيقة، تعكس الواقع موضوع الدراسة على نحو صحيح[37].

بناء على ما سبق، تعتمد الدراسة التجربةَ الغانية بوصفها إحدى التجارب الأفريقية الرائدة التي حققت نجاحات مشهودة في تجربتها اللامركزية؛ ما أسهم في تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية متعددة، وتعزيز النمو الإداري والتنموي للدولة.

تعود جذور النظام اللامركزي في غانا إلى العهد الاستعماري، حيث اتّبعت بريطانيا سياسة الحكم غير المباشر، التي منحت من خلالها القادة التقليديين والحكّام المحليين صلاحيات واسعة تحت إشرافها. وبعد الاستقلال، قام الرئيس كوامي نكروما Kwame Nkrumah، في عام 1964، بمركزة السلطة، بهدف توحيد الدولة وتسريع التنمية الاقتصادية، معتبرًا أن التحول إلى اللامركزية يستلزم أولًا تأسيس نظام مركزي يضمن استقرار الدولة، ويُنهي الصراعات العرقية. لذلك، كان النظام المركزي مسؤولًا عن التخطيط والتوجيه الأولي للدولة. وفي المقابل، كان قانون الحكومة المحلية الصادر في عام 1988 نقطة

31 Lapidoth; Jan Erk & Lawrence Anderson, "The Paradox of Federalism: Does Self-Rule Accommodate or Exacerbate Ethnic Divisions?" *Regional & Federal Studies*, vol. 19, no. 2 (2009), pp. 191-202.

32 Jan Erk, "Federalism and Decentralization in Sub-Saharan Africa: Five Patterns of Evolution," *Regional & Federal Studies*, vol. 24, no. 5 (2014), pp. 535-552.

33 Keil & Anderson.

34 Donald L. Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley: University of California Press, 2000).

35 Philip G. Roeder, "Ethno Federalism and the Mismanagement of Conflicting Nationalisms," *Regional & Federal Studies*, vol. 19, no. 2 (2009), pp. 203-219.

36 Ibid.

37 Kathy Charmaz, *Constructing Grounded Theory: A Practical Guide through Qualitative Analysis* (London: Sage, 2006).

تحوّل في تطبيق اللامركزية في غانا، حيث أسس لإنشاء مجالس المقاطعات بوصفها وحدات حكومية محلّية، وهدف إلى تعزيز كفاءة تقديم الخدمات المحلية وتشجيع المشاركة الشعبية. وفي عام 1992، جرى تدعيم اللامركزية في الدستور على نحو أكثر تفصيلًا، وتلا ذلك صدور قانون الحكم المحلي رقم 462 في عام 1993، الذي هدف إلى تمكين الحكومات المحلية بصلاحيات أوسع، كما قدّم الإطار القانوني للامركزية المالية في البلاد[38].

يمكن أن نخلص إلى أن غانا اعتمدت النظام اللامركزي بهدف تعزيز الديمقراطية المحلّية، وتوزيع الموارد على نحو أفضل، وضمان حقوق متساوية لأفراد المجتمع، فضلًا عن تحسين تقديم الخدمات العامة. وقد تميّزت غانا في قدرتها على دمج القادة التقليديين والمؤسسات القبلية والإثنية في النظام اللامركزي؛ ما ساهم في تعزيز الهوية الوطنية وخلق التماسك الاجتماعي، وهو ما يُعدّ أساسًا لأيّ تنمية مستدامة.

ثانيًا: التحليل والمناقشة

يتطلّب تحليل إشكالية اللامركزية في السودان تمييزًا مفهوميًا دقيقًا بين المحدّدات البنيوية من جهة، والاختيارات أو التدخلات الاستراتيجية من جهة أخرى. فالمحدّدات البنيوية تشير إلى السمات العميقة والمستمرة التي تشكّل بنية الدولة والمجتمع، مثل الامتداد الجغرافي الواسع، والتعدد السكاني والإثني، والتفاوت التنموي بين الأقاليم. وهذه السمات ليست قابلة للتغيير على المدى القصير، وتُعدّ بمنزلة الإطار الثابت الذي تعمل ضمنه المؤسسات السياسية. أما الخيارات أو السياسات الاستراتيجية، فترتبط بكيفية استجابة الدولة والنخب الحاكمة لتلك المعطيات البنيوية. وتشمل هذه الاستراتيجيات تبنّي أنماط توزيع السلطة (مركزية أو لامركزية)، والكيفية التي تُصاغ بها السياسات العامة لتوزيع الموارد، أو لتقاسم السلطة بين المستويات الحكومية. فالاستراتيجية، بخلاف البنية، تتّسم بالمرونة وقابلية التعديل والتطوير، وهي التي تعكس إرادة سياسية وخيارات مؤسسية ضمن سياقات معيّنة[39].

قد يؤدي عدم التمييز بين ما هو بنيوي وما هو استراتيجي في مقاربة قضايا الحكم إلى تفسيرات مضللة؛ إذ يُعزى الفشل أحيانًا إلى طبيعة البنية نفسها، في حين يكمن الخلل في الأسلوب المُعتمد لإدارتها. كما أن تجاهل الطابع الثابت للمحددات البنيوية قد يُنتج سياسات قصيرة الأمد، تعجز عن بناء توافق مستدام.

1. محدّدات اللامركزية في السودان والشروط الواجب توافرها للتطبيق الفعّال

أ. سيرورة تشكّل النظام اللامركزي في السودان

بعد استعراض المبحث السابق مفهومَ اللامركزية وشروط تطبيقها والفرص والتحديات الناشئة من تطبيقها خاصة في سياق الدول الأفريقية، توظّف الدراسة هذه الخلاصات في الحالة السودانية، مسلّطة الضوء على دور اللامركزية في بنية الحكم وإدارة الدولة. وتجادل بأن التوجّه نحو النظام اللامركزي جوهري لإدارة المشهد الاجتماعي والسياسي المتنوّع للبلاد، إضافة إلى أنه يقدّم فهمًا شاملًا للمحددات القبلية والفرص والتحديات حال تطبيقها.

وفي هذا الإطار، شكّلت مراجعة التجربة التاريخية للحكم اللامركزي في السودان أهمية خاصة، بوصفها مدخلًا لفهم تطور المفهوم في السياق المحلي وإمكانات تفعيله في المستقبل. فقد شهدت هذه التجربة تحوّلات ملحوظة بدأت منذ عهد الرئيس جعفر نميري، عندما أُبرم اتفاق أديس أبابا في عام 1972، الذي أسّس لأول نظام حكم ذاتي في الجنوب. وتوسعت لاحقًا هذه التجربة إلى نماذج فدرالية غير متماثلة، كما في الفترة 2005-2011، وصولًا إلى صيغة شبه كونفدرالية قبيل انفصال الجنوب[40].

اللافت أن هذه التحولات، على تنوّعها، لم تؤدِّ إلى بناء نموذج مستقر للحكم اللامركزي، فعلى الرغم من تضمين عدد من الاتفاقيات، وآخرها اتفاق جوبا للسلام في عام 2020، بنودًا صريحة تتعلق بإعادة توزيع السلطة والثروة، فإن تنفيذ هذه السياسات بقي يعاني تعثّرًا واضحًا، وهو ما يعكس فجوة مستمرة بين التصورات النظرية والتطبيقات الفعلية.

في الإجابة عن السؤال الرئيس: هل اللامركزية هي الأنسب للحالة السودانية؟ قدّم أحد المستجيبين تحليلًا معمّقًا للوضع السياسي والاجتماعي في السودان منذ الاستقلال، مؤكدًا أن المشكلات التي يواجها البلد ليست حديثة العهد، بل نتيجة تراكمية لعقود من الفشل في إدارة التنوّع الثقافي والعرقي والإثني. وأشار إلى أن السودان يمتاز بتنوّع جغرافي وثقافي ضخم، مع وجود أكثر من 500 قبيلة تنتشر في 18

38 J. R. A. Ayee, "The Balance Sheet of Decentralization in Ghana," in: Fumihiko Saito (ed.), *Foundations for Local Governance: Decentralization in Comparative Perspective* (Heidelberg: Physica-Verlag HD, 2008); K. B. Antwi-Boasiako, "Public Administration: Local Government and Decentralization in Ghana," *Journal of African Studies and Development*, vol. 2, no. 7 (2010), p. 166.

39 **الفدرالية في السودان**، عوض السيد الكرسني (محرر) (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998).

40 عمر عبد الله جمعة وهويدا الطاهر حسن، "دور الفدرالية المالية في تحسين إدارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم المحلي الفدرالي في السودان خلال الفترة من 2012–2021"، **المجلة الدولية للمحاسبة الأكاديمية والمالية وإدارة الأعمال**، مج 7، العدد 3 (2023)، ص 42–59.

ولاية، وهذا التنوع يحمل في طياته تحديات كبيرة فيما يتعلق بالحكم وإدارة الدولة؛ لذلك يعتبر التوجه نحو اللامركزية حلًا واقعيًا لهذه الإشكاليات[41]. ونتيجةً لفشل أنواع الأنظمة المركزية كلها منذ تكوين الدولة السودانية منذ عام 1956، قد يُعتبر النظام اللامركزي حلًا[42]. وقد اتفق جميع المستجيبين على ضرورة التوجّه نحو تطبيق اللامركزية بعد الحرب خيارًا استراتيجيًا يتناسب مع حالة الدولة السودانية[43].

ب. استراتيجية التوجّه نحو النظام اللامركزي في السودان والمحددات القبلية الواجب توافرها

اعتمادًا على تحليل المقابلات، ومن خلال مقابلتها بما ذكر في الأدبيات عن محددات اللامركزية، صُنّفت المحددات القبلية الواجب تحقيقها قبل الشروع في التطبيق الفعال للامركزية إلى فئتين رئيستين؛ محددات سياسية، ومحددات إدارية وتنظيمية.

- **المحددات السياسية: توزيع السلطات والموارد بين المركز والولايات**

في السياق الاستراتيجي لتطبيق النظام اللامركزي، أشيرَ إلى أهمية التوزيع اللامركزي للسلطات والموارد بين الحكومة المركزية والولايات، مع التركيز على تحديات تطبيق هذا النظام في سياق دولة ذات تنوّع إثني مثل السودان[44]. وأضاف آخرون أن التوجّه نحو النظام اللامركزي يُعتبر استراتيجية إدارية تضمن توزيع السلطات والموارد بين الحكومة المركزية والوحدات الإدارية المحلية، بطريقة تُعزّز الاستقرار السياسي، وتُقلّل من التوترات الانفصالية[45].

من أجل تطوير نظام حكم فعال يستطيع التعامل مع التحديات الاجتماعية والسياسية الراهنة، يُعدّ إنشاء نظام لامركزي أحد الحلول المقترحة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الحوكمة. ويمكن أن يشمل هذا النظام تأسيس مجلسين تشريعيين: الأول، مجلس سياسي ينشط في الأمور السياسية والانتخابات؛ والثاني، مجلس حكماء السودان، الذي يعكس التنوّع الثقافي والديني للمجتمع السوداني، ويمثل المكوّنات كلها الاجتماعية والدينية في البلاد[46]. وكذلك أُشيرَ إلى ضرورة إيجاد حلول لمشكلة غياب الحيوية الديمقراطية، وهذه إحدى الركائز الأساسية التي تشير إليها الأدبيات في شروط تطبيق النظام اللامركزي، وكذلك إرساء المؤسسية. وقد اقتُرح وجوب الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية[47].

يُظهر التحليل والنقاش أن التعليم والصحة من بين أبرز المسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومة الاتحادية، في حين تُترك الخدمات الأخرى للحكومات المحلية. ويطرح هذا الوضع تساؤلات حول فاعلية التقسيم اللامركزي وإدارة المـوارد، خاصة عند مقارنته بالنظم الاتحادية في دول أخـرى[48]. ولتحقيق اللامركزية بوصفها إحدى الاستراتيجيات الفعالة في السودان ما بعد الحرب، ذُكرت ثلاث خطوات رئيسة؛ تبدأ بوضع الخطة الاستراتيجية برؤى واضحة وأهداف محددة، ثم توفير الموارد اللازمة وحشدها لتحقيق هذه الرؤى، ثم الخطوة الأهم وهي ضمان الالتزام السياسي عن طريق تفعيل دور المؤسسات الرقابية، سواء الرسمية أم الشعبية، مثل مجلس الشعب ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وغيرها[49].

إجمالًا، يجب أن تتوافر ست قواعد مؤسسية حتى يتحقق تطبيق اللامركزية الفعالة: أولًا، سنّ مواد دستورية تنص على القواعد والقوانين اللازمة؛ إذ يضمن أنها مبادئ دستورية عدم التلاعب السياسي بتجاوزها أو إلغائها. ثانيًا، إيجاد آلية للمشاركة في صنع القرار وعدم احتكار القرار على المركز. ثالثًا، سنّ قوانين وإنشاء مجالس ولائية مستقلة لكل ولاية. رابعًا، وفقًا للقواعد، ينبغي ألا يتم تعديل الدستور إلّا بمشاركة المركز والولايات وبغالبية تكون أكثر من ثلثي مواطني الولاية المعنيّة. خامسًا، ترتيب العلاقات البينية وإدارتها، وقد وُجدت تجربة مشابهة إبان نظام البشير تحت مسمى "ديوان الحكم الاتحادي". سادسًا، تفعيل دور المحكمة الدستورية التي تُمثّل أعلى سلطة قضائية في البلاد للفصل في النزاعات بين المركز والولايات، وكذلك بين الولايات[50].

- **المحددات الإدارية والتنظيمية**

– **توفير الموارد المالية**

ثمة اتفاق على أهمية توفير الموارد المالية باعتبارها شرطًا رئيسًا لضمان نجاح اللامركزية، وأن تُستخدم بطريقة تعزّز الاستقرار وتقلل نزعة الانفصال، مع الإشارة إلى الحاجة إلى آليات شفافة ومنصفة لتوزيع الموارد[51].

41 المستجيب "د"، مقابلة عبر الهاتف، 2024/3/31.

42 المستجيب "و"، مقابلة عبر الهاتف، 2024/6/5.

43 المستجيب "أ"، مقابلة شخصية، الدوحة، 2024/2/25؛ المستجيب "ب"، مقابلة عبر الهاتف، 2024/2/27؛ المستجيب "ج"، مقابلة شخصية، الدوحة، 2024/3/20؛ المستجيب "د"؛ المستجيب "هـ"، مقابلة عبر الهاتف، 2024/5/3؛ المستجيب "و"، مقابلة عبر الهاتف، 2024/6/5.

44 المستجيب "أ"؛ المستجيب "ج"؛ المستجيب "و".

45 المستجيب "أ".

46 المستجيب "و".

47 المستجيب "ب".

48 المستجيب "ج".

49 المستجيب "ب".

50 المرجع نفسه.

51 المستجيب "أ".

وفي ضوء مراجعة تجربة الحكم اللامركزي السوداني وتزامنها مع التحولات الأخيرة، تبرز ملامح تجربة حالية ذات أهمية خاصة لما بعد عام 2019. فقد تضمّنت الوثيقة الدستورية في عام 2019 وقانون 2020 لتنظيم اللامركزية، بنصوص واضحة على لامركزية السلطة، تفويضات صريحة لتقاسم صلاحيات إدارية ومالية بين المستوى الاتحادي ومستويات الحكم الأخرى، وأعدّت مشاريع قوانين للحكم المحلي لتفعيل هذه الصلاحيات وتنظيمها. ويُحدّد قانون عام 2020، على نحو متوازن، نطاق السلطات الحصرية والمشتركة بين المركز والولايات، مثل الإشراف على التخطيط الاقتصادي وإدارة الضرائب المحلية، لكنه يربطه أيضًا بآليات تأسيسية، تُلوّح بهيمنة المركز، حيث تبقى الصلاحيات التنفيذية في الغالب في يد حكّام الولايات المعيّنين مركزيًا. ويُعزّز ذلك الدليل نصٌ دستوري صدر في عام 2021، أقرّ بضرورة عقد "مؤتمر نظم الحكم" لتحديد هيكل الولايات وعددها، وحدود صلاحياتها، قبل إعادة تأسيسها، لكنه لم يظفر حتى الآن بإطار تشريعي فعال لتطبيق ذلك[52].

– ضمان الاستقلال الإداري والمالي للولايات

ذكر أحد المستجيبين، جوابًا عن سؤال يخص أهم القواعد التي يجب توافرها في النظام اللامركزي، عاملًا مهمًا هو مشاركة الولايات في صنع القرار، وبيّن أنها يجب أن تكون مشاركة حقيقية، وألا تكون إعادة تجارب سابقة[53]. وأشار أيضًا إلى أهمية الاستقلال المالي، باعتباره أحد أهم الشروط في تطبيق اللامركزية ووجوب إنشاء مفوضية مستقلة ومتخصصة في مراقبة تحصيل الإيرادات وتوزيعها، بناء على قواعد دستورية واضحة، متّفق عليها بين المركز والولايات المعنية. وتحدّث عن تجربة "مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية" إبان حكم البشير، والتي تأسست في عام 2006 بموجب اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية نفاشا) الموقعة في عام2005 [54]، وجرى تضمينها في الدستور الانتقالي. وعلى الرغم من أن المفوضية أُنشئت بوصفها إحدى الركائز الأساسية لتطبيق مبادئ اللامركزية المالية وضمان توزيع عادل وشفاف للموارد المالية بين الولايات والمركز، وكُلفت بمهمات مراقبة التحويلات المالية إلى مستويات الحكم المختلفة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، وتحقيق العدالة في تخصيص الإيـرادات، وتهيئة المناخ القانوني والدستوري القوي لعملها، فإنها واجهت العديد من العقبات التي عرقلت قدرَتها على تحقيق أهدافها، من أبرزها كان التدخّل الحكومي وسلب الصلاحيات. فمنذ بدايات تأسيسها، اتّخذت الحكومة إجراءات من شأنها تقويض استقلاليتها، بما في ذلك إنشاء لجان موازية تعمل على صوغ معايير توزيع الإيرادات، وهو ما كان من صميم مسؤوليات المفوضية[55].

– مشاركة المجتمع وبناء القدرات

تطرّق أحد المستجيبين إلى قضية الإدارة الأهلية باعتبارها تجربة سابقة للحكم اللامركزي في السودان، وكيف أدّى إلغاؤها المفاجئ، من دون توفير بديل فعال، إلى فراغ في الحكم وزيادة في الصراعات الداخلية. ودعا إلى ضرورة فهم البنى التقليدية وتقديرها والعمل على تحديثها بطريقة تحافظ على استقرار المجتمع وبناء قدراته وتعزيز التنمية. ويُشار إلى أن الإدارة الأهلية هي نمط من الإدارة يقوم على تخويل زعماء القبائل بمسؤوليات إدارية وقضائية محددة للقيام بالأعمال الإدارية اليومية، ما يجعلهم جزءًا من جهاز الدولة، ويضعهم في قمة الهيكل السلطوي ضمن مجتمعاتهم. ويُذكر أن الاستعماري البريطاني أطلق الإدارة الأهلية في العقد الثاني من القرن العشرين، واعتُبرت تغييرًا جوهريًا في طريقة حكم مستعمراتها من خلال تبني سياسة الإدارة غير المباشرة[56].

– إدارة التنوّع المجتمعي

تُبيّن المقابلات، عمومًا، أن مشكلات السودان ليست نتيجة عوامل سطحية أو مؤقتة، بل هي متجذّرة في فشل النخبة السياسية والاجتماعية في التعامل مع التحديات الأساسية للتنوّع والتقسيمات العرقية والثقافية. وتؤكد ضرورة اتّباع نهج لامركزي شامل، يتضمّن الإصلاح الاجتماعي والتحديث السياسي، مع الحفاظ على التقاليد والهويات الثقافية لمختلف المكوّنات السودانية بوصفها أساسًا لبناء مستقبل مستقر ومزدهر للبلاد[57].

ينتقد أحد المستجيبين بشدة النخبة السودانية، سواء أكانت مدنية أم عسكرية، متّهمًا إيّاها بالفشل في فهم المجتمع الذي تديره، وفي إدارة التنوّع الثقافي والعرقي بطريقة تُحقّق الاستقرار والتنمية. وأشار إلى أن النخبة غارقة في مصالحها الذاتية، وتستخدم الجماهير وسيلةً لتحقيق أهدافها الخاصة، ما يؤدي إلى تكرار دورة الصراعات والعنف[58].

---

52 المرجع نفسه.

53 المستجيب "ب".

54 Atta El-Battahani & Hassan Gadkarim, *Governance and Fiscal Federalism in Sudan, 1989-2015: Exploring Political and Intergovernmental Fiscal Relations in an Unstable Polity* (Bergen: Chr. Michelsen Institute, 2017).

55 المستجيب "ب".

56 المستجيب "د"؛ جعفر محمد علي بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919–1929**، ترجمة هنري رياض (القاهرة: دار الثقافة؛ الخرطوم: مكتبة خليفة عطية، 1972).

57 المستجيب "ب"؛ المستجيب "ج"؛ المستجيب "ه".

58 المستجيب "ج".

- **تفعيل أدوات المراقبة والمحاسبة**

من أهم الشروط الواجب توافرها للتطبيق الفعال للامركزية التي جرت الإشارة إليها تفعيل نظام الضوابط والتوازنات Checks and Balances في الإيرادات بين المركز والولايات، وهو نظام مراقبة مالي يعتمد على آليات واضحة وشفافة، تضمن توزيعًا عادلًا للثروة الوطنية، بما يدعم التنمية المستدامة في المناطق كلها. ويتطلّب ذلك وضع معادلات دقيقة تعتمد على عوامل مثل عدد السكان، ومستوى التنمية الاقتصادية، والاحتياجات المالية لكل ولاية، والموارد الطبيعية المتاحة. ولضمان الشفافية والعدالة، ينبغي إنشاء هيئة مستقلة تشرف على عملية التوزيع، وتقديم تقارير دورية عنها، بعيدًا عن التأثيرات السياسية. ويجب كذلك إشراك الولايات في عملية اتّخاذ القرار المتعلّقة بتوزيع الإيرادات لضمان أن تكون لها كلمة في تخصيص الموارد. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوافر المعلومات كلها المتعلقة بالإيرادات وتوزيعها للعامة، ما يُعزّز الثقة والوضوح. ولحل أيّ نزاعات قد تنشأ لاحقًا، يمكن وضع آلية للمراجعة والتحكيم، مثل تدخّل المحكمة الدستورية، أو هيئة تحكيمية متخصصة. وأخيرًا، يجب أن يتوافر نظام لمراجعة معادلات التوزيع والسياسات المالية وتحديثها بانتظام، من أجل ضمان توافقها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية[59].

تشير المقابلات التي أجريناها إلى أن الصلاحيات المخوّلة للحكومات اللامركزية، بما في ذلك السيطرة على الموارد وإدارة توزيع الثروات، تؤدي دورًا محوريًا في معالجة قضايا التفاوتات الإقليمية داخل الدولة. وفي هذا الإطار، تُشدّد المقابلات على أن فاعلية تطبيق اللامركزية تعتمد على مجموعة من العوامل الأساسية، منها: آلية تقاسم السلطات بين الأبعاد الأفقية والرأسية للحكم، والدور الرئيس للدستور في تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية والمحلّية وصلاحيات كل منها، وكذلك آليات التقاضي لإدارة النزاعات، إضافة إلى أهمية الفصل بين السلطات، خصوصًا السلطة القضائية. ويتحقق هذا بتفعيل دور المحكمة الدستورية التي يمكن اعتبارها حاسمة في نجاح تنفيذ اللامركزية، خاصة عند نشوء صراعات. وتبرز الحاجة إلى مواءمة السياسات المركزية للدولة مع الاحتياجات المحلية للحكومات، مع تأكيد أهمية التدريب المستمر لموظفي الخدمة العامة بوصفه جزءًا أساسيًا من تطوير اللامركزية، وعدم الاقتصار على الأبعاد التنظيمية، من دون الاهتمام بدور العنصر البشري في هذه العملية، وهذا يتوافق تحديدًا مع ما ذكرته الأدبيات ذات الصلة[60].

59 المستجيب "ب".

60 المستجيب "ج"؛ المستجيب "هـ".

2. فرص تطبيق اللامركزية في السودان وتحدياته

أ. فرص تطبيق اللامركزية في سياق الدولة السودانية

- **تجويد الخدمات**

في إطار النقاش بشأن تطبيق اللامركزية في السودان، يجدر النظر في التحديات والفرص المرتبطة بهذا النظام. وبحسب النقاش مع المستجيبين، تعتبر اللامركزية استراتيجية حكومية تهدف إلى توزيع الصلاحيات والمسؤوليات الإدارية والمالية من المستوى المركزي إلى الإدارات المحلية أو الإقليمية، بما يسمح بتحقيق درجة أعلى من الكفاءة في تقديم الخدمات والاستجابة لاحتياجات المواطنين على نحو أكثر فاعلية[61].

- **إنهاء النزاع**

تُظهر الدراسات المختلفة، وما ذكره المستجيبون، أن اللامركزية يمكن أن تعالج مشكلات أساسية عدة تواجهها الدولة، بما في ذلك الصراعات العرقية والنزاعات القبلية، من خلال تمكين المجتمعات المحلية وإشراكها أكثر في العملية السياسية. ومع ذلك، يُشدّد المستجيبون على أن تطبيق اللامركزية يتطلّب بنية تحتية إدارية ومالية متينة، تتضمن توزيع الموارد على نحو عادل وفعال، إضافة إلى ضرورة وجود التزام سياسي قوي لضمان التنفيذ الفعال للسياسات[62].

يُلقي أحد المستجيبين الضوء كذلك على فرصة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الخدمات والموارد، وتعزيز التعليم ورفع مستوى الوعي بين المواطنين باعتبارها نتائج جيدة لحالة التطبيق الناجح للّامركزية. ولا يعتبر التوجّه نحو اللامركزية في السودان استراتيجيةً لتحسين إدارة الموارد والخدمات فحسب، بل أيضًا خطوة نحو تعزيز الاستقرار السياسي والأمني عبر التقليل من التوترات العرقية والقبلية وتحقيق التنمية المستدامة[63].

ويبرهن أحد المستجيبين على مساهمة اللامركزية في حل المشكلات المالية والإدارية وتخفيف التوترات الانفصالية وتشجيع التعددية السياسية والاعتراف بالأقليات، وتوفير فرصة للأقليات والمجموعات الأقل تمثيلًا على المستوى الوطني لتولّي السلطة في الولايات أو المقاطعات، ما يُعزّز الاندماج السياسي والتوازن[64].

61 المستجيب "ب"؛ المستجيب "د".

62 المستجيب "د"؛ المستجيب "و".

63 المستجيب "هـ".

64 المستجيب "ب".

- **استغلال الموارد وتنميتها**

من المرجّح أن يؤدي تطبيق اللامركزية إلى تخفيف الضغوط على الحكومة المركزية، ما يتيح لها وللولايات الأخرى التركيز على القضايا الاستراتيجية والأولويات الوطنية، إضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأكثر توازنًا[65]. وكذلك توفّر الحكومات اللامركزية فرصًا للتنمية البشرية وبناء القدرات للمواطنين والممثلين والموظفين العموميين، معززةً الديمقراطية والحوكمة الرشيدة[66].

ب. تحديات تطبيق اللامركزية في سياق الدولة السودانية

- **تحديات اقتصادية واجتماعية**

أوّلُ هذه التحديات التحيّز في توزيع الموارد، بناءً على علاقات الموالاة مع الحكومة المركزية، ويتمثل في صعوبة إيجاد آليات عادلة لتوزيع الموارد تراعي احتياجات الولايات المختلفة[67]. وتتطلّب تكاليف التشغيل الإضافية، بسبب وجود مستويات حكومية متعددة، موارد كبيرة، تُشكّل عبئًا على الميزانيات العامة[68]. وأشار أحد المستجيبين إلى تحدٍ آخر متمثل في عدم الالتزام بالمعايير المالية، وأوضح أن وزارة المالية لم تلتزم بتحويل الإيرادات المقررة للولايات بحسب النسب المحددة خلال حقب حكم سابقة، ما أثّر سلبيًا في موارد الولايات وعدالة التوزيع[69].

ومع أخذ السياق السوداني في الحسبان، بيّن أحد المستجيبين أن تطبيق اللامركزية يُمثّل تحديًا كبيرًا، نظرًا إلى التنوع العرقي والثقافي والاقتصادي بين الولايات؛ إذ تؤدي عوامل، مثل الكثافة السكانية ومستويات الدخل والبُعد الجغرافي عن العاصمة، دورًا حاسمًا في تحديد كيفية توزيع الموارد لضمان التنمية المتوازنة والعادلة[70]. وأكد المستجيب نفسه أهمية تحدي الإصلاح الاجتماعي بوصفه خطوة أولى نحو التوجّه إلى اللامركزية، مشدّدًا على أن معالجة المشكلات السياسية، من دون النظر في جذورها الاجتماعية والثقافية، سيؤدي إلى حلول مؤقتة فحسب، لا تعالج الأسباب الأساسية للصراعات. وفضلًا عن ذلك، فإن فهم طبيعة الظواهر الاجتماعية والثقافية والتعامل معها بحكمة يمكن أن يقود إلى تشكيل رؤية سياسية أكثر واقعية وفاعلية[71].

- **تحديات سياسية وإدارية**

تبرز تحديات تطبيق اللامركزية في السودان كذلك في إعادة هيكل مستويات الحكم المختلفة؛ فهي تتطلّب أن يتميّز هيكل الحكومة اللامركزي بقاعدة عريضة تتّسع للعديد من الخدمات الحكومية، بينما تبقى المهمات الموكلة إلى الحكومة الاتحادية محدودة. ومن خلال تتبّع الهيكل السابق للتجارب المشابهة إبان حكم نظام البشير، نجد أن البنية فيه كانت تعاني تحديات كبرى، تتجلّى في التوزيع غير المتوازن للموارد، مقارنة بالمهمات المطلوبة، حيث تجد الحكومات المحلية نفسها مثقلة بمهمات عديدة مع موارد محدودة. وهذا يؤدي إلى نظام هرمي مقلوب، حيث تتركّز الموارد في القمة، ما يعكس تحديًا في التوزيع العادل للمهمات والموارد[72].

ومن الملاحظ أيضًا أن ثمة تحديًا رئيسًا يكمن في إيجاد توازن بين المركزية واللامركزية في توزيع السلطات والموارد، مع ضمان التمثيل العادل والفعال للمناطق والمجموعات الاجتماعية كلها ضمن الدولة. ويتطلّب هذا تطوير استراتيجيات شاملة تضمن توزيع الموارد على نحو يسمح بتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة[73].

- **تحديات قانونية**

برزت تحديات قانونية وإجرائية تمثّلت في استخدام المراسيم الجمهورية للتدخّل في صلاحيات المفوضية والمجالس الحاكمة، بما أضعف قدرتها على تنفيذ مهماتها وفتح المجال لتجاهل توصياتها وقراراتها، إضافة إلى التعديلات القانونية التي أفضت إلى تقليص صلاحيات المفوضيات والمجالس الولائية. وفي تجربة مفوضية توزيع الإيرادات إبّان نظام البشير، جرى تعديل الأنظمة على نحوٍ قلّص استقلالية المفوضية، كإزالة الحماية من العزل عن رئيسها من دون اتفاق بين المركز والولايات، والسماح للمركز بالاحتفاظ بجزءٍ من أنصبة الولايات. وأضيف إلى ذلك التسييس في تعيين رئيس المفوضية وإقالته لأسباب سياسية لا على أساس الكفاءة أو النزاهة، بما يُخلّ بما يمكن تسميته الحياد الديمقراطي، ويؤثّر مباشرةً في أداء المفوضية وصدقيتها[74].

- **تحديات إجرائية**

ثمة تحدٍ يتمثل في الفصل بين السلطات لتحقيق النزاهة والشفافية، خصوصًا السلطة القضائية، وهذا مرتبط بتحدي تشكيل المحكمة الدستورية من المجلس القضائي الأعلى الذي لم تجرِ الموافقة على قانونه بعد ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2019. ومن المعلوم أن تشكيل المحكمة

65 المرجع نفسه؛ المستجيب "د".
66 المستجيب "ب".
67 المستجيب "أ".
68 المستجيب "هـ".
69 المستجيب "ب".
70 المستجيب "أ"؛ المستجيب "هـ".
71 المستجيب "د".
72 المستجيب "ج".
73 المرجع نفسه.
74 المرجع نفسه.

الدستورية يعتمد على موافقة السلطات التشريعية والتنفيذية، وقد أدى عدم استقرار التشريعات في السودان وتأخير تشكيل المحكمة الدستورية إلى تعطيل تنفيذ العديد من الأحكام، وعرقلة المحكمة عن القيام بدورها الرقابي على الدستور والحقوق والحريات[75].

وأشار أحد المستجيبين أيضًا إلى تحدي تفعيل دور المؤسسات الدستورية والقضائية في مراقبة الأداء الحكومي وضمان الالتزام بالتوجهات السياسية والدستورية؛ إذ يُعدّ تطوير نظام قانوني ودستوري متين، يكفل حقوق جميع المواطنين، ويضمن توزيع السلطة والموارد على نحو عادل، من الركائز الأساسية لضمان استقرار الدولة اللامركزية وتقدّمها[76].

إجمالًا، يمكن القول إن تطبيق النظام اللامركزي في السودان ما بعد الحرب قد يُواجَه بتحديات جمّة، تتطلّب معالجات متعددة الأبعاد، تشمل إعادة النظر في التوزيع الجغرافي والديموغرافي للموارد، وتعزيز النظام الدستوري والقانوني، وتطوير مؤسسات فعالة تضمن تحقيق العدالة والتنمية المستدامة لجميع أفراد المجتمع[77].

خاتمة

ناقشت الدراسة إمكانات تطبيق النظام اللامركزي في السودان بعد الحرب، بوصفه أحد المداخل لإعادة بناء الدولة ومعالجة الأزمات البنيوية التي أنتجها النظام المركزي على مدى عقود. وانطلقت من فرضية مفادها أن الحكم اللامركزي، إذا ما طُبّق ضمن إطار دستوري وقانوني واضح، قد يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي، خاصة مع التعدد الإثني والجغرافي الذي يميّز السودان. ووفقًا لنتائج المقابلات وتحليل الإطار النظري، تخلص الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أولًا، يُعدّ فشل النظام المركزي في إدارة التنوّع في السودان أحد العوامل الأساسية التي غذّت النزاعات وأضعفت مؤسسات الدولة. وقد مثّل هذا الفشل دافعًا رئيسًا نحو التفكير في نماذج بديلة للحكم، من بينها النظام اللامركزي الذي يرى فيه كثير من المستجيبين وسيلة لتوزيع السلطة وتقريب الخدمات من المواطن.
- ثانيًا، أظهرت تجارب الحكم السابقة في السودان أن غياب الضمانات الدستورية والمؤسسات الفاعلة قد يحوّل اللامركزية إلى مجرد توزيع شكلي للسلطات، ما يفضي إلى تعميق الهشاشة، بدلًا من معالجتها. وقد تمثّل أبرز مظاهر الإخفاق في استمرار تركّز الموارد والصلاحيات في يد المركز، مع تداخل الصلاحيات وغياب الشفافية في إدارة الموارد.
- ثالثًا، شدّد المشاركون على أهمية وجود مؤسسات مستقلة لضمان عدالة توزيع الإيرادات، مثل المفوضية القومية لتخصيص الإيرادات، بشرط أن تُفعَّل بطريقة تضمن الشفافية والمساءلة، وتكسر حالة انعدام الثقة بين المركز والأقاليم.
- رابعًا، بيّنت المقابلات أن تفعيل الحكم المحلي لا يمكن أن يتم من دون استقلال مالي وإداري فعلي للولايات، يتيح لها القدرة على التخطيط والتنفيذ ومساءلة أجهزتها، وهو ما يتطلّب بناء قدرات مؤسسية واضحة على المستوى المحلي.
- خامسًا، اعتُبر دور المجتمع المدني محوريًا في إنجاح تجربة اللامركزية، سواء من خلال المشاركة في رسم السياسات المحلية، أم عبر مراقبة الأداء الإداري والحكومي، بما يضمن التفاعل المجتمعي واستدامة النموذج.
- سادسًا، قدّمت تجربة غانا نموذجًا مقارنًا يمكن الاستفادة منه، وخاصة ما يتعلق بالدمج التدرّجي للهياكل التقليدية، وتعزيز المشاركة السياسية على المستوى المحلي. وقد استطاعت تحقيق توازن في تقاسم السلطة، بما ساعد في منع تأجيج الصراعات القبلية والعرقية. وعمل هذا النظام على ضمان الاستقرار الوطني وحل النزاعات العرقية التي تجلّت في تجاوزات الجماعات العرقية والإثنية، بعضها ضد بعض. إضافة إلى ذلك، عُني النظام اللامركزي بالتخطيط الاستراتيجي والإشراف العام للدولة منذ مراحلها الأولية[78]. ومن المهم الإشارة إلى أن دراسات عدة تعدّ الانقلابات العديدة التي واجهتها غانا من العوامل الرئيسة التي دفعت نحو اعتماد اللامركزية وسيلةً لتعزيز الاستقرار[79].

وعلى مستوى الدلالات النظرية لهذه الخلاصات، يمكن الوقوف على ما يلي:

- أولًا، تؤكد نتائج الدراسة أن الحكم اللامركزي يُمثّل إحدى الآليات السياسية والمؤسسية الفعالة لإدارة التعدد في الدول المنقسمة مجتمعيًا، من خلال توزيع السلطة وتحقيق التمثيل العادل.

75 عاصم الأمين قسم السيد الطاهر، "اختصاصات المحكمة الدستورية وأثرها على الحقوق والحريات في السودان"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - المنوفية**، مج 57، العدد 4 (أيار/ مايو 2023)؛ المستجيب "ب".

76 المستجيب "ج".

77 المرجع نفسه.

78 John Markakis, "The Crisis of the State in the Horn of Africa," in: John Markakis, Günther Schlee & John Young, *The Nation State: A Wrong Model for the Horn of Africa* (Berlin: Max-Planck-Gesellschaft Zur Förderung der Wissenschaften, 2021).

79 Crawford.

- ثانيًا، تتقاطع الدراسة مع ما طُرح في الأدبيات من أن نجاح اللامركزية يرتبط بمدى وضوح قواعد اللعبة السياسية، وتكريس مبدأ الاستقلال المحلي الحقيقي، ولا سيما عندما يقترن بالمشاركة المجتمعية والرقابة.
- ثالثًا، تشير الدراسة إلى أن غياب الأطر المؤسسية الواضحة وعدم توافر الإرادة السياسية يُفضيان إلى إعادة إنتاج المركزية بأدوات جديدة، حتى إن رُفعت شعارات اللامركزية شكليًا.

أما على مستوى الدلالات العملية، فيمكن أن نقف على ما يلي:

- أولًا، لا يمكن أن تنجح أيّ تجربة لامركزية في السودان من دون إصلاحات دستورية وقانونية تضمن الفصل الواضح بين السلطات، وتكفل الحماية القانونية لاستقلالية الحكم المحلي.
- ثانيًا، يشكّل تعزيز الشفافية في توزيع الموارد، وتفعيل المؤسسات الرقابية المستقلة، حجر الزاوية في بناء الثقة بين الأطراف وضمان عدالة التنمية.
- ثالثًا، يرفع إشراك المجتمع المدني والنخب المحلية في تخطيط السياسات وتنفيذها من فاعلية الحكم المحلي، ويكرّس شرعيته السياسية والاجتماعية.

ختامًا، ترى الدراسة أن النظام اللامركزي، إذا ما طُبّق ضمن بيئة قانونية واضحة، ومؤسسات رقابية فعالة وإرادة سياسية جادة، مع تفعيل دور المجتمع المدني ومشاركته في مراجعة السياسات والتشريعات التي تدعم هذا النموذج من الحكم، يمكن أن يُنفّذ على نحو فعّال. ولتقليل النزاعات المصاحبة، ينبغي لعملية التطبيق أن تستند إلى إرشادات واضحة وعادلة لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، إلى جانب آليات مؤسسية لمعالجة النزاعات. وضمن هذا الإطار، يمكن أن يشكّل النظام اللامركزي مدخلًا مهمًا لإعادة بناء الدولة السودانية وتعزيز فرص السلم والاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب.

ملحق

المستجيب	الوظيفة	نوع المقابلة
أ	أستاذ بكلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة، معهد الدوحة للدراسات العليا	شخصية
ب	خبير ومختص قانوني دستوري	عبر الهاتف
ج	باحث أول في مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، معهد الدوحة للدراسات العليا	شخصية
د	أستاذ جامعي وأحد رواد تأسيس مراكز الحكم الإقليمي والمحلي بالسودان	عبر الهاتف
هـ	مدير جامعة الرباط الوطني والمفتش العام الأسبق للشرطة السودانية	عبر الهاتف
و	متخصص في التحليل المالي وإدارة الاستثمار	عبر الهاتف

المراجع

العربية

بخيت، جعفر محمد علي. **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919–1929**. ترجمة هنري رياض. بيروت: دار الثقافة؛ الخرطوم: مكتبة خليفة عطية، 1972.

جمعة، عمر عبد الله وهويدا الطاهر حسن. "دور الفدرالية المالية في تحسين إدارة الموارد لتحقيق التنمية المتوازنة في ظل الحكم المحلي الفدرالي في السودان خلال الفترة من 2012–2021". **المجلة الدولية للمحاسبة الأكاديمية والمالية وإدارة الأعمال**. مج 7، العدد 3 (2023).

الطاهر، عاصم الأمين قسم السيد. "اختصاصات المحكمة الدستورية وأثرها على الحقوق والحريات في السودان". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - المنوفية**. مج 57، العدد 4 (أيار/ مايو 2023).

الفدرالية في السودان. عوض السيد الكرسني (محرر). الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998.

مشرف، حسام نبيل صلاح الدين. **الصراعات في القارة الأفريقية: دراسة لحالة السودان**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.

مشيكة، حسن حامد. "التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان". **المستقبل العربي**. السنة 36، العدد 415 (أيلول/ سبتمبر 2013).

مشيكة، حسن حامد وهشام محمد حسن. "الفدرالية المالية في السودان: التحديات الناشئة وفرص الإصلاح". **المستقبل العربي**. السنة 37، العدد 429 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2014).

الأجنبية

Antwi-Boasiako, K. B. "Public Administration: Local Government and Decentralization in Ghana." *Journal of African Studies and Development*. vol. 2, no. 7 (2010).

Bulmer, E. *Federalism: International IDEA Constitution-Building Primer 12*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2017.

Charmaz, Kathy. *Constructing Grounded Theory: A Practical Guide through Qualitative Analysis*. London: Sage, 2006.

"Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia." 21 August 1995. at: https://acr.ps/1L9BOTP

Crawford, Gordon. "'Making Democracy a Reality'? The Politics of Decentralisation and the Limits to Local Democracy in Ghana." *Journal of Contemporary African Studies*. vol. 27, no. 1 (2009).

Detterbeck, Klaus & Eva-Maria Lind (eds.). *Handbook of Territorial Politics*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2018.

El-Battahani, Atta & Hassan Gadkarim. *Governance and Fiscal Federalism in Sudan, 1989-2015: Exploring Political and Intergovernmental Fiscal Relations in an Unstable Polity*. Bergen: Chr. Michelsen Institute, 2017.

Erk, Jan & Lawrence Anderson. "The Paradox of Federalism: Does Self-Rule Accommodate or Exacerbate Ethnic Divisions?" *Regional & Federal Studies*. vol. 19, no. 2 (2009).

Erk, Jan. "Federalism and Decentralization in Sub-Saharan Africa: Five Patterns of Evolution." *Regional & Federal Studies*. vol. 24, no. 5 (2014).

Faguet, Jean-Paul. "Decentralization and Governance." *World Development*. vol. 53 (January 2014). at: https://acr.ps/1L9GPS6

Falleti, Tulia G. *Decentralization and Subnational Politics in Latin America*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Farazmand, Ali (ed.). *Global Encyclopedia of Public Administration, Public Policy, and Governance*. Cham: Springer, 2016.

Fombad, Charles Manga, Assefa Fiseha & Nico Steytler (eds.). *Contemporary Governance Challenges in the Horn of Africa*. London/ New York: Routledge, 2023.

Gillham, Bill. *Case Study Research Methods*. London: Bloomsbury Publishing, 2000.

Roeder, Philip G. "Ethno Federalism and the Mismanagement of Conflicting Nationalisms." *Regional & Federal Studies*. vol. 19, no. 2 (2009).

Rondinelli, Dennis A. "Government Decentralization in Comparative Perspective: Theory and Practice in Developing Countries." *International Review of Administrative Sciences*. vol. 47, no. 2 (1981).

Saito, Fumihiko (ed.). *Foundations for Local Governance: Decentralization in Comparative Perspective*. Heidelberg: Physica-Verlag HD, 2008.

Horowitz, Donald L. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley: University of California Press, 2000.

Hutchcroft, Paul D. "Centralization and Decentralization in Administration and Politics: Assessing Territorial Dimensions of Authority and Power." *Governance*. vol. 14, no. 1 (January 2001).

Jacob, Stacy A. & Sharon Paige Furgerson. "Writing Interview Protocols and Conducting Interviews: Tips for Students New to the Field of Qualitative Research." *The Qualitative Report*. vol. 17 (2012). at: https://acr.ps/1L9GPRR

Keil, Soeren & Elisabeth Alber. "Introduction: Federalism as a Tool of Conflict Resolution." *Ethnopolitics*. vol. 19, no. 4 (2020).

Lapidoth, Ruth. *Autonomy: Flexible Solutions to Ethnic Conflicts*. Washington, DC: US Institute of Peace Press, 1997.

Levy, Jack S. "Case Studies: Types, Designs, and Logics of Inference." *Conflict Management and Peace Science*. vol. 25, no. 1 (Spring 2008).

Lijphart, Arend. "Non-Majoritarian Democracy: A Comparison of Federal and Consociational Theories." *Publius: The Journal of Federalism*. vol. 15, no. 2 (1985).

Logan, Sarah et al. "Fiscal Federalism in Sudan." *Working Paper*. International Growth Centre (May 2021). at: https://acr.ps/1L9BPm8

Markakis, John, Günther Schlee & John Young. *The Nation State: A Wrong Model for the Horn of Africa*. Berlin: Max-Planck-Gesellschaft Zur Förderung der Wissenschaften, 2021.

Oates, Wallace E. "An Essay on Fiscal Federalism." *Journal of Economic Literature*. vol. 37, no. 3 (1999).

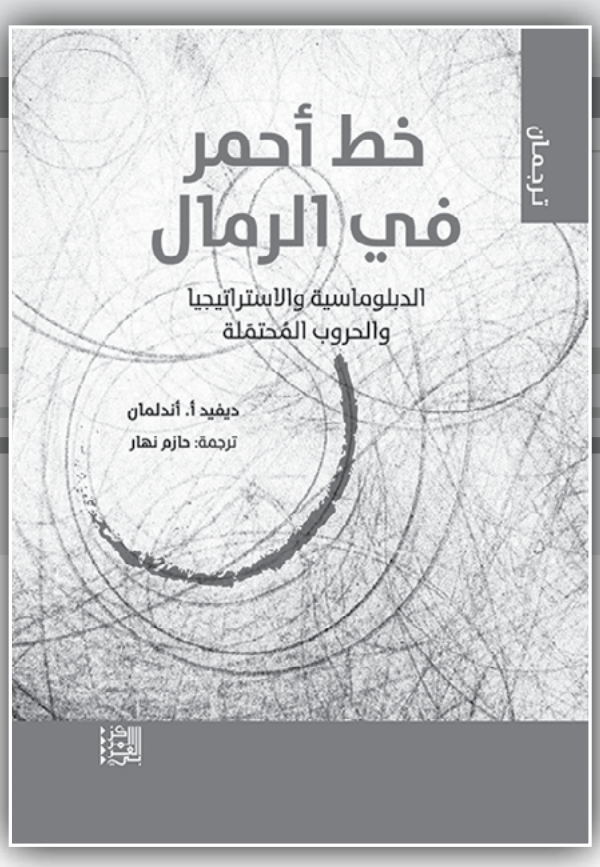

صـدر حديـثًا

تـأليف: ديفيد أ. أندلمان
تـرجمة: حازم نهار

خط أحمر في الرمال: الدبلوماسية والاستراتيجيا والحروب المحتملة

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **خط أحمر في الرمال: الدبلوماسية والاستراتيجيا والحروب المحتملة** *A Red Line in the Sand: Diplomacy, Strategy, and the History of Wars that Might Still Happen*، ضمن سلسلة ترجمان، تأليف ديفيد أ. أندلمان وترجمة حازم نهار، ويقع في 577 صفحة، شاملًا مقدمة المؤلف للترجمة العربية، وتسعة فصول، وخاتمة، وملحق المؤلف للترجمة العربية، وقائمة مراجع وفهرسًا عامًا، إضافة إلى قائمة صور وخرائط.

دراسات
Articles

المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/KVYQ4442
القبول Accepted
2025-07-20
التعديل Revised
2025-5-23
التسلم Received
2024-9-29

أيوب عصري | Ayoub Asri*
نصيرة أودية | Aoudia Nassira**
عبد الهادي بعيش | Abdelhadi Baiche***

توسّع مجموعة "بريكس" نحو مصر والسعودية والإمارات: تحليل استجابة الرأي العام العربي على منصة "إكس" باستخدام مقاربة التلقين العميق****

BRICS Expansion to Egypt, Saudi Arabia, and the UAE: Analyzing Virtual Public Reactions on X Platform Using a Deep Learning Approach

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ردات فعل الرأي العام على منصة "إكس" على توسّع مجموعة "بريكس" لتشمل ثلاث دول عربية، هي مصر والسعودية والإمارات. وتستخدم مقاربة التلقين العميق لتحليل المشاعر، بغرض فهم ردات الفعل هذه التي يُعبّر عنها الأفراد المنتمون إلى 22 بلدًا منضويًا في جامعة الدول العربية. وتسعى أيضًا لفهم الرأي العام تجاه هذا التوسّع. ونظرًا إلى صعوبة قياس الرأي العام في الأنظمة غير الديمقراطية، تقتفي الدراسة استجابة المستخدمين في وسائط التواصل الاجتماعي. جرى تحليل تغريدات نُشرت في الفترة 24 آب/ أغسطس 2023 – 7 كانون الثاني/ يناير 2024. وتمثلت منهجية البحث في جمع مجموعة كبيرة من التغريدات، وفرز بيانات مولّدة منها وترميزها، ثم إسناد درجات المشاعر باستخدام أدوات متخصصة لمعالجة النصوص العربية. وعُرِضَت النتائج بوساطة تقنيات التمثيل البصري للبيانات ونماذج التلقين الآلي، وذلك لضمان تحلِيل شامل، مع مراعاة الاعتبارات الأخلاقية. وتشير النتائج إلى أن المشاعر العامة كانت محايدةً في غالبيتها (38.91 في المئة)، مقارنة بالمشاعر الإيجابية (31.72 في المئة)، والسلبية (30.09 في المئة). وتسلّط هذه النتيجة الضوء على أهمية دور التعليم، والعزوف السياسي، والقيود التقنية لتطبيق المقاربات المستمدّة من علم البيانات في أبحاث العلوم السياسية. وتشير أيضًا إلى التحديات الملازمة لاستخدام هذه المقاربات في قياس الانخراط، أو العزوف، مقارنة باستطلاعات الرأي.

كلمات مفتاحية: بريكس، تحليل المشاعر، البلدان العربية، التغريدات، التلقين العميق.

This study examines virtual public reactions on X regarding BRICS expansion to include three Arab countries: Egypt, Saudi Arabia, and the United Arab Emirates. It uses a deep learning approach for sentiment analysis to understand reactions expressed by individuals in the 22 Arab League countries. The study aims to understand public opinion towards this expansion and assess how it was received at the bottom-internal level. Given the difficulty of measuring public opinion in non-democratic contexts, the study tracks public reaction to the expansion on X. Tweets from August 24, 2023, to January 7, 2024, are analyzed. The methodology involves collecting a large dataset of tweets, cleansing and tokenizing the data, and attributing sentiment scores using specialized Arabic text-processing tools. The results are presented through data visualization and machine learning models, ensuring a comprehensive analysis while addressing ethical considerations. The findings indicate that public sentiment is predominantly neutral (38.91%), compared to positive (31.72%) and negative (30.09%). This highlight concerns about education, political disengagement, and the technical limitations of applying a data science approach to political science research. It also suggests the inherent challenges of using this method to reflect internalization or engagement in the way surveys and referenda can.

Keywords: BRICS, Sentiment Analysis, Arab Countries, Tweets, Deep Learning.

* أستاذ محاضر أ في المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
Senior lecturer at the Higher National School of Statistics and Applied Economics in Algeria. Email: asri.ayoub@enssea.edu.dz
** أستاذة محاضرة ب في المركز الجامعي مرسلي عبدالله، تيبازة، الجزائر.
Senior lecturer at the Morsli Abdellah University Center, Tipaza in Algeria. Email: aoudia.nassira@cu-tipaza.dz
*** باحث مساعد، الموسوعة العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
Research Assistant, Arab Encyclopedia, Arab Center for Research and Policy Studies. Email: abdelhadi.baiche@arabica.org
**** يشكر المؤلفون الباحثَ حسن احجيج على تعريبه نص هذه الدراسة من اللغة الإنكليزية.

مقدمة

تُعرّف مجموعة بريكس، التي عادةً ما تُنعت وتقدَّم بوصفها منصة مُراجِعة للسياسة العالمية، أو غالبًا آلية تهدف إلى مراجعة الحوكمة العالمية والنظام العالمي، نفسها بأنها "منتدى للتنسيق السياسي والدبلوماسي بين دول الجنوب الكبير، وللتعاون بينها عبر مجالات مختلفة"[1]. ويعود أصل اسمها إلى عام 2001، عندما استخدمه أول مرة عالم الاقتصاد البريطاني جيم أونيل للإشارة إلى البرازيل وروسيا والهند والصين، بوصفها دولًا تشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا، مستخدمًا الاختصار "بريك" الذي يجمع الأحرف الأولى من أسماء هذه الدول BRIC[2]. وأعاد عالما اقتصاد آخران استعمال هذا الاختصار لاحقًا، في عام 2003، حينما جادلا بأن النموّ السريع لهذه الدول كان مرتبطًا باندماجها في الاقتصاد العالمي[3].

تجسّدت فكرة بريكس لاحقًا بإنشاء إطار رسمي لها، في 16 حزيران/ يونيو 2009. وبعد أن انضمت جنوب أفريقيا إلى المجموعة، في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2010، أُضيف إلى الاختصار حرف "س" S، ليتحوّل إلى بريكس BRICS.

توفّر هذه المجموعة، بفضل تبادل وجهات النظر في قممها السنوية، فضاءً لمداولات متعددة الأطراف بشأن قضايا وطنية ودولية مختلفة، واكتسبت في السنوات الأخيرة وزنًا اقتصاديًا وسياسيًا متزايدًا على الساحة الدولية[4]. وقد جذب حضورها المتنامي اهتمام العديد من الدول، من قارات مختلفة، وراحت تطلب الانضمام إليها. فبحلول 10 آب/ أغسطس 2023، أعربت 23 دولة عن رغبتها في الانضمام، وقدّمت طلبات رسمية؛ هي الجزائر والأرجنتين والبحرين وبنغلاديش وبيلاروسيا وبوليفيا وكوبا ومصر وهندوراس وإندونيسيا وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وفلسطين والمملكة العربية السعودية والمغرب وإثيوبيا والسنغال وتايلند والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا وفيتنام. لكن المنتدى أعلن، في قمته الخامسة عشرة، التي عقدت في الفترة 22-24 آب/ أغسطس 2023، عن قبول عضوية ست دول فقط من أصل هذه الدول، هي الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والسعودية والإمارات. وأصبحت عضويتها نافذة المفعول اعتبارًا من 1 كانون الثاني/ يناير 2024[5]. لكن على الرغم من المزايا الكبيرة التي يوفّرها هذا الانضمام، فإن السعودية اختارت التراجع عن رغبتها في العضوية، وإعادة النظر في ذلك، نظرًا إلى تعقيدات تحالفاتها الدولية[6]. وذكرت تقارير أن الرياض كانت تستخدم هذه المجموعة ورقة مساومة في مواجهة محاولات إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن (2021-2025) عزلها[7]، وهي مخاوف تلاشت مع وصول دونالد ترمب (في ولايته الثانية) إلى الحكم، في كانون الثاني/ يناير 2025. ويعكس هذا القرار رغبة السعودية في تحقيق توازن استراتيجي يضمن استمرار علاقاتها المثمرة مع الدول الأخرى، على الرغم من الانقسامات الجيوسياسية. وبالمثل، رفضت الأرجنتين العضوية التي عُرضت عليها، بعد انتخاب رئيس يميني متطرّف (خافيير مايلي) Javier Milei (2023-)، تتعارض آراؤه مع آراء أعضاء التكتل الحاليين[8]. ورأت أن من الضروري الحفاظ على علاقات عمل جيدة مع شركائها التجاريين الأساسيين، خاصة الولايات المتحدة الأميركية تحت إدارة ترمب التي تبنّت موقفًا معاديًا للمجموعة[9].

ومع تزايد أهمية أنشطة مجموعة بريكس والتغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها، ونظرًا إلى اهتمام العالم العربي بها، ليس من الدول التي قُبِلَت في مرحلة التوسع الأولى فحسب، بل من الدول التي لم تُقبل عضويتها أيضًا، مثل الجزائر والبحرين والكويت، أصبح من المهم تقييم التصوّرات العامة لحركة هذا التوسع. وفي هذا السياق، تتجلّى ديناميات التوسع الجديد للمجموعة في أربعة مسارات متمايزة في العالم العربي: الانضمام (الدول التي التحقت بالمجموعة)، والرفض (الدول التي لم تُقبَل)، والطموح (الدول التي أعربت عن رغبتها في الانضمام)، والتردد (الدول التي لم تحسم موقفها بعد).

إن السمّة السياسية المشتركة بين مسارات هذه الدول العربية هي "عجز" ديمقراطي بنيوي، يتمثّل في غياب آليات مؤسسية للمشاركة

1 "About the BRICS," *BRICS BRASIL 2025*, 20/1/2025, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BPgp

2 Jim O'Neill, "Building Global Economic BRICs," *Global Economics*, no. 66 (December 2001), pp. 4-12.

3 Dominic Wilson & Roopa Purushothaman, "Dreaming With BRICs: The Path to 2050," in: Subhash C. Jain (ed.), *Emerging Economies and the Transformation of International Business* (Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2006), pp. 3-21.

4 Yvonne Dooley, "BRICS: Sources of Information," *Library of Congres: Research Guides*, 1/8/2023, accessed on 12/9/2023, at: https://acr.ps/1L9BPDT

5 Pedro Mzileni, "New Brics Bloc Will Democratise World Economy and Global South Future," *BRICS Information Portal*, 8/9/2023, accessed on 12/9/2023, at: https://acr.ps/1L9BP4B

6 "Saudi Arabia Opts out of BRICS Membership A Strategic Decision," *Financial News*, 24/10/2024, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BPzy

7 Emanuele Rossi, "Saudi Arabia's Strategic Tightrope: BRICS for Oil?" *The Times of Israel*, 11/10/2024, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BOZ6

8 Natalie Liu, "Argentina Not Joining BRICS Despite Xi's Personal Letter to Milei," *VOA News*, 1/12/2023, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BP9v

9 Robert Plummer, "Argentina Pulls out of Plans to Join Brics Bloc," *BBC News*, 29/12/2023, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BPMY

الشعبية في منطقة تتميز بمحدودية ثقافة استطلاعات الرأي، حيث لا تمرّر الأنظمة الحاكمة التفضيلات فوق الوطنية عبر سياسات عقلانية لإدماجها ديمقراطيًا. وهكذا، تسعى الدراسة للاستعانة بالإمكانيات التي يوفّرها علم البيانات لفهم اتجاهات الرأي في هذا الشأن. وتستخدم تحديدًا تقنيات التلقين العميق لتحليل المشاعر العامة المُعبَّر عنها باللغة العربية، بشأن توسّع المجموعة لتضمّ مصر والسعودية والإمارات.

تعالج الدراسة مسألتين أساسيتين: الأولى، دراسة المشاعر العامة إزاء توسّع مجموعة بريكس في عام 2023 لتشمل دولًا عربية؛ والثانية، استكشاف إذا ما كانت المنصّات الرقمية، مثل "إكس" (تويتر سابقًا)، قادرة على أن تكون بديلًا عمليًا من الاستطلاعات في قياس الرأي العام.

تهتم الدراسة، لمعالجة هاتين المسألتين، من ناحية، بالتغريدات التي تستوفي أربعة شروط: 1. نُشرت في الفترة 24 آب/ أغسطس 2023-7 كانون الثاني/ يناير 2024، 2. تُعبّر عن وجهات نظر بشأن حركة توسّع بريكس في عام 2023، 3. مصدرها مستخدِمون ينتمون إلى الدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية، 4. مكتوبة باللغة العربية. ونحيل إلى هذه التغريدات مجتمعةً، باسم "المشاعر العامة العربية على منصة إكس تجاه حركة توسع بريكس 2023". ومن ناحية أخرى، تسعى الدراسة لاستكشاف موثوقية منصّات وسائط التواصل الاجتماعي، باعتبارها مجالات لقياس الرأي العام. إنها على نحو أكثر تحديدًا تُقيّم إن كانت المشاعر التي تُعبّر عنها شعوب دول الجامعة العربية عبر الفضاء الرقمي، خاصة منصة إكس، يمكن أن تُعدّ مؤشرًا مناسبًا، يعكس اتجاهات الرأي العام في المجتمعات العربية، في غياب استطلاعات الرأي.

يُعزى اختيار منصّة إكس إلى دورها باعتبارها واحدةً من أهم المنصّات لتحليل الآراء والاتجاهات والانفعالات العامة في الوقت الفعلي. وتستخدمها مجموعةٌ متنوعة من مستخدمي المنصّات ووسائط التواصل، لأغراض مختلفة، تتعلّق بمواضيع متعددة، سواء لإخبار جمهور أوسع، أو التأثير فيه، أو تعبئته (شخصيات عامة، ومنظمات، وسياسيون وجهات حكومية، وشركات وعلامات تجارية، وصحافيون ووسائل إعلام، ومجموعات، وأكاديميون وباحثون... إلخ). ومن ثم، جرت معالجة المشاعر المُعبّر عنها في التغريدات (النصوص، والمصطلحات العامية، والرموز التعبيرية)، وصُنّفَت في ثلاث فئات: إيجابية، أو سلبية، أو محايدة. واستُخدِم تحليل المشاعر في منصة إكس لتتبع اتجاهات الرأي العام نحو الأحداث ورسم خريطته في الوقت الفعلي، وفي حالتنا هذه ردة فعل الفضاء الافتراضي الناطق بالعربية على حركة توسع بريكس في عام 2023.

يشير تحليل المشاعر، في سياق هذه الدراسة، إلى مقاربة حاسوبية ولغوية مصممة لفهم النبرة الانفعالية المتضمنة في البيانات النصيّة. ونُصنّف النصوص في فئات مشاعر متمايزة، تشمل عادةً المشاعر الإيجابية والسلبية والمحايدة. ويعتمد هذا التصنيف على تقنية معالجة اللغة الطبيعية؛ أي تحليل المشاعر التي سنشرحها في عنصر "المنهجية والأدوات".

تغطي فترة الدراسة مسار حركة توسّع بريكس في الفترة 24 آب/ أغسطس 2023-7 كانون الثاني/ يناير 2024. ونُحاجّ بأنها فترة زمنية مثالية، لأنها تشمل الإعلان الأولي عن الدول الجديدة الأعضاء في بريكس، والأسبوع الأول الذي أصبح فيه انضمامها نافذ المفعول. ونفترض أن للتغريدات باللغة العربية قدرة كشفٍ عالية، تُمكّننا، في غياب أدوات فعّالة لاستطلاعات الرأي الآنية[10] في المنطقة، من تقييم المشاعر العامة إزاء توسع المجموعة، لتشمل بلدانًا من العالم العربي.

أولًا: مجموعة بريكس بين النظرية والتطبيق: الاندماج والتذويت

لطالما كان نقلُ وحدةٍ سياسية؛ أي الدولة، إلى ما وراء حدودها السيادية الوستفالية ضمن إطار يتجاوز حدودها الترابية، موضوعًا لنقاشات متعددة الاختصاصات؛ إذ تتضمن هذه العملية نقل جوانب من الإرادة العامة أو السيادة إلى كيان فوق وطني. وتميّز الأبحاث بين ثلاثة أنواع من الاندماج: الاندماج السياسي، والاندماج الاجتماعي، والاندماج الاقتصادي.

1. الاندماج السياسي

لنبدأ بالاندماج السياسي كما قدّمه إرنست هاس، والمقصود به "عملية اقتناع الفاعلين السياسيين في كيانات وطنية متمايزة ومتعددة [دول] بتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية إلى **مركز** سياسي جديد، تمتلك مؤسساته سلطةً قانونية على الدول القومية القائمة أو تُطالب بها". وتكون النتيجة النهائية لهذه العملية كيانًا سياسيًا

10 نقصد بذلك استطلاعات الرأي العام التي تُنفّذ آنيًا لرصد ردات فعل الجمهور تجاه حدث جارٍ؛ ونستثني من ذلك استطلاعات الرأي الدورية المنهجة، مثل المؤشر العربي والباروميتر العربي؛ وإن كان المؤشر العربي، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يتجه خلال السنوات الأخيرة نحو الاهتمام بتنفيذ استطلاعات رأي من هذا النوع، مثل استطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الاسرائيلية على غزة، نهاية عام 2023، واستطلاع الراي العام في سورية منتصف عام 2025.

جديدًا، يسمو على الكيانات السياسية القائمة. وتُظهر أمثلة مثل الولايات المتحدة (نظام الحكم الفدرالي) والاتحاد الأوروبي (نظام ما فوق الدولة) عمليةً ثنائية الاتجاه، متأصلة في الاندماج السياسي، حيث تتدفّق السلطة من المركز إلى الأطراف، والعكس صحيح[11].

2. الاندماج الاجتماعي

يشير هذا النوع من الاندماج إلى عملية تقليل الانقسامات الاجتماعية من خلال تعزيز التماسك والاعتراف المتبادل بين الأفراد. وعلى عكس الاندماج السياسي الذي يركّز أساسًا على المؤسسات، يجري الاندماج الاجتماعي عبر العلاقات الشخصية بين الأفراد، وتركّز سيرورته على هذا النوع من العلاقات. فالبشر، بصفتهم مخلوقات اجتماعية تتميز بطابعها الأخلاقي، يزدهرون في إطار العلاقات والتفاعلات مع الآخرين. وترشدنا الفلسفة الأخلاقية إلى كيفية بناء مجتمع قائم على التعاطف. وقد درس أرسطو الفضائل بوصفها سمات شخصية تشكّل الطابع الأخلاقي وتؤثّر في كيان المجتمع. فلنأخذ مثال العدل، بما هو فضيلة مركزية. يقول أرسطو: "يُعتقد أن العدل، وحده من بين الفضائل، هو 'خير للآخر'، لأنه يتعلق بجارنا؛ فهو ما يحقق المصلحة للآخر، سواء أكان حاكمًا أم شريكًا"[12]. ويؤكد أن الطابع الأخلاقي الأسمى لا يوجد عند أولئك الذين يتصرّفون بفضيلة من أجل أنفسهم، بل عند أولئك الذين يفعلون ذلك من أجل الآخرين. وتُشكّل هذه النظرة إلى العدل، بوصفه فضيلة علائقية متطلّعة إلى الخارج، أساسًا فلسفيًا للتفكير في الاندماج الاجتماعي بوصفه مسعى أخلاقيًا ومجتمعيًا[13]. وعلاوة على ذلك، يوضح هذا المثال مدى صعوبة تحقيق التماسك الاجتماعي في مجتمعٍ ما، وهو ما يلقي الضوء على صعوبة تحقيق الاندماج الاجتماعي فوق الوطني، ولا سيما في منتدى عالمي، مثل مجموعة بريكس.

تؤكد الأمم المتحدة، انطلاقًا من تبنّيها قيم الحوكمة العالمية، أهمية الاندماج الاجتماعي، بوصفه أداة لبناء "مجتمع أكثر استقرارًا وأمانًا وعدلًا للجميع"، يكون فيه لكل فرد، مع ما له من حقوق، وما عليه من مسؤوليات، دورٌ فاعل يؤديه. ويجب أن يستند هذا المجتمع القائم على الإشراك Inclusive إلى مبادئ تقرّ بالتنوّع، بدلًا من فرضه عبر الإكراه، ويجب أن يعتمد على عمليات تشاركية، تُشرِك جميع أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات التي تؤثّر في حياتهم. وتُشجّع عمليات الاندماج الاجتماعي الناجحة على "التقارب"، مع احترام الاختلافات، وتُضفي قيمةً كبيرةً للحفاظ على التنوّع. وهكذا، يُمثّل الاندماج الاجتماعي محاولةً لا تهدف إلى جعل الناس يتكيّفون مع المجتمع، بل إلى ضمان أن يكون المجتمع متقبّلًا الجميع[14].

لذلك، يُعدّ تحقيق الاندماج الاجتماعي ضمن إطار فوق وطني المهمةَ الأشدّ حساسية بالنسبة إلى الكيانات التي تطمح إلى تجاوز الهوية الوطنية وتبنّي العولمة، ما لم تجرِ هذه العملية بطريقة ديمقراطية وشفافة جدًا. إنها مسألة تسعى هذه الدراسة لفحصها من خلال تتبّع المشاعر العامة تجاه الانتماء إلى تنظيم أو مجتمع "ثقافي - سياسي - اقتصادي"، منوّع، مثل مجموعة بريكس.

3. الاندماج الاقتصادي

غالبًا ما يُقدَّم هذا البعد باعتباره البعد الأهم، أو الوصفة الرئيسة لسيرورة اندماج ناجحة. ويمكننا في هذا الصدد العودة إلى تعريف بيلا بالاسا للاندماج الاقتصادي، بما هو عملية وحالة واقعية، و"بوصفه عملية، يشمل تدابير مصممة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول قومية مختلفة؛ وعند النظر إليه كحالة واقعية، فيمكن تمثيله بغياب أشكال التمييز المختلفة بين الاقتصادات الوطنية". وبناءً على هذا التعريف، يمكن أن يتّخذ الاندماج الاقتصادي أشكالًا متعددة تعكس درجات متفاوتة من الاندماج، بدءًا من منطقة تجارة حرة، وصولًا إلى اتحاد اقتصادي كامل. لذلك، يمكن الحديث عن "نموذج ذي خمس مراحل للاندماج الاقتصادي"[15].

بعبارة أخرى، تشير النظرية إلى أن الاتحاد الاقتصادي الكامل لا يحدث دفعة واحدة، بل يتجسّد عبر مراحل متتالية؛ حيث تبني كل مرحلة على سابقتها، وتضيف جوانب جديدةً من الاندماج، وهكذا دواليك. تتمثل المرحلة الأولى في "منطقة التجارة الحرة"، حيث تُزيل الدول الأعضاء الرسوم الجمركية (والقيود الكمية) في ما بينها، مع احتفاظ كل دولة بسياساتها التجارية الخارجية الخاصة مع الدول غير الأعضاء. والمرحلة الثانية هي "الاتحاد الجمركي"، حيث لا تكتفي الدول بإزالة الحواجز الكمية الداخلية أمام التجارة البينية فحسب، بل تتبنّى أيضًا سياسة جمركية خارجية موحَّدة للتجارة مع الدول غير الأعضاء. أما

11 Ernst B. Haas, *The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces (1950-1957)* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 2004), p. 19.

12 Aristotle, *Nicomachean Ethics*, Book V, W. D. Ross (Trans.), Provided: The Internet Classics Archive, 340 BCE, p. 1, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BPnh

13 Ibid., Book I.

14 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for Social Policy and Development, *Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration* (New York: DESA, 2009), accessed on 6/6/2025, at: https://bit.ly/4pEavYZ

15 Bela Balassa, *The Theory of Economic Integration* (London: George Allen & Unwin, 1961), p. 1.

المرحلة الثالثة، فهي "السوق المشتركة" التي تسمح، إضافة إلى ميزات الاتحاد الجمركي، بحرّية حركة رأس المال والعمالة بين الدول الأعضاء. وتتمثل المرحلة الرابعة في "الاتحاد الاقتصادي" الذي يتجاوز مفهوم السوق المشتركة من خلال "درجة معيّنة من المواءمة بين السياسات الاقتصادية الوطنية"، بهدف إزالة التمييز الذي أفرزته الاختلافات بين هذه السياسات. وأخيرًا المرحلة الخامسة، فهي "الاندماج الاقتصادي الكامل" الذي يفترض مسبقًا توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وسياسات مواجهة التقلبات الدورية، إضافة إلى إنشاء سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء[16].

ثانيًا: مجموعة بريكس ونظرية الاندماج

باختبار هذه النظرية على مشروع مجموعة بريكس، نجد جملة من المبادرات الواعدة التي تهدف إلى إصلاح النظام الاقتصادي ونظام الحوكمة العالميَّين، أو على الأقل إنشاء إطار للإقراض، لا يقوم على الشروط السياسية وتعزيز التجارة عبر تقليص الحواجز. ومن المتوقع أيضًا تمويل مشاريع البنية التحتية. وتُعزَّز هذه الأجندة الاقتصادية باستثمارات مخطّط لها في البنية التحتية، ولا سيما من خلال آليات، مثل بنك التنمية الجديد NDB الذي يموّل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء والاقتصادات الناشئة الأخرى، إضافة إلى اتفاقية الاحتياطي الطارئ CRA، التي توفّر شبكة أمان مالية لدول المجموعة من خلال توفير السيولة والدعم في أثناء أزمات ميزان المدفوعات[17]. ومن الواضح أن مجموعة بريكس لا تنسجم تمامًا مع نموذج بالاسا الخطّي للاندماج الاقتصادي، بل تمثل "منتدى للتعاون"، يضم عناصر انتقائية من نظرية الاندماج، خاصة التعاون المالي (بنك التنمية الجديد، واتفاقية الاحتياطي الطارئ).

وإضافة إلى ذلك، ثمة مشروع سياسي موجّه نحو التحول إلى عالم متعدّد الأقطاب، تحتفظ فيه كل دولة بالحق في اختيار النظام السياسي الأكثر توافقًا مع قيمها الوطنية، مع احترام الثقافات والموروثات الأصيلة، لكن مع تبنّي القيم العالمية والمبادئ المشتركة من خلال التوافق[18]. ويُمكن ملاحظة عناصر من الاندماج الاجتماعي من خلال الجهود المشتركة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك التعاون في تطوير اللقاحات، والوقاية من الأمراض، وبناء القدرات في مجال الرعاية الصحية[19].

ثالثًا: الاستجابة لتذويت الاندماج: تحليل المشاعر بديلًا من استطلاعات الرأي العام

1. الانضمام إلى مجموعة بريكس والتذويت

إن ما يميّز، حقًا، توسّع مجموعة بريكس وعمليات الاندماج التي تنطوي عليها، إن صح تعريفها على هذا النحو، أو ما يجب على الأقل أن يُشكّل موضوعًا للبحث، هو ردة فعل الجمهور تجاه فكرة الانضمام إلى المجموعة؛ إذ يمكن أن تكشف الطريقة التي تفاعل بها الناس مع حركة التوسّع، على الأقل عبر منصة إكس، عن حالة التذويت Internalization، وإذا ما كانت هذه العملية قد جرى استيعابها كليًا. وسيساعدنا ذلك في تحديد إذا ما كانت الأنظمة الحاكمة في البلدان المرشّحة، وفي البلدان التي قُبِلت حديثًا أيضًا، قد انخرطت في أيّ عمليات اندماج ملموسة أو قائمة على الإشراك.

من المهم التأكيد أن تذويت أيّ مشروع فوق وطني يُعدّ عاملًا بالغ الأهمية من أجل نجاحه، لأنه في النهاية يربط المشروع بقاعدته الشعبية[20]، وهو أمر غائب إلى حد بعيد في المراحل الأولى لتأسيس بريكس. وعلى الرغم من أن هذا التذويت يرتبط عادةً بالمعايير والقيم القانونية الدولية، فإن الباحثين يؤكدون أن أفضل طريقة لتحقيقه هي التنشئة الاجتماعية، بدلًا من الإكراه[21]. ويعني الانضمام إلى بريكس الدخول في فضاء ثقافي جديد، يجري فيه توحيد عناصر من السيادة في إرادة جماعية عامة. لذلك، يجب أن يكون للناس صوت في هذه العملية. ففي أوروبا، على سبيل المثال، أتاحت 45 عامًا من الاستفتاءات بشأن الاندماج الأوروبي (54 استفتاءً منذ عام 1972)

16 Ibid., p. 2.

17 "The Benefits of BRICS: A Comprehensive Guide," *South African News*, 6/6/2023, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BP3U

18 Kenn Klomegah, "BRICS and the Establishment of a Global Socio-cultural Architecture," *Modern Diplomacy*, 13/12/2020, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BP1U

19 "BRICS Vaccine R & D Centre: A Leap in Global Health Collaboration," *BRICS Connect*, 15/11/2023, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BPBU

20 Mark A. Pollack, "International Relations Theory and European Integration," *Journal of Common Market Studies*, vol. 39, no. 2 (June 2001), p. 225, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BP5x

21 Harold Hongju Koh, "Internalization through Socialization," *Duke Law Journal*, vol. 54, no. 4 (2005), p. 977, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BPuF

فرصًا للناخبين للتعبير عن رغبتهم في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو المساهمة في تشكيله[22].

في المقابل، ونظرًا إلى الطبيعة المنوعة للأنظمة والدول التي تُظهر اهتمامًا بإطار بريكس، وحقيقة أن الشعوب لم تُستَشر، سواء بالاستفتاءات أو حتى بالاستشارات الإلكترونية أو أشكال صنع القرار الأخرى القائمة على الإشراك، نجد أنفسنا مضطرين إلى اللجوء إلى الفضاء الافتراضي، بديلًا من رصد مشاعر الناس وآرائهم، في العالم العربي، بشأن عملية توسع بريكس، لتضم بلدانًا عربية. لذلك، يمكن التحقق من الادّعاء أن هذه الدول قد خضعت لعملية تذويت، كما يتطلّب مثل هذا الانضمام، من خلال فحص التفاعل العمومي مع الموضوع في منصّات التواصل الاجتماعي، ومنها منصّة إكس. ويشير المستوى العالي من التفاعل، سواء أكان إيجابيًّا أم سلبيًّا، مصحوبًا باستخدام حجج (غالبًا ما تكون مستمدّة من الخطاب الرسمي للحكومة)، إلى أن الجمهور يتابع القضية ويتفاعل معها بنشاط. لكن إذا لاحظنا انخفاضًا في حجم التغريدات وهيمنةً للمشاعر المحايدة، فيصبح من الواضح أن العملية تفتقر إلى المشاركة العامة الحقيقية. ويعكس هذا بدوره الطبيعة غير الديمقراطية لعملية الاندماج برمّتها، ويثير الشكوك في الجدوى المستقبلية من إطار بريكس في حد ذاته.

2. تحليل المشاعر في النصوص العربية

قدّمت التطورات الحديثة في تحليل المشاعر طرائق جديدة لفحص الرأي العام في الفضاءات الرقمية. ويكشف تحليل المشاعر، عند تطبيقه على مجموعة بريكس، عن إمكانيات تحليلية معتبرة، في حين يُبرز الانتباهُ إلى إعادة التغريد، على منصة إكس مثلًا، كيفية انتشار الرأي وممارسته تأثيرًا عبر الفضاء الافتراضي.

اللغة الإنكليزية واحدة من اللغات العديدة التي كانت موضوع أبحاث معمّقة في تحليل المشاعر[23]. وعلى الرغم من الاستخدام الواسع للغة العربية عبر شبكة الإنترنت، فإن أبحاث تحليل المشاعر العربية لم تواكب اللغات الأخرى[24]. ويواجه تحليل المشاعر بالعربية تحديات فريدة بسبب بنية الصرف المعقدة للغة، وثراء الدلالات التي تعتمد على السياق وتنوّع اللهجات. فالأفعال العربية غالبًا ما تكون لها صيغ متعددة، ويمكن أن تكون الأنماط النحوية للغة معقدة جدًا. زد على ذلك أن التنوع الواسع للهجات الوطنية والمحلّية المنتشرة في المنطقة العربية، بالمفردات الخاصة بكل واحدة وبناها النحوية وطرائق نطقها المختلفة، يعقّد بشدّة تطوير نماذج دقيقة لتحليل المشاعر. وعلى الرغم من هذه العقبات، فإنه قد تحقق تقدم بحثي ملحوظ في تطبيق تقنيات تحليل المشاعر على النصوص العربية.

يصف مهد عيتاني وزميلاه[25] أهمية المتون Corpora الموسومة لتقييم تطبيقات معالجة اللغة الطبيعية، خاصة تحليل المشاعر. وركّزوا على المتون العربية، وخاصة تلك المستندة إلى منشورات وسائط التواصل الاجتماعي المكتوبة باللهجات العربية. وهذه المتون موسومة بخمس علامات، وتُستخدم لاستخراج الكلمات والعبارات ذات الصلة بالرأي للمصنّفات القائمة على المعجم. وتلقي دراستهم الضوء على الطبيعة الفريدة لهذه المتون وإسهاماتها الممكنة في أبحاث معالجة اللغة الطبيعية باللغة العربية.

من ناحية أخرى، يقدّم حمود الشمري[26] دراسةً عن تحليل المشاعر في النصوص العربية، مركّزًا على اللهجة السعودية. ونظرًا إلى ندرة الأبحاث في هذا المجال، سعى الشمري لتحسين دقة تحليل المشاعر باقتراح منهجية "حقيبة العبارات" Bag of Phrases, BoPh[27]، فوسم يدويًا أكثر من 8000 تغريدة، واستخدم خوارزمية بايز البسيطة للتحليل. وحقق دقة تبلغ نحو 84 في المئة في تحديد المشاعر الإيجابية والسلبية. وتكمن أصالة دراسته في استخدامها مجموعة بيانات تدريبية أشد دقة، وتقديمها مفهوم "حقيبة العبارات" لتحليل النصوص العربية.

يُعدّ نموذج "أرابارت" AraBERT نموذجًا لغويًا متطوّرًا، صُمّم خصيصًا للنصوص العربية. وقد جرى تدريبه مسبقًا على كمية هائلة من بيانات النصوص العربية. وقدّمت نهاد إبراهيم وآخرون[28]

22 "Referendums on European integration, 1972 to April 2016," *The Web Portal of the European Parliamentary Research Service*, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BPns

23 Li Rao, "Sentiment Analysis of English Text with Multilevel Features," *Scientific Programming*, vol. 2022, no. 5 (January 2022), pp. 1-10.

24 Shailesh Tiwari et al., *Advances in Data and Information Sciences: Proceedings of ICDIS 2021*, vol. 318 (Singapore: Springer, 2022), pp. 189-204.

25 Mahed Itani, Chris Roast & Samir Al-Khayatt, "Corpora for Sentiment Analysis of Arabic Text in Social Media," Paper Presented at the 8th International Conference on Information and Communication Systems (ICICS), Institute of Electrical and Electronics Engineer (IEEE), Irbid, Jordan, 4-6/4/2017.

26 Hamoud Alshammari, "Bag-of-Phrases (BoPh) and Sentiment Analysis of Arabic Text in Twitter," *Indian Journal of Science and Technology*, vol. 13, no. 40 (October 2020), pp. 4202-4215.

27 منهجية في تمثيل النصوص، تعتمد على استخراج عبارات متعددة الكلمات واستخدامها بوصفها سمات Features في خوارزميات التلقين الآلي، وهي امتداد لمنهجية "حقيبة الكلمات"، لكنها لا تتعامل مع الكلمات منفصلة، بل مع العبارات بوصفها وحدات مستقلة.

28 Nehad M. Ibrahim et al., "Utilizing Deep Learning in Arabic Text Classification Sentiment Analysis of Twitter," *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*, vol. 13, no. 12 (2022), pp. 830-838.

دراسة لتحليل المشاعر باللغة العربية، باستخدام نماذج التلقين العميق. ونظرًا إلى الأهمية المتزايدة لبيانات وسائط التواصل الاجتماعي والموارد المحدودة لتحليل النصوص العربية، تقترح الدراسة نموذجًا باستخدام مجموعة بيانات من منصّة إكس. وتتكوّن مجموعة البيانات من 51000 تغريدة، صُنّفت في فئات إيجابية ومحايدة وسلبية. وبعد الفرز، بقيت 31413 تغريدة. وتُقارِن الدراسة أداء نماذج التلقين العميق (الشبكة العصبية الالتفافية Convolutional Neural Network, CNN، والذاكرة القصيرة المدى المطولة Long Short-Term Memory, LSTM) بتقنيات التلقين الآلي التقليدية Naive Bayes وSupport VectorMachine, SVM. وتظهر النتائج أن نموذج أرابارت يحقق دقة بنسبة 92 في المئة عند اختباره على 3505 تغريدات. ويشير هذا إلى فاعلية نماذج التلقين العميق في تحليل المشاعر باللغة العربية.

فحصت أثير السُّقَير ونورة الغامدي[29] فاعلية تحليل المشاعر على تغريدات شركات الطيران العربية، باستخدام نموذج أرابارت. وأجرتا مقارنة بين مقاربتين، هما: الضبط الدقيق Fine-tuning لنموذج أرابارت واستخدامه أداةً لاستخراج السمات. وبلغت دقة النموذج المضبوط نسبة 88 في المئة، في حين لم تتجاوز دقة نموذج استخراج السمات نسبة 70 في المئة. وتشير هذه النتيجة إلى أن تكييف النموذج اللغوي أمر بالغ الأهمية لتحقيق دقة أعلى.

3. تحليل المشاعر في دراسة الأحداث السياسية

تشكّل الأحداث السياسية موضوعًا متكررًا في أبحاث تحليل المشاعر. فقد درس دنيس بور وزميلاه[30] الاستقطاب السياسي في الكونغرس الأميركي بتحليل بيانات مستمدّة من منشورات نواب متعلّقة بقضايا سياسية منوعة في منصّة إكس. ووجدت الدراسة أن التحكم في السلاح كان الموضوع الأكثر استقطابًا، في حين كان الحزب الشيوعي الصيني الأقل استقطابًا. وتقترح الدراسة أن فهم أنماط الاستقطاب هذه يمكن أن يساعد في توجيه السياسات المستقبلية ومعالجة الانقسام المتزايد في السياسة الأميركية. ومن ناحية أخرى، استكشفت يِن مِن تون وميو كاينغ[31] دور منصّة إكس في الخطاب السياسي وأهمية التحليل الدقيق للمشاعر في التنبؤ بالرأي العام. واقترحا نظامًا يستخدم التلقين الآلي تحت الإشراف، لإنشاء معجم سياسي خاص بالمجال، ونموذج تحليلي للمشاعر متعدد الفئات لتصنيف التغريدات. وأجريا تقييمًا للنظام على مجموعات بيانات مختلفة، بما فيها بيانات انتخابات ترمب وأخبار سياسية على **بي بي سي نيوز** *BCC News*، وتبيَّن أنه يحقق أفضل أداء باستخدام التصنيف الخطي لدعم المتجهات Linear SVC - Support Vector Classification، محققًا دقة بنسبة 98 في المئة. وتُبرز هذه النتائج لإمكانيات تحليل المشاعر في منصة إكس فهمَ الاتجاهات السياسية والتنبؤ بنتائج الانتخابات.

لقد أصبح استخدام تحليل المشاعر للتنبؤ بالانتخابات شائعًا على نحو متزايد. فقد ركّزت ريا إندوسي[32]، على سبيل المثال، على فترة ما قبل الانتخابات، حين يُعبّر الناس عن نيّات تصويتهم ومبرراتهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي، خاصة في منصة إكس، باستخدام وسوم [هاشتاغات Hashtags] مثل #JoeBiden و#DonaldTrump. وتهدف دراستها إلى تقييم التشابه بين مشاعر التغريدات المستندة إلى الموقع الجغرافي، واتجاهات الرأي العام كما انعكست في نتائج الانتخابات، حيث حصل بايدن على 51.4 في المئة من الأصوات، في حين حصل ترمب على 46.9 في المئة. وأشارت إلى غلبة المشاعر "المحايدة" على المشاعر "السلبية" و"الإيجابية" في التغريدات التي حلّلتها باستخدام نموذج "فيدر" Valence Aware Dictionary and Sentiment Reasoner, VADER[33]. وتوفّر هذا المقارنة بين المشاعر عبر وسائط التواصل الاجتماعي، والنتائج الفعلية للانتخابات، رؤى بشأن مدى توافق النقاشات في تويتر (إكس حاليًا) مع سلوك التصويت في العالم الواقعي، وهو ما يقدّم منظورًا فريدًا للعلاقة بين الخطاب عبر الإنترنت ونتائج الانتخابات.

قدّم حسن شودري وآخرون[34] تحليلًا للمشاعر في منصة إكس، لقياس الرأي العام قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وقارنوا هذه المشاعر بالنتائج الفعلية للانتخابات. وشملت منهجيتهم إنشاء

29 Athir M. Alsugair & Norah S. Alghamdi, "Sentiment Analysis of Arabic Tweets Using ARABERT as a Fine Tuner and Feature Extractors," Paper Presented at the 11th IEEE Swiss Conference on Data Science (SDS), Institute of Electrical and Electronics Engineer (IEEE), Zurich, 30-31/8/2024.

30 Dennies Bor, Benjamin S. Lee & Edward J. Oughton, "Quantifying Polarization across Political Groups on Key Policy Issues Using Sentiment Analysis," *arXiv*, 2023, pp-3-8.

31 Yin M. Tun & Myo Khaing, "A Large-scale Sentiment Analysis Using Political Tweets," *International Journal of Electrical and Computer Engineering (IJECE)*, vol. 13, no. 6 (2023), pp. 6913-6923.

32 Ria D. Endusy, "Sentiment Analysis between VADER and EDA for the US Presidential Election 2020 on Twitter Datasets," *Journal of Applied Data Sciences*, vol. 2, no. 6 (2021), pp. 8-17.

33 نموذج ينطوي على نظام لتحليل المشاعر، مصمم خصيصًا لتحليل النصوص القصيرة المتداولة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، خاصة منصة إكس.

34 Hassan N. Chaudry et al., "Sentiment Analysis of before and after Elections: Twitter Data of U.S. Election 2020," *Electronics*, vol. 10, no. 17 (2021), pp. 1-23.

مجموعة بيانات باستخدام "واجهة برمجة تطبيقات تويتر" Twitter API، ومعالجة البيانات مسبقًا، واستخراج الوسوم باستخدام "تردد المصطلح – معكوس تردد الوثيقة" TF-IDF - Term Frequency-Inverse Document Frequency[35]، وتطبيق "مصنِّف بايز البسيط" Naive Bayes Classifier[36] لتحديد اتجاهات الرأي العام. وحدّدت الدراسة القيم الشاذّة، كما الولايات المتأرجحة، والولايات التي أثارت نتائجها جدلًا واسعًا، وأجرت التحقق المتقاطع من نتائج الانتخابات في ضوء تحليل المشاعر عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

ثمة محاولات لاستخدام تحليل المشاعر للأحداث السياسية باللغة العربية. فقد راجع مجتبى إيساني[37] الأدبيات الموجودة لفحص تمثيلية جماعات منصة إكس وصدق مقاييس الرأي العام المستمدّة من تحليل المشاعر في المنطقة. وفي حين اكتفت بعض الدراسات بالتركيز على تتبّع ديناميات النقاش في منصة إكس، حاولت دراسات أخرى استقراء اتجاهات أوسع للرأي العام؛ الأمر الذي أثار تساؤلات بشأن تمثيلية مستخدمي المنصة، مقارنة بمجموع السكان. وأخذ إيساني في الحسبان عوامل مثل الاستخدام غير المتكافئ لوسائط التواصل الاجتماعي وتفاوت أنماط المشاركة. واستكشف فاعلية تحليل المشاعر في ترجمة التغريدات الفردية إلى مقاييس ذات دلالة للرأي المُعبَّر عنه، وفحص الكيفية التي تتأثر بها مناهج تجميع الآراء بوساطة تحليل المشاعر باختلافات النبرة وحجم النص بين المستخدمين. وسعى لتوضيح العلاقة بين الرأي الجماعي في منصة إكس، والرأي العام في منطقة الشرق الأوسط. وإضافة إلى ذلك، اقترح توصيات لتصميم إجراءات تصميم العيّنات والترميز، والتحقق من صدقية النتائج، لمعالجة التحيّز والأخطاء في القياس في هذا النوع من الأبحاث.

وفضلًا عمّا سبق، سعى أحمد عوسوس وزميلاه[38] لاستخراج مشاعر المواطنين المغاربة تجاه انتخابات عام 2021 وتحليلها، بما في ذلك تفضيلاتهم للأحزاب والمرشحين. واستخدموا مقاربة متعددة الخطوات، بدءًا من تحليل المشاعر تجاه المنشورات والتعليقات المتعلقة بالانتخابات من موقع مغربي، باستخدام تقنيات التلقين الآلي الخاضع للإشراف Supervised Machine Learning. وتكوّنت مجموعة البيانات من 3503 تعليقات، جرى جمعها على مدى شهرين (حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو 2021). ثم نفّذ الباحثون مصنِّفات قائمة على التلقين الآلي لتحديد قطبية المشاعر لكل تعليق. وبعد ذلك، أجروا تحليلًا موضوعاتيًّا Thematic Analysis للتعليقات الإيجابية والسلبية من أجل تحديد الأحزاب والمرشحين المفضلين، وكذلك الدوافع خلف هذه التفضيلات.

رابعًا: مجموعة بريكس من خلال تحليل المشاعر

حلّلت مجموعة من الدراسات المشاعر العامة تجاه مجموعة بريكس، كما جرى التعبير عنها عبر منصّات التواصل الاجتماعي. فسلّطت هدى أكشاي[39]، مثلًا، الضوء على أهمية فهم الآراء العامة المعبَّر عنها عبر وسائط التواصل الاجتماعي لأغراض سياسية وتجارية. وأشارت إلى أن مجموعة بريكس تمثّل نحو 41 في المئة من سكان العالم، ولها تأثير إقليمي كبير، مع التركيز على التشابهات الديموغرافية بين الهند والبرازيل. وكشفت نتائج دراستها عن مشاعر إيجابية عمومًا تجاه الزراعة في دول بريكس. ففي الهند، يطغى شعور الفرح قليلًا على الخوف، بينما العكس صحيح في البرازيل. وتُظهر الصين أعلى مستوى من المشاعر الإيجابية، تليها المشاعر السلبية في المرتبة الثانية. وتُظهِر جنوب أفريقيا أيضًا اتجاهات إيجابية تجاه الزراعة. في حين تُظهر روسيا أكبر قدر من المشاعر الإيجابية تجاه الزراعة بين دول بريكس. وقدّمت أكشاي لصانعي السياسات والدوائر التجارية رؤى ثاقبةً في هذا السياق. ومن ناحية أخرى، درست إكاترينا كيبالتشيتش[40] اتجاهات المشاعر في وسائل الإعلام وانعكاساتها، مركّزةً على التغطية من هذه الدول الأربع. وعرضت خلفية شاملة تغطي دور مجموعة بريكس في العلاقات الدولية، وتأثير وسائل الإعلام، وتحليل المشاعر في الإعلام، ومراجعة لأبحاث متعلّقة بالمجموعة.

1. المنهجية والأدوات

تحليل المشاعر، المعروف أيضًا باسم التنقيب عن الآراء Opinion Mining، هو عملية الاستخراج الآلي للنبرة الانفعالية أو

35 تعدّ من أشهر طرائق تمثيل النصوص عدديًا في دراسات تحليل البيانات، والنمذجة اللغوية، والتلقين الآلي، خصوصًا عند استخدام خوارزميات تصنيف النصوص.

36 يُعدّ من بين أبسط خوارزميات التلقين الآلي الإحصائي وأكثرها استخدامًا، خاصة في تصنيف النصوص وتحليل المشاعر.

37 Mujtaba A. Isani, "Methodological Problems of Using Arabic-Language Twitter as a Gauge for Arab Attitudes Toward Politics and Society," *Contemporary Review of the Middle East*, vol. 8, no. 1 (2021), pp. 1-11.

38 Ahmed Oussous, Zakaria Boulouard & Fatima Z. Benjelloun, "Prediction and Analysis of Moroccan Elections Using Sentiment Analysis," in: Zakaria Boulouard et al. (eds.), *AI and IoT for Sustainable Development in Emerging Countries. Lecture Notes on Data Engineering and Communications Technologies*, vol. 105 (Cham: Springer, 2022), pp. 597-609.

39 Hooda Akshay, "Sentiment Analysis of Recent Tweets for Agriculture from BRICS Countries," *arXiv*, 2018, pp. 1-12.

40 Ekaterina Kibalchich, "Temporal Sentiment Analysis of Relations between the BRICS Countries as Presented in Media of Russia, UAE, UK, and USA," Master Thesis, HSE University, Moscow, 2023, pp. 8-43.

الاستقطاب الانفعالي في نص معيّن وقياسهما. ويتضمّن ذلك عادةً تصنيف النص إلى فئات، مثل إيجابي أو سلبي أو محايد. لكنه يمكن أن يكون أدق من ذلك، حيث يجري تحديد مشاعر معيّنة مثل الغضب أو الفرح أو الحزن أو الخوف[41]. يعرض هذا العنصر ويناقش منهج تحليل المشاعر المشتركة المستخدمة في الدراسة، بما في ذلك السلاسل n N-gram [42] وتردّد المصطلح – معكوس تردد الوثيقة[43] ونمذجة الكلمات بأسلوب World2Vec[44] ونموذج فيدر VADER[45].

أ. السلاسل n N-grams

السلسلة n N-gram هي سلسلة من عدد n من الكلمات التي تظهر على التوالي في نصٍّ ما[46]. ويمكن أن تأخذ السلسلة أيّ طول؛ على سبيل المثال جميع ثلاثيات هذه الجملة: "أعضاء بريكس الجدد مرحّب بهم"، و"أعضاء بريكس الجدد"، و"الأعضاء الجدد هم..." و"الأعضاء مرحّب بهم"، وتحمل اسم "السلاسل الثلاثية" Trigrams. وتسمى السلاسل ذات الطول واحد واثنين "السلسلة الأحادية" و"السلسلة الثنائية" على التوالي. ويمكن أن يحسّن استخدام سلاسل n أكبر في قاموس للمشاعر دقةَ تحليلها، خاصة عند التعامل مع النفي، لكنه من ناحية أخرى يمكن أن يزيد من خطر الإفراط في التخصيص Overfitting.

ب. تردد المصطلح – معكوس تردد الوثيقة

تحدد مقاربة **تردد المصطلح – معكوس تردد الوثيقة** الكلمات الرئيسة في مجموعة من الوثائق من خلال إسناد درجة Score إلى كل كلمة، بناءً على تكرارها في وثيقة معيّنة، وتكرارها الإجمالي عبر المجموعة[47]. ويعني "تردد المصطلح" Term Frequency لكلمة معيّنة، عدد مرات ظهورها في وثيقة ما، في حين أن "تردد الوثيقة" Document Frequency هو عدد الوثائق التي تحتوي على الكلمة[48]. ويُحسَب "معكوس تردد الوثيقة" Inverse DF باعتباره الخوارزمية الطبيعية للعدد الإجمالي للوثائق مقسومًا على تردد الوثيقة. ويجري الحصول على درجة تردد المصطلح – معكوس تردد الوثيقة عن طريق ضرب TF وIDF.

ج. الكلمة إلى متّجه

في منهج "الكلمة إلى متّجه" Word2vec، كما يشير اسمه، تُمثَّل الكلمات بوصفها متجهات من أعداد حقيقية. وتحافظ تضمينات Word2vec على الانتظامات النحوية والدلالية. وللكلمات ذات المعاني المتشابهة متّجهات متشابهة، ويمكن أن تكشف عمليات المتّجهات عن العلاقات الدلالية. في المثال التقليدي، ويُنتج طرح متّجه كلمة "رجل" من متّجه كلمة "ملك"، وإضافة متّجه كلمة "امرأة"، متجهًا قريبًا من متجه كلمة "ملكة". وتُمكّن هذه التضمينات التمثيلَ العددي للكلمات مع الحفاظ على علاقاتها، ما يجعلها مفيدة في تدريب نماذج التلقين الآلي. ويعدّ منهج Word2vec الذي طوّره توماس ميكولوف وآخرون[49] أكثر كفاءة من المناهج التقليدية، في إنتاج متّجهات كلمات عالية الجودة. ويستخدم هذا المنهج شبكة عصبية سطحية مع طبقات الإدخال والإسقاط والإخراج لتدريب متّجهات الكلمات. وقد جرى استخدام بنيتين: "حقيبة الكلمات المستمرة" Continuous Bag of Words, CBOW ونموذج "سكيب-غرام" Skip-gram، من أجل توليد متّجهات الكلمات هذه. ويتنبأ نموذج حقيبة الكلمات المستمرة بالكلمة الهدف، استنادًا إلى الكلمات المحيطة بها، في حين يتنبأ نموذج سكيب-غرام بالكلمات المحيطة، استنادًا إلى الكلمة الهدف.

د. قاموس مُدرِك التكافؤ ومحلّل المشاعر "فيدر"

يُعدّ نموذج فيدر أداةً لتحليل المشاعر، تستخدم قاموسًا ومجموعة من القواعد لفهم النبرة الانفعالية للنص، حتى عندما يتضمن لغة غير رسمية، مثل الاختصارات والعامية والرموز التعبيرية Emojis.

41 Daniel Jurafsky & James H. Martin, *Speech and Language Processing: An Introduction to Natural Language Processing, Computational Linguistics, and Speech Recognition*, 3rd ed. (Stanford: Stanford University Press, 2024), pp. 481-490.

42 هي سلاسل من الكلمات (أو الحروف)، تُستخرج من نص معيّن، حيث تتكوّن كل سلسلة من عدد n من العناصر، وتُستخدم في التقاط السياق المحلي في النص. ينظر مثلًا: Abinash Tripathy, Ankit Agrawal & Santanu K. Rath, "Classification of Sentiment Reviews Using n-gram Machine Learning Approach," *Expert Systems with Applications*, vol. 57, no. 17 (2016), pp. 117-126.

43 Karen Sparck Jones, "A Statistical Interpretation of Term Specificity and its Application in Retrieval," *Journal of Documentation*, vol. 28, no. 1 (2017).

44 نموذج يستخدم في معالجة اللغات الطبيعية. ينظر مثلًا: Tomas Mikolov et al., "Efficient Estimation of Word Representations in Vector Space," Paper Presented at the International Conference on Learning Representations (ICLR'13), 2013, pp. 1-11.

45 Clayton J. Hutto & Eric Gilbert, "VADER: A Parsimonious Rule-Based Model for Sentiment Analysis of Social Media Text," *Proceedings of the International AAAI Conference on Web and social media*, vol. 8, no. 1 (2014), pp. 216-225.

46 Tripathy, Agrawal & Rath.

47 Ibid., pp. 121-126; Lukáš Havrlant & Vladik Kreinovich, "A Simple Probabilistic Explanation of Term Frequency-inverse Document Frequency (tf-idf) Heuristic (and Variations Motivated by this Explanation)," *International Journal of General Systems*, vol. 46, no. 1 (2017), pp. 27-36; Jones, pp. 11-21.

48 Havrlant & Kreinovich.

49 Mikolov, pp. 1-11.

الشكل (1)
وحدة تحليل المشاعر "فيدر"

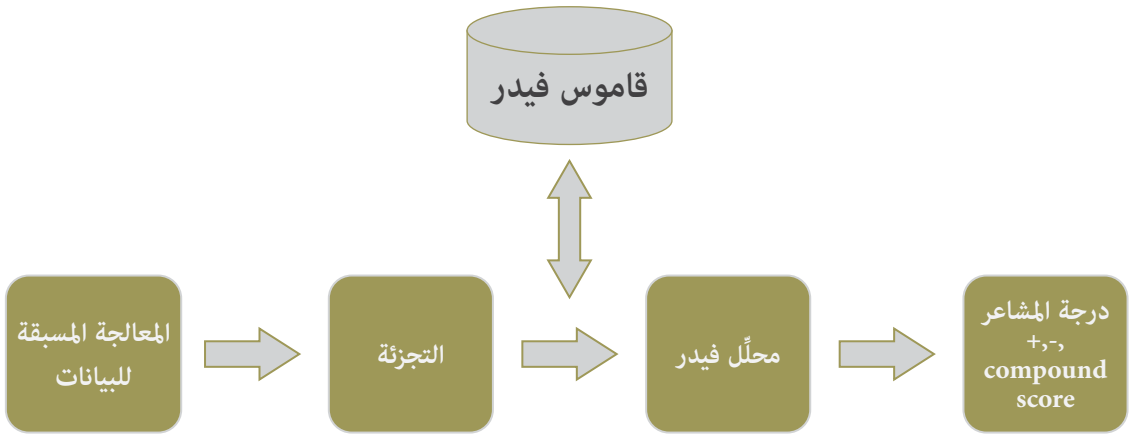

المصدر: من إعداد الباحثين.

ويُنتج متّجهًا لدرجة المشاعر لكل جزء من النص، يتكوّن من درجات للقطبية السلبية والمحايدة والإيجابية والمركّبة[50]. وتُقاس القطبيات السلبية والمحايدة والإيجابية فيه بين 0 و1، بينما القطبية المركبة هي مقياس مركب لهذه المشاعر، وتراوح بين 1- (سلبي جدًا) و1 (إيجابي جدًا). ولا يتطلب فيدر تدريبًا، بخلاف خوارزميات التلقين الآلي، وهو ما يجعله خيارًا أسهل للاستخدام في تحليل المشاعر[51].

هـ. تجزئة الكلمات

تتمثل تجزئة الكلمات Tokenization في تقسيم النص إلى وحدات Tokens، تكون في الأساس كلمات فردية (يعمل نموذج فيدر مع السلاسل الأحادية Unigrams). ويجري التعرف إلى الرموز التعبيرية وفصلها بمسافات لتسهيل المعالجة في هذا النموذج. ويُسنَدُ فهرس فريد لكل كلمة مجزّأة، ولكل رمز خاص، ثم يجري تحليلها بوساطة وحدة محلل فيدر.

يوضح الشكل (1) نموذج فيدر الذي يُستخدم لتصنيف مجموعة بيانات وفقًا لدرجات المشاعر الخاصة بها (تُناقَش الخطوات الموضحة في الشكل بمزيد من التفصيل لاحقًا).

و. مُحلِّل فيدر

يتحقق محلّل فيدر VADER Analyzer من درجات القطبية للكلمات المجزّأة باستخدام معجم محدد مسبقًا. ويأخذ محلل المشاعر هذا أيضًا في الحسبان ترتيب الكلمات والمكثّفات Intensifiers لتحسين دقة تحليل المشاعر. وقد استُخدم هذا المحلل لتصنيف المحتوى المعالج مسبقًا، بأنه إيجابي أو سلبي أو محايد، ولحساب القيمة المركّبة التي هي مقياس مفيد لقياس المشاعر العامة.

ز. درجات المشاعر

لتحديد درجات المشاعر Sentiment Scores العامة للنص، أجرى محلّل المشاعر (فيدر) مسحًا للنص بحثًا عن سمات المشاعر المعروفة، وضبط شدّتها وقطبيّتها بناءً على قواعد محددة مسبقًا، وجمع درجات السمات المحددة، وقام بمعايرة الدرجة النهائية إلى نطاق من 1- إلى 1 باستخدام الدالّة التالية:

$$\frac{x}{\sqrt{x^2 + \alpha}}$$

يستخدم نموذج فيدر قيمة ألفا، قدرها 15 (An Alpha Value of 15)، تقارب القيمة القصوى المتوقعة لـ *x*. إلى جانب الدرجة

50 Hutto & Gilbert.

51 Ibid.

المركّبة، يُرجِع النموذج أيضًا نسبة سمات المشاعر الإيجابية والسلبية والمحايدة[52].

2. معالجة البيانات

استنادًا إلى تقنية معالجة اللغة الطبيعية NLP[53]، سيُجرى تحليل المشاعر على التغريدات العربية من خلال مجموعة من الخطوات، كما يلي:

تتمثّل الخطوة الأولى في جمع قاعدة بيانات تضم التغريدات المتعلقة بحدث توسّع مجموعة بريكس إلى البلدان العربية الثلاثة في عام 2023، وذلك خلال الفترة 24 آب/ أغسطس 2023-7 كانون الثاني/ يناير 2024. ونصل إلى واجهة برمجة تطبيقات منصّة إكس للمطوّرين، مع الالتزام بإرشادات واجهة برمجة تطبيقات المنصة X-API طوال العملية، للحصول على تدفّق مستمر من التغريدات المكتوبة حصريًا باللغة العربية، التي تحتوي على الوسم BRICS# أو بريكس# واختيار الوقت. واخترنا استخدام واجهة برمجة التطبيقات للأسباب التالية: 1. الموضوع جديد نسبيًا، ومجموعات البيانات الحالية محدودة، 2. أدوات تجريف الويب Web Scrapers لم تعُد متوافقة مع منصة إكس بسبب التحديثات عليها، 3. إنشاء قاعدة بيانات جديدة ستساهم في توسيع مجموعات بيانات التغريدات العربية للأبحاث في المستقبل. وجرى تخزين نص التغريدات الخام وطوابعها الزمنية. وتتضمن مجموعة البيانات المجمّعة حجمًا كبيرًا، حيث بلغ إجمالي عدد إعادة التغريدات 25368 تغريدة. ولم يجرِ تضمين التغريدات الأصلية في مجموعة البيانات لأنها كانت في الغالب (95 في المئة من التغريدات) أخبارًا عن توسيع مجموعة بريكس، ولم تكن تحمل نبرة انفعالية ملحوظة. وتحتوي مجموعة البيانات المجمّعة على هذه المتغيرات: "معرّف" ID المستخدم الذي أعاد التغريد، و"معرف" المستخدِم الأصلي، وتاريخ (يوم) التغريدة، ومحتوى التغريدة، والوسم الأصلي، وعدد المشاهدات، وأربعة متغيرات مؤشرة Indicator Variables تشير إلى إمكانية احتواء إعادة التغريد على صورة أو فيديو أو رابط أو اقتباس.

أما الخطوة الثانية، فتتضمن فحصًا يدويًا، وهو أحد المقاييس الستة للمعالجة المسبقة للبيانات. ونقوم بالفحص اليدوي لتحديد العديد من التغريدات التي تحتوي على خطاب كراهية، وحتى على "العنصرية"، وحذفها. وقد حُذف ما يقارب 13.88 في المئة من إعادات التغريد، وهو ما أنتج مجموعة بيانات نهائية تضم نحو 20295 صفًا. وبعد ذلك، قُسّمت البيانات إلى مجموعة تدريب (70 في المئة) ومجموعة اختبار (30 في المئة). وبناءً عليه، جرى بناء النموذج على 14206 إعادات تغريد في مجموعة التدريب.

وتسمى الخطوة الثالثة إزالة الضوضاء Noise Removal. وهي خطوة حاسمة في تعزيز كفاءة التحليل ودقّته. ويمكننا تحسين فاعلية تحليلنا من خلال إزالة عناصر الضوضاء مثل الوسوم، وعناوين اليو آر أل URL، والحروف المكررة. ثم أزلنا الرموز لاحقًا، وكذلك الرموز كثيرة الاستخدام، مثل "@" و".."، مع الإبقاء على الرموز التعبيرية، لأن نموذج فيدر قادر على معالجتها. وحذفنا أخيرًا الحروف المكررة. وجرى تنفيذ هذه الخطوات كلها باستخدام التعابير النمطية Regular Expressions المناسبة.

أما الخطوة الرابعة، فتُسمى التطبيع Normalisation، وهي تقنية مهمة لإزالة الضوضاء وتصحيح الأخطاء الإملائية في النصوص العربية. وأظهرت الدراسات أن التطبيع يمكن أن يُحسّن، على نحو ملحوظ، دقة النموذج[54]، حيث يمكن أن يعزز تطبيقه وتقنيات المعالجة المسبقة الأخرى دقةَ النموذج كثيرًا. وأشارت إحدى الدراسات إلى درجة دقة نموذج مصنّف "إس في إم" SVM ارتفعت من 61 إلى 80 في المئة بعد تطبيق التطبيع[55]. ولتطبيع الحروف العربية، مثل "آ" إلى "ا"، استخدمنا برنامجًا نصيًا، هو سكربت Script، يعمل على تنظيف المسافات البيضاء في بداية النص ونهايته، ويستبدل الأشكال الحرفية العربية المختلفة بأشكالها القياسية باستخدام التعابير النمطية. فعلى سبيل المثال، يستبدل سكربت التمثيلات المختلفة للحرف "ا" مثل (ا، أ، إ، آ، أ) بحرف واحد "ا"، ويحوّل "ي" إلى "ى"، ويطبّع "ؤ" و"ئ" إلى "ء"، ويستبدل "ة" بعلامة التأنيث "ه". وتضمن عملية التطبيع هذه تمثيلًا متّسقًا للحروف العربية، وهي العملية التي تسهّل مهمات المعالجة والتحليل اللاحقة[56].

52 Ibid.

53 Chengyang Chang & Xiaodong Wang, "Research on Dynamic Political Sentiment Polarity Analysis of Specific Group Twitter Based on Deep Learning Method," *Journal of Physics: Conference Series*, vol. 165, no. 1 (2020), pp. 1-13.

54 Sallam M. Rouhia, Mousa M. Hamdy & Mahmoud Hussein, "Improving Arabic Text Categorization using Normalization and Stemming Techniques," *International Journal of Computer Applications*, vol. 135, no. 2 (2016), pp. 35-43.

55 Mohamed R. Huq, Ahmad Ali & Anika Rahman, "Sentiment Analysis on Twitter Data Using KNN and SVM," *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*, vol. 8, no. 6 (2017), pp. 19-25.

56 Khalid Alnajjar & Mika Hämäläinen, "Normalization of Arabic Dialects into Modern Standard Arabic using BERT and GPT-2," *Journal of Data Mining & Digital Humanities*, vol. NLP4DH (April 2024), pp. 1-5.

الشكل (2)
المعالجة المسبقة للبيانات

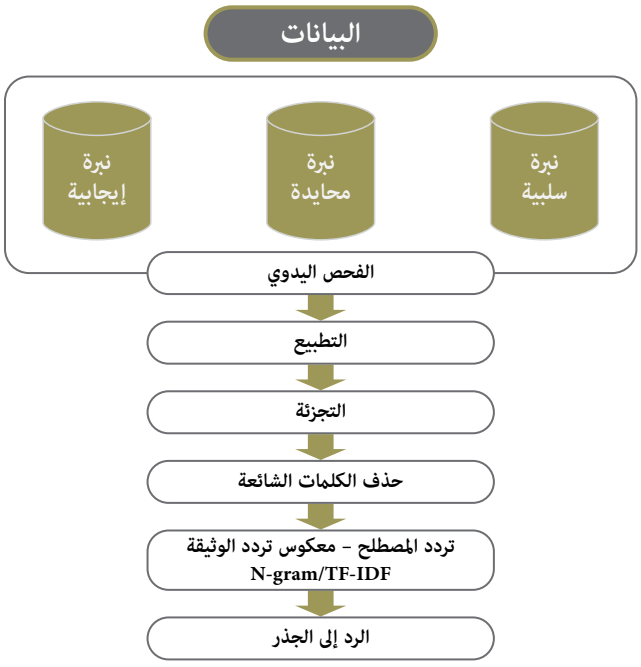

المصدر: المرجع نفسه.

الخطوة الخامسة هي التجزئة. وهي تقنية قيِّمة لتحسين دقة تحليل النصوص من خلال تقليل تباين الأخطاء المطبعية[57]، ويمكنها أن تُحسّن على نحو ملحوظ أداء مناهج استخراج السمات Features مثل حقيبة الكلمات Bag of Words, BoW في تحليل النصوص[58]. ويمكن أن تتأثر عملية التجزئة بعناصر مثل السلسلة n-grams n، والظهور المشترك Co-occurrence، والرد إلى الجذور Stemming. وغالبًا ما تُستخدم المسافات، وعلامات الجدولة Tabs، والأسطر الجديدة Newlines فواصلَ لتجزئة النص. ويمكن أن تعمل أحرف أخرى، مثل الأقواس وعلامات الاستفهام وعلامات التعجّب، فواصلَ أيضًا. ونظرًا إلى الطبيعة غير الرسمية للّغة المستخدمة في وسائط التواصل الاجتماعي العربية، قد لا تُستخدم الفواصل دائمًا على نحو صحيح، لذلك يُنصح بتضمين الفواصل باعتبارها فواصل إضافية في عملية التجزئة.

تسمى الخطوة السادسة إزالة الكلمات الشائعة Stop-Word Removal. والكلمات الشائعة هي كلمات متكررة في اللغة، غالبًا ما تُحذَف في أثناء معالجة النصوص، لأنها لا تحمل معنى مهمًا لمهمات مثل استرجاع المعلومات أو معالجة اللغة الطبيعية. وتشمل هذه الكلمات عادةً أدوات التعريف وحروف العطف وحروف الجر والضمائر. ولتعريف الكلمات الشائعة، استخدمنا القائمة المقترحة من معالجة اللغات الطبيعية، "أن أل تي كي" National Language Toolkit, NLTK[59]، إضافة إلى كلمات شائعة خاصة بالموضوع[60]. وقد استُلهمت الكلمات الشائعة من عمل فان أتيفيلت[61]، ثم تُرجمت إلى العربية[62].

57 Zaid Alyafeai et al., "Evaluating Various Tokenizers for Arabic Text Classification," *Neural Processing Letters*, vol. 55, no. 3 (2023), pp.2911-2933.

58 Tatsuya Hiraoka, Hiroyuki Shindo & Yuji Matsumoto, "Stochastic Tokenization with a Language Model for Neural Text Classification," Proceedings of the 57th Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics, 2019, pp. 1620-1629.

59 Steven Bird, Ewan Klein & Edward Loper, *Natural language processing with Python* (Cambridge: O'Reilly, 2009), pp. 3-16.

60 Houcemeddine Turki et al., "Text Categorization Can Enhance Domain-Agnostic Stopword Extraction," *arXiv*, 2024; Hamood Alshalabi et al., "Arabic Light-based Stemmer Using New Rules," *Journal of King Saud University - Computer and Information Sciences*, vol. 34, no. 9 (2022).

61 Wouter Van Atteveldt, Kasper Welbers & Mariken Van Der Velden, "Studying Political Decision Making With Automatic Text Analysis," *Oxford Research Encyclopedia of Politics Decision Making* (Oxford University Press, 2019), pp. 1-11.

62 Turki et al., pp. 1-6.

أما الخطوة السابعة، فهي ردّ الكلمات إلى جذرها؛ وهي عملية إرجاع الكلمات إلى جذرها، بإزالة البادئات واللواحق، ما يساعد في تطبيع البيانات النصّية. واستخدمنا التقنية التي اقترحها الشلبي وآخرون[63].

وتعدّ هذه الخطوات مقاييس حاسمة في أنظمة التلقين الآلي، وهي المعالجة المسبقة للبيانات، كما هو موضّح في الشكل (2)، وتسبق الخطوة الثامنة، وهي الأخيرة، التي تتمثّل في عرض نتائجنا في ثلاثة أجزاء: تحليل استكشافي للبيانات، والقطبية باستخدام نموذج تحليل المشاعر "فيدر"، واختبار دقة هذا النموذج.

خامسًا: النتائج

1. التحليل الاستكشافي للبيانات: ملاحظات عامة عن مجموعة البيانات

أ. نشاط إعادة التغريد الصافي خلال فترة الدراسة

يوضح الشكل (3) كيفية تغيّر عدد إعادات التغريد الصافي اليومي لتوسّع بريكس خلال فترة الدراسة. كما يوضح الشكل (3) مسارًا ديناميًا لنشاط إعادة التغريد الصافي المحيط بإعلان توسيع مجموعة بريكس. فبعد الارتفاع الأوّلي الذي حدث في 24 آب/ أغسطس، بلغ النشاط ذروته بأكثر من ألفَي إعادة تغريد يوميًا مدة أسبوع، مدفوعًا على الأرجح باهتمام الجمهور والتعليقات الواسعة. وأظهرت أحجام التغريدات اتجاهًا تنازليًا، استقر في تشرين الأول/ أكتوبر، ويُحتمل أن يكون ذلك ناتجًا من ظهور سرديات سياسية متنافسة. وقد لوحظ ارتفاع طفيف في تشرين الثاني/ نوفمبر، تزامنًا مع قمة بريكس الافتراضية، ما يوحي بتجدد الاهتمام بموضوع توسّع بريكس. ويكشف هذه المأزق عن حالة العزوف السياسي لدى الجمهور في المنطقة[64]، فضلًا عن الطبيعة العابرة لالتزام المواطنين السياسي بالقضايا الوطنية، والدولية على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، يُظهر وجود ما يقارب من 21000 تغريدة (بما في ذلك إعادة التغريد) في العالم العربي، تتناول قضية بريكس، وهي قضية يُفترض أنها تؤثر في عدد كبير من السكان في بلدان مثل مصر والسعودية (اللتين جرى قبولهما)، أن هذا الموضوع كان في الغالب حدثًا غير ذي شأن. ويعكس كذلك غياب الحملات السياسية الداخلية، سواء المؤيدة العضوية أو المعارضة لها. ويشير ذلك إلى أن الأنظمة الحاكمة لم تباشر عملية تذويت (كما سبق بيانه). ويُبرِز هذا السيناريو أهمية الأدوات التقليدية للمشاركة السياسية، مثل الاستفتاءات والاستطلاعات، ويسلّط الضوء على الدور الحاسم الذي يفترض أن تقوم به الديمقراطية في مثل هذه القرارات.

ب. تأثير الموارد البصرية

على الرغم من أن 82 في المئة من إعادات التغريد في مجموعة البيانات كانت تفتقر إلى الوسائط، فإن عدد المشاهدات قد تأثر، على نحو ملحوظ، بإدراج الموارد البصرية، مثل الصور أو مقاطع الفيديو. ويوضح الشكل (4) هذا الارتباط عند التركيز على إعادة التغريد التي تحتوي على أقل من 2000 مشاهدة.

يتضح أن التوزيع مشابه لحالة المشاهدات القليلة. لكن يوجد تفاوت كبير لمصلحة إعادات التغريد التي تحتوي على صور، أو على وسائط عمومًا عندما يرتفع عدد المشاهدات. فإعادات التغريد العشر الأعلى مشاهدة كانت كلها تحتوي على وسائط، ما يشير إلى أن المتابعين ينجذبون في الغالب إلى الوسائط، سواء أكانت صورًا أم مقاطع فيديو. وتفتح هذه الملاحظة مجال البحث في تضمين تحليل محتوى الوسائط في أثناء إجراء تحليل المشاعر.

سمحت سياسات منصّة إكس الجديدة بزيادة كبيرة في الحد الأقصى لعدد الأحرف في التغريدات الأصلية وإعادة التغريد. ويمكن أن تشكّل هذه الزيادة تحدّيات لتحليل المشاعر بسبب احتمال زيادة التعقيد والدقة في المحتوى. ولتوضيح ذلك، يُبيّن الشكل (5) توزيع عدد الأحرف في إعادة التغريد داخل مجموعة البيانات.

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه قد يكون عالميًا، ونظرًا إلى دور وسائط التواصل الاجتماعي باعتبارها أداةً للتهدئة، فإن تفضيل الوسائط، مثل مقاطع الفيديو والصور، على النصوص المكتوبة، يُجدّد المخاوف بشأن المعدل المقلق لاضطراب التعلّم Learning Losses، المُعرَّف بأنه نسبة الأطفال غير القادرين على قراءة نص أساسي وفهمه بحلول سن العاشرة. وقد بلغ نسبة صادمة، قدرها 60 في المئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية[65].

نلاحظ أن التوزيع الثنائي المنوال مائل إلى اليمين، ما يشير إلى أن معظم إعادات التغريد تقع ضمن النطاق القياسي لعدد الأحرف، بين 50 و300. لكن نسبة ملحوظة من إعادات التغريد تتجاوز 750 حرفًا، وهو ما يمثل انحرافًا كبيرًا عن الحد الأقصى السابق لعدد الأحرف في تويتر، البالغ 280 حرفًا لكل تغريدة.

63 Alshalabi et al., pp. 6635-6642.

64 Boutros Valerie, "Rethinking Youth Activism in the Middle East and North Africa," *Sada*, Carnegie Endowment for International Peace, 27/7/2023, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BOVr

65 Ferid Belhaj, "MENA: Addressing the Challenge of Learning Losses," *World Bank Blogs*, 23/1/2023, accessed on 6/6/2025, at: https://acr.ps/1L9BOXf

الشكل (3)
عدد إعادات التغريد الصافي اليومي لتوسّع بريكس خلال فترة الدراسة

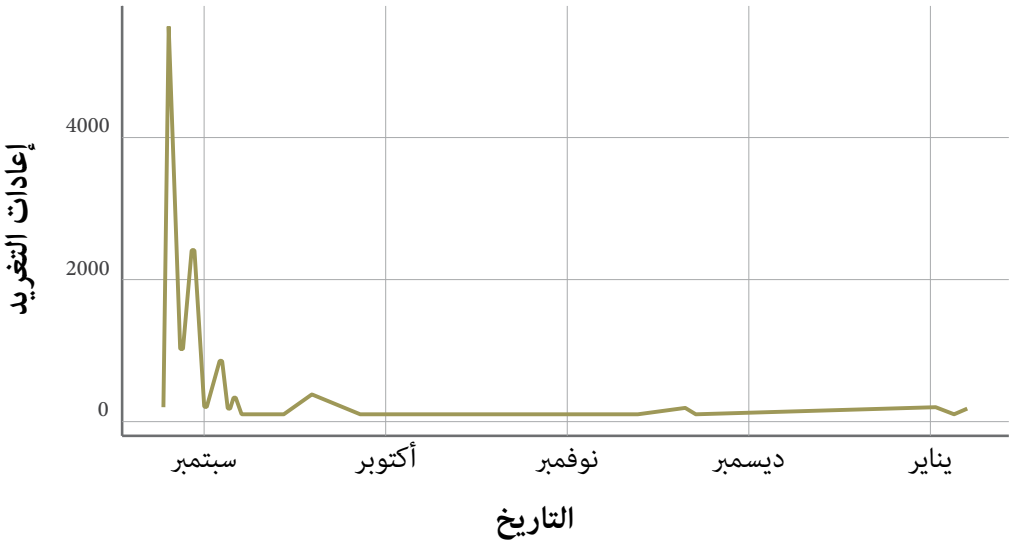

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل (4)
إعادات التغريدات التي تقلّ مشاهداتها عن ألفين

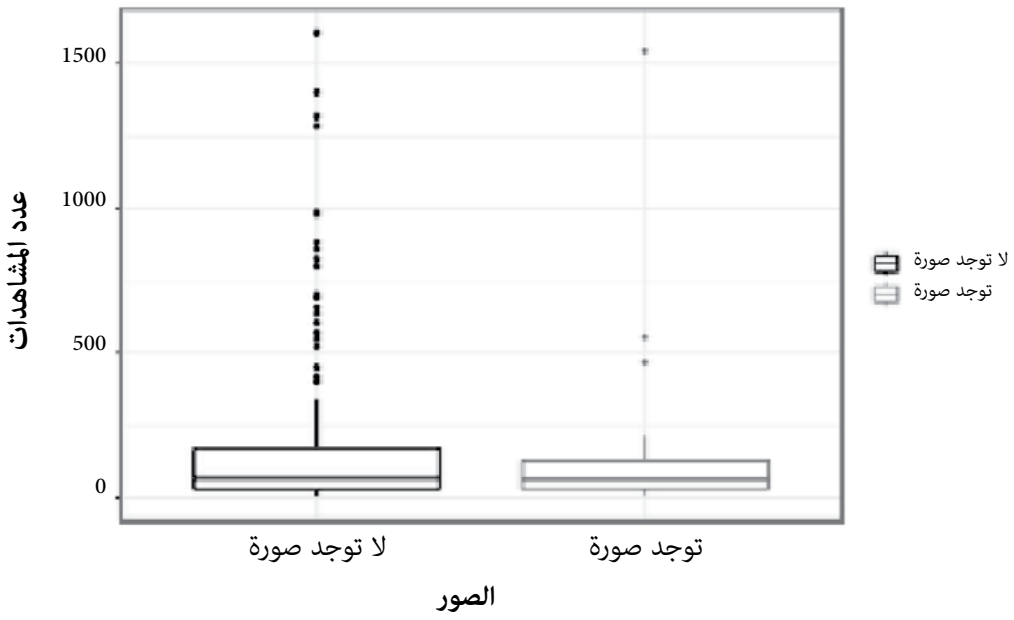

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل (5)
توزيع عدد الأحرف في إعادات التغريد ضمن مجموعة البيانات

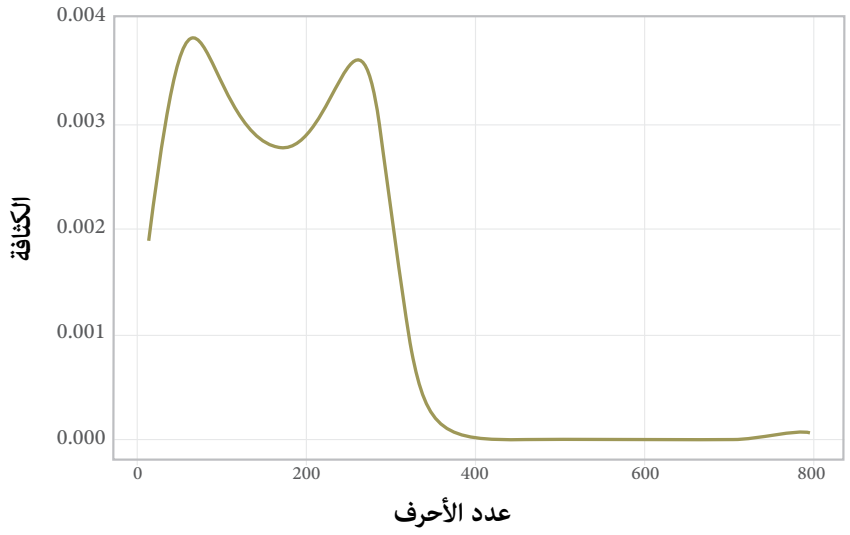

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل (6)
سحابة الكلمات

المصدر: المرجع نفسه.

ج. سحابة الكلمات في إعادات التغريد

توفر سحابة الكلمات Word Cloud تمثيلًا بصريًا للكلمات الرئيسة التي تظهر على نحو متكرر في إعادات التغريد كلها المتعلقة بتوسّع بريكس. وإضافة إلى ذلك، تعكس أحجام الكلمات الأكبر تكرار حدوثها على نطاق أوسع.

ذُكِرَت الجزائر، التي رُفض طلب عضويتها، على نحو متكرر أيضًا، تلتها على التوالي مصر وإيران بصفتهما عضوين جديدين في بريكس، ثم الصين وروسيا بصفتهما عضوين مؤسّسين. ومن الكلمات البارزة الأخرى في سحابة الكلمات: "بلد"، "مليار"، "عالم"، "متحدة"، و"منظمة". ويشير انتشار هذه المصطلحات إلى وجود مشاعر محايدة، غالبًا ما تظهر

في إعادات التغريد المتعلّقة بالمعلومات العامة. وجدير بالذكر أننا لم نضمّن إعادات التغريد السلبية والإيجابية في سحابة الكلمات على نحو منفصل، لأن الاتجاه نفسه كان موجودًا في كلتا السحابتين.

ومع ذلك، يمكننا تفسير سحابة الكلمات في الشكل (6) من خلال دراسةٍ عن توسّع بريكس[66] توضّح كيف أن هذه المنظمة اشترطت تهدئة المنافسات للعضوية، ومن ثم حماية الكتلة من الانقسامات الداخلية. وبناءً على ذلك، رحّبت بريكس بالأعضاء انتقائيًا، مستبعدةً على نحو صريح أولئك الذين لم يُظهروا استعدادهم لتهدئة الصراعات أو إصلاح علاقاتهم الخارجية.

يتيح الشكل (6) استخلاص ثلاث ملاحظات على الأقل في هذا السياق. أولًا، يشير غياب "إثيوبيا" من الكلمات الرئيسة البارزة، في مقابل الحضور المكثف لكلمة "مصر"، إلى أن الأخيرة تعاملت مع سيرورة عضوية بريكس في مناخ من التهدئة تجاه إثيوبيا، بدلًا من تأطير انضمامها في مواجهة معها. ثانيًا، يشير غياب "السعودية"، إلى جانب حضور "إيران"، إلى أنه لم تنشأ صراعات افتراضية كبيرة بين البلدين خلال سيرورة عملية توسع عضوية بريكس. وثالثًا، يسلّط ظهور "الجزائر" التي رُفض طلب عضويتها، و"المغرب"، الذي بقي موقفه من العضوية غامضًا، جنبًا إلى جنب مع كلمتَي "الغربية" و"الصحراء" على نطاق واسع، الضوء على شدة التنافس بينهما. ويوضح ذلك كيف أن سيرورة طلب الانضمام كان يُنظَر إليها أداةً لمواجهة الآخر، وهو ما يُفسّر سبب رفض بريكس للثنائي المغاربي، ومن ثم منع "استيراد" التوتّرات إلى كتلة بريكس[67].

د. نتائج تحليل المشاعر: قطبية نموذج فيدر

استنادًا إلى المخطط الشريطي، على الرغم من أن 38.19 في المئة من إعادات التغريد أظهرت مشاعر محايدة، فإن غالبية المحتوى ركّزت على أخبار بريكس العامة، أو مناقشات بشأن دول غير أعضاء في بريكس، مثل الجزائر والعراق والكويت، في ما يتعلق بعضويتها الاقتصادية الممكنة. ونقلت إعادات التغريد المحايدة هذه في الغالب معلومات وحقائق بدلًا من التعبير عن آراء قوية.

توزعت نسبة 60 في المئة المتبقية من إعادات التغريد بالتساوي بين المشاعر الإيجابية والسلبية، حيث انحازت المشاعر الإيجابية التي بلغت 31.72 في المئة إلى تأثير العضوية في الإمكانات الاقتصادية لهذه الدول. واعتُبر الانضمام إلى بريكس مفيدًا، ليس من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل أيضًا من الناحية السياسية، ولا سيما بالنسبة إلى مصر، حيث شجّعت التغريدات الإيجابية العديدة على الإصلاحات السياسية. وعلى النقيض من ذلك، عبّر نحو 30.09 في المئة من إعادات التغريد عن آراء سلبية بشأن عضوية الدول العربية في بريكس. وتضمنت إعادات التغريد هذه في الغالب انتقادات ومخاوف واعتراضات على مثل هذا الاندماج.

ههنا بعض الأمثلة. مثال تغريدة إيجابية: ما الكلمات أو العبارات المحددة التي قادتنا إلى اكتشاف المشاعر الإيجابية في هذه التغريدة؟ مثال تغريدة محايدة: ما اللغة أو النبرة في هذه التغريدة التي أشارت إلى شعور حيادي؟ مثال تغريدة سلبية: ما الكلمات أو العبارات التي قادتنا إلى تحديد المشاعر السلبية؟

وفي هذه الأمثلة، يجب علينا أيضًا تحديد الحجج التي استخدمها الأفراد. على وجه التحديد: هل كانت اللغة أو طريقة الاستدلال المستخدمتان في هذه التغريدات تشبه الحجج الموجودة في خطابات الحكومة أو المعارضة؟ وبما أن التذويت لا يبدو أنه قد حدث، يجب علينا أيضًا فحص أيّ أشكال مفترضة منه، ولا سيما تلك التي بدأتها الأنظمة السلطوية. ويمكن أن يوفر ذلك نظرة ثاقبة عن كيفية تشكيل مثل هذه المشاعر أو التلاعب بها داخل هذه البيئات السياسية.

هـ. اختبار دقة نموذج تحليل المشاعر فيدر

لاختبار الدقة الإجمالية لنموذج فيدر، أجرينا اختبار دقة التلقين الخاضع للإشراف. أولًا، قمنا بترميز (سلبي، حيادي، إيجابي) كل إعادة تغريد في مجموعة الاختبار على نحو مستقل عن نتيجة النموذج، كما هو موضح في المنهجية التي اعتمدها الشمري[68]. وأسفرت عملية الترميز عن 1859 إعادة تغريد سلبية، و2269 إعادة تغريد محايدة، و1961 إعادة تغريد إيجابية. وبعد ذلك قارنّا المشاعر الحقيقية لإعادة التغريد مع القطبية التي اقترحها نموذج فيدر للحصول على مصفوفة الالتباس Confusion Matrix.

جدول يوضح مصفوفة الالتباس على مجموعة الاختبار

المرجع / التنبؤ	سلبي	إيجابي	محايد
سلبي	1610	116	115
إيجابي	135	2025	165
محايد	123	128	1681

المصدر: من إعداد الباحثين.

66 Imad Mansour & Abdelhadi Baiche, "The Impact of BRICS Expansion on Rivalries in West Asia and North Africa," *Asian Review of Political Economy*, vol. 4 (2025).

67 Ibid.

68 Alshammari, pp. 4202-4215.

الشكل (7)
قطبية نموذج فيدر

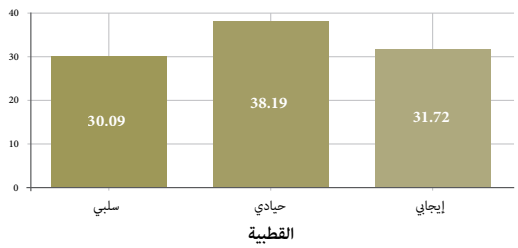

المصدر: المرجع نفسه.

وبناءً على مصفوفة الالتباس، حقّق النموذج دقة ملحوظة بلغت 87.16 في المئة على مجموعة الاختبار، وهو أمر جدير بالملاحظة على نحو خاص، نظرًا إلى تنوّع اللهجات العربية في مجموعة البيانات. لكن أظهر نموذج فيدر بعض القيود في تصنيف بعض المشاعر السلبية والإيجابية بدقة. ومن المحتمل أن يكون ذلك راجعًا إلى تأثره بوجود تغريدات نقلت في الأساس معلومات عن توسّع بريكس التي تُعَدُّ في الغالب آراءً. ولذلك أظهرت المشاعر السلبية أدنى دقة متوازنة بنسبة 89.82 في المئة (ينظر الجدول في الملحق أ).

2. مناقشة وتحليل

تُظهر نتائج الدراسة أن الفضاء الرقمي، على منصة إكس، أداة فعّالة لنشر المعلومات الرسمية، وكذلك لرصد المشاعر والاتجاهات العامة وتحليلها، وهو ما سلّطت عليه الضوء مراجعةُ الأدبيات، على امتداد الدراسة. ويُعدّ ذلك أمرًا قيّمًا خاصة في السياقات غير الديمقراطية، حيث يتعيّن على الباحثين الاستمرار في البحث عن بدائل من الاستفتاءات والمناهج التقليدية لفهم كيفية استجابة الناس لتذويت العضوية في المنظمات فوق الوطنية. ومع ذلك، هناك اعتباران مهمان يجب أخذهما في الحسبان.

أولًا، يعتمد تدفّق الرأي العام على توقيت الحدث: فكلما كان الحدث أقرب زمنيًا، زاد عدد التغريدات وإعادات التغريد التي يجري توليدها. وفي فترة دراستنا، كان هناك اندفاع أولي بعد 24 آب/ أغسطس، تلاه اتجاه تنازلي استقر في تشرين الأول/ أكتوبر، ربما تحت تأثير ظهور سرديات سياسية متنافسة. ولوحظت زيادة طفيفة في تشرين الثاني/ نوفمبر، تزامنت مع قمة بريكس الافتراضية التي جدّدت الاهتمام بالموضوع. وخلافا للمنظور التقني - الاختزالي البحت الذي يَعُدّ القممَ كافية لتحفيز النشاط، تسلّط هذه الدراسة الضوء على القلق المتزايد من العزوف السياسي، وهي قضية تزداد حدة في السياقات غير الديمقراطية، مثلما هو سائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثانيًا، يتّجه تدفق الرأي العام أكثر نحو الموارد البصرية (الصور أو مقاطع الفيديو). وإضافة إلى قضية اضطراب التعلّم التي أشرنا إليها سابقًا، يمكن تفسير ذلك بالتأثير القوي الذي تُحدثه المواد البصرية في الإدراك والمعرفة البشريَين، كما أثبت ذلك علماء النفس. فالمرئيات، مقارنة بالنصوص، أبسط وأكثر جاذبيةً وأشد تأثيرًا، وأسهل في التذكر، وتُعالَج بسرعة أكبر.

أما في ما يتعلق بالقيود، فيجب تأكيد نقاط عدة. أولًا، على الرغم من أن مجموعة بياناتنا تتكوّن من آلاف عدة من التغريدات، تمثل عمومًا الاتجاهات والمشاعر السائدة، فإنها لا يمكن أن تكون إطلاقًا بديلًا كاملًا من العمليات التقليدية والشاملة للمشاركة السياسية التي تُشرك ملايين المواطنين من خلال الإقبال على الانتخابات وآليات التصويت الرسمية. ثانيًا، تعقّد القيود الداخلية معالجة البيانات. وتشمل هذه القيود اللغة العامية، والتفسير السياقي، وظاهرة الضوضاء في مجموعة البيانات. علاوة على ذلك، يحدّ ترميز اللهجات العربية وإزالة المحتوى العنصري من مدى قدرة النتائج التي توصلنا إليها على التقاط المشاعر العربية بالكامل تجاه الدول العربية التي انضمّت حديثًا إلى بريكس. ووفقًا لنتائجنا، كانت 38.91 في المئة من التغريدات محايدة، و31.72 في المئة إيجابية، و30.09 في المئة سلبية. زد على ذلك أن هذا القيد يتوافق مع القيد الأول. وفي المقابل، تبقى الاستفتاءات أو الآليات المؤسسية، مثل الاستشارات الإلكترونية الشفافة والاستطلاعات، مقاربات أكثر عقلانية لرسم خريطة للمشاعر والرأي العام. وأخيرًا، ينبثق تحدٍ تقني آخر من صعوبة الحصول على بيانات وصفية إضافية، مثل جنسية التغريدات أو أصلها الجغرافي التي كانت ستُثري عمق سياق دراستنا ودقته.

خاتمة

سلّطت الدراسة الضوء على جانب بالغ الأهمية من التوسع الأول لمجموعة بريكس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو اتجاهات شعوب المنطقة إزاء هذه العملية. وراجعت الأدبيات المتعلقة بالاندماج وتحدياته وفوائده للوحدات السياسية أو الدول الراغبة في نقل عناصر من سيادتها إلى إطار فوق وطني. وأكدت أهمية العملية الشاملة لتحقيق اندماج فعال ومفيد للجميع. بعبارة أخرى، أعادت الدراسة النظر في مفهوم التذويت[69]، من خلال

69 تجدر الإشارة أيضًا إلى أن التذويت يُفهم في معناه الديمقراطي بأنه الطريقة الأكثر إشراكًا لإقناع قاعدة ناخبة بمشروع فوق وطني، يمكن أن يتجاوز السيادة والإرادة العامة إلى نطاق أعلى. ومن ثم، فإن قبول الناس بالقيم والسياسات ودمج بعض عناصر السيادة أمرٌ بالغ الأهمية.

فحص كيف جرى تذويت الاندماج الأوروبي، مثلًا، من خلال نحو 54 استفتاءً، وهي نقطة تثير قلقًا كبيرًا داخل نموذج بريكس، حيث تتجاهل السياقات غير الديمقراطية مراعاة هذا الشرط الجوهري.

ولتحقيق هذه الغاية، طبّقت هذه الدراسة منهجية التلقين العميق لتحليل المشاعر العامة تجاه عملية توسع بريكس نحو بلدان عربية. واستُخدِمت منصّة إكس، بوصفها فضاءً افتراضيًا يمكن فيه تحديد المشاعر ورسم خريطة الرأي العام، بديلًا من الدوائر الانتخابية التقليدية. وأظهرت النتائج، وإن كانت أقل حسمًا من تلك الممكن استخلاصها من سياقات الاستفتاء، أن الرأي العام كان محايدًا بنسبة 38.91 في المئة، وإيجابيًا بنسبة 31.72 في المئة، وسلبيًا بنسبة 30.09 في المئة، وذلك على الرغم من الصعوبات المذكورة سابقًا. وفضلًا عن ذلك، كشفت الدراسة عن مستوى منخفض جدًا من الانخراط الشعبي في قضية يُفترض أنها تهمّ ملايين الأفراد، وأن تفاعلهم معها شرط كي تكون العضوية فعالة ومفيدة للجميع. وقد تُرجم ما إجماله 21000 تغريدة إلى نسبة إقبال منخفضة على نحو مثير للقلق في التصويت إذا ما طُرح القرار للتصويت الشعبي أو للنقاش العمومي.

وفضلًا عن ذلك، كشفت البيانات عن تفاصيل تقنية قيّمة بشأن الأوقات التي تكون فيها التغريدات أكثر كثافة، وسلّطت الضوء تحليليًا على قضايا مثل العزوف السياسي وفقدان التعلم. وفي ما يتعلق بالقيود، كما أوضحنا سابقًا، لم تتحقق التمثيلية إلّا على نحو محدود. وكان من شأن تضمين لغات أخرى، مثل الأمازيغية أو الفرنسية أو الكردية أو الإنكليزية، أن يُثري الدراسة. ومع ذلك، توفّر هذه الدراسة، بوصفها محاولة لترميز التغريدات باللغة العربية وتحليلها في دراسة تقنية ومتقدمة قائمة على البيانات، أساسًا ضروريًا. ويمكن الباحثين في المستقبل البناء عليها، واستخدامها نموذجًا، والتعلّم من تحدياتها التقنية، وإجراء دراسات أشمل تقدّم نتائج أكثر صدقية.

الملاحق

الملحق (أ)

النوعية والحساسية والدقة الموزونة لكل قطبية

	سلبي (في المئة)	محايد (في المئة)	إيجابي (في المئة)
الحساسية	86.12	89.25	85.72
النوعية	94.54	92.15	93.92
الدقة المتوازنة	90.33	90.70	89.82

الملحق (ب)

الكود المستخدم منشور على حساب المؤلف الرئيس في الرابط التالي:

GitHub: blackrow/BRICS_tweets (github.com)

المراجع

Akshay, Hooda. "Sentiment Analysis of Recent Tweets for Agriculture from BRICS Countries." *arXiv*. 2018.

Alnajjar, Khalid & Mika Hämäläinen. "Normalization of Arabic Dialects into Modern Standard Arabic using BERT and GPT-2." *Journal of Data Mining & Digital Humanities*. vol. NLP4DH (April 2024).

Alshalabi, Hamood et al. "Arabic Light-based Stemmer Using New Rules." *Journal of King Saud University - Computer and Information Sciences*. vol. 34, no. 9 (2022).

Alshammari, Hamoud. "Bag-of-Phrases (BoPh) and Sentiment Analysis of Arabic Text in Twitter." *Indian Journal of Science and Technology*. vol. 13, no. 40 (October 2020).

Alsugair, Athir M. & Norah S. Alghamdi. "Sentiment Analysis of Arabic Tweets Using ARABERT as a Fine Tuner and Feature Extractors." Paper Presented at the 11th IEEE Swiss Conference on Data Science (SDS). Institute of Electrical and Electronics Engineer (IEEE). Zurich, 30-31/8/2024.

Alyafeai, Zaid et al. "Evaluating Various Tokenizers for Arabic Text Classification." *Neural Processing Letters*. vol. 55, no. 3 (2023).

Aristotle. *Nicomachean Ethics*. Book 1. V. W. D. Ross (Trans.) Provided: The Internet Classics Archive, 340 BCE. at: https://acr.ps/1L9BPnh

Balassa, Bela. *The Theory of Economic Integration*. London: George Allen & Unwin, 1961.

Bird, Steven, Ewan Klein & Edward Loper. *Natural Language Processing with Python*. Cambridge: O'Reilly, 2009.

Bor, Dennies, Benjamin S. Lee & Edward J. Oughton. "Quantifying Polarization across Political Groups on Key Policy Issues Using Sentiment Analysis." *arXiv*. 2023.

Boulouard, Zakaria et al. (eds.). *AI and IoT for Sustainable Development in Emerging Countries: Lecture Notes on Data Engineering and Communications Technologies*. vol. 105. Cham: Springer, 2022.

"BRICS Vaccine R & D Centre: A Leap in Global Health Collaboration." *BRICS Connect*. at: https://acr.ps/1L9BPBU

Chang, Chengyang & Xiaodong Wang. "Research on Dynamic Political Sentiment Polarity Analysis of Specific Group Twitter Based on Deep Learning Method." *Journal of Physics: Conference Series*. vol. 165, no. 1 (2020).

Chaudry, Hassan N. et al. "Sentiment Analysis of before and after Elections: Twitter Data of U.S. Election 2020." *Electronics*. vol. 10, no. 17 (2021).

Dooley, Yvonne. "BRICS: Sources of Information." *Library of Congres: Research Guides*. 1/8/2023. at: https://acr.ps/1L9BPDT

Endusy, Ria D. "Sentiment Analysis between VADER and EDA for the US Presidential Election 2020 on Twitter Datasets." *Journal of Applied Data Sciences*. vol. 2, no. 6 (2021).

Haas, Ernst B. *The uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces (1950-1957)*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 2004.

Havrlant, Lukáš & Vladik Kreinovich. "A Simple Probabilistic Explanation of Term Frequency-inverse Document Frequency (tf-idf) Heuristic (and Variations Motivated by this Explanation)." *International Journal of General Systems*. vol. 46, no. 1 (2017).

Hiraoka, Tatsuya, Hiroyuki Shindo & Yuji Matsumoto. "Stochastic Tokenization with a Language Model for Neural Text Classification." Proceedings of the 57th Annual Meeting of the Association for Computational Linguistics, 2019.

Kibalchich, Ekaterina. "Temporal Sentiment Analysis of Relations between the BRICS Countries as Presented in Media of Russia, UAE, UK, and USA." Master Thesis. HSE University. Moscow, 2023.

Klomegah, Kenn. "BRICS and the Establishment of a Global Socio-cultural Architecture." *Modern Diplomacy*. 13/12/2020. at: https://acr.ps/1L9BP1U

Koh, Harold Hongju. "Internalization through Socialization." *Duke Law Journal*. vol. 54, no. 4 (2005). at: https://acr.ps/1L9BPuF

Mansour, Imad & Abdelhadi Baiche. "The impact of BRICS expansion on rivalries in West Asia and North Africa." *Asian Review of Political Economy*. vol. 4 (2025).

Mikolov, Tomas et al. "Efficient Estimation of Word Representations in Vector Space." Paper Presented at the International Conference on Learning Representations (ICLR'13), 2013.

Mzileni, Pedro. "New Brics Bloc will Democratise World Economy and Global South Future." *BRICS Information Portal*. 8/9/2023. at: https://acr.ps/1L9BP4B

O'Neill, Jim. "Building Global Economic BRICs." *Global Economics*. no. 66 (December 2001).

Pollack, Mark A. "International Relations Theory and European Integration." *Journal of Common Market Studies*. vol. 39, no. 2 (June 2001). at: https://acr.ps/1L9BP5x

Rao, Li. "Sentiment Analysis of English Text with Multilevel Features." *Scientific Programming*. vol. 2022, no. 5 (January 2022).

"Referendums on European Integration, 1972 to April 2016." *The Web Portal of the European Parliamentary Research Service*. at: https://acr.ps/1L9BPns

Rouhia, Sallam M., Mousa M. Hamdy & Mahmoud Hussein. "Improving Arabic Text Categorization using Normalization and Stemming Techniques."

Huq, Mohamed R., Ahmad Ali & Anika Rahman. "Sentiment Analysis on Twitter Data Using KNN and SVM." *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*. vol. 8, no. 6 (2017).

Hutto, Clayton J. & Eric Gilbert. "VADER: A Parsimonious Rule-Based Model for Sentiment Analysis of Social Media Text." *Proceedings of the International AAAI Conference on Web and Social Media*. vol. 8, no. 1 (2014).

Ibrahim, Nehad M. et al. "Utilizing Deep Learning in Arabic Text Classification Sentiment Analysis of Twitter." *International Journal of Advanced Computer Science and Applications*. vol. 13, no. 12 (2022).

Isani, Mujtaba A. "Methodological Problems of Using Arabic-Language Twitter as a Gauge for Arab Attitudes Toward Politics and Society." *Contemporary Review of the Middle East*. vol. 8, no. 1 (2021).

Itani, Mahed, Chris Roast & Samir Al-Khayatt. "Corpora for Sentiment Analysis of Arabic Text in Social Media." Paper Presented at the 2017 8th International Conference on Information and Communication Systems (ICICS). Institute of Electrical and Electronics Engineer (IEEE). Irbid, Jordan, 4-6/4/2017.

Jain, Subhash C. (ed.). *Emerging Economies and the Transformation of International Business*. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2006.

Jones, Karen Sparck. "A Statistical Interpretation of Term Specificity and its Application in Retrieval." *Journal of Documentation*. vol. 28, no. 1 (2017).

Jurafsky, Daniel & James H. Martin. *Speech and Language Processing: An Introduction to Natural Language Processing, Computational Linguistics, and Speech Recognition*. 3rd ed. Stanford: Stanford University Press, 2024.

International Journal of Computer Applications. vol. 135, no. 2 (2016).

Tiwari, Shailesh et al. *Advances in Data and Information Sciences: Proceedings of ICDIS 2021*. vol. 318. Singapore: Springer, 2022.

Tripathy, Abinash, Ankit Agrawal & Santanu K. Rath. "Classification of Sentiment Reviews Using n-gram Machine Learning Approach." *Expert Systems with Applications*. vol. 57, no. 17 (2016).

Tun, Yin M. & Myo Khaing. "A large-scale Sentiment Analysis Using Political Tweets." *International Journal of Electrical and Computer Engineering (IJECE)*. vol. 13, no. 6 (2023).

Turki, Houcemeddine et al. "Text Categorization can Enhance Domain-Agnostic Stopword Extraction." *arXiv*. 2024.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for Social Policy and Development. *Creating an Inclusive Society: Practical Strategies to Promote Social Integration*. New York: DESA, 2009. at: https://bit.ly/4pEavYZ

Valerie, Boutros. "Rethinking Youth Activism in the Middle East and North Africa." *Sada*. Carnegie Endowment for International Peace. 27/7/2023. at: https://acr.ps/1L9BOVr

Van Atteveldt, Wouter, Kasper Welbers & Mariken Van Der Velden. "Studying Political Decision Making With Automatic Text Analysis." *Oxford Research Encyclopedia of Politics Decision Making*. Oxford University Press, 2019.

صـدر حديـثًا

تـأليف: محمد أحمد صيام

تعليم الفلسطينيين بين الاحتلال والمقاومة

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **تعليم الفلسطينيين بين الاحتلال والمقاومة**، وهو من تأليف محمد أحمد صيام، ضمن سلسلة إصدارات، في 216 صفحة. ويشمل هذا الكتاب ملخّصًا تنفيذيًا، ومقدمة، وستّة فصول، وخاتمة، إضافة إلى جداول وأشكال وصور وقائمة مراجع وفهرس عامّ.

دراسة مترجمة

Translation

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/MYOO8931

إنغفيلد بود | Ingvild Bode*

ترجمة عادل زقاغ | Translated by Adel Zeggagh**

تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وحقل العلاقات الدولية: هل نحتاج إلى أطر تحليلية جديدة؟***

AI Technologies and International Relations: Do We Need New Analytical Frameworks?

تستقطب تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي اهتمامًا متزايدًا لدى باحثي العلاقات الدولية. ومن خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، تفحص إنغفيلد بود مدى استمرار هذه الأدبيات في استخدام الأطر التحليلية السائدة في الحقل، وإن كانت تعمل على تطويرها. وتخلص إلى أن الأدبيات الخاصة بالذكاء الاصطناعي في حقل العلاقات الدولية تمتد جذورها أعمق مما كان متصورًا، وهي تتمحور حول أربعة موضوعات أساسية: توازن القوى، والمعلومات المضللة، والحوكمة، والأخلاقيات. وعلى الرغم من أن معظم الأدبيات ذات الصلة بهذه الموضوعات يستند إلى تصورات مفهومية راسخة في حقل العلاقات الدولية، فإن ثمة ثلاثة موضوعات أخرى ناشئة تسهم في توسيع الأطر التحليلية الراسخة، هي: إعادة صياغة تصوراتنا المفهومية بشأن التكنولوجيا، وتجاوز أطروحة سباق التسلح في مجال الذكاء الاصطناعي، والكشف عن كل الفاعلين المعنيين بحوكمة الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، العلاقات الدولية.

AI technologies are drawing increasing attention among international relations (IR) scholars. Ingvild Bode reviews this literature through considering, in particular, the extent to which such literature continues to use or expand on well-traded analytical frameworks. She finds that scholarship on AI in IR can look back at a longer-than-expected trajectory and centres on four key themes: the balance of power; disinformation; governance; and ethics. Much of this literature works with well-established IR conceptualisations, while studies across three emerging themes – (re)conceptualising technology, beyond the AI arms race, and unpacking relevant actors – push and expand established disciplinary frameworks.

Keywords: Artificial Intelligence, International Relations.

* أستاذة العلاقات الدولية بجامعة جنوب الدنمارك SDU، ومديرة مركز دراسات الحرب بالجامعة نفسها.

Professor of International Relations at the University of Southern Denmark (SDU), Director of the Center for War Studies at SDU.

** أستاذ العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

Professor of Political Science at Batna 1 University, Algeria.

Email: a.zeggagh@gmail.com

*** هذا النص ترجمة لدراسة:

Ingvild Bode, "AI Technologies and International Relations: Do We Need New Analytical Frameworks?" *The RUSI Journal*, vol. 169, no. 5 (2024), pp. 66-74;

استفاد هذا البحث من تمويل برنامج الاتحاد الأوروبي للأبحاث والابتكار Horizon 2020، وذلك بموجب اتفاقية المنحة رقم: AutoNorms 852123.

مقدمة

تزايدت أهمية دراسة تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في حقل العلاقات الدولية على نحو مطرد خلال العقد الثاني من الألفية الحالية، قبل أن تشهد طفرة ملحوظة في العقد الثالث منها. وقد أدى إطلاق نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل "تشات جي بي تي" ChatGPT، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، إلى تعميق النقاشات الدولية القائمة، ودفع في اتجاه توسيع المبادرات الخاصة بحوكمة الذكاء الاصطناعي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، لا سيما تلك المرتبطة بأخلاقياته، واستخدامه المسؤول، ومخاطره، وسلامة استخدامه. وعندما شرع حقل العلاقات الدولية في الاهتمام بهذه التكنولوجيات في مطلع الألفية، كان الاهتمام ينحصر أساسًا في قضيّتَي الحرب والأمن بمعناهما الضيق. وبعبارة أخرى، انشغل الباحثون والمحللون آنـذاك بالتطورات التكنولوجية في المجال العسكري، لا سيما أنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل، التي ما إن تُفعّل حتى تصبح قادرة على "تعقّب الأهداف والتعرف إليها ومهاجمتها بقوة عنيفة من دون أي تدخل بشري إضافي"[1].

ومع تنامي أهمية تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، اتسع نطاق الاهتمام ليتجاوز محور التركيز الأولي. فلم تعد هذه التقنيات، أو ما يرتبط بها مثل الأتمتة Automation والأنظمة المستقلة Autonomy، محصورة في الأبعاد التكتيكية - العملياتية لعملية الاستهداف، بل أصبحت أيضًا تؤدي أدوارًا أوسع. فالمفهوم المتداول في شأن "القتال بسرعة الآلة"، الذي كثيرًا ما يُستشهد به، لا يقتصر على قدرة الأنظمة القتالية على العمل من دون روابط اتصال وتحكم، وإنما يشمل أيضًا إدراك العديد من الجيوش أن الذكاء الاصطناعي يعد أداة لاتخاذ قرارات أسرع وأشد فاعلية عند معالجة كميات هائلة من البيانات[2]. ومن ثمّ، يمكن توظيف تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في "مهمات الدعم" ضمن عمليات أوسع لصنع القرارات العسكرية (التي يُشار إليها عادةً بمصطلح "دعم القرار"). وتشمل هذه المـهمات: فرز البيانات، وانتقاء المعلومات وتجميعها من مصادر متعددة، والتعرّف إلى الأنماط، واستخلاص النتائج. ويمكن أن تُستخدَم أنظمة دعم القرار هذه في الوصف والتحليل والتنبؤ واقتراح التوجيهات المناسبة[3]. وقد حدد تقرير أصدره معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عام 2023 ما لا يقلّ عن ستة مجالات عسكرية رئيسة معنية بتطبيقات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي؛ هي: القيادة والسيطرة، والخدمات اللوجستية، وإدارة المعلومات، ورعاية المصابين، والتدريب، والفضاء السيبراني[4]. لذلك، من المهم استحضار هذا الحيز الأوسع عند التفكير في موقع الذكاء الاصطناعي ضمن سياق العلاقات الدولية.

أقـدم فيما يلي قـراءتي لطريقة تناول حقل العلاقات الدولية تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال قسمَين مترابطَين. أستعرض في القسم الأول حال حقل الأبحاث في موضوع الذكاء الاصطناعي ضمن حقل العلاقات الدولية، وذلك عبر أربعة موضوعات كبرى هي: توازن القوى، والحوكمة، والمعلومات المضللة، والبعد الأخلاقي. أما في القسم الثاني، فأحدد ثلاثة مسارات بحثية ناشئة تسعى إلى توسيع التفكير حول الذكاء الاصطناعي والعلاقات الدولية، وهي: "إعادة" النظر في مفهومنا عن التكنولوجيا، وتجاوز أطروحة سباق التسلح في الذكاء الاصطناعي، والكشف عن الفاعلين المعنيين بحوكمته. وفي كلا القسمين، أركّز على ما يقدمه الباحثون بشأن الحاجة إلى ابتكار مفاهيم جديدة يفرضها إدماج الذكاء الاصطناعي في حقل العلاقات الدولية. بعبارة أخرى، أفحص ما إذا كانت الإحاطة الكاملة بتكنولوجياته تستلزم من باحثي العلاقات الدولية تطوير أطر تحليلية أو مفاهيم وتصورات جديدة؛ ذلك أنه من الشائع أن يُبدي الباحثون ميلًا إلى طرح مفاهيم وتصورات مبتكرة، وهذا التوجه تغذّيه عوامل عديدة من بينها الاعتبارات المتعلقة بسياسة النشر الأكاديمي، غير أنّ الدافع إلى تقديم مفاهيم وتصورات جديدة يتجاوز مثل هذه الاعتبارات الذرائعية؛ فالتصورات التحليلية المستحدثة، أو تلك المستعارة من تخصصات أخرى والمطبّقة على دراسة الذكاء الاصطناعي في حقل العلاقات الدولية، يفترض بها أن تساعدنا في نهاية المطاف في فهم هذا التطور بصورة أوضح، وأن تكشف لنا جوانب لم نكن نراها من قبل، وبذلك تسهم في تعزيز فهمنا الجماعي لدلالات الذكاء الاصطناعي وأبعاده.

قبل ذلك، سأتوقف عند "الذكاء الاصطناعي" بوصفه مصطلحًا. فقد أعرب العديد من الباحثين عن مخاوفهم من التهويل المثار حول

1 ICRC, "ICRC Position on Autonomous Weapon Systems," 12/5/2021, accessed on 10/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPwE

2 Michael C Horowitz, "When Speed Kills: Lethal Autonomous Weapon Systems, Deterrence and Stability," *Journal of Strategic Studies*, vol. 42, no. 6 (September 2019), p. 769; Frank Sauer, "The Military Rationale for AI," in: Niklas Schörnig & Thomas Reinhold (eds), *Armament, Arms Control and Artificial Intelligence* (Cham: Springer Nature, 2022), pp. 31–33.

3 Geneva Academy & ICRC, "Artificial Intelligence and Related Technologies in Military Decision-Making on the Use of Force in Armed Conflicts: Current Developments and Potential Implications1," (March 2024), p. 9.

4 Sarah Grand-Clément, *Artificial Intelligence Beyond Weapons: Application and Impact of AI in the Military Domain* (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research - UNIDIR. 2023), at: https://acr.ps/1L9BPzV

هذا المصطلح، والحاجة إلى إزالة الغموض عنه[5]. وأنا أتبنّى هنا تعريفًا فضفاضًا اقترحه أحد علماء الحاسوب، وهو: "محاولة إنشاء آلات أو أشياء تستطيع أن تفعل أكثر مما بُرمجت على فعله"[6]. وعلى الرغم من أنه غالبًا ما يُختزل في التلقين الآلي[7]، فإنه ليس سوى التقنية الأبرز لا التقنية الوحيدة؛ إذ إن الأنظمة التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام العمومي تشمل النماذج اللغوية الضخمة Large Language Models, LLMs وأشكال الرؤية الحاسوبية[8]. وقد يوحي استخدام مصطلح "الذكاء الاصطناعي" بأن ما نشهده اليوم يمثل قطيعة مع تكنولوجيات أقدم مثل الأتمتة والأنظمة المستقلة[9]. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تتبّع المسار التاريخي لهذا التطور التكنولوجي من أجل فهم التهويل الحاصل بشأنه ووضعه في سياقه الصحيح.

أولًا: الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية: حالة الحقل المعرفي

تركّزت أبحاث العلاقات الدولية حول الذكاء الاصطناعي في أربعة محاور أساسية: توازن القوى، والحوكمة، والمعلومات المضللة، والبعد الأخلاقي. وسأعرض فيما يلي الخطوط العريضة التي قد تتقاطع أحيانًا مع اعتماد الأدبيات على التصورات النظرية والتحليلية الراسخة في الحقل أو الانفتاح على توسيعها.

1. توازن القوى

ينصب المحور الأول على مقاربة الذكاء الاصطناعي من منظور الدراسات الاستراتيجية؛ إذ تتركز الأسئلة البحثية على الآثار التي قد تترتب على توازن القوى من جراء صعود دولة تقود مجال الذكاء الاصطناعي، وعلى ما إذا كانت مساعي التحكم فيه، في ظل عودة التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى خاصة الصين والولايات المتحدة الأميركية، ستقود إلى منافسة أمنية على هذه التكنولوجيات، التي يُعبّر عنها أحيانًا بمصطلح "سباق التسلح في الذكاء الاصطناعي"[10]. بعبارة أخرى، يدرس الباحثون الأثر المحتمل لمساعي تطوير الذكاء الاصطناعي أو السيطرة عليه أو توظيفه في الاستقرار الاستراتيجي القائم والمستقبلي[11].

وتنطلق مثل هذه الدراسات غالبًا من فكرة أساسية مفادها أن الذكاء الاصطناعي يشكّل عنصرًا محوريًا في التفكير بشأن توازن القوى، ليس بسبب تأثيره في القدرات العسكرية فحسب، بل أيضًا لتأثيره في قدرة الدول على توظيف قوتها إقليميًا ودوليًا؛ أي في كيفية بناء مجالات نفوذها وتوسيعها[12]. ويرتبط بذلك تصور آخر فحواه أنه كلما تأثر مستوى القوة أساسًا بالذكاء الاصطناعي، زاد ذلك من قدرة الدولة على ممارسة النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري. ومن هنا يتبلور الطرح القائل إن المنافسة الأمنية حوله تكاد تكون نتيجة حتمية[13]. وبما أن هذه التكنولوجيا قادرة على التأثير في توازن القوى، فمن المرجّح أن تنعكس على طبيعة التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، وقد تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار. وهكذا، ثمة منافسة أمنية حول الذكاء الاصطناعي سواء في معناها الواسع أو في معناها الضيق، نظرًا إلى ما قد تتيحه هذه التكنولوجيا من تأثير مباشر في القدرات والقوة العسكرية تحديدًا. وتعيد هذه المقاربة إلى الأذهان معضلة الأمن كما صاغها روبرت جيرفس حين أكد أن "العديد من الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها تعزيز أمنها قد تؤدي في الوقت نفسه إلى تقويض أمن الآخرين"[14].

---

5 Meredith Whittaker, "The Steep Cost of Capture," *Interactions*, vol. 28, no. 6 (2021), pp. 50–55; Emily Tucker, "Artifice and Intelligence," *Tech Policy Press*, 17/3/2022, accessed on 12/6/2023, at: https://acr.ps/1L9BP7a

6 Timnit Gebru, "Don't Fall for the AI Hype," *Tech Won't Save* Us, 19/1/2023, accessed on 1/9/2023, at: https://acr.ps/1L9BPJ3

7 Stephane J Baele et al., "AI IR: Charting International Relations in the Age of Artificial Intelligence," *International Studies Review*, vol. 26, no. 2 (June 2024), p. 9; Horowitz, p. 769.

8 الرؤية الحاسوبية هي أحد فروع الذكاء الاصطناعي التي تمكّن الحواسيب من معالجة الصور والفيديوهات وفهم محتواها بصريًا، على نحو يشبه قدرة الإنسان على التعرّف إلى الأشياء والمشاهد. (المترجم)

9 Ingvild Bode et al., "Prospects for the Global Governance of Autonomous Weapons: Comparing Chinese, Russian, and US Practices," *Ethics and Information Technology*, vol. 25, no. 1 (March 2023), p. 5.

10 Kareem Ayoub & Kenneth Payne, "Strategy in the Age of Artificial Intelligence," *Journal of Strategic Studies*, vol. 39, no. 5–6 (September 2016), pp. 793–819; Lance Y. Hunter et al., "The Military Application of Artificial Intelligence Technology in the United States, China, and Russia and the Implications for Global Security," *Defense & Security Analysis*, vol. 39, no. 2 (April 2023), pp. 207–232.

11 Jürgen Altmann & Frank Sauer, "Autonomous Weapon Systems and Strategic Stability," *Survival*, vol. 59, no. 5 (September 2017), pp. 117–142; James Johnson, "Artificial Intelligence, Drone Swarming and Escalation Risks in Future Warfare," *RUSI Journal*, vol. 165, no. 2 (February 2020), pp. 26–36; James Johnson, *Artificial Intelligence and the Future of Warfare: The USA, China, and Strategic Stability* (Manchester: Manchester University Press, 2021); Horowitz.

12 Hunter et al., p. 209.

13 Paul Scharre, "Debunking the AI Arms Race Theory," *Texas National Security Review*, vol. 4, no. 3 (2021), pp. 121–132.

14 Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," *World Politics*, vol. 30, no. 2 (1978), p. 169.

يتجه تيار آخر في الدراسات الاستراتيجية، يتكون في الغالب من الباحثين المهتمين بالابتكار في المجال العسكري، إلى تبنّي موقف أكثر تشكيكًا حيال الأهمية الفعلية التي يحظى بها الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن الدولي. وتتمحور حجج هذا الاتجاه حول أن الذكاء الاصطناعي ليس بتلك السمة الثورية التي نتصورها، أو أنه لا يوفّر مزايا عسكرية نوعية بالقدر الذي تقدمه بعض الأدبيات[15].

تبيّن هذه المراجعة الموجزة أن الأدبيات التي تتناول المستوى المفهومي في الدراسات الاستراتيجية تميل إلى الاعتماد أساسًا على مفاهيم راسخة ومهيمنة في الحقل، مثل تلك المستمدة من الواقعية البنيوية أو الدراسات الاستراتيجية في نطاقها الأوسع، مع إضافة بسيطة وهي إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن تحليلاتها. ويُلاحظ أن هذا التوجه يقوم على مقاربتين أساسيتين للتكنولوجيا؛ وهما: المقاربة الأداتية Instrumental والمقاربة الجوهرانية/ الحتمية Substantive/Determinist[16]. وتنظر المقاربة الأداتية إلى التكنولوجيا بوصفها أدوات "محايدة" يمكن أن يوظفها الفاعلون، مثل الدول، لتحقيق أهدافهم، لكنها في نهاية المطاف تُعد محدودة القيمة من ناحية الأهمية التحليلية. أما المقاربة الجوهرانية أو الحتمية فترى أن التكنولوجيا تتبع منطقًا خاصًا ومسارًا تطوريًا مستقلًا لا يملك الفاعلون القدرة على التأثير فيه، بل يقتصر دورهم على التكيف معه أو الاستجابة له. وبوجه عام، لا يبدو أن الدراسات الاستراتيجية ترى ضرورة ملحّة لتطوير مفاهيم جديدة خاصة بالذكاء الاصطناعي؛ إذ تعتبر أن المفاهيم القائمة لا تزال كافية وتؤدي الغرض التحليلي المطلوب.

2. حوكمة الذكاء الاصطناعي

يهتم المحور الثاني بالنقاش المتنامي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي، وهو نقاش يجمع بين فقهاء القانون وباحثي الحوكمة العالمية وباحثي المعايير Norms. وتتركز الأسئلة البحثية هنا حول كيفية تنظيم الذكاء الاصطناعي، والعقبات التي تستمر في تعطيل مساعي حوكمته على المستويَين الدولي والإقليمي، وما الذي قد يحدث في حال غياب أشكالٍ من الحوكمة الهرمية، من أعلى إلى أسفل[17].

خلال الأعوام الخمسة إلى العشرة الماضية، شهدنا تناميًا ملحوظًا للمبادرات الخاصة بحوكمة الذكاء الاصطناعي، حتى أصبح من الممكن القول إن معظم المنظمات الدولية والإقليمية باتت تمتلك مبادراتها الخاصة في هذا المجال. ومن أبرز الأمثلة: قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي (2023)[18]، والمسودة الخاصة باستراتيجية الاتحاد الأفريقي للذكاء الاصطناعي (2024)[19]، وتوصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الذكاء الاصطناعي (2019)[20]، واللجنة الاستشارية رفيعة المستوى للأمم المتحدة حول الذكاء الاصطناعي (2023 – لا تزال أعمالها جارية)[21]. وقد انصرفت بعض الأدبيات في هذا الاتجاه إلى تلخيص هذه المبادرات وتصنيفها[22]، غير أن الوتيرة المتسارعة التي يشهدها ظهور المزيد من المبادرات من شأنها أن تجعل مواكبتها على نحو كامل أمرًا صعبًا.

ويكشف هذا التطور عن إقرار متزايد بالحاجة إلى حوكمة عالمية للذكاء الاصطناعي. فعلى الرغم من الاختلافات بين الدول والمنظمات

15 Antonio Calcara et al., "Why Drones Have Not Revolutionized War: The Enduring Hider-Finder Competition in Air Warfare," *International Security*, vol. 46, no. 4 (April 2022), pp. 130–171.

16 Andrew Feenberg, *Critical Theory of Technology* (Oxford: Oxford University Press, 1991); Richard Wyn Jones, *Security, Strategy and Critical Theory* (London: Lynne Rienner, 1999).

17 Michael Veale, Kira Matus & Robert Gorwa, "AI and Global Governance: Modalities, Rationales, Tensions," *Annual Review of Law and Social Science*, vol. 19 (2023), pp. 1–30; Bode et al., "Prospects for the Global Governance of Autonomous Weapons;" Jonas Tallberg et al., "The Global Governance of Artificial Intelligence: Next Steps for Empirical and Normative Research," *International Studies Review*, vol. 25, no. 3 (September 2023); Denise Garcia, *Common Good Governance in the Age of Military Artificial Intelligence* (Oxford: Oxford University Press, 2023); Matthijs M. Maas, "Innovation-Proof Governance for Military AI? How I Learned to Stop Worrying and Love the Bot," *Journal of International Humanitarian Legal Studies*, vol. 10, no. 1 (2019), pp. 129–157.

18 European Parliament, *EU AI Act: First Regulation on Artificial Intelligence*, 8/6/2023, accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPsV

19 African Union, "African Ministers Adopt Landmark Continental Artificial Intelligence Strategy, African Digital Compact to drive Africa's Development and Inclusive Growth," *Press Release*, 17/6/2024, accessed on 18/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPPi

20 OECD, "Recommendation of the Council on Artificial Intelligence," OECD Legal Instruments, 22/5/2019, accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPGR

21 UN, Office for Digital and Emerging Technologies, "High-Level Advisory Body on Artificial Intelligence," accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPyF

22 Allan Dafoe, "AI Governance: A Research Agenda," Centre for the Governance of AI, University of Oxford (August 2018), accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPDI; Matthijs Maas & José Jaime Villalobos, "International AI Institutions: A Literature Review of Models, Examples, and Proposals," *AI Foundations Report*, Legal Priorities Project (September 2023); Veale, Matus & Gorwa; Tallberg et al.

الدولية ما بين الحكوماتية، يسود توافق عام على أن القانون الدولي القائم غير كافٍ لمواجهة تحديات هذه التكنولوجيا. غير أن الخلاف لا يزال قائمًا بشأن الشكل الأمثل الذي ينبغي أن تتخذه هذه الحوكمة. وحتى الآن، اقتصرت المبادرات التي أفرزت نتائج ملموسة على بعض البيانات أو المبادئ التوجيهية؛ أي إنها لا تزال تتحرك ضمن إطار ما يسمى بالقانون الدولي الناعم Soft International Law.

ومن الملاحظ أن المبادئ المُتَّفق عليها دوليًا في هذا المجال غالبًا ما تتسم بدرجة من الغموض. فعلى سبيل المثال، تنصّ توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي على مبادئ أساسية مثل المتانة Robustness والأمن والسلامة، مؤكدة أن "أنظمة الذكاء الاصطناعي ينبغي أن تكون متينة وآمنة طوال دورة حياتها، بحيث تعمل على نحو ملائم في ظروف الاستخدام العادي، أو الاستخدام المتوقع، أو الخاطئ، أو غيرها من الظروف السلبية، من دون أن تؤدي إلى مخاطر غير معقولة على السلامة و/ أو الأمـن"[23]. غير أن هذا المبدأ يبقي العديد من التساؤلات مفتوحة، مثل: كيف يمكن التمييز بين المخاطر المعقولة وغير المعقولة؟ وغالبًا ما تنطوي النصوص المُتَّفق عليها دوليًا، بما في ذلك المعاهدات، على هذا النوع من الغموض البنّاء، بوصفه سمةً أساسية وقاعدةً للوصول في المقام الأول إلى توافق بشأن نص مشترك[24]. غير أن ذلك يفتح أيضًا مجالًا واسعًا لتأويل النصوص عند تطبيقها وتنفيذ التدابير المختلفة التي تتضمنها. وفي سياق الذكاء الاصطناعي، قد يمثل هذا الغموض عائقًا خطيرًا أمام فاعلية حوكمته؛ إذ تكمن الأهمية الحقيقية في التفاصيل الدقيقة. وعلى الرغم من أن كثيرًا من المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي تبدو مثالية على الورق – فمن ذا الذي يعارض مثلًا فكرة "الذكاء الاصطناعي المسؤول"؟ – فإن الكيفية الدقيقة لتطبيقها عمليًا، وإمكانية تنسيق الجهود بين كيانات سياسية مختلفة في هذا المسعى، لا تزال أمورًا غير محسومة.

بهذا، فإن الفجوة في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي تبقى قائمة ما لم يتحقق تقدم ملموس في اتجاه بناء إطار دولي أشد شمولًا وفاعليةً وقابلية للتنفيذ. وفي هذا السياق، انشغلت الأدبيات أيضًا ببحث ما يمكن أن يترتب على غياب هذا النمط الهرمي من الحوكمة، من أعلى إلى أسفل؛ إذ تُظهر النتائج أن المعايير – في تعريفها الأوسع بوصفها تصوراتٍ أو فهومًا لما هو ملائم وغير ملائم Appropriateness – تتشكل من خلال الكيفية التي يجري بها تصميم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها في منظومات الأسلحة، على سبيل المثال[25].

وعند النظر في المفاهيم التي يوظفها هذا المحور من الأبحاث، تتبلور لدينا صورة مركبة؛ إذ يستند الباحثون إلى مفاهيم راسخة في حقل العلاقات الدولية، مثل الحوكمة العالمية والمعايير المرتبطة بها، لكنهم ينفتحون أيضًا على تصورات مفهومية جديدة لم تكن جزءًا من الموروث النظري للحقل، وذلك بغية فهم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وبخاصة عبر الاستفادة من دراسات العلوم والتكنولوجيا Science and Technology Studies, STS.

3. نشر المعلومات المضللة

يمثل المحور الثالث في أبحاث العلاقات الدولية تقاطعًا بين تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (وغيرها من التكنولوجيات الرقمية) وظاهرة انتشار المعلومات المضللة؛ أي "المعلومات التي تكون زائفة أو مضللة على نحو متعمد"[26]. وتنصرف الأدبيات في هذا المجال إلى تحليل الحملات المنسّقة للتضليل المعلوماتي التي تنفذها بعض الدول الأجنبية، وعلى رأسها روسيا، خاصة في سياق أنماط الحرب الهجينة التي تمزج بين الأدوات السيبرانية والوسائل العسكرية التقليدية[27]. وفي نطاق أضيق، تتطرق هذه الأدبيات أيضًا إلى الصين[28]، وإلى الفاعلين من غير الدول الذين يُنظَر إليهم بوصفهم "تهديدًا رئيسًا للديمقراطيات الغربية وللمؤسسات الدولية التي قامت على أساسها"[29]. ويُحتمل أن يتعاظم هذا التهديد بفعل الذكاء الاصطناعي، بسبب ما تتيحه هذه التكنولوجيا من قدرات غير مسبوقة على نشر المعلومات

23 OECD, "Recommendation of the Council on Artificial Intelligence."

24 Michael Byers, "Still Agreeing to Disagree: International Security and Constructive Ambiguity," *Journal on the Use of Force and International Law*, vol. 8, no. 1 (2021), pp. 91–114; Antoine Rayroux, "Speaking EU Defence at Home: Contentious Discourses and Constructive Ambiguity," *Cooperation and Conflict*, vol. 49, no. 3 (2014), pp. 386–405.

25 Ingvild Bode, "Practice-Based and Public-Deliberative Normativity: Retaining Human Control over the Use of Force," *European Journal of International Relations*, vol. 29, no. 4 (2023), pp. 990–1016; Bode et al., "Prospects for the Global Governance of Autonomous Weapons."

26 Caroline Jack, "Lexicon of Lies: Terms for Problematic Information," *Data & Society Research Institute* (September 2017), p. 3, accessed on 11/5/2025, at: https://acr.ps/1L9BP55

27 Agnieszka Legucka & Robert Kupiecki, *Disinformation, Narratives and Memory Politics in Russia and Belarus* (Abingdon: Routledge, 2022); Rod Thornton & Marina Miron, "Towards the 'Third Revolution in Military Affairs': The Russian Military's Use of AI-Enabled Cyber Warfare," *RUSI Journal*, vol. 165, no. 3 (April 2020), pp. 12–21.

28 David M. Beskow & Kathleen M. Carley, "Characterization and Comparison of Russian and Chinese Disinformation Campaigns," in: Kai Shu et al. (eds.), *Disinformation, Misinformation, and Fake News in Social Media: Emerging Research Challenges and Opportunities* (Cham: Springer International Publishing, 2020), pp. 63–81.

29 André W. M. Gerrits, "Disinformation in International Relations: How Important Is It?" *Security and Human Rights*, vol. 29 (2018), p. 6.

المضللة من ناحية الاتساع والعمق[30] وسرعة الوصول إلى أعداد هائلة من المستخدمين[31]. وإلى جانب ذلك، قد تصعّب تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي من مهمة التمييز بين نشر المعلومات المضللة على نحو متعمد Disinformation وانتشار المعلومات المضللة على نحو غير مقصود Misinformation؛ أي المواد التي لا تتعمد الخداع[32].

وعلى الرغم من أن التلاعب بالإعلام ليس أمرًا جديدًا، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج ما يُعرف بالتزييف العميق Deep Fakes يثير مخاوف خاصة؛ لأن هذه المنتجات تصبح أكثر واقعية، وتُصنّع بسرعة وتكلفة زهيدة من خلال برمجيات متاحة للعامة[33]؛ إذ يمكن حتى لغير المتخصصين الحصول على الأدوات البرمجية اللازمة وتوظيف البيانات المتاحة لإنتاج مواد مزيّفة تبدو واقعية إلى حد بعيد. وقد ينشر خصوم على صلة بالدول أو أفراد تحركهم دوافع سياسية مقاطعَ مصطنعة تُظهر قادة منتخبين أو شخصيات عامة وهم يدلون بتصريحات مثيرة للفتنة أو يتصرفون بطريقة غير لائقة[34]. ويحذر بعض الباحثين من أن ذلك قد يؤدي إلى تقويض ثقة الجمهور، والإضرار بالنقاشات العمومية، وربما التأثير في مسار الانتخابات[35]. غير أن دراسات أخرى تشير إلى أن قياس الأثر الفعلي للتضليل أو التلاعب بالمعلومات، الناتجين من استخدام التكنولوجيا، يكاد يكون "مستحيلًا في معظم الأحيان"[36].

تميل الأدبيات، في هذا الاتجاه، إلى البقاء ضمن إطار العلاقات الدولية بوصفه اختصاصًا، مع الاستفادة في الوقت نفسه، وبقدر ملحوظ، من إسهامات دراسات الإعلام والاتصال. ويعتمد جانب كبير من التفكير في هذا المجال على مفاهيم وأطروحات راسخة، لكنه يتضمن في الوقت ذاته قدرًا من التشكيك في الادعاء بأن الذكاء الاصطناعي يمثل قطيعة جذرية أو تحولًا فريدًا من نوعه.

30 Ibid., p. 19.

31 Ibid.; Steven Feldstein, "The Consequences of Generative AI for Democracy, Governance and War," *Survival*, vol. 65, no. 5 (2023), pp. 117–142.

32 Jack, p. 2.

33 Robert Chesney & Danielle Citron, "Deepfakes and the New Disinformation War: The Coming Age of Post-Truth Geopolitics," *Foreign Affairs*, vol. 98, no. 1 (2019), p. 147.

34 Feldstein.

35 Thomas Paterson & Lauren Hanley, "Political Warfare in the Digital Age: Cyber Subversion, Information Operations and 'Deep Fakes'," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 74, no. 4 (July 2020), pp. 439–454.

36 Gerrits, p. 8.

4. البعد الأخلاقي

يشمل المحور الرابع الاعتبارات والآثار الأخلاقية المترتبة على تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. ويتقاطع النقاش بشأن أخلاقيات هذه التكنولوجيات إلى حد ما مع المحور السابق، الخاص بالحوكمة، لكنه يثير أيضًا حوارًا أوسع بشأن أخلاقيات توظيفها في سياق العلاقات الدولية، وخاصة في المجال العسكري. وتتمحور الأسئلة المطروحة هنا حول ما يأتي: ما الذي ينبغي فعله بهذه التكنولوجيات؟ وأي المهمات يمكن مشاركتها معها أو "تفويضها" إليها؟ وما المخاطر التي ينطوي عليها استخدامها؟ وكيف يمكن ضبطها والتحكم فيها؟ ويستند هذا النقاش إلى مفاهيم متعددة، مثل تنوع المفاهيم والتصورات بشأن الأخلاق، والكرامة الإنسانية، والفاعلية الأخلاقية[37]. ويندرج تحت هذا المحور إنتاج أكاديمي واسع يصعب تلخيصه بسبب تعدد زوايا النظر وثرائها؛ إذ إن النقاش بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على حقل العلاقات الدولية فحسب، بل يمتد إلى مجالات أوسع بكثير.

وبوجه عام، لا يعد المحور الرابع الأبرز في حقل العلاقات الدولية، غير أنه يظل مركزيًا؛ لأنه يلامس قضايا أساسية لا يمكن إغفالها عند التفكير في تداعيات الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، ومع تزايد انتشار هذه التكنولوجيات، تتجلى أشكال مختلفة من التفاعل بين الإنسان والآلة في حقول سياسية واجتماعية متعددة؛ ما يطرح أسئلة مثل: ما الذي يغيره ذلك في ممارسة الفاعلية؟ وكيف يحدث هذا التغيير؟[38] وتعني الفاعلية هنا القدرة على الاختيار واتخاذ القرار والتصرف بناءً عليه.

37 Elke Schwarz, *Death Machines: The Ethics of Violent Technologies* (Manchester: Manchester University Press, 2019); Birigit Schippers, "Autonomous Weapons Systems and Ethics in International Relations," in: Birigit Schippers (ed.), *The Routledge Handbook to Rethinking Ethics in International Relations* (London: Routledge, 2020); Peter Asaro, "Autonomous Weapons and the Ethics of Artificial Intelligence," in: S. Matthew Liao (ed.), *The Ethics of Artificial Intelligence* (Oxford: Oxford University Press, 2020), pp. 1–20; Alexander Blanchard, Christopher Thomas & Mariarosaria Taddeo, "Ethical Governance of Artificial Intelligence for Defence: Normative Tradeoffs for Principle to Practice Guidance," *AI & Society*, vol. 40 (February 2024); Neil Renic & Elke Schwarz, "Crimes of Dispassion: Autonomous Weapons and the Moral Challenge of Systematic Killing," *Ethics & International Affairs*, vol. 37, no. 3 (Fall 2023), pp. 321–343.

38 Andreas Tsamados, Luciano Floridi & Mariarosaria Taddeo, "Human Control of AI Systems: From Supervision to Teaming," *AI and Ethics*, 28/5/2024, accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPdC; Ingvild Bode & Anna Nadibaidze, "Symposium on Military AI and the Law of Armed Conflict: Human-machine Interaction in the Military Domain and the Responsible AI Framework," *Opinio Juris*, 4/4/2024, accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPzN

على صعيد المفاهيم والتصورات التحليلية السائدة، يستند الباحثون المهتمون بالبعد الأخلاقي إلى مجموعة واسعة من الحقول المعرفية التي تمتد من الفلسفة والأخلاقيات التطبيقية إلى النظرية السياسية وعلم النفس. وقياسًا بالمحاور الرئيسة الأخرى، يتركز الاهتمام هنا على التساؤل بوضوح عما إذا كانت المفاهيم "القديمة" لا تزال قادرة على القيام بالدور التحليلي المنوط بها.

ثانيًا: المسارات البحثية الناشئة

إلى جانب المحاور الأربعة الراسخة السابقة، برزت ثلاثة مسارات بحثية ناشئة تدفع التفكير في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في حقل العلاقات الدولية نحو آفاق أوسع، وذلك بفضل اعتمادها على مفاهيم وتصورات تحليلية مبتكرة.

1. "إعادة" صوغ مفهومنا بشأن التكنولوجيا

أول مسار بحثي أساسي ناشئ هو الدعوة إلى إعادة صوغ مفهومنا بشأن التكنولوجيا. ويرى الباحثون أن فهمًا أفضل لأهمية تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يتطلب تجاوز المقاربات الأداتية والجوهرانية/ الحتمية للتكنولوجيا، ويؤكدون أن تطورها لا يمكن النظر إليه بمعزل عن السياقات السياسية والاجتماعية، بل بوصفه جزءًا لا يتجزأ منها[39]. بعبارة أخرى، التكنولوجيات هي كيانات اجتماعية، ويأتي هذا التوجه من دراسات العلوم والتكنولوجيا[40] التي ترسخت تدريجيًا في حقل العلاقات الدولية، لكنها حظيت بزخم أكبر في سياق دراسة الذكاء الاصطناعي. وقد استعرضتُ بإيجاز في محاور سابقة بعضًا من الأبحاث التي سبق أن استخدمت الفهوم المستمدة من دراسات العلوم والتكنولوجيا، ومن بينها إسهاماتي التي تناولت إمكانية أن يصبح انتقاء البيانات والخيارات المتعلقة بالتصميم مصدرًا لإنتاج المعايير. لذلك، فإن (إعادة النظر في) مفهومنا بشأن التكنولوجيا بوصفها مسارًا بحثيًا ناشئًا يعزى إلى أن حقل العلاقات الدولية عانى طويلًا مما يمكن تسميته بالمشكلة التكنولوجية[41]. صحيح أن التكنولوجيا تُعدّ "متغيرًا" مهمًا في الدراسات الاستراتيجية، كما سبقت الإشارة إليه، لكن مفهمَتها ظلت غير كافية. ويمكن القول إن الأجندة البحثية لدراسات الأمن النقدية تعد أحد أشكال التأصيل المفهومي الأوسع شمولًا للتكنولوجيا في حقل العلاقات الدولية، وذلك بفضل تركيزها على تحليل التفاعل بين الأمن والتكنولوجيا والثقافة[42]؛ ما يجعل مسعى إعادة النظر في مفهومنا بشأن التكنولوجيا يرتبط مباشرة بهذا التقليد البحثي في مجال دراسة الذكاء الاصطناعي ضمن حقل العلاقات الدولية.

2. ما وراء سباق التسلح في الذكاء الاصطناعي

يتناول المسار البحثي الثاني بالنقد الفكرة القائلة إن سباق التسلح في الذكاء الاصطناعي هو "النتيجة الحتمية" أو الإطار المهيمن في التفكير بشأن موقع الذكاء الاصطناعي ضمن حقل العلاقات الدولية. يرى بعض الباحثين أن مصطلح "سباق التسلح في الذكاء الاصطناعي" غير مناسب، ويفضلون استخدام بدائل مثل "المنافسة على الذكاء الاصطناعي" أو "المنافسة الأمنية على الذكاء الاصطناعي"[43]. غير أن اختلاف المصطلحات لا يفضي إلى تغيير جوهري في الأثر التحليلي.

تتخذ انتقادات بعض الباحثين منحًى أعمق؛ إذ تركز على النتائج المترتبة على تحوّل إطار سباق التسلّح في الذكاء الاصطناعي إلى أحد التصورات المهيمنة على مساعي فهم موقع هذه التكنولوجيا في الشؤون الدولية[44]. ويشمل ذلك مشاريع بحثية جديدة، مثل المشروع الذي تقوده فيريتي هاردينغ حول الذكاء الاصطناعي والجيوسياسة، والذي يدرس الطريقة التي تسهم بها هذه المقاربة في تصاعد التوتر بين "القوى الكبرى"، وربما إلى سباق في مجال حوكمة الذكاء الاصطناعي [يدفع الأطراف إلى خفض معايير التنظيم والرقابة تدريجيًا وصولًا إلى الحد الأدنى الممكن؛ أي إلى ما يشبه الانحدار نحو أدنى مستويات الالتزام بالضوابط الدولية][45]. وتكمن الحجة هنا في أن اختزال التفكير في الذكاء الاصطناعي، ضمن حقل العلاقات الدولية، في صورة "سباق تسلح" يُغفل الإمكانات المتاحة للتعاون

39 Marijn Hoijtink & Matthias Leese (eds.), *Technology and Agency in International Relations* (London: Routledge, 2019); Rocco Bellanova, Katja Lindskov Jakobsen & Linda Monsees, "Taking the Trouble: Science, Technology and Security Studies," *Critical Studies on Security*, vol. 8, no. 2 (2020), pp. 87–100; Rocco Bellanova et al., "Toward a Critique of Algorithmic Violence," *International Political Sociology*, vol. 15, no. 1 (March 2021), pp. 121–150.

40 Wiebe E. Bijker & John Law (eds.), *Shaping Technology/Building Society: Studies in Sociotechnical Change* (Cambridge, MA: MIT Press, 2010); Ursula Franklin, *The Real World of Technology* (Berkeley, CA: House of Anansi Press, 1999).

41 ممتن لتوم واتس Tom Watts على صياغة هذا التعبير المناسب.

42 Columba Peoples, *Justifying Ballistic Missile Defence: Technology, Security and Culture* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), p. 2.

43 Scharre.

44 Heather M. Roff, "The Frame Problem: The AI 'Arms Race' isn't One," *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 75, no. 3 (2019).

45 Verity Harding, "What Are the Geopolitical Implications of AI?" University of Cambridge, 1/11/2023, accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BP4v

ولتوظيف هذه التكنولوجيات في مجالات بنّاءة، وهو ما تسعى إلى ترسيخه، مثلًا، القمة العالمية السنوية حول "الذكاء الاصطناعي من أجل الخير" التي تنعقد في جنيف[46]. من ثمّ، يترك هذا التقليد البحثي المهيمن آثارًا مباشرة في الكيفية التي تجري بها مقاربة انتشار الذكاء الاصطناعي في حقل العلاقات الدولية، كما يحدد مسبقًا من يُنظر إليهم بوصفهم الفاعلين الأساسيين، بحيث يمنح الأفضلية للدول القوية، وتحديدًا "القوى الكبرى". وهذا بالضبط ما يعارضه المسار البحثي الثالث.

3. تفكيك الفاعلين المعنيين

يجادل هذا المسار بأن الوعي الكامل بدلالات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وأهميتها في حقل العلاقات الدولية يتطلب تجاوز فكرة التركيز على الدول الكبرى، بل يتعين أن يمتد التحليل ليشمل فئتين أخريين من الفاعلين هما: شركات التكنولوجيا Tech Companies، والجنوب الكبير Global South.

أصبح الدور المحوري الذي تؤديه شركات التكنولوجيا في مجال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يحظى بأهمية متزايدة؛ ما انعكس في تنامي الأبحاث التي تولي شركات التكنولوجيا العملاقة اهتمامًا خاصًا[47]. ورغم أن البحث في موضوع السلطة الخاصة في الحوكمة العالمية يعود إلى أواخر التسعينيات[48]، وهو بذلك ليس طارئًا على حقل العلاقات الدولية، فإن الجدة تكمن في المنزلة المتقدمة التي باتت هذه الشركات تشغلها اليوم بوصفها مساهمًا في صياغة حوكمة الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، سواء أكان ذلك على نحو مباشر أم غير مباشر[49]. ويتجلى ذلك في سعي العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى استقطاب ممثلي هذه الشركات ليكونوا طرفًا في نقاشات هذه الحوكمة، عبر منحهم العضوية في "مجالس الخبراء الاستشارية"، أو من خلال دعوتهم لحضور فعاليات بارزة؛ مثل القمة التي استضافتها المملكة المتحدة حول الذكاء الاصطناعي ومسألة السلامة[50]. ويستند هذا الانفتاح إلى افتراض راسخ بأن ممثلي شركات التكنولوجيا يحوزون الخبرة والمعرفة الضروريتين لمعالجة التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، وأنهم قادرون على تزويد صانعي القرار بما يلزم من رؤى ومعلومات لفهم هذه التحديات والتعامل معها. ويُعد ذلك تحولًا بارزًا يمنح هذه الشركات التكنولوجية منصة مؤثرة تتيح لها صياغة مخرجات الحوكمة المحتملة. ويكرّس ذلك الأفضلية لخبرة هذه الشركات على حساب أنماط الخبرة الأخرى الضرورية لفهم شامل للتحديات التي يثيرها الذكاء الاصطناعي. غير أن لهذه الشركات أيضًا طرائقَ غير مباشرة للتأثير في حوكمة الذكاء الاصطناعي؛ ففي غياب إطار دولي فعّال قائم على حوكمة هرمية، يحدد مصمّمو هذه التكنولوجيات ومستخدموها، وفقًا للأمر الواقع، المعاييرَ التي تنظّم كيفية استخدامها[51].

يمكن رصد تـأثير شركـات التكنولوجيا عبر مقاربتين تحليليتين أساسيتين؛ تركز المقاربة الأولى على دراسة الكيفية التي مُنحت بها هذه الشركات صفةَ الخبراء في النقاشات المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي؛ ما يفتح الباب أمام تساؤلات أوسع: من يمتلك حق الخبرة في قضايا حوكمة الذكاء الاصطناعي؟ وما الاعتبارات السياسية الكامنة لمنح هذه الصفة؟ وهل نحن في حاجة إلى إعادة التفكير في هذه الديناميات برمّتها؟ أما المقاربة الثانية، فتركز على قدرات السلطة المادية الكامنة في خلفية هذه النقاشات، والمتمثلة في النفاذ إلى البنية التحتية والبيانات. وقد لا يكون لهذا المسار البحثي تأصيل كافٍ في حقل العلاقات الدولية، ومع ذلك، يمكن إدماجه، على نحو مثمر، ضمن منظور الاقتصاد السياسي الدولي.

46 "AI for Good Global Summit," ITU, accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPE2

47 Marijn Hoijtink, "'Prototype Warfare': Innovation, Optimisation, and the Experimental Way of Warfare," *European Journal of International Security*, vol. 7, no. 3 (August 2022), pp. 322–336; Marijn Hoijtink & Anneroos Planqué-van Hardeveld, "Machine Learning and the Platformization of the Military: A Study of Google's Machine Learning Platform TensorFlow," *International Political Sociology*, vol. 16, no. 2 (June 2022).

48 A. Claire Cutler, Virginia Haufler & Tony Porter (eds.), *Private Authority and International Affairs* (Albany, NY: State University of New York Press, 1999); Rodney Bruce Hall & Thomas J Biersteker, "The Emergence of Private Authority in the International System," in: Rodney Bruce Hall & Thomas J. Biersteker (eds.), *The Emergence of Private Authority in Global Governance* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), pp. 3–22; Anna Leander, "Practices (Re)Producing Orders: Understanding the Role of Business in Global Security Governance," in: Anna Leander & Morten Ougaard (eds.), *Business and Global Governance* (Abingdon: Routledge, 2010), pp. 57–77.

49 Ingvild Bode & Hendrik Huelss, "Constructing Expertise: The Front- and Back-Door Regulation of AI's Military Applications in the European Union," *Journal of European Public Policy*, vol. 30, no. 7 (February 2023), pp. 1230–1254; Anke Sophia Obendiek & Timo Seidl, "The 'False' Promise of Solutionism: Ideational Business Power and the Construction of Epistemic Authority in Digital Security Governance," *Journal of European Public Policy*, vol. 30, no. 7 (July 2023), pp. 1305–1329.

50 Department for Science Innovation & Technology, "AI Safety Summit: Confirmed Attendees (Governments and Organisations)," 31/10/2023, accessed on 13/6/2024, at: https://acr.ps/1L9BPoF

51 Ingvild Bode & Hendrik Huelss, "Artificial Intelligence Technologies and Practical Normativity/Normality: Investigating Practices beyond the Public Space," *Open Research Europe* (March 2024).

تضم المجموعة الثانية من الفاعلين، الذين تتزايد أهميتهم، الجنوب الكبير بمفهومه الأوسع، الذي لم يكن الاهتمام به يتجاوز مسألة أنه معنيّ أيضًا بتداعيات انتشار تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. ويكتسي إدراج الجنوب الكبير في هذا النقاش أهمية خاصة لأسباب عديدة؛ فنحن نعيش في مرحلة يشهد فيها النظام الدولي تحوّلًا من نظام دولي مهيمن قائم على القواعد Rules-based International Order إلى صيغة جديدة لم تتضح ملامحها بعد. ويذهب بعض الباحثين إلى أننا لم نعد في إطار نظام دولي واحد، بل في وضع تتعايش فيه أنظمة متعددة؛ أي عالم متعدد الأنظمة Multi-order، تقوده دول مختلفة: نظام تقوده الولايات المتحدة، ونظام تقود الصين، ونظام تقوده روسيا. قد يكون هذا التصور محل جدل، لكن ثمة اتفاق واسع على أن النظام الدولي في حالة تحوّل، وأن مسار هذا التحوّل لا يزال غير محسوم. وهذا ما يجعل دور الجنوب الكبير محوريًا، ذلك أنّ انخراط فاعليه في نظام دون آخر من شأنه أن يؤثر بعمق في سيرورة العلاقات الدولية. ويُرجَّح أن تؤدي تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي دورًا بارزًا في هذه السيرورة، خاصة مع تزايد المخاوف من أن تعيد أنظمة حوكمتها إنتاج أنماط الإقصاء والاستبعاد التي طبعت منظومات الحوكمة Governance Regimes في الماضي.

خاتمة

يبدو أن لدراسة الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية سجلًا أطول مما كنا نتصوَّر. ورغم أن معظم الدراسات ضمن المحاور الراسخة تنسجم بدرجة كبيرة مع الأطر التحليلية المألوفة في هذا الحقل، فإننا نشهد، في المقابل، بروز مسارات بحثية جديدة تدفع حالة الوضع القائم Status Quo هذه في اتجاهات مغايرة ومبتكرة. ويُعزى ذلك، في كثير من الأحيان، إلى نظرتنا إلى الذكاء الاصطناعي بوصفه نظامًا يتداخل فيه البعدان التقني والاجتماعي، ومن ثمّ التعامل مع التكنولوجيا بجدية بوصفها عاملًا تحليليًا في حقل العلاقات الدولية. لكننا نلحظ أيضًا أدبيات أخرى تنتقد ما يمكن اعتباره عودة قوية للمقاربات العقلانية – البنيوية – الواقعية في دراسة العلاقات الدولية، التي تُصوِّر الذكاء الاصطناعي بوصفه ساحة للتنافس الجيوسياسي، كما تمنح امتيازات تحليلية لعدد محدود من الفاعلين الدولتيين State Actors. وتثير هذه الانتقادات تساؤلات بشأن مشروعية استمرار هذا التيار التحليلي المهيمن بوصفها مقاربة قادرة على الإحاطة بدلالات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما في لحظة قد تكون مفصلية في مسار تطور حقل العلاقات الدولية بوصفه اختصاصًا معرفيًا.

المراجع

Altmann, Jürgen & Frank Sauer. "Autonomous Weapon Systems and Strategic Stability." *Survival*. vol. 59, no. 5 (September 2017).

Ayoub, Kareem & Kenneth Payne. "Strategy in the Age of Artificial Intelligence." *Journal of Strategic Studies*. vol. 39, no. 5–6 (September 2016).

Baele, Stephane J. et al. "AI IR: Charting International Relations in the Age of Artificial Intelligence." *International Studies Review*. vol. 26, no. 2 (June 2024).

Bellanova, Rocco et al. "Toward a Critique of Algorithmic Violence." *International Political Sociology*. vol. 15, no. 1 (March 2021).

Bellanova, Rocco, Katja Lindskov Jakobsen & Linda Monsees. "Taking the Trouble: Science, Technology and Security Studies." *Critical Studies on Security*. vol. 8, no. 2 (2020).

Bijker, Wiebe E. & John Law (eds.). *Shaping Technology/Building Society: Studies in Sociotechnical Change*. Cambridge, MA: MIT Press, 2010.

Blanchard, Alexander, Christopher Thomas & Mariarosaria Taddeo. "Ethical Governance of Artificial Intelligence for Defence: Normative Tradeoffs for Principle to Practice Guidance." *AI & Society*. vol. 40 (February 2024).

Bode, Ingvild & Hendrik Huelss. "Artificial Intelligence Technologies and Practical Normativity/Normality: Investigating Practices beyond the Public Space." *Open Research Europe* (March 2024).

_____. "Constructing Expertise: The Front- and Back-Door Regulation of AI's Military Applications in the European Union." *Journal of European Public Policy*. vol. 30, no. 7 (February 2023).

Bode, Ingvild et al. "Prospects for the Global Governance of Autonomous Weapons: Comparing Chinese,

Feldstein, Steven. "The Consequences of Generative AI for Democracy, Governance and War." *Survival*. vol. 65, no. 5 (2023).

Franklin, Ursula. *The Real World of Technology*. Berkeley, CA: House of Anansi Press, 1999.

Garcia, Denise. *Common Good Governance in the Age of Military Artificial Intelligence*. Oxford: Oxford University Press, 2023.

Geneva Academy & ICRC. "Artificial Intelligence and Related Technologies in Military Decision-Making on the Use of Force in Armed Conflicts: Current Developments and Potential Implications." (March 2024).

Gerrits, André W. M. "Disinformation in International Relations: How Important Is It?" *Security and Human Rights*. vol. 29 (2018).

Hall, Rodney Bruce & Thomas J. Biersteker (eds.). *The Emergence of Private Authority in Global Governance*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Harding, Verity. "What Are the Geopolitical Implications of AI?" University of Cambridge, 1/11/2023. at: https://acr.ps/1L9BP4v

Hoijtink, Marijn & Anneroos Planqué-van Hardeveld. "Machine Learning and the Platformization of the Military: A Study of Google's Machine Learning Platform TensorFlow." *International Political Sociology*. vol. 16, no. 2 (June 2022).

Hoijtink, Marijn & Matthias Leese (eds.). *Technology and Agency in International Relations*. London: Routledge, 2019.

Hoijtink, Marijn. "'Prototype Warfare': Innovation, Optimisation, and the Experimental Way of Warfare." *European Journal of International Security*. vol. 7, no. 3 (August 2022).

Russian, and US Practices." *Ethics and Information Technology*. vol. 25, no. 1 (March 2023).

Bode, Ingvild. "AI Technologies and International Relations: Do We Need New Analytical Frameworks?" *The RUSI Journal*. vol. 169, no. 5 (2024).

Bode, Ingvild. "Practice-Based and Public-Deliberative Normativity: Retaining Human Control Over the Use of Force." *European Journal of International Relations*. vol. 29, no. 4 (2023).

Byers, Michael. "Still Agreeing to Disagree: International Security and Constructive Ambiguity." *Journal on the Use of Force and International Law*. vol. 8, no. 1 (2021).

Calcara, Antonio et al. "Why Drones Have Not Revolutionized War: The Enduring Hider-Finder Competition in Air Warfare." *International Security*. vol. 46, no. 4 (April 2022).

Chesney, Robert & Danielle Citron. "Deepfakes and the New Disinformation War: The Coming Age of Post-Truth Geopolitics." *Foreign Affairs*. vol. 98, no. 1 (2019), p. 147.

Claire Cutler, A., Virginia Haufler & Tony Porter (eds.). *Private Authority and International Affairs*. Albany, NY: State University of New York Press, 1999.

Clément, Sarah Grand-. *Artificial Intelligence Beyond Weapons: Application and Impact of AI in the Military Domain*. Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research - UNIDIR, 2023. at: https://acr.ps/1L9BPzV

Dafoe, Allan. "AI Governance: A Research Agenda." Centre for the Governance of AI, University of Oxford (August 2018). at: https://acr.ps/1L9BPDI

European Parliament. *EU AI Act: First Regulation on Artificial Intelligence*. 8/6/2023. at: https://acr.ps/1L9BPsV

Feenberg, Andrew. *Critical Theory of Technology*. Oxford: Oxford University Press, 1991.

Paterson, Thomas & Lauren Hanley. "Political Warfare in the Digital Age: Cyber Subversion, Information Operations and 'Deep Fakes'." *Australian Journal of International Affairs.* vol. 74, no. 4 (July 2020).

Peoples, Columba. *Justifying Ballistic Missile Defence: Technology, Security and Culture.* Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

Rayroux, Antoine. "Speaking EU Defence at Home: Contentious Discourses and Constructive Ambiguity." *Cooperation and Conflict.* vol. 49, no. 3 (2014).

Renic, Neil & Elke Schwarz. "Crimes of Dispassion: Autonomous Weapons and the Moral Challenge of Systematic Killing." *Ethics & International Affairs.* vol. 37, no. 3 (Fall 2023).

Roff, Heather M. "The Frame Problem: The AI 'Arms Race' isn't One." *Bulletin of the Atomic Scientists.* vol. 75, no. 3 (2019).

Scharre, Paul. "Debunking the AI Arms Race Theory." *Texas National Security Review.* vol. 4, no. 3 (2021).

Schippers, Birigit (ed.). *The Routledge Handbook to Rethinking Ethics in International Relations.* London: Routledge, 2020.

Schörnig, Niklas & Thomas Reinhold (eds.). *Armament, Arms Control and Artificial Intelligence.* Cham: Springer Nature, 2022.

Schwarz, Elke. *Death Machines: The Ethics of Violent Technologies.* Manchester: Manchester University Press, 2019.

Shu, Kai et al. (eds.). *Disinformation, Misinformation, and Fake News in Social Media: Emerging Research Challenges and Opportunities.* Cham: Springer International Publishing, 2020.

Tallberg, Jonas et al. "The Global Governance of Artificial Intelligence: Next Steps for Empirical

Horowitz, Michael C. "When Speed Kills: Lethal Autonomous Weapon Systems, Deterrence and Stability." *Journal of Strategic Studies.* vol. 42, no. 6 (September 2019).

Hunter, Lance Y. et al. "The Military Application of Artificial Intelligence Technology in the United States, China, and Russia and the Implications for Global Security." *Defense & Security Analysis.* vol. 39, no. 2 (April 2023).

Jack, Caroline. "Lexicon of Lies: Terms for Problematic Information." Data & Society Research Institute (September 2017). at: https://acr.ps/1L9BP55.

Jervis, Robert. "Cooperation Under the Security Dilemma." *World Politics.* vol. 30, no. 2 (1978).

Johnson, James. "Artificial Intelligence, Drone Swarming and Escalation Risks in Future Warfare." *RUSI Journal.* vol. 165, no. 2 (February 2020).

_____. *Artificial Intelligence and the Future of Warfare: The USA, China, and Strategic Stability.* Manchester: Manchester University Press, 2021.

Leander, Anna & Morten Ougaard (eds.). *Business and Global Governance.* Abingdon: Routledge, 2010.

Legucka, Agnieszka & Robert Kupiecki. *Disinformation, Narratives and Memory Politics in Russia and Belarus.* Abingdon: Routledge, 2022.

Liao, S. Matthew (ed.). *The Ethics of Artificial Intelligence.* Oxford: Oxford University Press, 2020.

Maas, Matthijs & José Jaime Villalobos. "International AI Institutions: A Literature Review of Models, Examples, and Proposals." *AI Foundations Report,* Legal Priorities Project (September 2023).

Maas, Matthijs M. "Innovation-Proof Governance for Military AI? How I Learned to Stop Worrying and Love the Bot." *Journal of International Humanitarian Legal Studies.* vol. 10, no. 1 (2019).

and Normative Research." *International Studies Review*. vol. 25, no. 3 (September 2023).

Thornton, Rod & Marina Miron. "Towards the 'Third Revolution in Military Affairs': The Russian Military's Use of AI-Enabled Cyber Warfare." *RUSI Journal*. vol. 165, no. 3 (April 2020).

UN, Office for Digital and Emerging Technologies. "High-Level Advisory Body on Artificial Intelligence." at: https://acr.ps/1L9BPyF

Veale, Michael, Kira Matus & Robert Gorwa. "AI and Global Governance: Modalities, Rationales, Tensions." *Annual Review of Law and Social Science*. vol. 19 (2023).

Whittaker, Meredith. "The Steep Cost of Capture." *Interactions*. vol. 28, no. 6 (2021).

Wyn Jones, Richard. *Security, Strategy and Critical Theory*. London: Lynne Rienner, 1999.

التوثيق
Documentation

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Milestones in Democratic Transition in the Arab World

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأبرز محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، في المدة 1 تموز/ يوليو – 31 آب/ أغسطس 2025.

كلمات مفتاحية: الجزائر، السودان، سورية، ليبيا، تونس.

Keywords: Algeria, Sudan, Syria, Libya, Tunisia.

2025/7/1 أصدر القضاء الجزائري حكمًا بالسجن خمس سنوات نافذة في حق الكاتب الجزائري الحامل للجنسية الفرنسية بوعلام صنصال، بعد التماس النيابة العامة لعقوبة بالسجن عشر سنوات.

(العربي الجديد، 2025/7/1)

2025/7/1 أعلن ما يُسمى تحالف السودان التأسيسي "تأسيس" تشكيل هيئة قيادية له برئاسة قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو "حميدتي"، ورئيس الحركة الشعبية - شمال عبد العزيز الحلو نائبًا له.

(وكالة الأناضول، 2025/7/1)

2025/7/8 أعلنت وزارة الداخلية في سورية أن مديرية الأمن الداخلي في منطقة تلكلخ في ريف محافظة حمص الغربي، وسط البلاد، ألقت القبض على العميد رياض حمدو الشحادة الذي شغل مناصب عدّة في الأمن السياسي، قبل سقوط نظام بشار الأسد، في عدد من محافظات سورية.

(العربي الجديد، 2025/7/8)

2025/7/8 أصدرت محكمة تونسية أحكامًا بالسجن تراوح بين 12 و35 عامًا على سياسيين كبار، من بينهم رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي (84 عامًا)، ورئيس الوزراء السابق يوسف الشاهد، ومسؤولون أمنيون سابقون، ضمن ما يُعرف بقضية "التآمر 2".

(القدس العربي، 2025/7/8)

2025/7/9 أعلنت السلطات الأردنية إجـراءات جديدة في حق "واجهات مالية" لجمعية الإخوان المسلمين المحظورة. وبحسب **وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا)**، فقد اتخذت الجهات المختصة جملة من الإجراءات في حقّ جمعيات وشركات تعدّ واجهات مالية للجمعية.

(العربي الجديد، 2025/7/9)

2025/7/9 طالبت منظمة العفو الدولية السلطات السورية بنشر النتائج الكاملة لتحقيقاتها حول عمليات القتل في الساحل السوري والتي أسفرت قبل أربعة أشهر عن مقتل مئات العلويين، وضمان محاسبة المسؤولين عنها، وذلك عشية انتهاء مهلة عمل لجنة التقصّي الرسمية.

(زمان الوصل، 2025/7/9)

2025/7/10 أكدت الحكومة السورية ترحيبها بأيّ مسار مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" من شأنه الحفاظ على وحدة أراضي البلاد وسلامتها، مجددة تمسّكها بمبدأ "سوريا واحدة، جيش واحد، حكومة واحدة"، ورفضها لأيّ شكل من أشكال التقسيم أو الفدرلة.

(تلفزيون سوريا، 2025/7/10)

2025/7/14 أكدت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا أن اللقاءات الأخيرة التي عقدها وفدها مع الحكومة السورية، بحضور ممثلين من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، كانت بمنزلة "خطوة بالغة الأهمية" على طريق حوار سوري - سوري جاد.

(العربي الجديد، 2025/7/14)

2025/7/15 أعلنت مجموعة "محامو الطوارئ" أن قوات الدعم السريع قتلت 48 مدنيًا في هجوم على قرية في وسط السودان.

(العربي الجديد، 2025/7/15)

2025/7/15 قال شيخ عقل طائفة الموحّدين الدروز في سورية، حكمت الهجري، إن المفاوضات مع السلطات في دمشق بشأن الاضطرابات الأخيرة في محافظة السويداء "لم تفضِ إلى نتائج".

(سي إن إن بالعربية، 2025/7/15)

2025/7/16 دانت الرئاسة السورية في بيان لها الانتهاكات التي وقعت في محافظة السويداء في جنوب البلاد، متعهدةً بمحاسبة مرتكبيها.

(الشرق الأوسط، 2025/7/16)

2025/7/18 أعلنت الرئاسة السورية وقفًا شاملًا وفوريًا لإطلاق النار في السويداء، وطالبت بـ "إفساح المجال أمام الدولة السورية، ومؤسساتها وقواتها، لتطبيق هذا الوقف بمسؤولية، وبما يضمن تثبيت الاستقرار ووقف سفك الدماء"، وكذلك، بدء انتشار قوات الأمن في جميع مناطق السويداء.

(الشرق بلومبيرغ، 2025/7/18)

2025/7/19 قال الرئيس السوري، أحمد الشرع، إنّ "الدولة السورية تلتزم بحماية الأقليات والطوائف كافّة في البلاد وهي ماضية في محاسبة جميع المنتهِكين"، وذلك خلال كلمة مصوّرة بعد إعلان وقف إطلاق نار شامل في محافظة السويداء في الجنوب السوري.

(العربي الجديد، 2025/7/19)

2025/7/20 أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تعليق العملية الانتخابية لانتخابات المجالس البلدية في مرحلتها الثانية في 11 بلدية في مختلف المناطق الليبية. وشمل قرارها بلديات طبرق، وقصر الجدي، وبنغازي، وتوكرة، وقمينس، والأبيار، وسلوق، وسبها، وسرت، ووادي زمزم، وجنزور.

(ليبيا أوبزيرفر، 2025/7/20)

2025/7/22 أعلن القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في مصر محمد البلتاجي إضرابه عن الطعام في سجن بدر 3 شرق العاصمة القاهرة، منذ 1 تموز/ يوليو، احتجاجًا على الانتهاكات التي يواجهها هو وغيره من السجناء السياسيين.

(العربي الجديد، 2025/7/22)

2025/7/22 أعلنت وزارة الدفاع السورية تشكيل لجنة تحقيق لملاحقة متورطين بتنفيذ إعدامات ميدانية في السويداء جنوب البلاد على خلفية الاشتباكات الدموية التي شهدتها المحافظة الأسبوع الماضي.

(القدس العربي، 2025/7/22)

2025/7/26 أعلن ائتلاف سوداني، بقيادة قوات الدعم السريع، تشكيل حكومة سودانية موازية.

(العربي الجديد، 2025/7/26)

2025/7/28 اعتقلت قيادة الأمن الداخلي في مدينة حلب، شمال سورية، اللواء عماد نفوري، الذي شغل منصب رئيس أركان القوى الجوية في النظام السابق.

(العربي الجديد، 2025/7/28)

2025/7/28 قضت محكمة جنايات مصرية منعقدة في مجمع محاكم بدر في القاهرة بالسجن خمس سنوات على أحمد أبو الفتوح، نجل القيادي في جماعة الإخوان المسلمين عبد المنعم أبو الفتوح، بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية.

(آر تي العربية، 2025/7/28)

2025/7/30 أعلنت السلطات القضائية المصرية عن قرارات بإخلاء سبيل عشرات من السجناء السياسيين المحتجزين احتياطيًا على ذمة قضايا ذات طابع سياسي.

(العربي الجديد، 2025/7/30)

2025/7/31 توفي الشاب السوري يوسف اللباد من أبناء حي القابون الدمشقي، تحت التعذيب في أحد سجون الأمن الداخلي في العاصمة دمشق بعد يومين فقط من عودته من ألمانيا.

(العربي الجديد، 2025/7/31)

2025/8/1 اتفقت لجنة "6+6" واللجنة الاستشارية الليبيتان على ضرورة تعديل الإطار الدستوري والقانوني في البلاد، بما يسهّل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تحظى بقبول واسع.

(وكالة الأناضول، 2025/8/1)

2025/8/7 تجمّع مؤيدون للرئيس التونسي، قيس سعيد، أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في تونس العاصمة، في احتجاج ضد قياداته، مطالبين الرئيس بتجميد الاتحاد، وذلك عقب إضراب في قطاع النقل أصاب الحركة في أرجاء البلاد بالشلل الأسبوع الماضي.

(الشرق بلومبيرغ، 2025/8/7)

2025/8/12 أعلنت الهيئة الوطنية المشرفة على الانتخابات في مصر نتائج انتخابات مجلس الشيوخ (الغرفة البرلمانية الثانية)، التي جرت يومَي 1 و2 آب/ أغسطس خارج البلاد، و4 و5 من الشهر نفسه في الداخل، بنسبة إقبال بلغت 17.1 في المئة.

(الشرق الأوسط، 2025/8/12)

2025/8/13 عيّن قائد القيادة العامة العسكرية في شرق ليبيا المشير خليفة حفتر (82 عامًا)، نجله الفريق صدام، رئيس أركان القوات البرية، نائبًا له، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والثمانين لتأسيس الجيش الليبي.

(دويتشه فيله، 2025/8/13)

2025/8/14 أوقفت الأجهزة الأمنية الأردنية عددًا من الأشخاص الذين كانوا مجتمعين في منزل أحدهم داخل مدينة إربد شمال المملكة، لمناقشة موضوعات تتعلق بجماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة.

(إندبندنت عربية، 2025/8/14)

2025/8/20 أصدر الرئيس السوري، أحمد الشرع، المرسوم رقم 143 لعام 2025، الخاص بالتصديق على النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب السوري.

(العربية نت، 2025/8/20)

2025/8/21 ندد أكثر من اثني عشر خبيرًا مستقلًا من الأمم المتحدة بالعنف الذي مورس في حق الدروز في سورية، عقب اشتباكات طائفية حدثت في تموز/ يوليو 2025، ودعوا السلطات إلى معاقبة المسؤولين عنه. وأعرب الخبراء عن "قلقهم العميق" إزاء الهجمات ضد الأقلية الدرزية "بسبب معتقداتها ودوافع أخرى". واستنكروا "خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي الذي يصور الدروز خونة وكفارًا يستحقون القتل، إضافة إلى دعوات لخطف واستعباد الدرزيات".

(دويتشه فيله، 2025/8/21)

2025/8/24 قررت اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب في سورية تأجيل التصويت لاختيار أعضاء مجلس الشعب في محافظة السويداء، والتي يرتقب إجراؤها في أيلول/ سبتمبر.

(فرانس 24، 2025/8/24)

2025/8/24 قالت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا إن "إجراء ما يسمى بالانتخابات في الوقت الراهن عبارة عن تغييب وإقصاء لقرابة نصف السوريين". وأضافت: "تعريف مناطقنا بأنها مناطق غير آمنة أمر عار عن الصحة".

(سكاي نيوز عربية، 2025/8/24)

2025/8/25 طالب حكمت الهجري، أحد شيوخ عقل طائفة الدروز في محافظة السويداء السورية، "دول العالم" بالوقوف إلى جانب الطائفة الدرزية لإعلان السويداء إقليمًا منفصلًا لحماية أبناء الطائفة الدرزية.

(الشرق بلومبيرغ، 2025/8/25)

2025/8/27 أعلن ناشطون سياسيون سوريون تشكيل "المجلس السياسي لوسط وغرب سورية"، ودعوا إلى فدرالية في وسط البلاد وغربها لـ "حل النزاعات الداخلية".

(**العربي الجديد**، 2025/8/27)

2025/8/28 أصدر الرئيس السوري، أحمد الشرع، المرسوم رقم 149 لعام 2025، القاضي بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.

(**العربي الجديد**، 2025/8/28)

2025/8/30 أدى قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، اليمين رئيسًا لحكومة السودان الموازية.

(**العربي الجديد**، 2025/8/30)

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، في هذا العدد، عددًا من الوثائق من سورية، في المدة 1 تموز/ يوليو – 31 آب/ أغسطس 2025.

كلمات مفتاحية: سورية.

Keywords: Syria.

الوثيقة (1)

بيان صادر عن شخصيات سورية بعنوان "مبادرة الإنقاذ الوطني السوري"

مبادرة الإنقاذ الوطني السوري

نحو حوار وطني حقيقي وفاعل

السيد أحمد الشرع رئيس الجمهورية العربية السورية

يشهد الداخل السوري توتراً غير مسبوق ينذر بانفجارٍ وشيك، ودخول البلاد في دوامة حرب أهلية مدمّرة تهدد ما تبقى من استقرارٍ ووحدة مجتمعية.

في ظل هذا المشهد الخطير، نتقدم نحن أعضاء من مؤتمر الحوار الوطني السوري، بمبادرة الإنقاذ الوطني السوري كمحاولة جادّة لتشكيل صمّام أمان وخلق مسار بديل، يجسّد آخر أمل متاح أمام السوريين لإنقاذ وطنهم بالحوار والتوافق، بعيداً عن العنف والانقسام.

في ظل تصاعد خطير للأحداث في سوريا، بدءاً من هجمات فلول النظام البائد، والمجازر في الساحل السوري، وأعمال العنف في صحنايا وجرمانا، وتفجير كنيسة مار إلياس، وصولاً إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وأحداث العنف ضد أهالي السويداء وحالات الانتقام المضاد، تبرز الحاجة الملحة لإطلاق مبادرة إنقاذ وطني شاملة تستند إلى الحوار والشرعية المجتمعية.

وانطلاقاً من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السابق، نقترح تشكيل هيئة وطنية رسمية للحوار الوطني السوري، تضم شخصيات سورية مستقلة من خلفيات فكرية وسياسية ودينية وقومية متنوعة، ويُراعى فيها التمثيل الوازن للنساء والشباب.

تهدف هذه الهيئة إلى إدارة سلسلة حوارات مجتمعية داخل سوريا وخارجها، خلال فترة تمتد من سنة إلى 18 شهراً، بالشراكة مع مختلف المكونات الاجتماعية والنقابات والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، وبدعم إعلامي ومؤسسات بحثية وطنية. مع التأكيد على التمثيل الحزبي والكردي، ودعوة شخصيات وطنية وازنة لضمان شمولية وعدالة تمثيل كافة السوريين.

سوف يكون عمل الهيئة منصباً على وضع رؤية وطنية جامعة حول:

أسس العقد الاجتماعي الجديد، لائحة الحقوق والحريات، شكل النظام السياسي واللامركزية، آليات صياغة الدستور الدائم، أسس العدالة الانتقالية، النموذج الاقتصادي المطلوب لسوريا المستقبل، التوافق على الترتيبات الحوكمية والأمنية خلال الوضع الراهن والمرحلة الانتقالية مع الفعاليات المحلية، مواجهة خطاب الكراهية والتحريض وآلية تشكيل المؤتمر السوري العام.

السيد الرئيس:

إننا نضع بين أيديكم هذه المبادرة من منطلق المسؤولية الوطنية والتاريخية، إيماناً منّا بأن الفرصة لا تزال قائمة لإنقاذ سوريا من الانهيار والانقسام، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الصادقة والرعاية الرسمية الضرورية لهذا الجهد الوطني الجامع. وندعوكم إلى لقاءٍ موسّع لمناقشة اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لإطلاق هذه المبادرة في أسرع وقت ممكن.

بولس حلاق، جمانة سيف، سوسن أبو زين الدين، طارق حمدان، فادي حليسو، معتصم سيوفي، منير الفقير

عاشت سوريا حرّة وعاش شعبها العظيم

دمشق - 2025/07/18

جهة الإصدار: شخصيات سورية.

المرصد: السوري، فيسبوك، 2025/7/18، شوهد في 2025/8/10، في: https://tinyurl.com/4mxsvesb

وثيقة (2)

بيان صادر عن شخصيات سورية بعنوان "مبادرة المئوية السورية"

بيان صادر عن شخصيات سورية بعنوان "مبادرة المئوية السورية"

مبادرة المئوية السورية

معًا لإنقاذ وطننا وشعبنا في ذكرى الثورة السورية الكبرى

وقعت سورية خلال الأيام الأخيرة في كارثة وطنية، فقد ألمّت بشعبها فاجعة مؤلمة هي الأكبر والأشد خطرًا منذ سقوط النظام البائد، من جرّاء ما حدث في مدينة السويداء، ضربت صميم وجدان المجتمع السوري، وخلقت ندبًا عميقًا في نسيجه الوطني، وهدّدت وحدة البلاد.

نجمت هذه الفاجعة في الأساس عن سوء إدارة السلطة السورية المؤقتة لهذا الملف، وتفرّدها بالقرار والرؤية، ولجوئها إلى الحل العسكري الأمني بدلًا من اعتماد الوفاق الوطني أساسًا ومرتكزًا لأدائها، وركونها إلى "منطق الفزعة" الذي يتناقض كليًا مع "عقل الدولة" الذي أشارت إليه هذه السلطة في البدايات ولاقى ترحيبًا شعبيًا، وتجلّى ذلك في سماحها بدخول العشائر السورية على خط الأزمة، بما لا يتفق مع القانون ومبدأ سيادة الدولة، ما خلق تجييشًا طائفيًا مهوِّلًا، وخلّف جروحًا غائرة في النسيج الوطني، ستحتاج البلاد إلى زمنٍ وجهدٍ كبيرين لتجاوز آثاره التدميرية. ونحن إذ نسلّط الضوء على أداء السلطة، فإنّ هذا لا يعفي أيّ أطراف أخرى شاركت في هذه الأزمة من المسؤولية، لكن من المنطقي التوجّه إلى السلطة بوصفها الطرف الذي يملك الإمكانات والمسؤولة عن إدارة البلد.

جاء هذا المشهد الدامي في مدينة السويداء بعد الأحداث والانتهاكات المؤلمة في الساحل السوري في آذار/ مارس الماضي، وكذلك التفجير الإرهابي في كنيسة مار إلياس في 22 حزيران/ يونيو الماضي، وهو ما يشير إلى عدم استفادة السلطة المؤقتة من تجاربها، وإخفاقها في تحقيق السلم الأهلي حتى اللحظة.

مع هذين المشهدين المؤلمين والمدمِّرَين، ومع احتمال تكرار النهج ذاته في معالجة الأزمات الوطنية في أماكن أخرى من بلدنا الحبيب، فإنّ مصير الوطن السوري كله بات على المحكّ، ما يتطلّب من السلطة المؤقتة أولًا، ومن السوريين والسوريات كلهم ثانيًا، جهدًا تشاركيًا وطنيًا إسعافيًا، وإجراءاتٍ سريعةً وحازمة لا تحتمل التأخير، ولا سيّما في ظل تربّص الكيان الإسرائيلي، وسعيه لتخريب سوريا ودفعها باتجاه الفوضى، أكان ذلك عبر العدوان المباشر والمتكرِّر، أو من خلال اللعب بنسيجها الوطني.

للأسف، جاءت هذه الكارثة ونحن على أعتاب الذكرى المئوية للثورة السورية الكبرى التي انطلقت في 21 تموز/ يوليو 1925 (1925-2025) وشاركت فيها شخصيات من جميع المحافظات، وعلى رأسها عبد الرحمن الشهبندر وحسن الخراط ومحمد العيّاش وإبراهيم هنانو والشيخ صالح العلي وفوزي القاوقجي وغيرهم، بقيادة سلطان باشا الأطرش من مدينة السويداء التي – للمفارقة - تتعرّض اليوم لمحنة قاهرة هي محنة السوريين جميعهم في الحصيلة. ولذلك، نرى أنّه من حقّ السوريين والسوريات جميعهم، ومن واجبهم أيضًا، الاحتفاء بهذه الذكرى العظيمة بوصفها أول عمل حقيقي يصبُّ في إطار بناء الهوية الوطنية السورية، وعدّها مناسبة لإعادة بناء هذه الهوية، كما أرادها أجدادنا قبل 100 عام، فنتجاوز جراحنا معًا ونقف بخشوع أمام الدماء المهدورة، لتكون طريقنا نحو الوطن الذي نحلم به.

نحن، الموقّعين على هذا البيان، أفرادًا وهيئات وقوى، نطالب السلطة السورية المؤقتة باتّخاذ الإجراءات الآتية للمرحلة المقبلة ضمن إطار زمني واضح:

- **إتمام الوقف الكامل والنهائي لإطلاق النار في محافظة السويداء**، وإدخال المساعدات الطبية والإغاثية إلى أهالي المحافظة مباشرة (المدينة والقرى والعشائر)، واتخاذ إجراءات عاجلة ومحسوسة لتعويض الجميع عن الخسائر البشرية والمادية التي ألمّت بهم.

- **تقديم ضمانات حاسمة بعدم تكرار الخروقات والاعتداءات** من أيّ طرف على آخر برعاية مدنية، وحقوقية سورية، وعربية، وأممية.
- **إيقاف أيّ عمليات ترحيل لأيّ فئة أو جماعة سورية من أرضها فورًا**، وإدانة أيّ تغييرٍ ديموغرافيٍّ في أيّ بقعة من سورية، والإقرار الواضح بحقّ كلّ سوريٍّ في العودة إلى أرضه وبيته في أيّ وقت، فكلُّ ما يُفرض بقوة السلاح مرفوضٌ ومدان، وينبغي تجريم السلوكيات هذه كلّها قانونيًا.
- **الإقرار المبدئي العام كبادرة حسن نيّة من جميع الفصائل والجماعات المسلحة** في سوريا بأنّ كلّ سلاحٍ خارج إطار الدولة هو سلاح غير شرعي، وتلتزم القوى العسكرية جميعها تسليمَ سلاحها إلى الدولة السورية الجديدة التي هي وحدها صاحبة الحقّ بحيازة السلاح واستخدامه، على أن تخضع عملية تسليم السلاح هذه، من حيث ترتيباتها وآلياتها وزمنها، لمؤتمر سوري وطني عام وشامل يُعقد في أقرب وقت ممكن.
- **تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة**، مؤلّفة من عددٍ من الممثّلين عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني السوري المعروفة باستقلاليتها ونزاهتها وخبراتها، إضافة إلى حقوقيين ومراقبين من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومن عدد من المنظمات الحقوقية العربية والدولية غير الحكومية.

تقوم اللجنة بإجراء تحقيق شامل في الكارثة المؤسفة في السويداء وأسبابها وتداعياتها، وإصدار تقريرها خلال 3 أشهر، ولائحة اتهام بأسماء مرتكبي الانتهاكات والجرائم، أيًّا كانوا ومن جميع الأطراف، وتحيلهم على القضاء المدني لاتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة. لكن هذا لا يمنع من الانتقال إلى المحاسبة مباشرة لمن يثبت تورطهم بالجرائم والانتهاكات بالدليل القاطع، لما لهذا الأمر من دور تطميني للجميع. إضافة، بالطبع، [إلى] محاسبة جميع المتورطين في الجرائم والانتهاكات في أحداث الساحل السوري في آذار/ مارس الماضي.

- **إجراء تعديلات سريعة في الإعلان الدستوري الذي صدر في آذار/ مارس الماضي** لإعطاء الخطوات والإجراءات اللاحقة شرعيتها، من خلال تكليف لجنة جديدة تأخذ في الحسبان بناء الإعلان الدستوري على أساس الوطنية السورية والمساواة الكاملة في المواطنة، بصرف النظر عن الانتماءات الأخرى، وتعديل المواد التي لا تتوافق مع هذه الفكرة المركزية (بناء الإعلان على أساس الحد الأدنى المشترك بين السوريين/ات)، إلى جانب تعديل المادة الخاصة بطريقة تشكيل مجلس الشعب، والإسراع في تشكيله من المؤهلين والأكفاء في القانون والاقتصاد والسياسة والثقافة وعلم الاجتماع، لملء الفراغ التشريعي، وليأخذ على عاتقه إصدار قوانين حديثة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، إضافة إلى المراسيم التشريعية الضرورية.
- **تفعيل بعض القوانين الخاصة**، مثل قانون الجرائم الإلكترونية وغيره من القوانين النافذة فيما يتعلّق بإثارة النعرات الطائفية وخطاب الكراهية، ريثما يتم إصدار **مرسوم تشريعي يجرِّم الخطاب الطائفي وخطاب الكراهية** بأنواعه وأشكاله وطرائقه كافة، بما يضمن تثبيت قوة القانون وشرعيته واستتباب السلم الأهلي.
- **حلّ لجنة السلم الأهلي الحالية، وتأليف لجنة جديدة من 25 عضوًا موزعين كالآتي:**

ممثل عن السلطة المؤقتة، ممثل عن وزارة العدل، ممثل عن نقابة المحامين، 3 ممثلين عن القوى السياسية، 5 ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية، وممثل واحد عن كلّ محافظة سورية (14). تقوم هذه اللجنة بوضع خطة استراتيجية كاملة وتنفيذها لتعزيز السلم الأهلي، ويستمر عملها طوال المرحلة الانتقالية، وتتضمن برامج وندوات وورشات عمل وفعاليات ميدانية ورعاية وتمويل مبادرات مجتمعية، تهدف إلى تعزيز التفاهم والتصالح بين المجتمعات السورية المتنوعة، ودمجها في الإطار الوطني. إضافة إلى **ضرورة تعديل مرسوم هيئة العدالة الانتقالية** بحيث يضمن استقلاليتها من جهة، ومشاركة المنظمات الحقوقية والمدنية التي عملت طويلًا على هذا الملف وبات لديها خبرة متراكمة من جهة أخرى.

- **تأليف لجنة دائمة لإدارة الأزمات المماثلة**، تضمّ ممثلين من الحكومة (وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الصحة، وزارة الإعلام... إلخ)، إضافة إلى ممثلين من المجتمع المدني بعددٍ مماثل، على أن تكون هذه اللجنة مخوّلة باتخاذ القرارات بما يحافظ على السلم الأهلي، ويمكّنها [من] توزيع المهمات وتنفيذها ومتابعتها بين أعضائها وفق نظام أساسي تعتمده.

- **الإعلان عن عقد مؤتمر وطني سوري عام وشامل خلال ثلاثة أشهر على الأكثر:**

تحتاج السلطة المؤقتة إلى البدء من الداخل لقطع الطريق على التدخل الخارجي في سيادة الدولة، وإلى التعامل مع أحداث السويداء والساحل بوصفهما جزءًا من الأزمة السياسية في سوريا، والتي تتطلب التخلّي بصورة نهائية عن الحلول العسكرية الأمنية، وإعادة النظر في جميع الخطوات التي اتّخذتها السلطة منذ سقوط النظام البائد في 8 [كانون الأول/] ديسمبر 2024، ويأتي في مقدَّمها ضرورة عقد مؤتمر وطني سوري عام حقيقي خلال مدة لا تزيد على 3 أشهر.

على أن يكون هذا المؤتمر:

- عادلًا من الناحية التمثيلية للشعب السوري وقواه السياسية والمدنية وفئاته الاجتماعية المتنوعة دينيًا وطائفيًا وإثنيًا، ومن الجنسين.
- أن يستمرّ في أعماله إلى حين الوصول إلى استراتيجية وطنية توافقية واضحة الخطوات، ضمن إطار زمني معقول للمرحلة الانتقالية، باستلهام روح المؤتمر السوري العام الكبير الذي استمرت أعماله لمدة 13 شهرًا تقريبًا، بدءًا من أواخر حزيران/ يونيو 1919 إلى 19 تموز/ يوليو 1920.

مهمات المؤتمر:

- تشكيل مجلس عسكري أمني مؤلّف من خمسين عضوًا مهمته إعادة بناء الجيش السوري والجهاز الأمني على أسس وطنية، ويلتزم عقيدةً وطنيةً وحسب، بإشراف من قيادة الجيش الحالية وعددٍ من الضباط المنشقين وقادة الفصائل والجماعات المسلحة الأخرى التي ما زالت خارج الجيش، وعلى التوازي يُجمع كامل السلاح الموجود في عموم الأرض السورية، ويُسلَّم إلى الدولة/ الجيش الوطني، إضافة إلى إدماج المسلَّحين الراغبين في هذا الجيش.
- وضع الإطار العام لقوانين حديثة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، وتشكيل لجنة لكتابة الدستور، وتحديد ثوابت السياسة الخارجية ومرتكزاتها الرئيسة في المرحلة المقبلة، وتشكيل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات (البرلمان والرئاسة) لإجراء انتخابات على مستوى الإدارة المحلية، وانتخابات لمجلس شعب جديد، وانتخابات رئاسية في نهاية المرحلة الانتقالية.

نحن الموقعين أدناه

ننظر إلى هذه المطالب بوصفها خطوات ضرورية وملحَّة ولازمة لبقاء سورية موحدة، ورأب الصدوع التي ألمَّت بمجتمعها خلال الأعوام الأربعة عشر الماضية وحتى اللحظة الراهنة، ومواجهة أيّ تدخلات خارجية تطمح للعبث بنسيجنا الوطني، وهي مناسبة لاستعادة الزخم الشعبي الذي عبَّر عن نفسه بقوة بعد إسقاط النظام البائد في 8 [كانون الأول/] ديسمبر الماضي، وفرصة للسلطة لاستعادة الشرعية الشعبية التي حصلت عليها في البدايات، وإثباتِ أهليتها في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

نحن السوريين اليوم أمام لحظة مفصلية وحاسمة في تاريخنا، لحظة يمكنها أن تنقلنا إلى دولة ديمقراطية حديثة تتخلَّق معها الوطنية السورية، ويُعاد فيها الاعتبار لمعنى الشعب السوري، لحظة يُصبح لدينا فيها وطنٌ حقيقي نحبه ونحترمه وندافع عنه بعقولنا وأرواحنا وأسناننا، لكنّ هذه اللحظة بمقدار ما تتطلب العقلانية والصبر، فإنّها تتطلب أيضًا بالقدر نفسه روحًا سورية مُحبَّة ومسؤولة وتشاركية وحريصة، بعيدًا من الأنانية والاستئثار والتبعية، وكلنا مسؤولون عن عدم تضييع هذه الفرصة التاريخية والثمينة.

إننا نضع هذه المبادرة بين يدي الشعب السوري لتبنّيها واعتمادها بالطرائق الممكنة كافة، ولمنحها الزخم الشعبي والقوة اللازمة في الفضاء السوري العام.

جهة الإصدار: حزب الدستور.

المصدر: مبادرة المئوية السورية، فيسبوك، 2025/7/23، شوهد في 2025/8/10، في: https://tinyurl.com/mry4ppp4

وثيقة (3)

منظمات سورية تطالب بنشر تقرير تقصّي الحقائق في أحداث الساحل

منظمات سورية تطالب بنشر تقرير تقصّي الحقائق في أحداث الساحل

تدعو المنظمات الموقّعة على هذا البيان رئيس الجمهورية العربية السورية للمرحلة الانتقالية، السيّد أحمد الشرع، إلى النشر العلني والكامل لتقرير "اللجنة الوطنية للتحقيق وتقصّي الحقائق في أحداث الساحل" (باستثناء الملاحق)، بالإضافة إلى مشاركة الإجراءات والخطوات التي ستقوم بها الحكومة فيما يخص محاسبة الجناة من جميع الأطراف، باعتبار ذلك جوهريًا في إحقاق حق الضحايا في الوصول إلى الحقيقة، والاعتراف، والمحاسبة، وجبر الضرر، سواء بالنسبة للمتضررين والمتضررات بشكل مباشر من الانتهاكات في سوريا، أو للمجتمع ككل. كما تُعدّ هذه الخطوة أساسية لضمان عدم التكرار، حيث يجب أن تبدأ التدابير الوقائية بكشف الحقائق، والاعتراف بالانتهاكات السابقة، والالتزام بمحاسبة الجناة.

إنّ النشر العلني والكامل للتقرير يُشكّل حجر الأساس في استعادة الحقيقة والثقة المجتمعية، لا سيما في ظل حملة التضليل الواسعة التي رافقت هذه الانتهاكات. كما يُعدّ هذا النشر بمثابة اعتراف رسمي بالأذى والانتهاكات التي لحقت بالضحايا، وتأكيدٍ على التزام الحكومة الانتقالية ومؤسساتها باتخاذ الإجراءات القانونية والمؤسساتية المناسبة لإحقاق حقوق الضحايا وإنصافهم/ن دون تمييز.

وبموجب القانون الدولي، فإنّ الحق في معرفة الحقيقة، معرفةً كاملة ووافية، يُعدّ حقًا من حقوق المجتمع السوري. ويشمل هذا الحق معرفة كيفية وتوقيت وأسباب الانتهاكات، بالإضافة إلى الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالظروف والأفعال التي أدت إلى هذه الانتهاكات أو ساعدت على وقوعها، بما في ذلك أيّ إغفال أو تقصير من جانب الحكومة الانتقالية في منع هذه الانتهاكات أو الاستجابة الفورية لها. كما يشمل الحق في الحقيقة الاعتراف بالضحايا، والإقرار بالأذى الذي تعرضوا له، وبالتجارب التي مرّوا بها.

وبناءً على ما سبق، وبالإضافة إلى نشر التقرير الكامل، تطالب المنظمات الموقّعة الحكومة الانتقالية بما يلي:

على الحكومة الانتقالية أن تقرن نشر التقرير باعتراف رسمي بنتائجه، مع التزام علني بتنفيذ التوصيات الواردة فيه بشفافية مطلقة؛ حيث يتجاوز هذا الالتزام كشف الوقائع نحو الوضوح في كيفية استجابة الحكومة الانتقالية للانتهاكات التي خلص التقرير إلى وقوعها.

على الحكومة الانتقالية المباشرة الفورية بتطبيق مخرجات وتوصيات التقرير كأولوية قصوى، وتوضيح خطتها التفصيلية للإجراءات التي ستتخذها بهذا الشأن، بما في ذلك خطتها لإحالة كل الجناة من جميع الأطراف إلى العدالة، وإنجاز الإصلاحات المؤسسية اللازمة لضمان عدم التكرار. حيث يُعدّ رسم ومشاركة هذه الخطط الشاملة، بشفافية، أمرًا حيويًا لضمان المساءلة، وضمان محاسبة علنية لجميع المتورطين، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات الواجبة على الحكومة الانتقالية بملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من جميع الأطراف، وتقديم ضمانات عدم تكرارها.

على الحكومة الانتقالية ضمان ملاحقة المنتهكين ملاحقات قضائية فعّالة، ومستقلة، ومحايدة، وعادلة، تتماشى مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد شكّلت مجازر الساحل لحظة مفصلية في مرحلة الانتقال الهشة التي تمرّ بها سوريا، وأسفرت عن زعزعة عميقة للنسيج الوطني. واليوم، يخشى الكثير من السوريين والسوريات أن تمثّل أعمال العنف الأخيرة والمستمرة في محافظة السويداء نقطة تحول أكثر تدميرًا. لذلك نشدد على أنّ الشفافية في نشر التحقيقات والنتائج تُعدّ شرطًا أساسيًا للوقاية وضمان عدم التكرار، إضافة إلى أنّ التعامل

الجدّي مع نتائج هذه التحقيقات بشكل يضمن استعادة وترسيخ سيادة القانون، ومنع الإفلات من العقاب، هو ما يؤدي إلى سلم أهلي واستقرار مستدامين. فلا يمكن لأي انتقال حقيقي أن يتحقق في ظل تفلّت السلاح، وغياب مؤسسات دولة فاعلة، ومساءلة قضائية مستقلة.

البرنامج السوري للتطوير القانوني – المركز السوري للإعلام وحرية التعبير – الشبكة السورية لحقوق الإنسان – النساء الآن للتنمية – اليوم التالي – المركز السوري للعدالة والمساءلة – حملة من أجل سوريا – دولتي – دار عدالة – منصة تأكد – محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان – مجموعة السلم الأهلي (سين) – ميثاق حقيقة وعدالة (مبادرة "تعافي" – رابطة تآزر للضحايا – ائتلاف أهالي المختطفين على يد داعش (مسار) – عائلات من أجل الحرية – رابطة عائلات قيصر – رابطة عائلات للحقيقة والعدالة).

جهة الإصدار: منظمات حقوقية سورية.

المصدر: الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2025/7/24، شوهد في 2025/8/10، في: https://tinyurl.com/3ra2yfjr

الوقائع الفلسطينية

Palestine Over Two Months

يتضمن هذا التقرير توثيقًا لأهم الوقائع الفلسطينية والأحداث المرتبطة بالصراع العربي – الإسرائيلي، في المدة 1 تموز/ يوليو – 31 آب/ أغسطس 2025.

كلمات مفتاحية: فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي – الإسرائيلي.

Keywords: Palestine, Israel, Arab-Israeli Conflict.

2025/7/1 أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قرارها تشكيل فريق قانوني وطني لمتابعة ملف دعاوى التعويضات الإسرائيلية، وذلك في سياق أزمة أموال المقاصّة المرتبطة بما تُسمّيه إسرائيل "قضية التعويضات".

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/7/1)

2025/7/2 صوّت مجلس العموم البريطاني، بأغلبية 385 نائبًا مقابل 26 آخرين، على تعديل قانون الإرهاب لعام 2000 بما يقضي بحظر حركة "فلسطين أكشن" وتصنيفها منظمة إرهابية.

(الجزيرة نت، 2025/7/2)

2025/7/3 أعلن الجيش الإسرائيلي انتهاء عملية "عربات جدعون" وبدء عملية "الأسد ينهض"، مشيرًا إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة من الحرب في قطاع غزة.

(القدس العربي، 2025/7/3)

2025/7/5 رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، التعديلات التي تريد حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إدخالها على مقترح وقف إطلاق النار في قطاع غزة. وأعلن مكتبه في بيان له أن التعديلات التي قدّمتها حماس على الاقتراح القطري غير مقبولة من الجانب الإسرائيلي.

(العربي الجديد، 2025/7/5)

2025/7/6 نفّذ جيش الاحتلال الإسرائيلي ضربات جوية استهدفت مواقع في محافظة الحديدة غرب اليمن، وذلك عقب تحذيرات وجّهها إلى الموجودين في موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، إضافة إلى محطة كهرباء الحديدة – رأس الخطيب، مبررًا أنها "تحت سيطرة نظام الحوثي الإرهابي".

(رويترز، 2025/7/6)

2025/7/7 أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن استيلائها على مساحة 744 دونمًا من أراضي المغير وجبعيت، شمال شرق رام الله، وفق إعلان جديد تحت مسمّى "أراضي الدولة"، الذي تتخذه حجّة من أجل السيطرة ومصادرة المزيد من الأراضي.

(هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، 2025/7/7)

2025/7/7 شاركت أكثر من 25 منظمة في تظاهرة نُظّمت أمام البيت الأبيض في واشنطن، رفضًا لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى الولايات المتحدة الأميركية.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/7/7)

2025/7/9 تسلّمت وزارة الدفاع الإسرائيلية شحنة عسكرية من الولايات المتحدة تضم عشرات الجرافات من طراز D9، التي تستخدمها إسرائيل في عمليات الهدم والتجريف داخل قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك بعد أن صدّقت الإدارة الأميركية مؤخرًا على الإفراج عنها.

(عرب 48، 2025/7/9)

2025/7/11 جدّد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، دعوته إلى اعترافٍ مشترك بدولة فلسطين من جانب فرنسا والمملكة المتحدة، معتبرًا أن ذلك يعيد إحياء مسار حلّ الدولتين ويفتح أفقًا سياسيًا للسلام.

(الشرق الأوسط، 2025/7/11)

2025/7/11 رفع الناشط الفلسطيني محمود خليل دعوى/ مطالبة قانونية ضد إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، طالب فيها بتعويض قدره 20 مليون دولار أميركي، على خلفية احتجازه من سلطات الهجرة الأميركية منذ آذار/ مارس 2025 مدة أكثر من مئة يوم، بسبب دوره القيادي في مظاهرات التضامن مع فلسطين.

(رويترز، 2025/7/11)

2025/7/12 طالب نحو 60 نائبًا من حزب العمال البريطاني الحكومة بالاعتراف الفوري بدولة فلسطين، وذلك في رسالة وجّهوها إلى وزير الخارجية ديفيد لامي، حذّروا فيها من أن غزة تتعرض لما وصفوه بـ "تطهير عرقي".

(ميدل إيست مونيتور، 2025/7/12)

2025/7/13 انطلقت سفينة "حنظلة" من شواطئ إيطاليا في اتجاه قطاع غزة، في محاولة جديدة من تحالف أسطول الحرية لكسر الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على القطاع.

(الجزيرة نت، 2025/7/13)

2025/7/13 أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة عن ارتفاع حصيلة ضحايا الإبادة الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال في القطاع منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى 58026 شهيدًا و138520 جريحًا. ولفتت إلى ارتفاع عدد الضحايا أثناء محاولتهم الحصول على مساعدات إنسانية من مراكز المساعدات الأميركية - الإسرائيلية المزعومة إلى 833 شهيدًا و5432 جريحًا منذ 27 أيار/ مايو 2025.

(المركز الفلسطيني للإعلام - غزة، 2025/7/13)

2025/7/16 استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية مواقع في العاصمة السورية دمشق، شملت محيط قصر الرئاسة ومبنى رئاسة الأركان في وزارة الدفاع، ما أدى إلى أضرار واسعة في الموقعين، في إطار تصعيد عسكري متواصل على المدينة.

(الجزيرة، 2025/7/16)

2025/7/20 أطلق رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، حملة اتصالات دولية واسعة مع قادة العالم والمنظمات الدولية، داعيًا إلى

التدخل العاجل لوقف ما وصفه بـ "جريمة التجويع" التي يتعرض لها الفلسطينيون في قطاع غزة.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/7/20)

2025/7/20 شارك تونسيون، بمبادرة من تنسيقية العمل المشترك من أجل فلسطين، في مسيرة حاشدة في شارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة تونس، احتجاجًا على سياسة التجويع وحرب الإبادة المتواصلة في قطاع غزة.

(العربي الجديد، 2025/7/20)

2025/7/21 شبّهت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيزي، تعمّد إسرائيل تجويع نحو مليونَي إنسان وقتل الأطفال في قطاع غزة بجرائم النازية.

(وكالة الأناضول، 2025/7/21)

2025/7/21 أكّد مدير مجمع الشفاء الطبي في غزة، محمد أبو سلمية، أن الوضع في القطاع بلغ مرحلة كارثية، في إثر نفاد جميع المواد الطبية والغذائية والوقود بالكامل، ما أدى إلى توقف عمل المستشفيات وإغلاقها كليًا في مختلف أنحاء القطاع.

(عرب 48، 2025/7/21)

2025/7/22 أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، متهمةً إياها بالتحيّز ضد إسرائيل والترويج لقضايا وصفتها بأنها "مثيرة للانقسام".

(وزارة الخارجية الأميركية، 2025/7/22)

2025/7/23 شهد ريف القنيطرة الأوسط تحركًا جديدًا للقوات الإسرائيلية، تمثّل في توغلها في اتجاه قرية الحلبي، في إطار استمرار تحركاتها العسكرية جنوب سورية.

(المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2025/7/23)

2025/7/23 صوّت الكنيست الإسرائيلي بأغلبية 71 عضوًا مقابل 13 لصالح قرار/ إعلان غير ملزم يدعو حكومة الاحتلال إلى فرض "السيادة الإسرائيلية" على الضفة الغربية بما فيها غور الأردن، في خطوة تمهّد سياسيًا لمسار الضم.

(الجزيرة نت، 2025/7/23)

2025/7/25 أجرى وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، اجتماعًا في العاصمة الفرنسية باريس مع وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، برعاية المبعوث الأميركي إلى سورية، توم براك، بهدف "الحوار والتوصل إلى تفاهمات أمنية بشأن جنوبي سورية".

(تلفزيون سوريا، 2025/7/25)

2025/7/24 كشف عبد الملك الحوثي، زعيم جماعة أنصار الله في اليمن، أن جماعته نفّذت منذ بداية عمليات "الإسناد" لقطاع غزة 1679 عملية عسكرية تنوّعت بين صواريخ وطائرات مسيّرة وزوارق حربية. وأوضح أن اليمن تعرّض خلال الفترة نفسها لـ 2843 غارة وقصفًا بحريًا، أسفرت عن سقوط مئات الشهداء والجرحى.

(العربي الجديد، 2025/7/24)

2025/7/24 أعلن ديوان رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إعادة فريق التفاوض الإسرائيلي من العاصمة القطرية الدوحة إلى إسرائيل متذرعًا بردّ حماس على مقترح الهدنة.

(رويترز، 2025/7/24)

2025/7/24 نظّم نواب في البرلمان الجزائري وقفةً رمزيةً أمام مقرّ البرلمان، للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني والتنديد بسياسات التجويع التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في حق المدنيين في قطاع غزة، مؤكدين دعمهم لرفع الحصار ووقف العدوان.

(الإذاعة الجزائرية، 2025/7/24)

2025/7/24 دعا الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، إلى التدخل العاجل للسماح لمنظمات الأمم المتحدة بإدخال المساعدات الغذائية والطبية إلى قطاع غزة. وطالب المجتمع الدولي بإيجاد آليات فورية لإدخال مئات آلاف الأطنان من المساعدات الإنسانية المتكدّسة في محيط القطاع، محذرًا من تفاقم الكارثة الإنسانية نتيجة سياسات الحصار والتجويع.

(رويترز، 2025/7/24)

2025/7/25 نظّمت مؤسسة "أطباء ضد الإبادة" في واشنطن سلسلة وقفات احتجاجية أمام الكونغرس، والسفارتين المصرية والإسرائيلية، والبيت الأبيض، للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، وإنهاء سياسة التجويع التي تتبعها إسرائيل. وندّد المحتجون بما وصفوه بـ "مصائد الموت" المرتبطة بمؤسسة "غزة الإنسانية"، مطالبين بوقف نشاطها والسماح بإدخال المساعدات عبر المنظمات الدولية والأمم المتحدة.

(ميدل إيست مونيتور، 2025/7/25)

2025/7/27 قال رئيس حركة حماس في قطاع غزة، خليل الحية، إنه لا معنى لاستمرار المفاوضات أمام تنكّر الاحتلال الإسرائيلي لنتائج المفاوضات الأخيرة، ومحاولة مواصلة الابتزاز والمماطلة واستخدام المفاوضات غطاءً وأداة للتجويع، واستمرار حرب الإبادة.

(الموقع الرسمي لحركة حماس، 2025/7/27)

2025/7/27 ترأس وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، بالشراكة مع الجمهورية الفرنسية، مؤتمرًا دوليًا رفيع المستوى في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك لتسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية وتنفيذ حلّ الدولتين.

(وكالة الأنباء السعودية "واس"، 2025/7/27)

2025/7/27 وصلت سفينة "حنظلة" التابعة لمجموعة "أسطول الحرية"، إلى المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة، حيث اعترضتها قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي واحتجزتها قسرًا.

(عرب 48، 2025/7/27)

2025/7/28 أعلنت الإدارة الأميركية رفضها المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حلّ الدولتين، معتبرةً أنه "غير مُجدٍ وفي توقيت غير مناسب"، وأنه قد يؤدي إلى "إطالة أمد الحرب" ويقوّض المساعي الدبلوماسية الجارية.

(وزارة الخارجية الأميركية، 2025/7/28)

2025/7/29 أصدرت قرابة عشرين دولة مشاركة في المؤتمر الدولي لتنفيذ حلّ الدولتين في نيويورك بيانًا مشتركًا عرضت فيه تصوّراتها لنتائجه والخطوات اللاحقة لتحقيق حلّ الدولتين. وصدر البيان باسم الرئيسين المشاركين فرنسا والسعودية، وبمشاركة رؤساء مجموعات العمل: البرازيل، وكندا، ومصر، وإندونيسيا، وإيرلندا، وإيطاليا، واليابان، والأردن، والمكسيك، والنرويج، وقطر، والسنغال، وإسبانيا، وتركيا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية.

(بعثة فرنسا لدى الأمم المتحدة – إعلان نيويورك، 2025/7/29)

2025/7/29 أعلنت الحكومة الهولندية فرض حظر دخول على الوزيرين الإسرائيليين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، واعتبارهما "شخصين غير مرغوب فيهما"، مع التعهّد بتسجيل اسميهما في نظام شنغن للممنوعين من الدخول. وجاء القرار وفقًا لرسالة وجّهها وزير الخارجية، كاسبار فيلدكمب، إلى أعضاء البرلمان، أشار فيها إلى تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة.

(رويترز، 2025/7/29)

2025/7/29 نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم استهدفت منشآت فلسطينية في مدينتَي القدس المحتلة وقلقيلية في الضفة الغربية، بالتوازي مع حملة اقتحامات تخلّلتها اعتقالات وتنكيل لنحو 30 فلسطينيًا. وفي القدس، هدمت جرافات الاحتلال شقتين سكنيتين في حي وادي قدوم في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، بمساحة إجمالية تقارب 120 مترًا مربعًا، ما أدى إلى تشريد 9 أفراد من العائلة.

(العربي الجديد، 2025/7/29)

2025/7/30 أكد الأمين العام لحزب الله، نعيم قاسم، أن الأولوية في المرحلة الراهنة تتمثّل في إعادة الإعمار ووقف العدوان على لبنان، وليس ملف السلاح. وشدد على أن سلاح المقاومة مخصص حصرًا لمواجهة إسرائيل، ويُعدّ شأنًا داخليًا لبنانيًا يندرج ضمن عناصر قوة البلاد، مؤكدًا أنه لن يُسلَّم لإسرائيل.

(الجزيرة نت، 2025/7/30)

2025/7/30 أعلن رئيس وزراء مالطا، روبرت أبيلا، أن بلاده ستعترف رسميًا بالدولة الفلسطينية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2025.

(رويترز، 2025/7/30)

2025/7/30 أعلنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) تنفيذ ثلاث عمليات عسكرية استهدفت ثلاثة أهداف إسرائيلية في يافا وعسقلان والنقب داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستخدام خمس طائرات مسيّرة.

(العربي الجديد، 2025/7/30)

2025/7/30 وزّعت فرنسا بيانًا منفصلًا بعنوان "نداء نيويورك" في ختام اليوم الثاني من المؤتمر الدولي لحلّ الدولتين المنعقد في نيويورك.

(فرانس 24، 2025/7/30)

2025/7/31 دانت إسرائيل كندا لاعتزامها الاعتراف بدولة فلسطين، معتبرة إعلان رئيس الوزراء الكندي، مارك كارني، بهذا الخصوص أنه "حملة ضغط دولية مشوّهة" لن تؤدي إلا إلى "تعزيز موقف حماس على طاولة المفاوضات في لحظة حرجة".

(التلفزيون العربي، 2025/7/31)

2025/7/31 أعلن مكتب رئيس الوزراء البرتغالي، لويس مونتينيغرو، أن الحكومة ستبدأ مشاورات مع الرئيس والبرلمان تمهيدًا للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2025. وأوضح البيان أن هذا الاعتراف يُبحث ضمن إجراء قد يُستكمل خلال أسبوع انعقاد الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

(وكالة الأنباء السعودية "واس"، 2025/7/31)

2025/7/31 أعلنت كندا نيّتها الاعتراف بدولة فلسطين خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2025. وعلّق الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، على هذه الخطوة، بأن اعتزام كندا الاعتراف بدولة فلسطين سيجعل التوصل إلى اتفاقٍ تجاري معها "صعبًا جدًا".

(رويترز، 2025/7/31)

2025/8/7 قررت حكومة جمهورية سلوفينيا منع استيراد منتجات المستعمرات الإسرائيلية وتصدير السلع إليها، إضافة إلى الحظر الشامل على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل واستيرادها منها وعبورها عبر أراضيها.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/8/7)

2025/8/7 وافق مجلس الوزراء اللبناني على الأهداف الواردة في "الورقة الأميركية" الخاصة بتثبيت اتفاق وقف الأعمال العدائية، وذلك بعد إدخال تعديلات لبنانية عليها. وأعلن وزير الإعلام

اللبناني، بول مرقص، أن الحكومة أقرت مبدأ إنهاء الوجود المسلّح غير الحكومي على كامل الأراضي اللبنانية، بما يشمل حزب الله، مع التأكيد على نشر الجيش اللبناني في المناطق الحدودية، بانتظار خطة تنفيذية يقدّمها الجيش لتطبيق هذه الأهداف.

(الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية، 2025/8/7)

2025/8/9 صدر بيان مشترك عن بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا ونيوزيلندا رفضت فيه قرار إسرائيل احتلال قطاع غزة وإجراءاتها لضم الضفة الغربية، وجددت مطالبتها بوقف جرائم الإبادة والتجويع والتهجير وما نتج منها من كارثة إنسانية مستمرة في القطاع، وأكدت على أهمية تمكين السلطة من ممارسة ولايتها السياسية والقانونية على القطاع باعتباره جزءًا لا يتجزأ من أرض دولة فلسطين.

(وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، 2025/8/9)

2025/8/15 قال وزير الخارجية الإسباني، خوسيه مانويل ألباريس، إن قرار الحكومة الإسرائيلية بناء 3000 وحدة استيطانية في الضفة الغربية يشكّل انتهاكًا جديدًا للقانون الدولي ويُقوّض طريق حل الدولتين.

(وكالة الأناضول، 2025/8/15)

2025/8/18 أصدر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مرسومًا رئاسيًا بتشكيل لجنة صياغة الدستور المؤقت للانتقال من السلطة إلى الدولة، في إطار التحضير للانتخابات العامة بعد وقف العدوان وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتولّي دولة فلسطين مسؤولياتها في قطاع غزة.

(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2025/8/18)

2025/8/20 أقرت سلطاتُ الاحتلال الإسرائيلي نهائيًا خطة البناء الاستيطاني في منطقة E1 الواقعة شرق القدس، بما يشمل آلاف الوحدات الاستيطانية، في خطوة من شأنها فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وقطع التواصل الجغرافي الفلسطيني، بما يهدد عمليًا فرص قيام دولة فلسطينية مستقبلية متصلة الأراضي.

(الجزيرة نت، 2025/8/20)

2025/8/21 تسلّم الجيش اللبناني الدفعة الأولى من الأسلحة الموجودة داخل عدد من المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك ضمن المرحلة الأولى من خطة نزع سلاح المخيمات بالتنسيق مع اللجنة الأمنية الفلسطينية - اللبنانية. وتأتي الخطوة في إطار تفاهم رسمي لبناني - فلسطيني يهدف إلى وضع السلاح داخل المخيمات تحت إشراف الدولة اللبنانية، على أن تُستكمل عمليات التسليم تباعًا في باقي المخيمات.

(وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، 2025/8/21)

2025/8/24 شارك أكثر من 10 آلاف شخص في تظاهرة مؤيدة للفلسطينيين في كوبنهاغن، دعوا خلالها إلى إنهاء الحرب في قطاع غزة، وحثّوا الحكومة الدنماركية على الاعتراف بدولة فلسطين. وشارك فيها نحو 100 منظمة، من بينها أوكسفام وغرينبيس ومنظمة العفو الدولية، إلى جانب نقابات وأحـزاب سياسية وتجمعات فنانين وناشطين.

(عرب نيوز، 2025/8/24)

2025/8/25 أقدم مستوطنون على النفخ في بوق "الشوفار" داخل باحات المسجد الأقصى أثناء اقتحامه، في حين شهدت مناطق متفرقة من الضفة الغربية اعتداءات نفّذها مستوطنون. وحذّرت محافظة القدس من خطورة هذه الممارسة، معتبرةً أنها لم تعد طقسًا دينيًا عابرًا، بل أداة لفرض سيادة الاحتلال المزعومة وتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأقصى.

(الجزيرة نت، 2025/8/25)

2025/8/25 واصل جيش الاحتلال الإسرائـيلي توغلاته في جنوب سورية، حيث تقدّمت قوة إسرائيلية إلى بلدة بيت جن في ريف دمشق الغربي، على بُعد نحو 50 كيلومترًا من مركز العاصمة.

(العربي الجديد، 2025/8/25)

2025/8/25 عقد مجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي اجتماعًا طارئًا في مقر الأمانة العامة للمنظمة في مدينة جدة، بدعوة من تركيا، بهدف بلورة موقف إسلامي موحّد وحشد المجتمع الدولي لوقف الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

(اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي "يونا"، 2025/8/25)

2025/8/27 أعلنت جماعة أنصار الله (الحوثيون)، تنفيذ عملية عسكرية استهدفت مطار اللد (بن غوريون) في منطقة يافا داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، باستخدام صاروخ باليستي فرط صوتي من طراز "فلسطين 2". وأوضح المتحدث العسكري باسم الجماعة أن العملية جاءت في إطار ما وصفه باستمرار "الإسناد" لقطاع غزة، مشيرًا إلى أن الصاروخ استهدف المطار على نحو مباشر.

(شفق نيوز، 2025/8/27)

2025/8/28 استُكملت عملية تسلّم السلاح من داخل المخيمات الفلسطينية جنوب نهر الليطاني، حيث جرى تسليم دفعات من السلاح الثقيل لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمات الرشيدية والبص والبرج الـشمالي، ووُضعت جميعها في عهدة الجيش اللبناني.

(الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية، 2025/8/28)

2025/8/29 شارك آلاف المغاربة في وقفات احتجاجية أمام المساجد دعمًا لقطاع غزة ورفضًا لحرب الإبادة وسياسة التجويع التي يمعن جيش الاحتلال الإسرائيلي في فرضها على القطاع.

(أفريقيا برس، 2025/8/29)

2025/8/29 أقام مستوطنون بؤرةً استيطانيةً جديدة على أراضي بلدة بيت دجن جنوب شرق نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة.

(المركز الفلسطيني للإعلام - غزة، 2025/8/29)

2025/8/30 ألغى وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، تأشيرات دخول الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، ونحو 80 مسؤولًا فلسطينيًا آخرين قُبيل الاجتماعات السنوية الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة في أيلول/ سبتمبر 2025 في نيويورك.

(وكالة أسوشيتد برس، 2025/8/30)

2025/8/31 هاجم جيش الاحتلال الإسرائيلي عدّة مواقع في جنوب لبنان شملت مناطق علي الطاهر والنبطية الفوقا وكفر تبنيت والدبشة، في سلسلة غارات جوية كثيفة وُصفت بأنها "أحزمة نارية". وزعم الاحتلال أن القصف استهدف "بنى تحتية ووسائل قتالية لحزب الله".

(الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية، 2025/8/31)

2025/8/31 أعلن مجلس مستوطنة كريات أربع إنشاء حيّ استيطاني جديد في محيط المستوطنة جنوب مدينة الخليل في الضفة الغربية المحتلة.

(وكالة الأناضول، 2025/8/31)

صـدر حديـثًا

تـأليف: محمود باكير

هندسة "الهوية الوطنية"... سورية المستقبل

صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **هندسة "الهوية الوطنية"... سورية المستقبل**، من تأليف محمود باكير، ويقع في 248 صفحة. ويشمل ملخّصًا تنفيذيًا، ومقدّمة، وخمسة فصول، وخاتمة، إضافة إلى قائمة مراجع وفهرس عامّ.

مراجعات الكتب

Book Reviews

المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/WCEC1116

سجى طرمان | Saja Torman*

حرب، فاتفاقِ سلام، فانهيار، فحرب: معضلات صنع السلام في السودانَين

War, Peace Agreement, Collapse, War Again: The Cycle of Peacebuilding in the Sudans

عنوان الكتاب في لغته:

When Peace Kills Politics: International Intervention and Unending Wars in the Sudans.

عنوان الكتاب: حين يقتل السلام السياسة: التدخل الدولي وحروب لا تنتهي في السودانَين.

المؤلف: شاراث سرينيفاسان Sharath Srinivasan.

سنة النشر: 2021.

الناشر: هيرست للنشر C. Hurst & Co.

عدد الصفحات: 381.

* باحثة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.
Email: saja.torman@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

يطرح شاراث سرينيفاسان، بعد عقود من الحكم الاستعماري، والحروب الأهلية، وعمليات حفظ السلام و"صنع السلام" في السودان وجنوبه، في كتابه **حين يقتل السلام السياسة: التدخل الدولي وحروب لا تنتهي في السودانَين**، سؤالًا جوهريًا هو: ما الذي يُشكّل "السلام" اليوم في هذين البلدين؟ وكيف يمكن أن تتحوّل جهود إنهاء الحرب إلى عامل يعمّق العنف ويُضعف السياسة المدنية اللاعنفية بدلًا من أن يؤسّس لها؟ يقدّم الكتاب مادة غنية لتاريخ التدخلات الدولية في السودانَين منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، ويبيّن كيف اكتسب خطاب "السلام" طابعًا أوروبيليًا (نسبة إلى جورج أورويل) لافتًا، فـ "السلام الدائم" كثيرًا ما يعني في الواقع شكلًا آخر من الحرب المستمرة. ويمكن قراءة الكتاب، في أفضل وجوهه، بوصفه تعليقًا نقديًا يقظًا على حدود عمليات السلام في الربع الأول من هذا القرن، وسيظلّ، كما يبدو، مرجعًا نظريًا مهمًا لفهم ديناميات الحرب والسلام المتقطعة التي تُستخدم لترميم تسويات سياسية واقتصادية هشّة، أو بالأحرى "لاتسويات"، يأمل كثيرون أن ينتج منها حالة "سلام".

تقوم حجة الكتاب المركزية على تحليل الكيفية التي يمكن أن يؤدّي بها صنع السلام نفسه إلى إفراغ المجال السياسي المدني من مضمونه، عبر الوسائل الأداتية التي يعتمد عليها، والغايات التي يمنحها القيمة الأعلى. فالإشكال، كما يؤكد سرينيفاسان، ليس في المنتَج فحسب، بل أيضًا في عملية "صنعه" نفسها (ص 50). وفي ضوء ذلك، ينطلق من هدف كشف آليات عمل التدخلات الخارجية في صنع السلام وإلقاء أضواء جديدة على أسباب فشلها، ثم فحْص إن كان هذا الفشل سمة متأصّلة في أشكال صنع السلام المعاصرة، لا أخطاء في التنفيذ فحسب، وبما ينير البصيرة لإعادة التفكير في مشروع صنع السلام برمّته (ص 11).

يتخذ الكتاب من فكر حنّة أرندت السياسي بوصلةً نظرية لتفكيك العلاقة بين العنف والسياسة في سياق الحرب الأهلية. وانطلاقًا منه، يجادل سرينيفاسان بأن الحرب الأهلية ليست "قوة غاشمة" فحسب، بل هي فعل سياسي يمنحه الناس معنى، ويبرّرون من خلاله النضال العنيف أو يحكمون عليه (ص 18). وبناء عليه، يصل إلى أطروحته الأشدّ حدة ألا وهي أن مشروع "السلام" نفسه قد يقتل السياسة ويغذّي العنف، حين تُدار عملياته بعقلية الوسائل والغايات وبمنطق "السلام الممكن كيفما اتّفق" Make-do Peace. ففي السودان، كان لا بدّ من محاولة بناء عالمٍ جديد تُمارَس فيه سياسة مدنية لاعنفية، لكنّ المفارقة التراجيدية أن محاولة بناء هذا العالم السياسي المختلف قوّضته أثناء بنائه (ص 13).

فمن أواخر تسعينيات القرن العشرين إلى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، تعاقبت أكثر من اثنتي عشرة مبادرة سلام في السودان، استهدفت صراعاتٍ تشمل عشرات الفصائل المسلحة، من دون أن تنجح في إنهاء الحروب[1]، أو تأسيس سياسة مدنية جديدة، بل إن الاتفاقات التي أُبرمت، وفي مقدمتها اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) عام 2005، سرعان ما تفككت ومهّدت لصراعات أشدّ عنفًا. ويتتبع سرينيفاسان الترابط العميق بين هذه الصراعات المتعددة ومبادرات صنع السلام، محلّلًا سلوك الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين بوصفه جزءًا من منطق استدامة الحروب التي لا تنتهي في السودانَين.

يقع الكتاب في 381 صفحة موزعة على عشرة فصول. يقدّم الفصل الأول تأطيرًا نظريًا يشرح أسباب اختلاف الكتاب عن الأدبيات السائدة في دراسات السلام، وعن بعض المقاربات البديلة، ويبيّن ما جعل المؤلف يرى في فكر أرندت أداةً تفسيرية أعمق لفشل عمليات السلام في السودانَين. وانطلاقًا من هذا الفصل، يعالج النصف الأول من الكتاب (الفصول الثاني حتى الخامس) مسار صياغة اتفاقية السلام الشامل في سياقها التاريخي عبر مجموعة من اللحظات المفصلية، موضحًا كيف جرت هندسة عملية السلام ضمن منطق "الصنع" و"التبسيط" و"الكذب"، وكيف أسهم ذلك كله في إضعاف السياسة المدنية وتعزيز العنف، خاصة عبر تشابك مفاوضات الجنوب مع تصاعد حرب دارفور. أما النصف الثاني (الفصول السادس حتى الثامن، ثم الخاتمة) فيتتبّع آثار تلك العملية فيما بعد اتفاقية السلام الشامل من قبيل إفراغ السياسة من مضمونها في الشمال، وفشل "التأسيس" في جنوب السودان، واستمرار الدوران في حلقات مفرغة من الحرب، والتدخل، وصنع السلام، وصولًا إلى ما بعد ثورة عام 2019 وإمكانية "البداية من جديد". ويطرح الكتاب، في أكثر قراءاته جرأة، سؤالًا مؤرقًا هو: إذا كان "السلام" كما يُمارس اليوم يبرّر وسائل مدمّرة ويُقصي الفعل السياسي المدني، فهل نحتاج إلى إعادة التفكير في تعريف السلام وصنعه جذريًا، أو حتى إلى التخلي عن لغة "الصنع" نفسها، لصالح تخيّل سياسات مدنية لاعنفية تُعاد فيها السياسة إلى قلب الفعل الإنساني؟ (ص 15).

أولًا: أرندت ومنطق الفعل السياسي المدني

يربط المؤلف حججه المركزية بفكر أرندت السياسي، منطلقًا من ضرورة اتخاذ نقطة بدء مغايرة للفكر والممارسة السائدَين في مجال صنع السلام. فيستعين بروح فكرها وأطروحاتها حول العنف والفعل،

1 ينظر: أحمد إبراهيم أبوشوك، **اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020)** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025).

والحرب والسياسة، للنظر إلى عملية صنع السلام بوصفها ممارسة سياسية مشحونة بالخيارات والافتراضات، لا تقنية لحل النزاعات فحسب، مقدّمًا أدواتٍ تحليليةً تساعد في تفسير منطق صنع السلام ونتائجه في السودان (ص 44). وينطلق من عرضٍ مكثف لفهم أرندت للسياسة والعنف والحرب، بما يتيح منظورًا مختلفًا لفهم العلاقة المعقدة بين صنع السلام ومنطق العنف والعمل السياسي المدني، ومن ثم قراءة جديدة لفشل عملية السلام في السودان وعجزها عن إنجاز سياسة مدنية لاعنفية[2].

لا تتناول أرندت صنع السلام مباشرة، لكنّ اهتمامها ينصبّ على مخاطر إخضاع السياسي لمنطق الأدوات والوسائل (ص 50). ويركّز اهتمامها على البحث في العناصر الأساسية لما تسميه "السياسة الأصيلة"، أي الحياة العامة؛ وهو بحث ينصبّ، على نحو خاص، على مفاهيم "الحرية" و"الفعل" و"المجال العام"، وعلى العلاقة التي تربط هذه المفاهيم بالإطار المفهومي الذي تطوره في كتابها **الشرط الإنساني**[3]. وحين تعطي هذه الأفكار نكهتها الخاصة، فإنها ليست عصية على الفهم، أو منقطعة عن الواقع السياسي القائم لتعمل بوصفها أدوات أدبية أو تأملية فحسب[4]. فكان همّ أرندت الرئيس هو استعادة الفهم الأصيل للسياسة بوصفها ما يحدث عندما يجتمع البشر ليتحاوروا ويحكموا في قضايا تتجاوز حياتهم الخاصة، فيُنشئون بذلك حيّزًا سياسيًا أو مجالًا عامًا. وترى أرندت أنّ هذا الفهم للسياسة بوصفها "فعلًا" يجب أن يُفصل تمامًا عن مفهوم "العمل". فالعمل، في نظرها، هو صنع الأشياء؛ أي استخدام الوسائل لتحقيق غايات، وهو نشاط ينطوي بالضرورة على أحد أشكال العنف. أما الفعل السياسي، فهو قدرة البشر الفريدة على تخيّل عالم مشترك فيما بينهم عبر الحوار، وهو ما قد يقود إلى اتخاذ قرارات لصنع أشياء أو وضع قوانين وقواعد وأنماط للحكم. غير أن هذه الأشياء، على الرغم من ضرورتها لدعم الفعل السياسي وتنظيمه، ليست هي السياسة ذاتها (ص 13).

يُعدّ إخضاعُ المجال السياسي لمنطق الأدوات المنطقَ الحاكم لعمليات صنع السلام في الحروب الأهلية، مهما اختلفت مرجعياتها الليبرالية أو الواقعية أو تلك المقاربات التي تجمع بين التحليل الدولتي Statist، والاقتصاد السياسي Political-economy Oriented وبناء السلام المحلي التحويلي Local Transformational Peacebuilding. ومن هذا المنظور، يساعد فكر أرندت في الكشف عن القاسم المشترك بين هذه المقاربات، والمتمثل في وجود شيء قسري ومصطنع في عملية السلام في السودان، يسعى لتحقيق غايات محددة سلفًا بوسائل انتهازية، على نحو يتعارض مع جوهر السياسة المدنية (ص 55)؛ فصنع السلام التقليديّ، كما يبيّن المؤلف، يميل إلى تقليص الأبعاد السياسية للحرب وتحويلها إلى صراع قوة غاشمة، عبر تهميش سياقها السياسي لصالح حلول سريعة ومباشرة، كاختزال صراع مركّب إلى حرب موارد تُسوَّى بصفقة نخبويّة، أو إلى ثنائية شمال – جنوب على الرغم من تعقّده وثرائه السياسي (ص 48). ويقدّم المؤلف، عبر عدسة أرندت، طريقة مختلفة لفهم التوتر بين صنع السلام، ومنطق العنف، والعمل السياسي المدني؛ فيرسم منهجًا لتمييز العنف من الحرب والسياسة والسلام، ويفتح العين على فضاءات السياسة في الحاضر، وما تفعله بها عملية صنع السلام أثناء ممارستها (ص 53). وفي هذا الإطار، يكمن الإسهام الأبرز في الكتاب ليعيد موقَعة الفعل السياسي المدني في عمليات السلام من دون اختزالها ضمن منطق "المشكلة والحل". ومع ذلك فهو لا يعِد بقوالب جاهزة أو أدواتٍ أذكى، بل يذكّر بأن التفكير في منطق الوسيلة والغاية نفسه جزء من المشكلة التي ينبغي نقدها قبل ادعاء حلّها.

ثانيًا: أنماط صنع السلام الأداتية بما تنطوي عليه من تبسيط وكذب

يطرح المؤلّف سؤالًا محوريًا فحواه: ما الذي يحرّك ممارسة صنع السلام؟ ويؤكد، منذ البداية، أن البحث عن دافع واحد أو منطق موحّد خلف عملية صنع السلام ضربٌ من الوهم. ففي حالة السودان تحديدًا، شارك في العملية عدد كبير من الفاعلين حملوا معهم أهدافًا متعددة ومتبدّلة ومتعارضة؛ ما يجعل ممارسة صنع السلام نتاجًا لتقاطع هذه الغايات المتضاربة، لا لتجسيد منطق واحد حاكم. لذلك، تبدو الانتقادات التي تفترض وجود "فشل واحد" لصنع السلام مضللة، لأن التوافق على معنى "السلام" نفسه لم يتحقق أصلًا (ص 69). وتتفاقم هذه المشكلة في السودان بسبب كثرة جيرانه وتنوع أدوارهم، من خصوم يخوضون حروبًا بالوكالة، أو حلفاء يطاردون أعداء مشتركين، أو وسطاء يروّجون لرؤى عن

---

2 اتقدت شرارة إعادة التفكير، كما يروي المؤلف، أثناء تدريسه مادة السياسة الدولية ونقاش التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي "الناتو" في كوسوفو عام 1999، حيث أيد يورغن هابرماس تلك "الحرب الإنسانية" بوصفها خطوة نحو شرط كوزموبوليتاني جديد، في حين حذّرت باتريشيا أوينز، مستندةً إلى أردنت، من تأسيس سياسة عالمية تُسوِّغ العنف بأهداف نبيلة، وتختزل السياسة في علاقة وسائل وغايات لا يمكن "صنع" جمهور عالمي من خلالها، حتى لو كانت الادعاءات إنسانية (ص 55).

3 Hannah Arendt, *The Human Condition*, Introduction by Margaret Canovan, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1958);
وينظر الترجمة العربية: حنة أرندت، **الوضع البشري**، ترجمة هادية العرقي (بيروت: جداول، 2015)؛ وينظر مناقشة له في: رشيد العلوي رشيد، "الشرط الإنساني ومشكلة الشر: مفهوم الشر السياسي عند هنه أرندت"، **تبيُّن**، مج 4، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 117-126.

4 ينظر: فيليب هانسن، **حنة أرندت: السياسة والتاريخ والمواطنة**، ترجمة خالد عايد أبو هديب (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

السلام منسجمة مع مصالحهم. وهكذا، صار التنافس على المنتديات والوساطات والتفويضات جزءًا من سياسات هؤلاء الفاعلين الخارجيين (ص 56). ومن ثمّ، يمهّد المؤلف لفكرته عن "السلام الممكن"، وهو سلام براغماتي متكوّن من أجزاء متنافرة، يُصنع تحت ضغط تعدد الفاعلين وتضارب الأهداف، ويهدف إلى تسوية وسطى، كافية بالحد الأدنى، بين غايات لا يمكن تحقيق أيٍّ منها كليًّا. وتكمن جاذبية هذا السلام في أنه يمضي بما هو متاح ويحاول تعظيم المكاسب في ظروف غير مثالية، لكنّ منطق "السلام الممكن" لا ينشغل كثيرًا بالسؤال إن كان ما ينتجه يعزّز فعلًا سياسة مدنية لاعنفية (ص 70، 96).

يبيّن المؤلف كيف تغلّب الجهد الإقليمي المدعوم غربيًا (مبادرة الهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد" IGAD) على مبادرات أخرى منافِسة، وما ترتّب على ذلك من تحديد عملي لما يمكن أن يعنيه "السلام"، وكيف يُصنع، ومن يصنعه. فقد حوّلت دول الترويكا (الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، والنرويج) مبادرة إيغاد إلى "ورشة السلام" الخاصة بالسودان؛ أي الإطار الحصري الذي تُصاغ ضمنه التسوية النهائية. وعلى الرغم من الخطاب الذي قدّم إيغاد بوصفها مبادرة إقليمية "يقودها الطرفان"، فإن المؤلف يقرّ بأن هذه الصيغة ما كانت لتستقر لولا قرار واشنطن وحلفائها بتبنّي هذا المسار دون غيره (ص 58-81). وفي هذا السياق، أدت السياسة الأميركية دورًا حاسمًا؛ إذ واجهت الخرطوم مزيجًا من الإغراءات (التطبيع مع إسرائيل، ورفع العقوبات الدولية) والتهديدات (القوة العسكرية في سياق "الحرب على الإرهاب"، وقانون سلام السودان لعام 2002 الذي ألزمها بالتفاوض "بحسن نية" (ص 81). وبناءً عليه، ينتقل المؤلف إلى مساءلة الوسائل؛ أي: بِمَ يُصنع هذا السلام البراغماتي؟ ليميز بين نوعين رئيسين من الأدوات، هما التصميم والإكراه. يعتمد الأول على القدرة على التأثير في واقع سياسي معقّد عبر خطة مسبقة لبناء السلام، ويتضمن ذلك تضييق نطاق المبادرات الأخرى، وصياغة الصراع في قالب "مشكلة – حل" مبسّط يسهل التعامل معه. أما الثاني، فيتمثل في استخدام الموارد المالية والوزن الجيوسياسي والعقوبات والضغوط الزمنية لترجيح مبادرة بعينها ومنحها أفضلية على غيرها (ص 70-71). ويُطبَّق هذا التحليل مباشرة على الطريقة التي تفوقت بها مبادرة إيغاد على المبادرات المصرية – الليبية وغيرها.

ولا يدّعي المؤلف أن الغايات نفسها شريرة؛ فكثير من الأهداف المطروحة باسم السلام مشروعة في حد ذاتها، حتى إن لم تنشغل فعلًا بمصير السياسة المدنية اللاعنفية. لكنّ المشكلة تكمن في أن تحقيق هذه الغايات يكون غالبًا بوسائل تقوّضها، من خلال تبسيط الواقع المحلي، وفرض أطر زمنية نهائية مصطنعة، واستخدام العقوبات والحوافز لإجبار الأطراف على قبول "السلام الممكن". وهكذا، تصبح أدوات التصميم والإكراه، في جوهرها، أدوات للضغط والسيطرة أكثر من كونها أدوات لفتح المجال السياسي، والنتيجة هي إفراغ المجال العام من إمكانيات الفعل السياسي الحقيقي، ويظل مفتوحًا أمام من يملكون السلاح لا من يملكون الكلمة، فيتحول السعي لاستبدال العنف بالسياسة، عبر عملية صنع السلام ذاتها، إلى عملية تُفضي إلى تسييس العنف بدلًا من تسييس السياسة (ص 48-59).

يستكمل المؤلف حجته بتناول أحد أخطر الاختلالات البنيوية في منطق صنع السلام أثناء الحروب الأهلية، وهو التبسيط Simplifying؛ فكل عملية "صُنع" تسعى بطبيعتها لتصميمٍ بسيط وملائم للغرض، يبدأ بتوصيف واقع سياسي شديد التعقّد بطريقة اختزالية تحوّله إلى "مشكلة قابلة للحل". وفي حالة السودان، تجسّد ذلك في مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، حين صوّر الوسطاء النزاع على أنه صراع ثنائي بين "الشمال" و"الجنوب"، في إطار مقصود لاحتواء التعقيد وبلوغ "السلام الممكن" بسرعة، مع أن تشابكات الحروب السياسية تاريخيًا في السودان كانت أعمق كثيرًا من هذا التصور المريح (ص 85-86). فيركّز في مناقشته على بروتوكول مشاكوس 2002 والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي، ليُعمّق النقاش في كيفية تطبيق التبسيط عمليًا، وأشكال مقاومته، وتأثيراته، موضحًا كيف استُخدمت قوة التسمية وإعادة التعريف الخطابي لبناء صورة عن الحرب بوصفها "حرب الجنوب" فحسب، وعن الحركة الشعبية بوصفها فاعلًا جنوبيًا انفصاليًا، لا حركةً تحمل مشروعًا وطنيًا أوسع؛ وهو ما أعاد تشكيل هويتها وهدفها ومواقعها، ودفعها تدريجيًا من خطاب "السودان الجديد" إلى الإصرار على الانفصال (ص 89-105).

يرصد المؤلف حلقتين مترابطتين من التبسيط: الأولى في مشاكوس، حيث جرى تجريد القضايا الدستورية والسياسية المعقدة من بعدها الوطني لصالح إطار شمال – جنوب مريح تفاوضيًا، والثانية في التعامل مع "هوامش" هذا الإطار، خاصة في جبال النوبة والنيل الأزرق، حيث عُدّت هذه الملفات "عوامل معقدة" يجب تحييدها عن مسار مفاوضات إيغاد، فحاول الوسطاء عزلها محليًا وفصلها عن القضية الوطنية، بينما قاومت الحركة الشعبية وأنصار "السودان الجديد" هذا المنطق، ولجؤوا أحيانًا إلى استخدام أدواته نفسها، بل حتى العنف (مثل توظيف دارفور ورقة ضغط) لرفض اتفاق مبسّط يختزل جوهر الصراع (ص 105-118). ويبيّن المؤلف كيف أن هذا التبسيط لم يكن قراءة قاصرة فحسب، بل اختيارًا أداتيًا واعيًا لخدمة هدف عملي محدود هو إنتاج صفقة قابلة للتنفيذ بأيّ ثمن، ولو على حساب السياسة المدنية والعدالة والمواطنة. وهكذا، تحوّل التبسيط إلى أداة قسرية مضادة للسياسة؛ إذ استُبعدت قوى أساسية من جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور، واعتُبر من يُقصَى عن طاولة السلام

"مخرِّبًا"، فصار العنف وسيلةً للمطالبة بالاعتراف السياسي بدلًا من أن يكون ما يفترض أن تُفضي إليه السياسة وتسعى لاستبداله. لذلك، جاء بروتوكول جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق في اتفاقية السلام الشامل أضعف حلقاتها، متجاهلًا جذور الصراع، فانهار عمليًا بعد انفصال الجنوب عام 2011، وعادت الحرب عبر الحركة الشعبية – شمال وتحالفاتها الجديدة، في دليل صارخ على أن سلامًا مبنيًا على تبسيط أداتي وقسري لا ينتج إلا هدنة هشّة تؤجّل العنف بدلًا من أن تنهيه (ص 118-119).

وبناء عليه، كانت المقاومة Resisting الوجه الحالك لصنع السلام الأداتي في السودان، وردّ الفعل على سلام مبسّط ومفروض من الخارج. وفي هذا السياق، يوضّح المؤلف أن العنف الذي رافق مفاوضات اتفاقية السلام الشامل لم يكن خرقًا عارضًا، فحسب، للتهدئة، بل إنه كان جزءًا بنيويًا من منطق السلام نفسه. فبعد تبنّي الوسطاء صيغة مبسّطة تُختزل فيها الحرب في نزاع ثنائي بين الشمال والجنوب، عادت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى القتال لتُجسّد عمليًا رفضها لهذا الإطار، وسيطرت على حامية حكومية ذات رمزية في الجنوب (مدينة توريت)، ثم وسّعت تحرّكاتها نحو الشرق ودارفور، لتبعث رسالة واضحة مفادها أن الحرب الوطنية لم تنتهِ بعد، وأن محاولات تجريد الصراع من بعده الدستوري والسياسي لن تمرّ من دون مقاومة (ص 128-130). ويبيّن المؤلف أن الحركة الشعبية استخدمت العنف في هجومَي توريت والشرق، وفي دورها غير المباشر في بدايات حرب دارفور، ولم يكن ذلك من أجل الضغط العسكري فحسب، بل أيضًا لفرض رؤية سياسية استُبعدت من المفاوضات تؤكد أن ما يجري ليس نزاعًا حدوديًا، فحسب، بين شمال وجنوب، بل أزمة وطنية أعمق تتعلق بطبيعة الدولة وبنية السلطة. في المقابل، جاءت حملة النظام في دارفور جزءًا من صراع أوسع على شروط السلام، استهدفت فيها الخرطوم خصومها في الهامش المسلّح، وهي تحاول في الوقت نفسه الحفاظ على إطار التفاوض الضيّق الذي شرعنته بوصفه "حرب شمال – جنوب".

ويخلص المؤلف إلى أن هذا السلام الأداتي، الذي يتجاهل جوهر السياسة ويُقصي مناطق بأكملها وفاعلين برمّتهم، لا يوقف الحرب، بل يعيد إنتاجها في أشكال أعنف وأوسع؛ فالمقاومة المسلحة قد تنتزع تنازلات مهمة (كما فعلت الحركة الشعبية بوصولها إلى صيغة قريبة من الكونفدرالية)، لكنّها في الوقت نفسه تطلق ديناميات عنف تتجاوز أهدافها الأولى، فتغدو الوسيلة أقوى من الغاية، وتضيع مشاريع "السودان الجديد" و"وحدة الشمال" و"إنهاء أطول حرب في أفريقيا" في دوامة لا تنتهي من العنف المتجدد (ص 159-161).

ويتواطأ مع منطق العنف والتبسيط الزيفُ والكذبُ السياسيان Lying. فيتناول المؤلف كيف شوّه صنّاع السلام الأجانبُ أبعادَ العنف السياسيةَ في دارفور طوال أكثر من سنة، في حين كان الصراع يتصاعد بسرعة. ومن خلال تحليل التصريحات العلنية التي أدلى بها الدبلوماسيون والمسؤولون الحكوميون الفاعلون، يبيّن المؤلف أن هؤلاء الفاعلين إمّا التزموا صمتًا متعمّدًا، على الرغم من أن تفويضهم يقتضي الكلام، أو جرّدوا العنف من سياقه السياسي عمدًا لإبقاء دارفور خارج مسار مفاوضات السلام. ولا تكمن خطورة الكذب في هذا السياق في أنه سمة مألوفة في السياسة، بل في استخدامه لنفي وجود مجالٍ عام يمكن من خلاله تبرير العنف أو إدانته سياسيًا؛ فحين يُفرَّغ هذا المجال، يصبح العنف أشدَّ انفلاتًا وأقل خضوعًا لأيّ ضوابط. وإلى جانب الخداع في توصيف ما يجري في دارفور، يكشف المؤلف عن قدر من التواطؤ، يتمثّل في غضّ الطرف عن عنف الحركة الشعبية، بل منح حملة الحكومة في مكافحة التمرّد ضوءًا أخضر ضمنيًا (ص 164-182).

يبيّن المؤلف كيف استُخدمت أزمةُ دارفور "ثمنًا جانبيًا" لصنع السلام في الجنوب؛ إذ كان الفصل بين ما يحدث في الجنوب وما يجري في الغرب أحد شروط ولادة اتفاقية السلام الشامل. ويوضح كيف سعى صنّاع السلام، لا سيما الدبلوماسيون والمسؤولون البريطانيون والأميركيون، ومعهم النرويج وإيغاد ودول أعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لتمرير الاتفاق عبر تخفيف وقع أحداث دارفور على ثلاثة مستويات مترابطة: الأول، داخل السودان، عبر تجنّب الاعتراف بالحركات المسلحة الجديدة أو التعامل معها سياسيًا حتى أواخر عام 2003. والثاني، في غرفة التفاوض، عبر إبعاد أيّ رابط علني بين الحركة الشعبية والتمرّد في دارفور. والثالث، على مستوى الخطاب العالمي والمحلي، عبر تقديم ما يجري بوصفه "نزاعًا قبَليًا على الموارد" لا بوصفه تمرّدًا سياسيًا منظمًا، وإخفاء حقائق بشأن دور الحكومة والميليشيات، وكذلك دور الحركة الشعبية في دعم حركة تحرير السودان واستعمال دارفور "جبهةً ثانيةً" للضغط على الخرطوم. وكان من شأن هذا الإنكار العلني، المبرَّر دائمًا بضرورة حماية "أولوية" صفقة الشمال – الجنوب بوصفها "بوابة الحل لكل السودان"، أن سمح بتصاعد العنف بلا مساءلة، ومنح الطرفين المتفاوضَين غطاءً لمواصلة الحرب، وقوّض ثقة أهل دارفور بالعملية السلمية التي بدت لهم بوصفها صفقة ثنائية ضيقة فحسب، لا سلامًا وطنيًا شاملًا (ص 164-182).

ويخلص المؤلف إلى أن أنماط صنع السلام الأداتية، بما تتضمنه من تصنيع وتبسيط وكذب، أسهمت مباشرة في إنتاج اتفاقية السلام الشامل، وفي الوقت نفسه تقويض شروط نجاحها. فقد جاءت

الاتفاقية محمولةً على ركام كارثة دارفور الإنسانية، ثم تلقّت ضربة إضافية بوفاة جون قرنق (1945-2005) المفاجئة، ما أفقدها سريعًا هالة "نهاية الحرب" و"بداية النهاية" لقسوة السلم في السودان. غير أن ردّ الفشل إلى هذه الأحداث الطارئة وحدها تبسيط مضلّل؛ إذ يجادل المؤلف بأن أثر عملية صنع السلام نفسها كان أعمق كثيرًا: فالوسائل التي استُخدمت للوصول إلى السلام (من كذب، وتواطؤ، وتبسيط، وإقصاء)، كانت قد نحّت المجال السياسي المدني في السودان وأفرغته من مضمونه، في اللحظة ذاتها التي كان يُفترض فيها أن يكون هو الحامل لميلاد سياسي جديد (ص 185).

رابعًا: انهيار السلام الكارثيّ في ضوء المنطق والمسارات التي رسمتها وشكّلتها جهود صنع السلام الدولية

يتناول المؤلف، من خلال الإفراغ Hollowing، أو إفراغ الأشياء من مضمونها، الأثرَ العميق الذي تركته عملية صنع السلام في الحياة السياسية في شمال السودان، مبرزًا كيف أسهمت في ترسيخ السلطوية وتآكل السياسة المدنية التعددية بدلًا من فتح أفقٍ أرحب لانتقال ديمقراطي. ويبيّن أن الفترة الانتقالية لاتفاقية السلام الشامل، الممتدة ست سنوات ونصف السنة، والمشحونة ببرامج "بناء سلام" ممولة ومصمَّمة دوليًا، لم تُنتج نظامًا سياسيًا جديدًا، لا لأن التنفيذ كان سيئًا فحسب، بل لأن الوسائل التي صيغ بها السلام حملت في طياتها بذور الإخفاق أيضًا. فقد تحوّلت المبادرات الخارجية لصنع السلام إلى ساحة دائمة للسياسة الموجَّهة نحو الخارج Extroverted Politics، حيث أعادت النخب الحزبية والعسكرية ترتيب مواقعها في ضوء ما يطرحه المجتمع الدولي، في حين جُذِبت القوى المدنية إلى هذه الحلبة بوصفها شريكًا محتملًا، ثم أُقصيت فعليًا لصالح الأطراف المسلحة التي احتكرت التمثيل والتفاوض. ومع حلول اللحظة التي كان يُفترض فيها أن تستعيد القوى السياسية المدنية دورها في تسوية السياسة وتوسيع التعددية، كانت سنوات الإقصاء والإحباط قد أنهكتها، في الوقت الذي أحكمت فيه النخب الحاكمة قبضتها على الدولة عبر اتفاق ثنائي مغلق.

ويكشف المؤلف، من خلال قراءة تفصيلية لقضايا مراجعة الدستور، وإصلاح القطاع الأمني، والفضاء المدني، والانتخابات، أن البنية التي يُفترض أن اتفاقية السلام الشامل قد أسّستها، من أجل سياسة جديدة، لم تكن سوى واجهة شكلية تُخفي استمرار المنظومة السلطوية القديمة. وهكذا، تشكّل ما يسميه المؤلف "سلامًا أجوف"، متمثلًا في مؤسسات وقوانين وخطاب عن الحقوق والحريات، فوق أرضية سياسية صُنعت بمنطق أداتي عزّز ثنائية عسكرية – حزبية، وضيّق الفضاء المدني بدلًا من توسيعه، وترك الحياة السياسية أسيرة نخبٍ تعود إلى العنف أو إلى الرهان على الخارج كلما لاح أفق تغيير جديد (ص 211).

ومع مولد دولتين، في عام 2011، هما سودان منقوص خسر نحو خُمس مساحته وسكانه، وجنوب سودان وليد، تلاشت وعود إرساء السلام الذي رُوِّج له بوصفه نهاية الحرب وبداية عهد جديد، بل إن السودانَين وُلدا من رحم اتفاقية أفرغت السياسة من مضمونها. ففي الشمال، واصل نظام عمر حسن البشير إدارة الأزمات بعقلية أمنية خالصة، متجاهلًا دروس الجنوب، فاندلعت أو تجددت الحروب في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وأبيي وعلى طول الحدود الدولية الجديدة. وفي الجنوب، لم تستطع "البداية الجديدة" تجاوز الاختلالات البنيوية التي طبعت نشأة الدولة نفسها، فانزلق البلد سريعًا إلى حرب أهلية بين مكوّناته، مدفوعًا بالمنطق نفسه الذي قاد إلى الانفصال ابتداءً. وبهذا المعنى، يقدّم المؤلف تمهيدًا لفهم كيف أن السودان الذي وُلد من جديد في عام 2011 وُلد مباشرة إلى قلب الحرب، وكيف استمرت دوامات العنف ومنطق صنع السلام الأداتي بلا نهاية في الدولتين معًا (ص 213).

يسهم الجمع بين دورات العنف المنظَّم وصنع السلام الأداتية، القائمة على منطق الوسائل والغايات، في تفسير ظاهرة الحروب التي لا تنتهي في السودانَين. وفي هذا الإطار، يحلّل المؤلف، تحت وسم "التفكيك" Unfounding، كيف شاركت عملية صنع السلام نفسها في الفشل العنيف لمشروع تأسيس جنوب السودان بوصفه جماعة سياسية جديدة. ومن دون إعفاء النخب المحلية من مسؤوليتها عن الانهيار وفقدان الروح المدنية، يبيّن أن هذا الفشل وقع داخل سياق عملية سلام دولية مكثّفة، بدأت مع اتفاقية السلام الشامل، وشملت بناء الدولة وإعادة الإعمار السياسي، لكنّها أفضت عمليًا إلى تكريس "حكومة في انتظار السلطة" لا تحتاج إلى شرعية من شعبها، وإلى نمط تكنوقراطي – تبادلي لصنع السلام وبناء الدولة بين عامَي 2005 و2011، وهذا أنتج سلامًا بلا سياسة (ص 243-244).

ووفقًا لهذا التحليل، لم تؤسس اتفاقية السلام الشامل ولا ترتيبات "بناء الدولة"، بعد عام 2005، مجتمعًا سياسيًا جديدًا في الجنوب، بل ثبّتت حكم نخبة عسكرية ريعية، ورفعت عمليًا من قيمة العنف بوصفه وسيلةً سياسية. وقد جعلت أدوات السلام الدولية (من تبسيط الصراع، وتمويل الدولة، وبناء مؤسسات شكلية) المالَ والسلاحَ لغتَي السياسة الأساسيتَين. وهكذا، غدا استقلال عام 2011 ذروة مسار "صنع" دولة، لا تأسيس مجتمع مواطنين؛

وحينما ضعفت قدرة النخبة الحاكمة على شراء الولاءات الريعية وانعدمت السياسة السلمية، جاء الانهيار والانحدار إلى حرب عام 2013 نتيجةً منطقية لمسار السلام نفسه، لا حادثًا مفاجئًا من خارج التاريخ (ص 243-245). وههنا، يرصد المؤلف كذلك الإرث الثقيل لصنع السلام في جنوب السودان، والمتمثل في استفتاءٍ لتقرير المصير، ونصوصٍ دستورية عن الحقوق والحريات، وبرامج للتثقيف المدني، وترتيبات لحكم "تمثيلي". لكن كل ذلك قام فوق منظور أداتي، قائم على منطق وسيلة – غاية، كان من شأنه أن قوّض إمكان قيام فعل سياسي مدني لاعنفي، بدلًا من أن يدعم ذلك. وحين اندلعت الحرب الأهلية، جاءت جولات الوساطة اللاحقة لتعيد، بصورة مأساوية، إنتاج المنطق نفسه والنتائج نفسها (ص 243).

يضع المؤلف كل ذلك في سياق أوسع، فيشير إلى أن قبول القوى الإقليمية والدولية التعامل مع ميليشيا مسلحة تطالب بالانفصال بوصفها شريكًا وحيدًا في التسوية، على الرغم من مشروعية مظالم الجنوب وأزمات الحكم في السودان، أرسلَ رسالة خطِرة مفادها أن رفع السلاح هو الطريق المُجدي لمعالجة الاختلالات البنيوية. فبدلًا من أن يكون الهدف معالجة أسباب الحرب، من تهميشٍ وتوزيع غير عادل للموارد وعجز النخب عن إدارة اختلافاتها، انحصرت المساعي في انتزاع اتفاق بين حكومة مركزية وحركة مسلحة؛ ما فتح الباب لاحقًا لدائرة أوسع من العنف في السودان وجنوب السودان معًا. وهكذا، بينما استحوذ انهيار جنوب السودان على اهتمام دولي واسع، استمرت الحروب في مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق ودارفور، ولا بواكي لأهاليها، ليجد البَلدان نفسيهما عالقَين في دوامة صراع عنيف وصنع سلام أداتية تتغذى على منطق الوسائل والغايات أكثر مما تخدم قيام سياسة مدنية سلمية.

يظل منطق الكتاب الرئيس صالحًا لتفسير ديناميات صنع السلام في السودانَين بعد اتفاقية السلام الشامل حتى يومنا هذا. ويتتبع المؤلف أنماط المبادرات السريعة والمجزّأة لصنع السلام، من مقاربات سطحية في دارفور، وترتيبات جزئية في شرق السودان، واتفاقيات قسرية في أبيي حوّلتها إلى "كشمير السودان"، ثم يشرح كيفية اندلاع الحرب مجددًا في جبال النوبة والنيل الأزرق بالتزامن مع لحظة انفصال جنوب السودان، وسبب ذلك. ويعرض تعاقب "خرائط الطريق" التي رُوِّج لها بوصفها حلولًا نهائية، لكنها أعادت إنتاج الشروط نفسها التي تولّد العنف، بدلًا من أن تتجاوزها. ويختتم النقاش بتقييم نقدي لمحاولات إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان، مُظهِرًا تشاؤمًا واضحًا حيال الآفاق الضيقة لقيام سياسة مدنية لاعنفية هناك؛ فمسار السلام في السودان وجنوب السودان لم يُنهِ الحروب، بل ساهم في إعادة تدويرها، لأنه بُني على منطق أداتي ضيق هو: إيقاف إطلاق النار بأيّ ثمن وبأيّ اتفاق مع أقوى حملة السلاح، بدلًا من تأسيس فضاء حقيقي لسياسة مدنية تعددية. وقد تكرّر السيناريو نفسه في دارفور والشرق وأبيي وجنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق، ثم في جنوب السودان بعد عام 2013 من خلال مفاوضات تقودها قوى دولية وإقليمية، ونصوص معقّدة واتفاقيات فوقية، وتقاسم للمناصب والموارد، وإقصاء لقطاعات واسعة من المجتمع، مع ترك المظالم من دون معالجة، وجذور التهميش والإقصاء من دون اجتثاث. وبذلك، منحت هذه الاتفاقياتُ النخبَ العسكرية – السياسية شرعيةً إضافية، وركّزت على بناء دولة "شكلية" (وزارات، وبرلمانات، وخطط، وخرائط طريق) من دون تأسيس حياة سياسية حقيقية يمكن فيها أن يدير المواطنون خلافاتهم بلا عنف.

وفي ضوء ذلك، تبدو السياسة في السودان سلسلة لا تنتهي: حرب، فاتفاق سلام جزئي، فانهيار، فحرب جديدة؛ من اتفاق الجنوب، إلى دارفور، ثم الشرق، وصولًا إلى النزاعات الحالية في الخرطوم ومركز البلاد. فلا وجود لنقاش جاد حول دور الجيش في السياسة، ولا معالجة للاختلالات البنيوية، ولا تطور في أداء النخب، بل إعادة إنتاج للمنطق نفسه تحت عناوين مختلفة. لذلك، يدفعنا الكتاب، بحق، إلى طرح سؤال سياسي وأخلاقي في الآن نفسه: لماذا يُصرّ الداخل والخارج معًا على إدارة الصراع عبر هذه الحلقة المفرغة بدلًا من السعي لكسرها؟ وهل تحوّل استمرار الحرب وصنع السلام الأداتي إلى نمط مريح لمصالح النخب المحلية والدولية، مهما كان الثمن الذي تدفعه المجتمعات؟

خامسًا: ما بعد ثورة السودان 2019: البدء من جديد

في الخاتمة، يعود الكتاب إلى السودان بعد ثورة 2019، ليتأمل في إمكانية "البدء من جديد"، في ضوء أطروحاته النقدية لصنع السلام. ويستعين المؤلف بمنظور أرندت في فهم السياسة بوصفها فعلًا جماعيًا، ليقرأ لحظة إسقاط البشير، تحت ضغط انتفاضة شعبية واسعة، بوصفها تجسدًا نادرًا لقوة الفعل السياسي المدني في اعتصام القيادة العامة، ولجان المقاومة في الأحياء، ومسيرات قوى الحرية والتغيير. وبوصف أرندت الثورة تمثيلًا لأهم محاولة لإرساء مجال عام حقيقي، من خلال تفجير قدرة البشر على أن يبدؤوا من جديد، ويلجوا العالم من خلال الكلمة والفعل، ويخلقوا من ثم فضاءً عامًا حيًا، فإنها تفتح بطريقة جديدة مسائل بشأن طبيعة الشؤون العامة وقيمتها، وتفتح إمكانات غير مسبوقة تاريخيًا أمام المشاركة السياسية[5]. وفي هذا السياق، تظهر

5 هانسن.

السياسة، كما أراد لها الكتاب أن تكون، شأنًا للسودانيين ومن أجلهم، تُمارَس في فضاء عام حيّ، لا نتيجة لاتفاقات تُصنع في غرف مغلقة. ويرى المؤلف أن هذا المثال السوداني لا يقدّم "وصفة" بديلة لصنع السلام، بقدر ما يقدّم بوصلة فكرية تعيد طرح السؤال من أساسه، ولا يتعلق هذا السؤال بسؤال: ماذا نفعل بطريقة مختلفة؟ بل بسؤال "كيف نفكّر بطريقة مختلفة؟" في السلام ذاته، وفي السياسة التي يُفترض أن يحتضنها، ويؤسس لها. لذلك، يصرّ المؤلف على رفض الحلول الهندسية الجاهزة، ونقد اختزال السياسة في منطق الصُنع والأدوات والغايات. فجوهر الكتاب، كما تلخّصه الخاتمة، يكمن في الدعوة إلى إعادة التفكير جذريًا في طبيعة صنع السلام ووظيفتها، انطلاقًا من فهم أعمق لماهية السياسة المدنية وما تتطلّبه من فعل جماعي، لا من تصميمات تقنية.

غير أن الأفق الذي فتحته ثورة 2019 سرعان ما اصطدم بواقع عام 2023؛ فكما توقّع الكتاب عند تناوله حلقة الحروب المفرغة التي لا تضع أوزارها ولا تخمد نارها، انزلق السودان إلى حلقة جديدة من العنف الأهلي، هذه المرة في قلب الخرطوم، بين الجيش وقوة مسلحة نشأت وتضخّم دورها ضمن سياسات ما بعد اتفاقية السلام الشامل. ومرة أخرى، نجد دولة مركزية تواجه ميليشيا مسلّحة، ومجتمعًا دوليًا وإقليميًا يتحرّك حول اتفاق سلام جديد، ومبادرات لوقف الحرب، في حين يتواصل التغافل عن جذور الأزمة البنيوية، ودور الجيش في السياسة، وطبيعة الدولة نفسها. وهكذا، يختتم الكتاب على مفارقة حادّة؛ فحتى حينما يفتح الفعل السياسي المدني أفقًا لبداية جديدة، سرعان ما يطل منطق صنع السلام الأداتي بوجهه القبيح مرة أخرى، مُطعَّمًا بالتحالفات العسكرية – المدنية والإقليمية، ليجعل السودان مهدَّدًا بتقسيم المقسَّم، وبإعادة إنتاج الدائرة المفرغة نفسها التي انتقدها الكتاب منذ صفحاته الأولى.

ملاحظات ختامية

يلقي كتاب **حين يقتل السلام السياسة** الضوء على الكيفية التي تؤدي بها عمليات صنع السلام الخارجية، كما في حالة السودان، إلى تأجيج العنف والصراع بدلًا من احتوائهما. فهذه العمليات، المدعومة إقليميًا ودوليًا، تُضعف تدريجيًا القدرة على تطوير سياسة محلية/ داخلية تنبع من واقع المظالم والتعقيدات المحلية؛ إذ تُفرَض الحلول والمفاوضات والمبادرات من الخارج، فينعكس ذلك مباشرة على مسار الصراع وديناميّاته. وفي الوقت نفسه، يرسّخ القبول الضمني بنمط الصراع القائم على الميليشيات والتعامل معه بوصفه معطى، ثم التدخل – ولو مع ادّعاء الحياد – لمصلحة طرف على حساب آخر، اعتيادًا على العنف، ويُطبّع الاضطراب بوصفه أفقًا سياسيًا ممكنًا ومقبولًا.

يلفت المؤلف انتباهنا إلى أن استمرار الحروب الأهلية في السودان لا يرجع دائمًا إلى "سوء نية" القوى الإقليمية والدولية؛ ففي كثير من الأحيان تكون النيات المعلنة حسنة وإيجابية، ويعمل الدبلوماسيون والوسطاء والمنظمات الدولية على تهيئة عالم يسمح بالفعل السياسي المدني، غير أن منطق صنع السلام نفسه، المبنيّ على أدوات تصميمية وأداتية تصطدم حتمًا بسياسة الحرب الأهلية، يحمل مخاطر إعادة إنتاج العنف، حتى وهو يسعى للحدّ منه (ص 56). وبناءً عليه، يمكن مقاربة أطروحة الكتاب نقديًا: فتجربة السودان الحديثة تُظهر أن التدخل الخارجي غالبًا ما ارتبط فعليًا بسعي واضح لتحقيق مصالح المتدخلين، وأنه كثيرًا ما أسهم في تأجيج الصراعات بدلًا من إخمادها، فافتراض حسن النية لا يوجد ما يبرره. وينسحب هذا على افتراض أن مبادرات السلام لا بد من أن تنشغل فعلًا بمصير السياسة المدنية، وحتى إن لم تنشغل بها، فلا بد من أن تكون قادرة على تأسيس أرضية تسمح بممارستها. وهذه الأطروحة في حد ذاتها خلاصة قيمية قائمة على ما ينبغي أن يكون، وتُقدَّم بوصفها فكرة لم تُدرَك أهميتها بما يكفي لإرساء السلام بالنسبة إلى صانع السلام، فحين ننظر إلى تجارب "بناء السلام" في سياقات بعينها، مثل فلسطين والعراق ولبنان وسورية، نجد أن ما يجري فيها هو قتل متعمد للسياسة، يُرتكب باسم صنع السلام؛ وما هو متعمد لا يكون مساويًا لما هو ناجم عن خطأ في منطق "الصنع".

ومن نواحٍ أخرى عديدة، يظلّ الكتاب، على الرغم من قوّة تحليله السياسي وحتى المعياري، أقل التفاتًا إلى البعد الاقتصادي الذي يُشكّل جوهر السياسة والصراع في السودانَين، ومن ثمّ جوهر صنع السلام أيضًا. فمنذ الحقبة الاستعمارية البريطانية، عاش السودان وجنوب السودان في إطار ما يسميه فريدريك كوبر "دولة حارس البوّابة" Gatekeeper State[6]؛ أي الدولة التي تقوم شرعيتها وبقاؤها على التحكم في بوابات الاقتصاد والعلاقات الخارجية، عبر السيطرة على تدفق الموارد الريعية إلى الداخل. وههنا، تعتمد الحكومات تاريخيًا على صادرات الموارد الطبيعية، التي تستحوذ نخبة ضيقة على منافذ الوصول إليها، كما يبيّن أليكس دو وال[7]، وهو ما يحوّل الدولة إلى ميدان صراع عنيف على السلطة، بدلًا من أن تكون أداة لخدمة المصلحة العامة؛ وهي مرتبطة بمفهومه عن السياسة، بوصفها إدارة للمجاعة والعنف، وعن اقتصاديات الحرب، والسلطة بوصفها شبكة

6 Frederick Cooper, *Africa Since 1940: The Past of the Present* (Cambridge University Press, 2002), pp. 156-160.

7 Alex de Waal, *Famine That Kills: Darfur, Sudan* (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 68-70.

من الريوع لا مؤسسة حكم[8]. وبحسبه، "في السودان، ليست الدولة سلطة عامة مؤسسية، بل غنيمة يجري الاستيلاء عليها. تتفاوض النخب السياسية على حصص السلطة والموارد في سوق سياسي تصوغه القوة والعنف والمال والرعاية الخارجية"[9].

وأخيرًا، على الرغم من قدرة سرينيفاسان على توظيف فكر أرندت لقراءة منطق الفعل السياسي والعنف وصنع السلام، فإنه يتجنّب الغوص بعمق في السؤال الأشد إلحاحًا في السودانَين اليوم: كيف يمكن بناء دولة قادرة على إرساء عقد سياسي - اقتصادي يخدم الأغلبية بصورة منتظمة ودائمة، بدلًا من أن تبقى الدولة جهازًا تحتكره قلة إقصائية تحكم بالحديد والنار وتعيد تدوير الحروب بلا نهاية؟

المراجع

العربية

أبوشوك، أحمد إبراهيم. **اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020)**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025.

أرندت، حنة. **الوضع البشري**. ترجمة هادية العرقي. بيروت: جداول، 2015.

العلوي، رشيد. "الشرط الإنساني ومشكلة الشر: مفهوم الشر السياسي عند هنه أرندت". **تبيُّن**. مج 4، العدد 11 (شتاء 2015).

هانسن، فيليب. **حنّة أرندت: السياسة والتاريخ والمواطنة**. ترجمة خالد عايد أبو هديب. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

الأجنبية

Arendt, Hannah. *The Human Condition*. Introduction by Margaret Canovan. 2nd ed. Chicago: University of Chicago Press, 1958.

Cooper, Frederick. *Africa Since 1940: The Past of the Present*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

De Waal, Alex. *Famine That Kills: Darfur, Sudan*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

_____. *The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power*. Cambridge: Polity Press, 2015.

8 Alex de Waal, *The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power* (Cambridge: Polity Press, 2015), p. 56.

9 Ibid.

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

سياسات عربية هي دورية محكّمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، وتحمل الرقم الدولي المعياري ISSN: 2307-1583. صدر عددها الأول في آذار/ مارس 2013. تصدر مرة واحدة كلّ شهرين، ولها هيئة تحرير علمية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. تستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات ذات الصلة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية كافة.

تُعنى الدورية بنشر الدراسات في مجموعة متنوعة من مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ مثل الفكر السياسي، والنظرية السياسية، والسياسة المقارنة، ودراسات الدولة والنظم والمؤسسات السياسية، ودراسات الرأي العام، والاقتصاد السياسي، والسياسة الدولية، والنظم الإقليمية والدولية، والدراسات الاستراتيجية والأمنية، ودراسات النزاع، والاقتصاد السياسي الدولي، والدبلوماسية والسياسة الخارجية، والقانون الدولي، والحوكمة العالمية. ترحب الدورية بالدراسات النظرية والإمبريقية، وبالأبحاث التي توظف مناهج كيفية أو كمية أو تمزج بينها. وتهتم خاصةً بالتحولات السياسية، الوطنية والإقليمية، التي يشهدها العالم العربي، وما يتعلق بها من جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية، إضافة إلى علاقات العالم العربي الدولية.

تعتمد الدورية المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة، وفقًا لما يلي:

- **أولًا:** أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للدورية، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًّا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها المركز، أو إلى أيّ جهة أخرى.
- **ثانيًا:** أن يرفق البحث بسيرة مختصرة للباحث.
- **ثالثًا:** يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:
  - عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها وآخر إصداراته.
  - الملخّص باللغتين العربية والإنكليزية في نحو (250-300) كلمة لكل لغة، والكلمات المفتاحية Keywords. ويقدّم الملخص إشكالية البحث، وأطروحته الرئيسة، والمنهجية المتبعة في بحثها، والاستنتاجات التي توصّل إليها، وذلك بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة.
  - تحديد إشكالية البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق أن كُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد أطروحة البحث والجديد الذي تضيفه إلى المعرفة الأكاديمية في الموضوع، ووضع تصوّر مفهومي وتحديد مؤشّراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات، على أن يكون البحث مذيّلًا بقائمة ببيليوغرافية تتضمن أهم المصادر والمراجع التي استند إليها. وتذكر في القائمة بيانات المراجع بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
  - أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية المعتمد في المركز (ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع).

- لا تنشر الدورية مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية أقرّت إلّا على نحو استثنائي، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في الدورية. وفي هذه الحالة، على الباحث أن يشير إلى ذلك، ويقدّم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف الدورية واهتماماتها البحثية.
- يراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك هوامشه ومراجعه وملحقاته، بين 8000-10000 كلمة. وللدورية أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورة استثنائية، بعض الأبحاث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد.
- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي أُعِدّت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل Excel أو وورد Word ، ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسَل صورًا.
- تهتم الدورية بنشر مراجعات نقدية معمقة لأبرز الكتب الصادرة حديثًا في مجالات اختصاصها، بأيّ لغة من اللغات، شرط ألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من خمس سنوات. ويمكن هيئة التحرير، استثناءً، اعتماد مراجعات لكتب أقدم من ذلك إذا رأت فيها قيمة مضافة إلى الدورية. يراوح حجم المراجعة بين 4500-5000 كلمة، وتخضع لقواعد تحكيم الأبحاث في المركز العربي.

– **رابعًا:** يخضع كلّ بحث لتحكيم الأقران مع إغفال الهوية المزدوج، ويقوم به محكّمان من المحكّمين المختصين اختصاصًا دقيقًا في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أنجز في مجاله، ومن المعتمدين في قائمة المحكّمين - القرّاء في المركز العربي. وفي حال تباين تقارير المحكّمَين، يحال البحث إلى محكّم مرجّح ثالث. وتلتزم هيئة تحرير الدورية، في حدود الإمكان، بموافاة الباحث بقرارها بالنشر أو النشر بعد إجراء تعديلات محددة أو الاعتذار عن عدم النشر في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ استلام البحث.

– **خامسًا:** تلتزم الدورية ميثاقًا أخلاقيًا يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية وعدم إفصاح المحرّرين والمراجعين وأعضاء هيئة التحرير عن أيّ معلومات بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخص آخر غير المؤلّف والمحكّمين وفريق التحرير (ملحق 2).

- تلتزم الدورية بجودة خدمات التحرير والتدقيق اللغوي والتحرير العلمي التي تقدّمها للبحث.
- يخضع ترتيب نشر البحوث لمقتضيات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- لا تدفع الدورية مكافآت ماليّة عن الموادّ - من الدراسات ومراجعات الكتب - التي تنشرها؛ مثلما هو متَّبَعٌ في الدوريات العلمية في العالم. ولا تتقاضى الدورية أيّ رسوم على النشر فيها.

ملحق 1: أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع

1. الكتب

اسم المؤلّف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر، الطبعة (مكان النشر: الناشر، تاريخ النّشر)، رقم الصّفحة.

- جيمس بيسكاتوري، **الإسلام في عالم الدُّول القوميّة** (بيروت: دار النّهضة، 1986)، ص 116-119.
- كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 116.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق الموالي مباشرةً على النّحو التالي: المرجع نفسه، ص 118.

ويُستشهد بالكتاب في الهامش اللاحق غير الموالي مباشرةً على النّحو التالي مثلًا: ناش، ص 117.

أما إن وُجد أكثر من مرجع واحد للمؤلّف نفسه، ففي هذه الحالة يجري استخدام العنوان مختصرًا: ناش، **السوسيولوجيا**، ص 117.

أمّا في قائمة المراجع فيرد الكتاب على النّحو التالي:

- ناش، كيت. **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة**. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

وبالنسبة إلى الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، فيُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على تجميع المادة مع عبارة [وآخرون]. مثال:

- السيد ياسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**، ط 4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 109.

ويُستشهد به في الهامش اللاحق كما يلي: ياسين [وآخرون]، ص 109.

أمّا في قائمة المراجع فيكون كالتالي:

- ياسين، السّيد [وآخرون]. **تحليل مضمون الفكر القوميّ العربيّ**. ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

2. الدوريات

اسم المؤلّف، "عنوان الدّراسة أو المقالة"، **اسم الدورية**، المجلّد و/أو رقم العدد (سنة النّشر)، رقم الصّفحة. مثال:

- محمد حسن، "الأمن القوميّ العربيّ"، **إستراتيجيات**، مج 15، العدد 1 (2009)، ص 129.

أمّا في قائمة المراجع، فنكتب:

- حسن، محمد. "الأمن القوميّ العربي". **إستراتيجيات**. مج 15، العدد 1 (2009).

3. مقالات الجرائد

تكتب بالترتيب التالي (تُذكر في الهوامش فحسب، ومن دون قائمة المراجع). مثال:

- السيد ياسين، "من الحداثة إلى ما بعد الحداثة 2"، **الحياة**، 2016/8/21.

4. المنشورات الإلكترونية

عند الاقتباس من مواد منشورة في مواقع إلكترونية، يتعين أن تذكر البيانات جميعها ووفق الترتيب والعبارات التالية نفسها: اسم الكاتب إن وجد، "عنوان المقال أو التقرير"، **اسم السلسلة** (إن وُجد)، اسم الموقع الإلكتروني، تاريخ النشر (إن وُجد)، شوهد في 2016/8/9، في: http://www.....

ويتعين ذكر الرابط مختصرًا بالاعتماد على مُختصِر الروابط Bitly أو Google Shortner مثل:

- "ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4.5%"، **الجزيرة نت**، 2012/12/24، شوهد في 2012/12/25، في: http://bit.ly/2bAw2OB
- "معارك كسر حصار حلب وتداعياتها الميدانية والسياسية"، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/8/10، شوهد في 2016/8/18، في: http://bit.ly/2b3FLeD

ملحق 2: أخلاقيات النشر في مجلات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

1. تعتمد مجلات المركز العربي قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم بالنسبة إلى الباحث والمحكّمين على حدّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم إلى محكّمين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة. وفي حال تعارض التقييم بين المحكّمين، تُحيل الدورية البحث إلى قارئ مرجّح آخر.
2. تعتمد دوريات المركز محّكمين موثوقين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
3. تعتمد دوريات المركز تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
4. لا يجوز للمحرّرين والمحكّمين، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه)، أن يبحثوا الورقة البحثية المقدمة للدورية مع أيّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلّف. وينبغي الإبقاء على أيّ معلومةٍ أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال التحكيم قيد السرّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
5. تقدّم الدورية في ضوء تقارير المحكمين خدمة دعم فنّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
6. تلتزم الدورية إعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناءً على ما يرد في تقارير التحكيم، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسبابه.
7. تلتزم دوريات المركز جودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
8. احترام قاعدة عدم التمييز: يقيّم المحرّرون والمراجعون المادّة البحثية بحسب محتواها العلمي، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب.
9. قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيّ مؤلّف من المؤلّفين، أو الشركات، أو المؤسّسات ذات الصّلة بالبحث.
10. تتقيد الدوريات بعدم جواز استخدام أيّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المُحال إلى الدورية في بحوثهم الخاصة.
11. النسخة النهائية للبحث والتعديلات: تعرض الدورية النسخة المحررة شبه النهائية من البحث بصيغة PDF على الباحث قبل النشر. وفي هذه المرحلة، لا تُقبل أيّ تعديلات مهمّة أو إضافات على البحث، إلّا ما كان من تصحيحاتٍ أو تصويبات أو تعديلات طفيفة؛ وذلك ضمن أمدٍ زمني وجيز جدًا تُحدّده رسالة الدورية إلى الباحث.
12. حقوق الملكية الفكرية: يملك المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في دورياته العلمية المحكّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المركز العربي.
13. تتقيد دوريات المركز في نشرها لمقالات مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
14. المجانية. تلتزم دوريات المركز العربي بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلّفين من جميع رسوم النشر.

6. The journal editors commit to informing authors of the acceptance or otherwise of their manuscripts, based on the reviewers' report, or to notify in case of rejection, specifying the reasons.

7. The journal remains committed to providing a high standard of professional copy editing, proof reading, and production quality during the publication process.

8. Non-discrimination principle: Editors and reviewers evaluate submissions solely on their intellectual merit, without discrimination based on race, gender, religion, or the author's political philosophy.

9. Conflict of interests: Editors and peer-reviewers should not consider manuscripts in which they have conflict of interests resulting from competitive, collaborative or other relationships or affiliations with any of the authors, companies, or institutions connected to the research.

10. Confidentiality: unpublished data obtained through peer-review must be kept confidential and cannot be used for personal research.

11. Final version and revisions: Before publication, the journal sends the author a semi-final edited version of the article in PDF format. At this stage, only corrections or very minor amendments are allowed, within a short time frame specified in the journal's correspondence with the author.

12. Intellectual property and copyright: The ACRPS holds the intellectual property rights for articles published in its peer-reviewed journals. These articles may not be republished, in whole or in part, in Arabic or in translation into other languages, without the Center's explicit written permission.

13. For translated articles, the journals fully comply with the conditions of the original publisher and respect intellectual property rights.

14. The Center's journals are committed to free publication and exempt authors from all publication charges.

Newspaper articles

Author name (if available), "Article Title," *News Outlet,* 00/00/0000.

Only cited in footnotes, not listed in the bibliography.

- Ian Black, "Assad urges US to rebuild diplomatic road to Damascus," *The Guardian*, 17/02/2009.

Online Sources

Only cited in footnotes, not listed in the bibliography.

Author name (if available), "Article Title," series name (if any), *website name*, publication date, access date, and full URL (or shortened using reputable shortener).

Example:

- Harith Hasan and Hazim Rahahleh, "Post-Liberalism: Trumpism and the Rise of Economic Nationalism," *Economic Papers*, Arab Center for Research and Policy Studies, 24/02/2025, accessed on 25/05/2025, at: https://acr.ps/1L9BPFF

Annex II: Ethical Guidelines for Publication in *Siyasat Arabiya*

1. *Siyasat Arabiya*'s editorial board maintains confidentiality and adheres to objectivity in the peer-reviewing process. It adopts an anonymized peer review process, where the editorial board selects two accredited reviewers with proven expertise, who evaluate it according to specific criteria. In case of a conflict between the reviewers regarding the publication assessment, a third reviewer will be selected.

2. *Siyasat Arabiya* relies on an accredited pool of experienced peer-reviewers who are up to date with the latest developments in their field.

3. *Siyasat Arabiya* follows a rigorous internal organization with clear duties and obligations to be fulfilled by the editorial board.

4. With the exception of the editor in charge (editor-in-chief or those standing in for the editor), neither the editors, nor the peer-reviewers, are allowed to discuss the manuscript with third parties, including the author. Information or ideas obtained in the course of the reviewing and editing processes and related to possible benefits must be kept confidential and cannot be used for obtaining personal gain.

5. Based on reviewers' reports, the editorial board may offer researchers methodological, technical and other assistance in order to improve the quality of their submissions.

Annex I: Footnotes and Bibliography

Books

In footnotes:

Author's name, *Book Title*, Translator or Editor's name, Edition (Place of publication: Publisher, Year of publication), page number.

For example:

- Michael Pollan, *The Omnivore's Dilemma: A Natural History of Four Meals* (New York: Penguin, 2006), pp. 99-100.
- Gabriel Garcia Marquez, *Love in the Time of Cholera,* Edith Grossman (trans.), (London: Cape, 1988), pp. 55-242.

Subsequent non-consecutive citations:

- Marquez, p. 117.
- If multiple works are cited by the same author: abbreviated title used, e.g. Marquez, *Cholera*, pp. 117.
- If immediately consecutive: Ibid., pp. 118.

The corresponding bibliographical entry:

- Garcia Marquez, Gabriel. *Love in the Time of Cholera,* Edith Grossman (trans.). London: Cape, 1988

If more than three authors: cite main author/editor plus "et al."

- Michael Gibbons et al.*, The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*, (London: Sage, 1994), pp. 109.
- In later quotes: Gibbons et al., pp.35.

The corresponding bibliographical entry:

- Gibbons, Michael et al., *The New Production of Knowledge: The Dynamics of Science and Research in Contemporary Societies*. London: Sage, 1994.

Journals

In footnotes:

Author's name, "Article Title," *Journal Title*, vol. and/or issue (Year), page number.

- Mohamed Hassan, "Arab National Security," *Strategies*, vol. 15, no. 1 (2009), p. 129.

Corresponding bibliographical entry:

- Hassan, Mohamed. "Arab National Security." *Strategies*. Vol. 15, no. 1 (2009).

- A statement of the research question, objectives, and significance, a critical review of relevant literature (including the most recent work), a clear research hypothesis, a conceptual framework with key indicators, description of methodology, analysis and findings, and conclusions. Each article must end with a bibliography listing the main sources and references, cited in their original language(s).
- Citations and references must follow the Arab Center's referencing style (Appendix 1: Footnote and Reference Style Guide).
- The journal does not normally publish excerpts or chapters from approved theses, except in exceptional cases and only once they have been revised by the author for publication in the journal. In such cases, the author must indicate this and provide full details of the thesis title, date of defence, and institution.
- The article must fall within the research scope of the journal.
- Articles should be between 8,000–10,000 words (including references, footnotes, tables, figures, and appendices). In exceptional cases, the journal may accept longer studies.
- Figures, charts, equations, or tables must be submitted in their original formats (Excel or Word). Images are not acceptable.
- The journal publishes in-depth critical reviews of significant recently published books in its fields of interest (in any language), provided they were published within the last five years. Exceptionally, the editorial board may accept reviews of older works if deemed valuable. Reviews should be 4,500–5,000 words and are subject to peer review.

– **Peer review:** All submissions are subject to a double-blind peer review by two anonymous reviewers who are recognized experts in the subject area, selected from the Arab Center's reviewer database. In case of conflicting reports, the article is referred to a third reviewer. The editorial board undertakes to notify authors of its decision (acceptance, acceptance conditional on revisions, or rejection) within four months of submission.

– **Ethical charter:** The journal upholds an ethical code of confidentiality, objectivity, and non-disclosure of research information by editors, reviewers, or board members to anyone other than the author, reviewers, and editorial team (Appendix 2).

- The journal provides expert language and academic editing.
- The order of publication is based on technical considerations and not on the author's academic standing.
- The journal does not provide financial compensation for published studies or book reviews, in line with international scholarly practice. Nor does it charge publication fees.

SIYASAT ARABIYA سياسات عربية

Siyasat Arabiya is a bi-monthly peer reviewed academic journal published by the Arab Center for Research and Policy Studies and Doha Institute for Graduate Studies (ISSN: 2307-1583). First published in March 2013, the journal is overseen by an academic editorial board and an actively engaged board of international advisers. It adheres to an ethical charter that governs its publishing standards and the relationship between the journal and researchers. It also relies on internal regulations to organize the peer-review process, as well as an approved list of reviewers specializing in all fields of political science and international relations.

Contributions in *Siyasat Arabiya* are drawn from all fields of political science and international relations, including political thought, political theory, comparative politics, studies of state, political systems and institutions, public opinion studies, political economy, international politics, regional and international systems, strategic and security studies, conflict studies, international political economy, diplomacy and foreign policy, international law, and global governance. The journal welcomes both theoretical and empirical studies, as well as research employing qualitative or quantitative methods, or a combination of both. Particular attention is paid to the contemporary political transformations in the Arab world, specifically in relation to political systems, political stability and regional relations.

Submission to and publication in *Siyasat Arabiya* must adhere to the following guidelines, in line with peer-reviewed international journals:

- **Originality:** The article must be original and prepared specifically for the journal. It must not have been published, in whole or in part, or in a similar form, in any print or digital medium; nor should it have been presented at any conference other than those organized by the Center or submitted elsewhere.
- **Author details**: The submission must be accompanied by a short biography of the author.
- **Article requirements**: Each article should include:
  - The title in both Arabic and English, a brief author bio that lists institutional affiliation, and the author's latest publications.
  - Abstracts in both Arabic and English (250–300 words each) and keywords. The abstract should clearly and concisely state the research question, main argument, methodology, and conclusions.

دعوة للكتابة

تدعو دورية **سياسات عربية** الباحثات والباحثين المهتمين بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والحقول المعرفية ذات الصلة إلى تقديم أبحاثهم لنشرها في الدورية. تقبل **سياسات عربية** الأبحاث النظرية والإمبريقية الرصينة، المكتوبة باللغة العربية، ومراجعات الكتب النقدية المعمقة. وتخضع جميع المواد التي تصلها لتحكيم الأقران مع إغفال الهوية المزدوج، وذلك من قبل محكّمين مختصين اختصاصًا دقيقًا بموضوع البحث. وتتوقع الدورية من الباحثين الالتزام بمعاييرها، وبملاحظات المحكمين واقتراحاتهم، بهدف تجويد البحث. وتهدف الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة ما تنشره.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير

على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة:

siyasat.arabia@dohainstitute.edu.qa

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

Invitation to submit papers

Siyasat Arabiya welcomes submissions from researchers interested in political science, international relations, and related fields. The journal publishes rigorous theoretical and empirical studies written in Arabic as well as in-depth critical book reviews. All submissions are subject to double-blind peer review, carried out by experts on the subject. Authors are therefore expected to adhere to the journal's standards and to adopt reviewers' comments and suggestions. *Siyasat Arabiya* seeks to be accessible to both specialists and non-specialist readers, without compromising the academic integrity of its publications.

All submissions intended for publication should be sent by email:

siyasat.arabia@dohainstitute.edu.qa

Address all correspondence to the Editor-in-Chief

سياسات عربية
SIYASAT ARABIYA

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

35	دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
55	دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
75	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
95	دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
120	دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
140	دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي 174 - مار مارون

ص.ب: 11-4965 رياض الصلح 1107-2180 بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

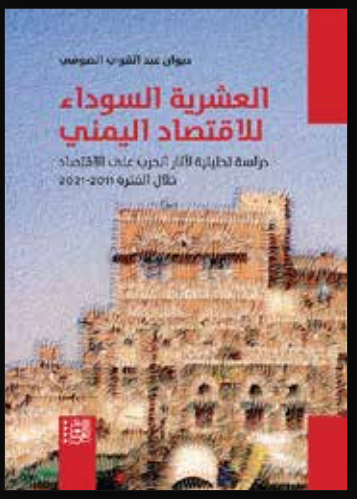

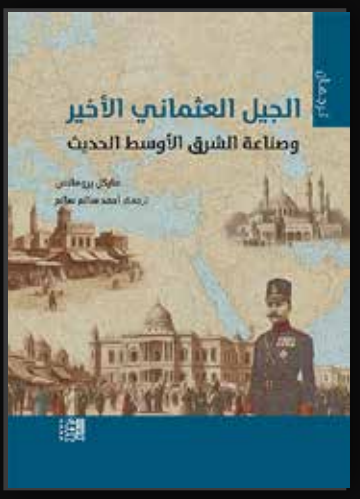

من إصدارات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

- للحصول على منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،
يرجى الاطلاع على قائمة موزّعي الكتب والمجلات على موقعنا الإلكتروني: www.dohainstitute.org
- بالنسبة إلى البلاد التي لا يوجد فيها موزعون إلى الآن، يرجى الاتصال مباشرة بقسم التوزيع في مكتب بيروت:
هاتف: 009611991837 أو على البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org

في هذا العدد

ملف: قضايا في الدولة والحكم والحرب في السودان

المحرر الضيف: حسن الحاج علي

حسن الحاج علي
تقديم: حرب 15 نيسان/ أبريل 2023: ذروة عنف في دولة مضطربة

محمد محجوب هارون إبراهيم
"الغابة للأشجار": حرب 15 نيسان/ أبريل 2023 وتحدّي بناء الأمّة والدولة في السودان

متوكل دقاش
تفكّك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821-2025)

أحمد إبراهيم أبوشوك
اتفاقيات السلام السودانية (1972-2020): إرث المنشأ وتحديات الاستدامة

البدوي عبد القادر البدوي
العلاقات المدنية – العسكرية في السودان: إعادة تعريف دور المؤسسة العسكرية

حسام إبراهيم
جوليا بربر
التوجّه نحو اللامركزية في السودان ما بعد الحرب: بين الفرص والمحدّدات البنيوية والاستراتيجية

دراسات

أيوب عصري
نصيرة أودية
عبد الهادي بعيش
توسّع مجموعة "بريكس" نحو مصر والسعودية والإمارات: تحليل استجابة الرأي العام العربي على منصة "إكس" باستخدام مقاربة التلقين العميق

دراسة مترجمة

إنغفيلد بود
ترجمة عادل زقاغ
تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وحقل العلاقات الدولية: هل نحتاج إلى أطر تحليلية جديدة؟

التوثيق

محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2025/8/31-7/1

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي في المدة 2025/8/31-7/1

الوقائع الفلسطينية في المدة 2025/8/31-7/1

مراجعات الكتب

سجى طرمان
حرب، فاتفاق سلام، فانهيار، فحرب: معضلات صنع السلام في السودانَين

جميع الحقوق محفوظة لمعهد الدوحة للدراسات العليا والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies
معهد الدوحة للدراسات العليا
DOHA INSTITUTE FOR GRADUATE STUDIES

سعر النسخة

قطر	18 ريالًا	العـــراق	3500 دينار	الجزائر	150 دينارًا
السعودية	18 ريالًا	تونس	3 دنانير	المغرب	18 درهمًا
الإمارات	18 درهمًا	سوريـــا	150 ليرة	موريتانيا	500 أوقية
البحرين	ديناران	لبنان	100000 ليرة	ليبيا	3 دنانير
الكويت	1,5 دينار	الأردن	1,5 دينار	فلسطين	3 دولارات
عُمان	ريالان	اليمن	300 ريال	الصومال	2500 شلن
مصـــر	20 جنيهًا	السودان	10 جنيهات		

ISSN 2307-1583